المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقرير

لجنة التعليم
والشؤون الثقافية والاجتماعية

حول مشاريع الميزانيات الفرعية لـ:

- وزارة الشغل والإدماج المهني
- وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة
- وزارة الصحة
- وزارة الثقافة والشباب والرياضة
- وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي

= برسم السنة المالية 2020 =

رئيس اللجنة
عبد العلي حامي الدين

مقررة اللجنة
خديجة الزومي

الأمانة العامة
مديرية التشريع والمراقبة
قسم اللجان
مصلحة لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية

الولاية التشريعية 2015 - 2021
السنة التشريعية 2019 - 2020
= دورة أكتوبر 2019 =

الفهرس

- ورقة تقنية .....
- تقديم عام .....
- نتائج التصويت على مجموع مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل ضمن اختصاصات اللجنة.....
- **مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الشغل والإدماج المهني :**
- عرض السيد الوزير .....
- ملخص المناقشة العامة .....
- أجوبة السيد وزير الشغل والإدماج المهني .....
  - ✓ **ملحق :** الجواب الكتابي للسيد وزير الشغل والإدماج المهني.....
- **مشروع الميزانية الفرعية لوزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة :**
- عرض السيدة الوزيرة .....
- ملخص المناقشة العامة.....
- أجوبة السيدة وزيرة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة .....
  - ✓ **ملحق :** الجواب الكتابي للسيدة وزيرة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة
- **مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الصحة :**
- عرض السيد الوزير .....
- ملخص المناقشة العامة .....
- أجوبة السيد وزير الصحة .....
  - ✓ **ملحق :** الجواب الكتابي للسيد وزير الصحة .....
- **مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الثقافة والشباب والرياضة:**
- عرض السيد الوزير.....
- ملخص المناقشة العامة.....
- أجوبة السيد وزير الثقافة والشباب والرياضة .....
  - ✓ **ملحق :** عرض السيد وزير الثقافة والشباب والرياضة.....
- **مشروع الميزانية الفرعية لوزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:**
- عرض السيد الوزير.....
- ملخص المناقشة العامة.....
- أجوبة السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي والسيد الوزير المنتدب المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي .....
- **لوائح إثبات حضور السيدات والسادة المستشارين** .....

ورقـة تقنيـة

✓ **رئيس اللجنة :** السيد المستشار الدكتور عبد العلي حامي الدين

✓ **مقررة اللجنة :** السيدة المستشارة خديجة الزومي

✓ **الطاقم الإداري الذي قام بإعداد هذا التقرير :**

- السيد محمد عزوز : **رئيس مصلحة اللجنة**
- وسيلة المسكيني - نعمة صباح امبيركو
- يمينة التوابي - نبيه الوسطي

✓**تواريخ دراسة مشاريع الميزانيات الفرعية للجنة :**

- **21 نونبر 2019 :** - دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الشغل والإدماج المهني،
  - دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة،
- **22 نونبر 2019 :** دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الصحة،
- **27 نونبر 2019 :** دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الثقافة والشباب والرياضة،
- **29 نونبر 2019 :** مشروع الميزانية الفرعية لوزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي،
- **6 دجنبر 2019 :** التصويت على مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل ضمن اختصاصات اللجنة برسم السنة المالية 2020

✓**تاريخ التصويت على مجموع مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل ضمن اختصاصات اللجنة :** الجمعة 6 دجنبر 2019

✓**عدد اجتماعات اللجنة :** 06

✓**عدد ساعات اجتماعات اللجنة :** 33 ساعة و20 دقيقة

التقديـــــــم العـــــــام

باسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس المحترم

السيدات والسادة الوزراء المحترمين

السيدات والسادة المستشارين المحترمين

يشرفني أن أتقدم أمام مجلسنا الموقر بنص التقرير الذي أعدته لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية، بمناسبة دراستها لمشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل ضمن اختصاصاتها برسم السنة المالية 2020 ويتعلق الأمر ب :

- مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الشغل والإدماج المهني،
- مشروع الميزانية الفرعية لوزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة،
- مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الصحة،
- مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الثقافة والشباب والرياضة،
- مشروع الميزانية الفرعية لوزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي،

في البداية، أتقدم باسمي الخاص ونيابة عن جميع السيدات والسادة المستشارين أعضاء اللجنة بخالص الشكر والتقدير للسيدة وزيرة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة، وباقي السادة الوزراء على عروضهم القيمة والشاملة، وعلى ما قدموه من شروحات وإيضاحات وبيانات أغنت النقاش الذي تم التطرق فيه إلى مختلف القضايا المرتبطة بهذه القطاعات السالفة الذكر.

أيها السيدات والسادة،

إن السياق العام التي تندرج فيه مشاريع هذه الميزانيات الفرعية برسم السنة المالية 2020، هو تفعيل التوجهات الملكية السامية وتفعيل مقتضيات دستور 2011، والبرنامج الحكومي 2016-2021، وكذا القانون التنظيمي لقوانين المالية، والمذكرة التأطيرية لقانون المالية لسنة 2020 رقم 13-2019 وأهداف التنمية المستدامة.

وهكذا، فقد أكدت الخطب والتوجيهات الملكية على إعطاء الأولوية للقطاعات الاجتماعية، وخاصة القطاع الصحي والتعليمي، وعلى ضرورة إعادة النظر في المقاربات والطرق المعتمدة من أجل إدماجها في سياسة تعليمية ناجعة متسمة بالاستمرارية، كما نص دستور المملكة المغربية في الفصل 31 على أن تعمل الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية على تعبئة كل الوسائل المتاحة لتيسير أسباب استفادة المواطنين والمواطنات على قدم المساواة من الحق في :

- الحصول على تعليم عصري ميسر الولوج وذي الجودة،
- التنشئة على التشبث بالهوية المغربية والثوابت الوطنية الراسخة،
- التكوين المهني والاستفادة من التربية البدنية والفنية.

وفي الفصل 32 على أن "التعليم الأساسي حق للطفل وواجب على الأسرة والدولة".

هذا، ويتجلى الرهان الحالي للنظام التربوي المغربي في بلوغ المعايير الدولية لجودة التربية وجعل المتعلم في قلب منظومة التربية والتكوين والركائز الأخرى في خدمته.

وفي هذا الصدد، أعد المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي رؤية استراتيجية للإصلاح تندرج في إطار مدى زمني يمتد من 2015

إلى 2030، مع الأخذ بعين الاعتبار المدى القريب والمتوسط والبعيد لبلوغ الأهداف المتوخاة باستهداف زمرة المتعلمين الحاليين والقادمين مستقبلا للمدرسة المغربية، كما تعتبر هذه المدة كافية لتحقيق النتائج المرجوة، ومواكبة أطوار التنفيذ بتقييمات مرحلية للتصحيح والاستدراك، وتحسين جودة المدرسة بشكل مستدام.

أيها السيدات والسادة،

يعتبر نجاح الإصلاح التربوي المنشود، مسؤولية متقاسمة بين المجتمع والدولة وكل الفاعلين والأطراف المعنية والمستفيدة، ولهذا فقد تمت صياغة مضمون الرؤية الاستراتيجية للتعليم في قانون-إطار صادق عليه مجلسنا الموقر خلال شهر غشت المنصرم من هذه السنة، وهو يعتبر بمثابة تعاقد وطني يلتزم الجميع بتفعيل مقتضياته وتطبيقه، والمتابعة المنتظمة لمساراته.

ومن أجل تعزيز الدينامية المتجددة التي تعرفها المنظومة التربوية، فقد تم العمل على إعداد برنامج عمل أولي برسم سنة 2020 وفق المحددات والإلتزامات التالية :

✓ استكمال تنفيذ برنامج عمل الوزارة المقدم أمام أنظار صاحب الجلالة نصره الله بمناسبة الدخول المدرسي 2018-2019 من أجل دعم التمدرس ومحاربة الهدر المدرسي وتشجيع النجاح الدراسي من خلال :

- مواصلة تنزيل البرنامج الوطني لتعميم وتطوير التعليم الأولي من أجل تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص للفئة العمرية4 و5 سنوات، حيث يتوقع بلوغ نسبة 67% سنة 2021 في أفق تعميمه سنة 2027.
- إقرار نظام ناجع ونشيط للتوجيه لتمكين كل متعلم من بناء وتحقيق مشروعه الشخصي عن طريق إعداد وتفعيل نظام

جديد للتوجيه منذ نهاية التعليم الابتدائي، مع التركيز على التوجيه ما بعد الإعدادي ووضع نظام وطني موحد ومندمج للتوجيه ما بعد الباكالوريا.

- تطوير النموذج البيداغوجي وتعزيز التحكم في اللغات الأجنبية وإصلاح البرامج والطرائق البيداغوجية من خلال مراجعة المناهج الدراسية وإصدار الكتب المدرسية وإنتاج الأطر المرجعية للتقييم والامتحانات وكذا تجديد العتاد التعليمي.
- تقوية القدرات التدريبية للأكاديميات ومصالحها الإقليمية بتوفير الأطر المؤهلة حسب الجانبيات المطلوبة سيما وأنها تعرف خصاصا كبيرا في الموارد البشرية.
- تعزيز وتقوية حكامة المؤسسات التعليمية من أجل إنجاح مشروع المؤسسة الذي يشكل ملتقى لمختلف مشاريع إصلاح المنظومة التربوية.

وفي هذا الإطار ومن أجل النهوض بجودة التكوينات بالتعليم العالي بشكل عام، وتمكين خريجيه من المهارات والكفايات الازمة للإندماج في سوق الشغل، صرح السيد الوزير أنه سوف يتم العمل على تفعيل جملة من المشاريع والإجراءات تتمحور حول الأهداف التالية :

- مواصلة تعزيز تحسين الولوج والدراسة بالتعليم العالي من أجل تحقيق الإنصاف وتكافؤ الفرص عبر مواكبة الطلب المتزايد على التعليم العالي وتحقيق التوازن في توزيع العرض التربوي بين الجهات بالرفع من الطاقة الاستيعابية للمؤسسات وإحداث مؤسسات جديدة وصيانة وتأهيل المؤسسات الجامعية وتوفير المناصب المالية اللازمة، مع الاستعمال المعقلن للموارد البشرية.

- إنشاء نماذج جديدة من المؤسسات الجامعية ذات الاستقطاب المفتوح للتركيز على مجالات معينة للتكوين تمكن من توجيه أفضل للطلبة ومواكبتهم للإندماج في سوق الشغل وكذا تحسين استعمال الطاقة الاستيعابية لبعض المؤسسات الجامعية (كليات الاقتصاد والتدبير، كليات اللغات والفنون)،
- الرفع من عدد الطلبة الجدد بالمؤسسات الجامعية ذات الاستقطاب المحدود من خلال توسيع عرض هذا النوع من المؤسسات،
- تحسين جودة التكوينات الجامعية بتعزيز تنويع العرض التربوي ودعم الجانب التطبيقي والرقمي في برامج التكوين من أجل الإرتقاء بالجودة وتحسين مخرجات التعليم العالي وملائمتها مع متطلبات التنمية عبر:

- مواصلة تنزيل الإصلاح البيداغوجي لسلك الباكالوريا ووضع نظام لتقوية المؤهلات المهنية والوظيفية لطلبة التعليم العالي،
- تعزيز المنصة الإلكترونية المغربية للدروس المفتوحة والمكثفة عبر الأنترنيت،
- مواصلة المجهود لدعم تعلم اللغات وتنويع لغة التدريس وإحداث مراكز جامعية لتعلم اللغات.

وبخصوص برامج العمل لسنة 2020، فقد أعلن السيد الوزير أنه سوف يتم بناء 37 مؤسسة جامعية جديدة (منها 7 مؤسسات جامعية جديدة و6 مدارس عليا للتربية والتكوين واستكمال بناء 24 مؤسسة والمركب الجامعي التي تمت برمجتها برسم الميزانيات السابقة.

- الرفع من الطاقة الاستيعابية للمؤسسات وتحسين استعمالها (بناء مدرجات وقاعات إضافية)،

- مواصلة إنشاء نماذج جديدة من المؤسسات الجامعية،

- إحداث مدارس عليا للتربية والتكوين بكل جهة لا تتوفر على مدرسة عليا للأساتذة،

- الرفع من عدد الطلبة بالمؤسسات الجامعية ذات الاستقطاب المحدود.

وبخصوص المحور المتعلق بالتكوين المهني، فقد أعلن السيد الوزير أن أهداف استراتيجية التكوين المهني 2021 تكمن في إعطاء حق التكوين للجميع وتيسير الإندماج الاجتماعي والترابي، وتحسين تنافسية المقاولة كفاعل وكفضاء متميز للتكوين واستفادة الأجراء من التكوين المستمر، والرفع من مستوى تشغيل الخريجين عبر تحسين جودة التكوين، ودمج التكوين المهني والتعليم العام من أجل جاذبية أفضل للتكوين المهني وتمكين الشباب من إبراز ميولاتهم، وكذا تقوية حكامة السياسة العمومية للتكوين المهني من أجل الرفع من النجاعة والتناغم.

فعلى مستوى المساواة وتكافؤ الفرص، صرح السيد الوزير أن الاستراتيجية الوطنية للتكوين المهني تتوخى ضمان التكوين للجميع وفي كل مكان، إذ تروم توسيع مجال نظام التكوين المهني من خلال تشجيع ولوج مختلف الفئات مع إيلاء أهمية خاصة للمتخرجين من الوسط القروي والأحياء المستهدفة ببرامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وكذا المنحدرين من الأسر ذات الدخل المحدود لولوج مؤسسات التكوين المهني العمومي، بالإضافة إلى تحمل الدولة لمصاريف تكوينهم بمؤسسات التكوين المهني الخاصة المعتمدة.

وفيما يتعلق بخارطة الطريق لتطوير التكوين المهني أعلن أنها سوف تمكن القطاع من مواصلة الاضطلاع بدوره الكامل كرافعة أساسية للتنمية الاجتماعية والاندماج الاقتصادي أفضل للشباب، وكذا النهوض بتنافسية المقاولات.

كما تروم خارطة الطريق التي تستند إلى مكتسبات قطاع التكوين المهني، تأهيل عرض التكوين وإعادة هيكلة الشعب بناء على أهميتها في سوق الشغل، وكذا تحديث المناهج البيداغوجية وتحسين قابلية تشغيل الشباب عبر سلسلة من برامج التكوين وإعادة التأهيل قصيرة المدة.

أيها السيدات والسادة،

إذا كان التعليم والتكوين بجميع أنواعه يمثل إحدى الأوراش الوطنية الكبرى التي يتم الحرص على تفعيلها من أجل بناء نموذج اجتماعي ديمقراطي، فإن لقطاع الثقافة والشباب والرياضة وقطاع الشغل والإدماج المهني دور مماثل لمواجهة التحديات الكبرى التي تتطلب من الجميع رفعها بعزم وثبات عن طريق المبادرات الإصلاحية العميقة، وذلك بتكثيف التواصل والحوار الجاد والهادف بين جميع المؤسسات الفاعلية في المجتمع.

وفي هذا الصدد، أعلن السادة الوزراء المعنيين بهذه القطاعات أنه سيتم مواصلة كل الجهود التي تبذلها حكومة صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، من أجل تعزيز البنية التحتية الثقافية والرياضية عبر إحداث بنيات رياضية للقرب وتعزيز سياسة القرب الرياضي، وذلك بهدف تنمية ممارسة الرياضة من قبل فئة عريضة من العموم على مستوى الأحياء والمؤسسات التعليمية والجامعية، وإشراك عدد من الفعاليات القانونية والإعلامية لمعالجة بعض الظواهر والاختلالات السلبية المتفشية ببلادنا بمقترحات علمية ومقاربة قانونية وشمولية. ومن أهم الإجراءات التي سيتم اتخاذها :

- النهوض بالرياضة المدرسية،
- تشجيع مشاتل تكوين الأبطال،
- استغلال الفضاءات الرياضية الموجودة في المؤسسات التعليمية،
- تطوير تغطية البنيات التحتية الرياضية الموجودة في المؤسسات التعليمية،
- تطوير تغطية البنيات التحتية الرياضية، خاصة بالمدن المتوسطة والمراكز القروية.

وفيما يتعلق باستراتيجية قطاع الرياضة، أعلن السيد الوزير أنه سوف يتم جعل المغرب أرض الرياضة ذات المستوى العالي وبوتقة الأبطال، وترسيخ الممارسة الرياضية وقيمها في حياة كل فرد. هذا بالإضافة إلى جعل الجهة محركا أساسيا في إنزال مضامين الاستراتيجية الوطنية للرياضة، وتجديد وتجويد العرض المقدم من طرف القطاع لفائدة الشباب، وتشجيع وتأطير ودعم كل المبادرات المبتكرة لفائدة الشباب.

وفي إطار برنامج العمل برسم سنة 2020، صرح السيد الوزير أنه سوف يتم إحداث 800 ملعب للقرب بالمجال القروي والشبه الحضري تفعيلا لمضامين البروتوكول الإطار الموقع بين وزارة الداخلية ووزارة الاقتصاد والمالية ووزارة الشباب والرياضة وصندوق التجهيز الجماعي.

وعلى مستوى الأعمال الاجتماعية، فقد أكد السادة الوزراء من خلال عروضهم على النهوض بالعمل الاجتماعي وتوسيع دائرة الخدمات الاجتماعية المقدمة للمواطنين في إطار نهج الشراكة مع جمعيات الأعمال الاجتماعية، ودعم الحكامة داخل هذه القطاعات، والرفع من النجاعة وذلك عن طريق وضع مجموعة من البرامج المهيكلة على الشكل التالي :

- تنزيل برامج التكوين المستمر لدعم الكفاءات المهنية للأطر العاملة بهذه القطاعات وإعطاء الأولوية للتكوينات التقنية والمهنية،
- تنزيل المنظومة المعلوماتية لتدبير الموارد البشرية،
- وضع منظومة للجودة،
- مرافقة المسؤولين على المستوى المركز واللاممركز،
- تنزيل المبادرة القطاعية لدعم الكفاءات النسائية،
- تنظيم مباريات التوظيف والامتحانات المهنية،
- مواصلة تبسيط المساطر المتعلقة بتدبير الموارد البشرية.

وبخصوص قطاع الثقافة أكد السيد الوزير على النهوض بالشأن الثقافي وتطويره وإعطائه الأولوية ضمن مقاربة مندمجة تقوم على جعل السياسة الثقافية والفنية، دعامة لتعزيز الهوية الوطنية والانفتاح على الثقافات والحضارات.

وفي هذا الصدد، أفاد أن السياسة العمومية في المجال الثقافي تواجه عدة إكراهات تحول دون تحقيق تطلعات وانتظارات المواطنين على الوجه الأكمل، ومن أبرز هذه المعيقات :

- ضعف الميزانية، حيث رغم المجهودات التي تبذل للرفع التدريجي من الاعتمادات المخصصة لقطاع الثقافة، فلا تزال دون الحد الأدنى الذي يضمن تنفيذا مرضيا لأهداف السياسة الثقافية ويبعده عن مرمى 1% الذي تنصح به منظمة اليونسكو، ولعل النسبة التي تحتلها ميزانية الوزارة ضمن ميزانية الدولة والتي تتراوح مكانها (27% في أحسن

الأحوال) خير معبر عن التفاوت الكبير بين الإمكانيات المرصدة والحاجيات المعبر عنها.

- خصاص في الموارد البشرية، حيث تفتقر جل المؤسسات الثقافية إلى الموارد البشرية الملائمة.
- تعدد أشكال التدخل والدعم للقطاع الثقافي (التربية الوطنية والاتصال والشبيبة والرياضة والإسكان والسياحة والصناعة التقليدية والجماعات الترابية...) مقابل ضعف مردودية الطاقات والموارد.

وبخصوص قطاع الاتصال، أفاد السيد الوزير أن استراتيجية هذا القطاع للفترة ما بين 2017-2021 تهدف إلى مواكبة التحولات المجتمعية والتطورات التكنولوجيا التي يعرفها القطاع، كما تهدف إلى تكريس حرية واستقلالية الإعلام وتعزيز بنيته التحتية، وذلك في إطار رؤية واضحة تروم ضمان ممارسة تنافسية ومسؤولة تعكس التعددية السياسية والثقافية واللغوية، وتخدم الهوية الوطنية بروافدها المتعددة وتساهم في إشعاع المغرب، وكذا الإشراك الفعلي لمختلف المتدخلين في القطاع بغية الانخراط في التنمية المجتمعية ومواكبة التطور الديمقراطي، تثمين الموارد البشرية عبر تعميم التعاقد مع المؤسسات الفاعلة في المجال، وأيضا تحقيق شروط الحكامة ودعم البنيات التحتية وتشجيع الإلتزام بأخلاقيات المهنة كما هو متعارف عليها دوليا.

وأضاف أن الهدف الاستراتيجي يتمثل في تأهيل الإطار القانون والمؤسساتي المنظم لوكالة المغرب العربي للأنباء وتخويلها مهام وآليات عمل جديدة للرفع من تنافسيتها وتمكينها من التموقع على الصعيد الدولي خدمة لمصالح المغرب وإشعاعه.

وفي هذا الصدد، صرح أن مقاربة النوع تعتبر من ضمن أولويات قطاع الاتصال، والعمل على تحسين صورة المرأة في الإعلام ومحاربة الصور النمطية المسيئة لها في وسائل الإعلام العمومي، وهكذا تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات الكفيلة بجعل الإعلام الوطني بكافة مكوناته إعلاما منصفا للمرأة ومحترما لرمزيتها.

وبخصوص دعم قطاع الصحافة الوطنية، أعلن أن هناك دعم متواصل للصحافة الوطنية المكتوبة والإلكترونية من خلال تقديم دعم مباشر لعدة مقاولات صحفية من جهة وغير مباشرة عن طريق المكتب الوطني للسكك الحديدية لنقل الصحفيين ووكالة المغرب العربي للأنباء من جهة أخرى، وكذلك تنظيم الجائزة الوطنية الكبرى للصحافة التي تمثل حدثا مهما في كل سنة بمناسبة الاحتفال باليوم الوطني للإعلام من أجل تكريم الكفاءات الإعلامية المغربية ويبلغ الغلاف المالي المعتمد لهذا المشروع مبلغ 65600000 درهم.

- ***أيها السيدات والسادة،***

لا شك أن قطاع الصحة يعتبر حقا من الحقوق الأساسية للإنسان، خاصة بعد تعزيز هذا الحق والتنصيص عليه كمبدأ أساسي للدستور من طرف المنظمة العالمية للصحة التي يتم تنفيذها من طرف الحكومة، باعتباره رافدة أساسية للتنمية الاجتماعية ومدخلا رئيسا من مداخل حقوق الإنسان وصون كرامة المواطن المغربي، وهو ما أكد عليه صاحب الجلالة نصره الله في عدد من خطبه، واهتمامه بالقطاعات الاجتماعية ومن ضمنها قطاع الصحة.

وخلال تناول عرضه، تطرق السيد الوزير إلى مجموعة من القضايا المرتبطة بمحاور مخطط الصحة رؤية 2025، حيث أكد بشكل قوي على ضرورة مواصلة تفعيل البرنامج الحكومي الذي أكد على أهمية

هذه القطاعات السالفة الذكر، وذلك من خلال مواصلة تحسين وتعميم الخدمات الصحية، واستكمال تعميم التغطية الصحية للفئات المستهدفة المتبقية لتشمل ذوي المهن الحرة، مما سيمكن المنظومة الصحية الوطنية من تغطية أكثر من 90% من الساكنة في أفق 2021، ومن جهة أخرى تم التأكيد على مواصلة تعزيز الولوج إلى الخدمات الصحية الأولية من 60% إلى 100% وتقليص نسبة الوفيات لدى الرضع من 27 لكل 1000 ولادة حية إلى 20 لكل 1000 ولادة حية.

وفي هذا الصدد أعلن أن وزارة الصحة أعدت مخطط شامل للنهوض بالقطاع الصحي يرتكز على ثلاث دعامات أساسية تتضمن خمسة وعشرون محورا وهي :

- الدعامة الأولى : تهم تنظيم وتطوير عرض العلاجات بهدف تحسين الولوج إلى الخدمات الصحية.
- الدعامة الثانية : تهم تقوية البرامج الصحية الوطنية وبرامج محاربة الأمراض.
- الدعامة الثالثة : تهم تطوير حكامة القطاع وترشيد الموارد واستعمالها.

وتجدر الإشارة في هذا المجال، إلى قيام وزارة الصحة بتنسيق مع وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة، حيث أعدت مخططا على المدى المتوسط لتنزيل وتفعيل محاور الخطة الحكومية للمساواة "إكرام 2"، ومن جانب آخر فإن استراتيجيات البرامج الصحية يتم إعدادها جزئيا على أساس التحليل والتشخيص الذي يأخذ بعين الاعتبار مقاربة النوع وتحديد الفوارق بين الجنسين والمظاهر المرتبطة بها.

كما أن تحليل الأسباب يتم بناء على عدة مصادر ونوع المعطيات التي توفرها بعض المسوحات الوطنية الخاصة بالمجال الصحي مثل المسح

الوطني حول السكان وصحة الأسرة الذي تنجزه وزارة الصحة بشكل دوري كل خمس سنوات وكذلك المعطيات الدورية للقطاع التي يوفر النظام المعلوماتي الروتيني وبعض الإحصاءات والمسوحات والدراسات الوطنية الأخرى.

ولتطوير هذا القطاع، أعلن السيد الوزير أنه سوف يتم تعزيز العرض الصحي، وذلك ببناء 12 مركزا استشفائيا جديدا بطاقة سريرية إجمالية تصل إلى 1810 سرير من بينها :

- 10 مراكز تم تحديد وعائها العقاري : المحمدية، مولاي يعقوب، وزان، زاكورة، أزيلال ومستشفى الأمراض العقلية والنفسية ببني ملال وجرسيف وسيدي إفني وورزازات.
- مركزين في إطار تحديد العقار بسيدي سليمان وبركان.
- بناء 13 مستشفى القرب بطاقة سريرية إجمالية تصل إلى 585 سريرا من بينها :

✓ 7 مراكز تم تحديد وعائها العقاري : بولمان وتافراوت وعين تاوجطات وأولاد برحيل ولخصاص وعين بني مظهر تامنصورت.

✓ 6 مراكز في طور تحديد العقار: قرية بامحمد وباب براد ومشروع بلقصيري ويومية وتاهلة وتمسمان.

✓ بناء مستشفيين للنهار بكل من وجدة والجهة بشفشاون.

✓ توسيع وتأهيل 4 مراكز استشفائية إقليمية : بوعرفة وجرادة وبنسليمان وسيدي بنور، هذا بالإضافة إلى تعزيز الشبكة الاستشفائية من المستوى الثالث، وذلك بمواصلة أشغال بناء ثلاثة مراكز استشفائية جامعية بكل من طنجة (771 سريرا) وأكادير (867 سريرا) والمركز

الاستشفائي الجامعي بالعيون بتمويل من الميزانية العامة للدولة (500 سرير) وإعادة إطلاق أشغال بناء المركز الاستشفائي بن سينا بالرباط (1006 سرير) بتمويل من الحساب الخاص بهيآت دول الخليج العربي الشقيقة.

وبخصوص قطاع الشغل والإدماج المهني أعلن السيد الوزير أن الوزارة تستنبط رؤيتها الاستراتيجية من دستور المملكة لسنة 2011 ومن التوجيهات السامية لصاحب الجلالة نصره الله والبرنامج الحكومي، بالإضافة إلى المواثيق الدولية ذات الصلة بمجالات تدخل الوزارة وكذا المخطط الوطني للنهوض بالتشغيل 2017-2021، وتنبني هذه الرؤية على مبدأ تكريس العمل اللائق وتحسين ظروف اشتغال العمال واستتباب السلم الاجتماعي والعمل على تيسير الإدماج المهني للباحثين عن الشغل.

وأضاف أنه من العناصر المهمة التي ينبغي التأكيد عليها في هذا المجال هي كيفية تلبية حاجيات الاستثمار والاستراتيجيات القطاعية من الموارد البشرية والتصدي للبطالة طويلة الأمد من خلال توطيد برامج إنعاش العمل المأجور مع الاستهداف الأمثل للباحثين عن العمل في وضعية صعبة وعبر تحفيز مقاولات القطاع الخاص والجمعيات للانخراط في تشغيل الباحثين عن الشغل، هذا بالإضافة إلى تحسين آليات التشغيل الذاتي وحكامة سوق الشغل وخصوصا فيما يتعلق بإضفاء الطابع الجهوي لسياسة التشغيل في ظل الجهوية المتقدمة، كما يرمي هذا التوجه إلى بلورة آليات لرصد سوق الشغل واستشراف الحاجيات من المهن والكفاءات.

وفيما يتعلق بالمحور الخاص بتعزيز الحقوق الأساسية وتحسين ظروف العمل والنهوض بالحوار الاجتماعي، أفاد أن هذا التوجه يهدف إلى ضمان الحقوق الأساسية للأجراء وتحسين بيئة وظروف عملهم مع المحافظة على تنافسية المقاولة، وذلك من خلال الحرص على خلق توازن بين الحقوق والواجبات لطرفي العلاقة الشغيلة، وهذا لن يتأتى إلا من

خلال تطوير عمل مفتشية الشغل والنهوض بالصحة والسلامة المهنية وتعزيز آليات الحوار والتشاور مع الشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين، والعمل على تطوير العلاقات المهنية التي تؤثر إيجابا على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمقاولة وإجرائها عبر النهوض بالمفاوضة الجماعية وتنشيط الهيآت التشاورية الثلاثية التركيب.

ومن أجل تفعيل الرؤية الاستراتيجية للوزارة، أعلن أنه تم وضع وتنفيذ تدابير ومشاريع جديدة، حيث أطلقت مجموعة من الأوراش المهيكلة التي تعتبر بمثابة المخطط الاستراتيجي للوزارة والقطاع بصفة عامة نذكر من بينها :

- تنزيل المخطط الوطني للنهوض بالتشغيل باعتباره اختصاص ذاتي ومشترك للجهة.
- دعم البعد الجهوي للتشغيل باعتباره اختصاص ذاتي ومشترك للجهة.
- النهوض بالتشغيل الخارجي عبر إرساء منظومة متكاملة.
- تطوير منظومة رصد سوق الشغل وآليات جهوية للرصد بشراكة مع الجهات.
- توفير التغطية الاجتماعية لكل المشغلين بما فيهم غير الأجراء.
- بلورة ميثاق اجتماعي لتعزيز جاذبية المغرب للاستثمار.
- تطوير عمل مفتشية الشغل.
- وضع سياسة وبرنامج وطنيين للصحة والسلامة في العمل.
- تفعيل اللاتمركز وتعزيز سياسة القرب.
- تعزيز العلاقات الدولية وتطوير التعاون جنوب-جنوب.
- عصرنة عمل المصالح المركزية واللاممركزة.

وبعد ذلك أعلن السيد الوزير أن ملف الحماية الاجتماعية يعتبر من الملفات التي تحظى بعناية خاصة من طرف الوزارة، ويعتبر "برنامج النجاعة 434 الحماية الاجتماعية للعمال" من البرامج المهمة التي يعول عليها لتحقيق أهداف استراتيجية من قبيل توسيع وتعميم التغطية الاجتماعية والصحية والرفع من مستوى الخدمات المضمونة للمؤمنين والاجتماعيين وتطوير المؤسسات المديرة لأنظمة الحماية الاجتماعية وضمان ديمومة أنظمة التغطية الاجتماعية.

وهكذا أعلن أنه كان من بين الفئات الأولى التي تم إدراجها في عملية توسيع التغطية الاجتماعية برسم سنة 2019 فئتي "القوابل والمروضين الطبيين" وللإشارة فإن هاتين الفئتين تتكونان من النساء غالبا.

- ***أيها السيدات والسادة،***

إن الرفع من مردودية هذه القطاعات تتطلب إرادة قوية وحقيقية من لدن جميع الأطياف المكونة للمجتمع، أحزاب سياسية وحكومة ونقابات ومجتمع مدني، من أجل وضع حل لكل الإكراهات والمعيقات التي تعترض مسيرة التحديث الديمقراطي ببلادنا.

ورغم وجود بعض الإكراهات المادية والبشرية المسجلة في بعض القطاعات، وخاصة قطاع التربية والتعليم والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي وقطاع الصحة، وقطاع الشغل والإدماج المهني، فقد كانت هناك حصيلة مهمة ووازنة في شتى مجالات عمل وتدخل هذه القطاعات، حيث سوف تشكل حافزا قويا ومهما لمواصلة تنفيذ وتفعيل برامج العمل المسطرة، وأوراش الإصلاح المفتوحة بنفس العزم والإرادة وبروح المبادرة والتدبير العقلاني للإمكانيات المتاحة لكل هذه القطاعات، وأملنا كبير أن تؤدي هذه الإصلاحات والمبادرات المتواصلة والمنجزات الطموحة إلى تحقيق قفرة نوعية، لكي تتبوأ بلادنا صدارة الدول المتقدمة.

وخلال كل أطوار دراسة هذه المشاريع، تم التأكيد على ضرورة تحديد الأولويات التي تتصدر الجانب الاجتماعي، والعمل على تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية، خاصة بالعام القروي والوسط الحضري، واستهداف الفئات الفقيرة والهشة، وكذا العمل على تقوية البرنامج ب "تيسير"، وإعطاء دينامية جديدة للاستثمار ودعم المقاولة، ودعم الجمعيات العاملة في مجال محاربة تشغيل الأطفال والمساواة المهنية، وتعزيز مهنة مفتشية الشغل، لا سيما عبر وضع نظام معلوماتي مندمج يغطي جميع أنشطة الشغل وإعداد وإطلاق منظومة للتكوين الأساسي لمفتشي الشغل.

وفي هذا الإطار، تم استحضار بقوة كبيرة البعد الجهوي، على أساس نقل جميع الصلاحيات إلى الجهة باعتبارها إصلاحا هيكليا عميقا لأجل ترسيخ الحكامة المحلية الجيدة، وتعزيز سياسة القرب من المواطنين وتفعيل التنمية المندمجة والاجتماعية والثقافية، حيث تمت الدعوة إلى ضرورة اعتماد سياسة ثقافية حقيقية لجعل هذا القطاع قطاع منتج للثروة.

وبخصوص الجانب التعليمي والصحي، فقد لوحظ أن عدد المناصب المحدثة لفائدة هذين القطاعية غير كافية نظرا لحجم الخصاص المسجل بهما.

وفي هذا الصدد، تم التأكيد على ضرورة تقوية العرض المدرسي، وذلك ببناء مؤسسات مدرسية جديدة، وتعزيزها بالموارد البشرية الضرورية من اجل تقليص ظاهرة الاكتظاظ المسجلة في عدد من الأقسام المدرسية.

وحظي من جديد التعليم الأولي بدوره بأهمية بالغة من طرف جميع السيدات والسادة المستشارين، مؤكدين على ضرورة تطويره وتعزيزه

وتوحيده في قطاع واحد يشمل جل المؤسسات التعليمية سواء بالقرى أو المدن.

وتمت الدعوة إلى ضرورة تحيين وتطوير التشريعات المتعلقة بالتعليم العالي والبحث العلمي، وتحفيز الأساتذة الباحثين ومراجعة نظام التقييم والترقية المهنية ووضع برامج للتكوين المستمر لفائدة الفاعلين التربويين والإداريين بالتعليم العالي، وتوفير الموارد المالية الضرورية لمواكبة تطور المنظومة، وتنويع مصادر تمويل الجامعات لتحقيق متطلبات الجودة والإنصاف وتكافؤ الفرص، ووضع قضية الإنصاف والمساواة بين الجنسين وتحقيق الولوج العادل للتعليم العالي والتكوين ضمن أولويته.

وبخصوص الجانب الصحي، تمت المطالبة بضرورة توسيع التغطية الصحية الأساسية لتشمل جميع المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء، وتوسيع عملية تأهيل العرض الاستشفائي ليشمل جميع جهات المملكة وتحسين الولوج للخدمات الطبية والأدوية.

وبعد طلك أجمعت جل التدخلات على ضرورة معالجة اختلالات برنامج "راميد" المرتبط أساسا بالتمويل، والعمل على الرفع من القدرة الشرائية للمواطنين بصفة عامة.

وبخصوص المحور المتعلق بالنموذج التنموي الجديد أكد الجميع على أن نجاح هذا النموذج سيكون رهينا باعتماده على محور أساسي ألا وهو "الإنسان" كهدف نهائي للتنمية، وذلك عبر سن سياسات عمومية تحفظ له كرامته، وذلك بالحفاظ على حقوقه الأساسية في الشغل والتعليم والصحة وغيرها.

وفي مجال دعم السياسات الاجتماعية، لوحظ عدم أخذ بعين الاعتبار مختلف المعيقات التي تحول دون استفادة الأرامل والنساء

المطلقات والمهمشات وأطفالهن من دعم صندوق التكافل العائلي، وعدم التطرق إلى برامج حماية اجتماعية للاشتغال في ظروف لا تصون الكرامة.

وهكذا، فقد تم التذكير أن موضوع الطفولة أصبح موضوعا متشعبا ومعقدا، حيث أصبح عبارة عن مشكلة حقيقية تتنامى بشكل كبير، من خلال تفشي ظاهرة "أطفال الشوارع" وما يرتبط بها من ظواهر أخرى، كظاهرة التسول والاستغلال الجنسي وهضم أبسط الحقوق لفئة بريئة تنتظر من الجميع ضمان حقها في الحياة بشكل متوازن، دون خطر يتهدد أجسادهم الصغيرة، هدف يسعى له الجميع، لأن الطفل هو مستقبل المجتمع.

وانصب اهتمام السيدات والسادة المستشارين بشكل كبير على المحور المتعلق بالأشخاص المسنين، حيث لوحظ أن هناك توجه متسارع لهرم البنية الاجتماعية في بلادنا نحو الشيخوخة، داعين إلى توفير الحد الأدنى من العيش الكريم لهم بذل تشجيع الرفع من عدد مراكز المسنين.

وفي ختام المناقشة العامة لهذه القطاعات السالفة الذكر، نوه جل السادة الوزراء بنوعية التدخلات المستفيضة التي جاءت على لسان السيدات والسادة المستشارين، حيث اعتبروها ذات أهمية كبيرة لبلورة سياسة اجتماعية ناجحة، مؤكدين على أهمية الحوار الدائر بين المؤسسة التشريعية والحكومة، وسوف تجدون كل التفاصيل بشكل مدقق ضمن هذا التقرير.

➢ ***أيها السيدات والسادة،***

بعد ذلك، انتقلت اللجنة للتصويت على مجموع مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل ضمن اختصاصاتها، فكانت النتيجة كالتالي :

➢ **الموافقون : 4**

➢ **المعارضون : 5**

➢ **الممتنعون : لا أحد**

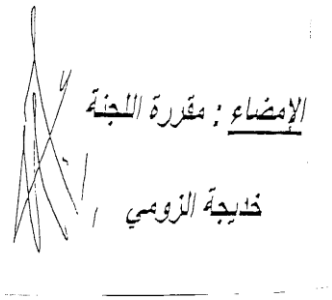

نتائج التصويت على مشاريع الميزانيات الفرعية لقطاعات لجنة

التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية

برسم السنة المالية 2020

نتائج التصويت على مشاريع الميزانيات الفرعية لقطاعات لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية برسم السنة المالية 2020

القطاعـــات	مشروع الميزانية	الموافقون	المعارضون	الممتنعون
➢ مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الشغل والإدماج المهني	التسيير	4	5	لا أحد
	التجهيز	4	5	لا أحد
	برمتها	4	5	لا أحد
➢ مشروع الميزانية الفرعية لوزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة	التسيير	4	5	لا أحد
	التجهيز	4	5	لا أحد
	برمتها	4	5	لا أحد
➢ مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الصحة	التسيير	4	5	لا أحد
	التجهيز	4	5	لا أحد
	برمتها	4	5	لا أحد
➢ مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الثقافة والشباب والرياضة	التسيير	4	5	لا أحد
	التجهيز	4	5	لا أحد
	برمتها	4	5	لا أحد
➢ مشروع الميزانية الفرعية لوزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي	التسيير	4	5	لا أحد
	التجهيز	4	5	لا أحد
	برمتها	4	5	لا أحد

الإمضاء : مقررة اللجنة

خديجة الزومي

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقرير

لجنة التعليم
والشؤون الثقافية والاجتماعية

حول مشروع الميزانية الفرعية
لوزارة الشغل والإدماج المهني

= برسم السنة المالية 2020 =

رئيس اللجنة
عبد العلي حامي الدين

مقررة اللجنة
خديجة الزومي

الأمانة العامة
مديرية التشريع والمراقبة
قسم اللجان
مصلحة لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية

الولاية التشريعية 2015 - 2021
السنة التشريعية 2019 - 2020
= دورة أكتوبر 2019 =

عرض السيد وزير الشغل والإدماج المهني

المملكة المغربية

وزارة الشغل والإدماج المهني

حصيلة منجزات وزارة الشغل والإدماج المهني برسم سنة 2019 وبرنامج العمل لسنة 2020

مناقشة مشروع الميزانية الفرعية للوزارة برسم السنة المالية 2020

لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية

مجلس المستشارين

21 نونبر2019

عناصر العرض

1. أبرز المنجزات المسجلة سنة 2019
2. أهم المؤشرات الرقمية
3. الجانب التشريعي
4. وضعية تنفيذ ميزانية الوزارة سنة 2019
5. برنامج العمل المسطر برسم 2020
6. مشروع الميزانية برسم القانون المالي 2020

المرجعيات

1

الدستور:
الفصل 31

2

التوجيهات الملكية السامية :
خطاب العرش 29 يوليوز 2018
خطاب ثورة الملك والشعب 20 غشت 2018
الخطاب السامي أمام أعضاء مجلسي البرلمان الجمعة 12 أكتوبر 2018

3

البرنامج الحكومي

4

المخطط الوطني للنهوض بالتشغيل وبرنامجه التنفيذي

1 أبرز المنجزات برسم سنة 2019

إبرام اتفاق اجتماعي بين الحكومة والشركاء الاجتماعيين

بتاريخ 25 أبريل 2019

✓ تحسين القدرة الشرائية للعمال

- الزيادة في الحد الأدنى القانوني للأجر في قطاعات الصناعة والتجارة والفلاحة والمهن الحرة
- الرفع من قيمة التعويضات العائلية لمنخرطي الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

✓ اعتماد نصوص قانونية وتنظيمية من أجل مناخ اجتماعي أفضل يحفز الاستثمار

✓ مأسسة الحوار الاجتماعي على المستويين الجهوي والإقليمي

توسيع التغطية الاجتماعية لغير الأجراء

- ✓ إطلاق مسلسل التنسيق والمشاورات مع القطاعات الحكومية والفئات المعنية
- ✓ إصدار المراسيم التطبيقية للقانونين 98.15 و99.15 وقائمة الأصناف والأصناف الفرعية للفئات المستهدفة
- ✓ إصدار المراسيم التطبيقية الأولى لثلاث فئات (العدول - القوابل والمروضون الطبيون)

تفعيل التغطية الاجتماعية للعاملات والعمال المنزليين

- ✓ إصدار المرسوم المتعلق بتحديد شروط استفادة العاملات والعمال المنزليين من خدمات الضمان الاجتماعي والتغطية الصحية الأساسية

تحسين مستوى الخدمات المقدمة للمؤمنين

- الرفع من قيمة التعويضات العائلية من 200 درهم إلى 300 درهم الممنوح من لدن الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
- إقرار إجبارية التصريح بالأجر والأجراء وأداء الاشتراكات عبر الوسيلة الالكترونية وإقرار ضرورة إثبات الإصابة بالزمانة من لدن طبيب معين من قبل الصندوق أو مقبول لديه
- تمديد أجل إيداع طلب الانخراط في التأمين الاختياري بنظام الضمان الاجتماعي وإلغاء المراقبة الطبية وفرض انخراط المقاولات عبر المنصة الالكترونية
- الرفع من مبلغ الإيرادات الممنوحة لضحايا حوادث الشغل بنسبة 20% ابتداء من فاتح يوليو 2013

تفعيل نظام التعويض عن حوادث الشغل

- ✓ إقرار نماذج الشواهد الطبية
- ✓ تحديد كيفيات مراقبة تطبيق أحكام القانون رقم 18.12 من قبل الأعوان المكلفين بتفتيش الشغل

إحداث الصندوق المغربي للتأمين الصحي

- ✓ تحويل الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي إلى مؤسسة عمومية

تعزيز حكامة وتتبع أنشطة التعاضديات

- ✓ تعيين متصرفين مؤقتين بتعاضديتين (2) للسهر على التسيير العادي لشؤونها والتحضير لانتخابات الأجهزة المسيرة

متابعة تنزيل المخطط الوطني للنهوض بالتشغيل

إحداث لجنة اليقظة حول سوق الشغل بموجب دورية لرئيس الحكومة

فتح الطلبيات العمومية امام التعاونيات والمقاولين الذاتيين

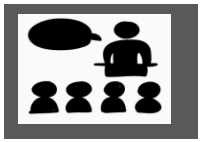

إطلاق برنامج تعميم التعليم الأولي والذي سيوفر 61000 منصب شغل

إصدار القانون إطار بشأن التربية والتكوين (اكتشاف المهن، التوجيه المبكر، تطوير الحس المقاولاتي، تقوية اللغات، إدراج تكوينات حول القدرات والسلوكيات Soft Skills)

إعداد خارطة طريق لتطوير التكوين المهني تنبني على 5 محاور من بينها مدن المهن والكفاءات لرفع مستوى التكوين المهني وتطويره

وضع عروض خدمات لمختلف فئات الباحثين عن شغل (الساكنة القروية، النساء في وضعية هشة، المهاجرون في وضعية قانونية)

إطلاق دراسة حول الأشكال الجديدة والأشكال اللانمطية للشغل

وضع تدابير جهوية للتشغيل على مستوى الجهات

استكمال التشخيصات الترابية وإطلاق البرامج الجهوية للتشغيل

إنجاز التشخيصات الترابية للتشغيل

9 جهات

- جهة طنجة تطوان الحسمة
- جهة الرباط سلا القنيطرة
- جهة سوس ماسة
- جهة الدار البيضاء سطات
- جهة فاس مكناس
- جهة مراكش آسفي
- جهة بني ملال خنيفرة
- جهة الشرق
- جهة درعة تافيلالت

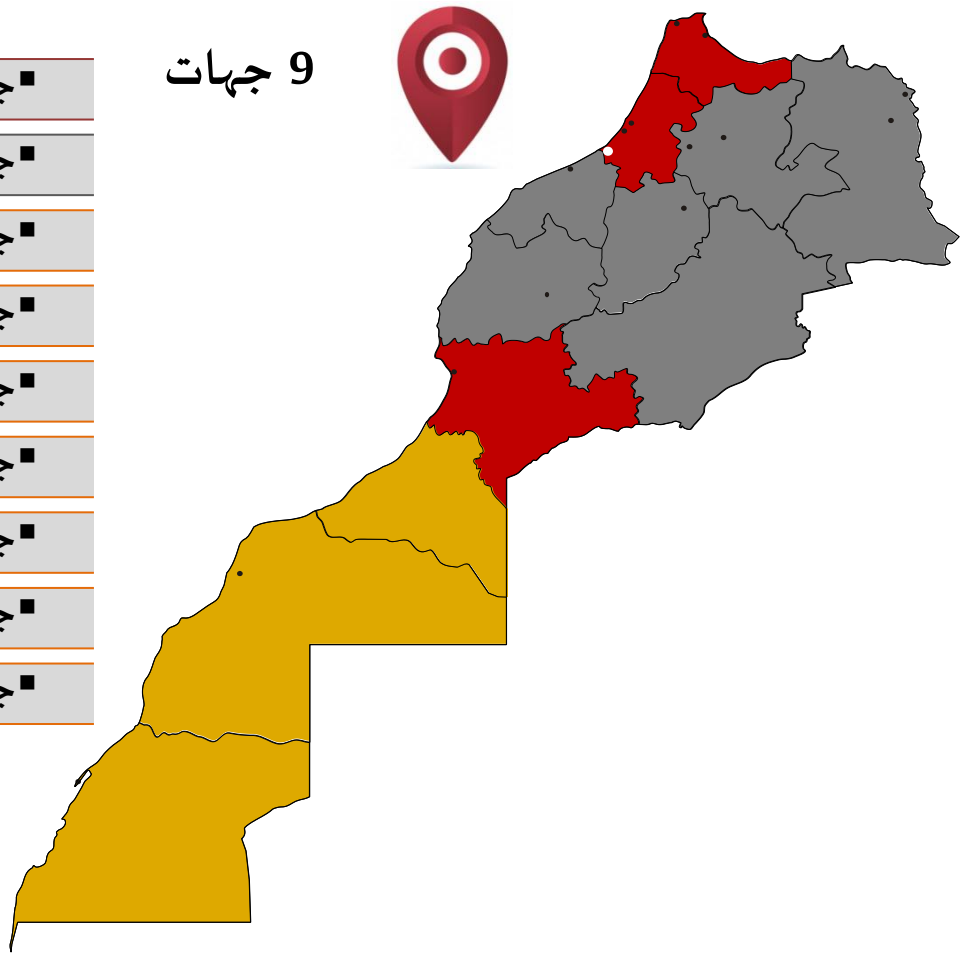

استكمال التشخيصات الترابية وإطلاق البرامج الجهوية للتشغيل

إعداد البرامج الجهوية للنهوض بالتشغيل

إعداد مشاريع البرامج الجهوية للنهوض بالتشغيل مع تعزيز قدرات الفاعلين الجهويين ب 3 جهات

- جهة طنجة تطوان الحسمة
- جهة الرباط سلا القنيطرة
- جهة سوس ماسة

إطلاق إعداد البرامج الجهوية للتشغيل ب 6 جهات

- جهة الدار البيضاء سطات
- جهة فاس مكناس
- جهة مراكش آسفي
- جهة بني ملال خنيفرة
- جهة الشرق
- جهة درعة تافيلالت

التوقيع على اتفاقيات إطار للشراكة

إعداد والتوقيع على دلائل المساطر

البرنامج التنموي للجهات الجنوبية

عقد برنامج مع الدولة

(اتفاقية التشغيل ودعم المقاولة)

وضع وإعداد منظومة للتكوين الأساسي لمهني التشغيل الجهويين

النهوض بتشغيل الشباب بالعالم القروي

وحدات متنقلة لتحسين قابلية التشغيل

Province	Superficie	Population
Fahs Anjra	330 km²	77.00
Berkan	2 000 km²	270.00
Sidi Kasem	4 060 km²	520.00
Taounate	5 600 km²	670.00

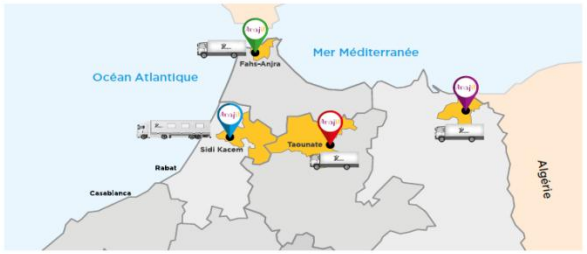

- الإعلام والتوجيه
- أبواب مفتوحة
- الإعلام حول المهن
- تكوينات Soft Skills
- مقابلات التموقع
- ورشات البحث عن شغل
- الربط بين العرض والطلب
- مواكبة حاملي المشاريع
- تكوينات أخرى

فضاءات للتوجيه المهني

- جهة فاس مكناس
- جهة بني ملال خنيفرة

إعداد مشروعي السياسة والبرنامج الوطنيين للصحة والسلامة المهنية

- ✓ إعداد مشروعي السياسة والبرنامج الوطنيين للصحة والسلامة المهنية، وكذا البرنامج التنفيذي
- ✓ الشروع في إعداد برنامج للتكوين في مجال الصحة والسلامة المهنية
- ✓ إطلاق إعداد برنامج تواصلي للتعريف بالسياسة والبرنامج الوطنيين للصحة والسلامة المهنية
- ✓ عقد اجتماعات تشاورية موسعة مع الأطراف المعنية بمجال الصحة والسلامة في العمل من أجل اعتماد الصيغة النهائية لمشروعي السياسة والبرنامج الوطنيين للصحة والسلامة المهنية

المصادقة على ثلاث اتفاقيات عمل دولية وتتبع تطبيق معايير العمل الدولية

- ✓ المصادقة على الاتفاقية رقم 97 المتعلقة بالعمال المهاجرين
- ✓ المصادقة على الاتفاقية رقم 102 المتعلقة بالحد الأدنى لمعايير الضمان الاجتماعي
- ✓ المصادقة على الاتفاقية رقم 187 المتعلقة بتطوير السلامة والصحة في العمل
- ✓ إرسال تقارير حول تطبيق معايير العمل الدولية إلى مكتب العمل الدولي

تعزيز مهننة مفتشية الشغل

- ✓ وضع نظام معلوماتي مندمج يغطي جميع أنشطة الشغل
- ✓ مواصلة تطوير آليات عمل جهاز تفتيش الشغل (نموذج تقرير زيارة المراقبة – دليل المخالفات والجنح - ...)
- ✓ إعداد وإطلاق منظومة للتكوين الأساسي لمفتشي الشغل

حماية الفئات الخاصة

- ✓ دعم الجمعيات العاملة في مجال محاربة تشغيل الأطفال والمساواة المهنية
- ✓ تنظيم النسخة الثالثة لجائزة المساواة المهنية (تتويج عدة مقاولات)

الحوار الاجتماعي الموضوعاتي

- ✓ انتظامية اجتماعات الهيئات الثلاثية التركيب
- ✓ إنشاء لجن مصغرة منبثقة عن هذه الهيئات لتتبع تنزيل التوصيات

المصادقة على التصميم المديري للاتمركز الإداري للوزارة

✓ وضع برنامج عمل للنقل التدريجي للاختصاصات في أفق 2022

- اختصاصات تم نقلها أو سيتم نقلها سنة 2020/2021
- اختصاصات سيتم نقلها سنة 2022
- اختصاصات لا يمكن نقلها
- اختصاصات يتعين إعادة صياغتها لتحديد الاختصاص الوطني والاختصاص الترابي

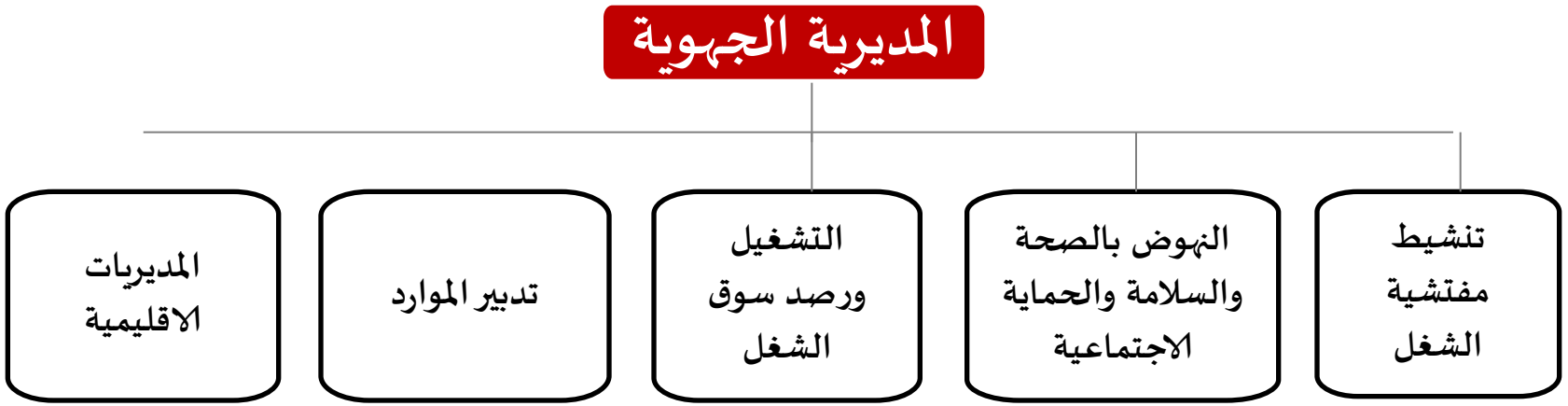

عصرنة عمل المصالح المركزية واللاممركزة

- ✓ **إطلاق أنظمة جديدة للمعلوميات في إطار رقمنة أنشطة الوزارة** (تعزيز البنيات والأجهزة المعلوماتية – بلورة نظام للحماية المعلوماتية – أنشطة مفتشية الشغل – تتبع الوكالات الخصوصية للتشغيل)

- ✓ **إطلاق أنظمة جديدة للتواصل** (نظام INTRANET – تجويد البوابة الإلكترونية للوزارة – اقتناء برنامج مندمج للبريد الالكتروني)

- ✓ **بلورة برنامج لتعزيز قدرات الموارد البشرية بهدف مواكبة:**
  - ورش اللاتمركز الإداري
  - تنزيل الأوراش الاستراتيجية للوزارة

تعزيز العلاقات الدولية وتطوير التعاون جنوب-جنوب

- ✓ مشاركة المغرب في الذكرى 100 لمنظمة العمل الدولية من خلال وفد حكومي برئاسة السيد رئيس الحكومة

- ✓ **تعزيز موقع الوزارة كفاعل إقليمي على المستوى الإفريقي:**
  - حضور المغرب لأنشطة الاتحاد الإفريقي المتعلقة بميادين الشغل والتشغيل ورصد سوق الشغل والحماية الاجتماعية
  - عقد لقاءات رفيعة المستوى في إطار التعاون الثنائي

- ✓ التفاعل الإيجابي مع آليات المنظومة الأممية لحقوق الإنسان والبرامج الوطنية ذات الصلة

تعزيز العلاقات الدولية وتطوير التعاون جنوب-جنوب

تطوير وتنويع برامج التعاون الدولي:

- تتبع مشروع "مبادرة التشغيل الأخلاقي بالمغرب" بشراكة مع المنظمة الدولية للهجرة
- قيادة وتتبع برنامج تحسين قابلية ولوج الشباب للشغل بشراكة مع البنك الإفريقي للتنمية
- إطلاق برنامج شراكة في إطار التعاون المغربي البلجيكي لدعم إنشاء المقاولات من طرف الشباب بالمغرب
- إطلاق برنامج تعزيز فرص تشغيل الشباب في المغرب بشراكة مع المنظمة الدولية للهجرة (تفعيل 11 تدريب لمدة 6 أشهر في ثلاث مقاولات بمختلف مناطق المملكة - إدماج 7 منهم داخل المقاولات)

تعزيز العلاقات الدولية وتطوير التعاون جنوب-جنوب

✓ **إطلاق برنامج "جيل الشباب، عناصر التغيير"**

- تجربة نموذجية تخص تكوين 100 حامل ماستر بالجامعات الإسبانية (30 جامعة – 60 تخصص) في المواضيع ذات الأولوية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية للمغرب (مدة المشروع : 12 شهرا)
- دعم المستفيدين في إعداد مشروع لإحداث مقاولة بعد العودة إلى المغرب مع صرف منحة مالية للعشر الأوائل لدعم انطلاقة المشروع

✓ **تعزيز قدرات الموارد البشرية**

2 أهم المؤشرات الرقمية

السمات البارزة لوضعية سوق الشغل (2018)

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

معدل النشاط

- بلغ عدد السكان النشيطين البالغين من العمر 15 سنة فما فوق 11.946.000 شخص خلال سنة 2018، مسجلا بذلك ارتفاعا ب 0,26 % على المستوى الوطني مقارنة مع سنة 2017
- تراجع معدل النشاط ب 0,7 نقطة منتقلا من 46,7% سنة 2017 إلى 46% سنة 2018

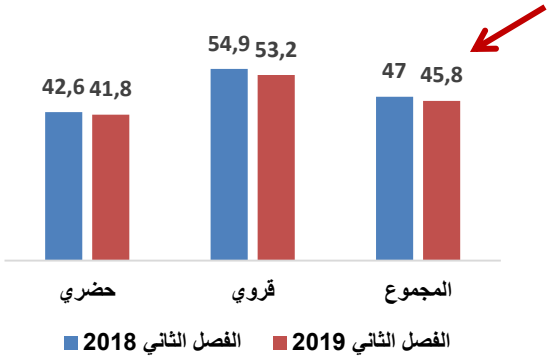

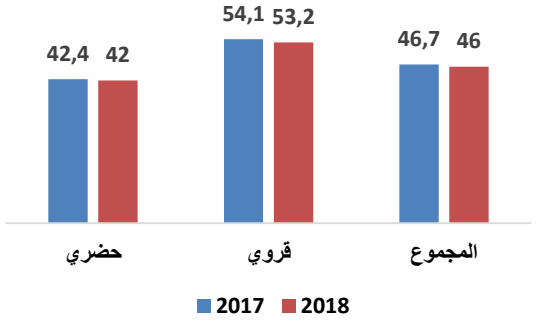

الإحداث الصافي لمناصب الشغل

- انتقال الحجم الإجمالي للتشغيل ما بين سنتي 2017 و2018 من 10.699.000 إلى 10.809.000 شخص (زيادة تناهز 111.000 منصب شغل)

- انتقال الحجم الإجمالي للتشغيل ما بين الفصل الثاني 2018 والفصل الثاني 2019 من 11.051.000 إلى 11.077.000 شخص (زيادة تناهز 26.000 منصب شغل)

الإحداث الصافي لمناصب الشغل ما بين سنتي 2017 و 2018 حسب وسط الإقامة

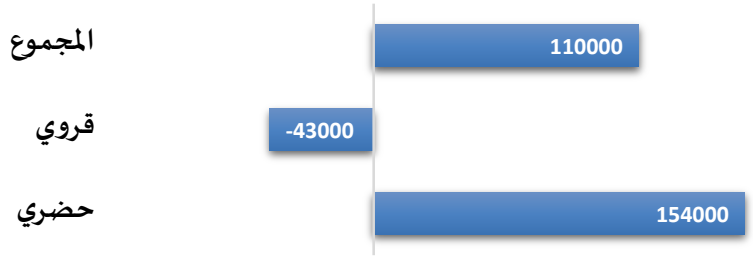

السمات البارزة لوضعية سوق الشغل (2018)

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

معدل البطالة

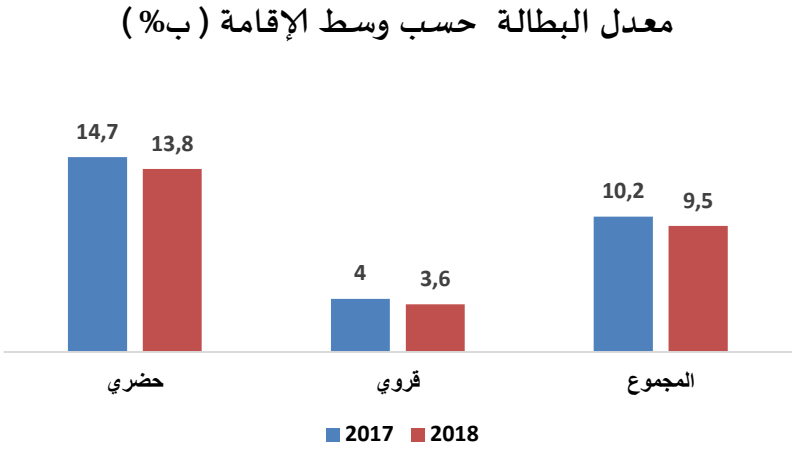

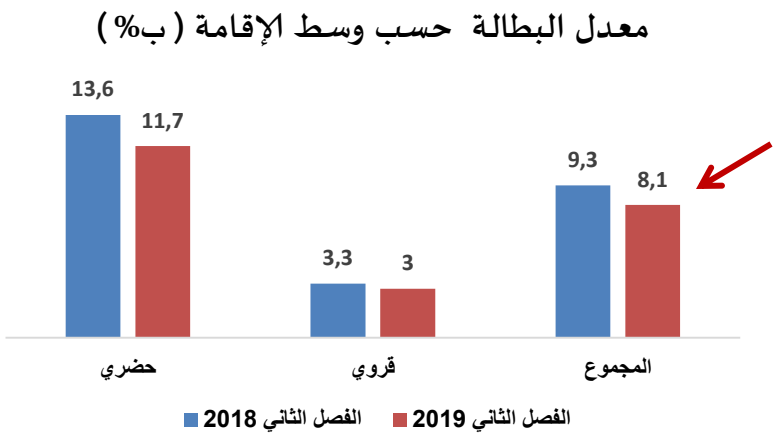

- انخفاض حجم السكان العاطلين بـ 6,5% على المستوى الوطني، حيث انتقل (من 1.216.000 سنة 2017 الى 1.137.000 عاطل سنة 2018)
- تراجع معدل البطالة من 10,2% سنة 2017 الى 9,5 % سنة 2018 على المستوى الوطني (انتقل من 14,7% الى 13,8 %بالوسط الحضري ومن 4% الى 3,6% بالوسط القروي)

- انخفاض حجم السكان العاطلين بـ 13,3% على المستوى الوطني، حيث انتقل، ما بين الفصل الثاني من سنة 2018 ونفس الفترة من سنة 2019، من 1.131.000 إلى 981.000 عاطل
- تراجع معدل البطالة من 9,3 %إلى 8,1%على المستوى الوطني (انتقل من 13,6 %إلى 11,7% بالوسط الحضري ومن 3,3% إلى 3,0 %بالوسط القروي)

الإدماج المهني والتحفيز على التشغيل

تجاوز سقف 100.000 إدماج سنويا في سوق الشغل

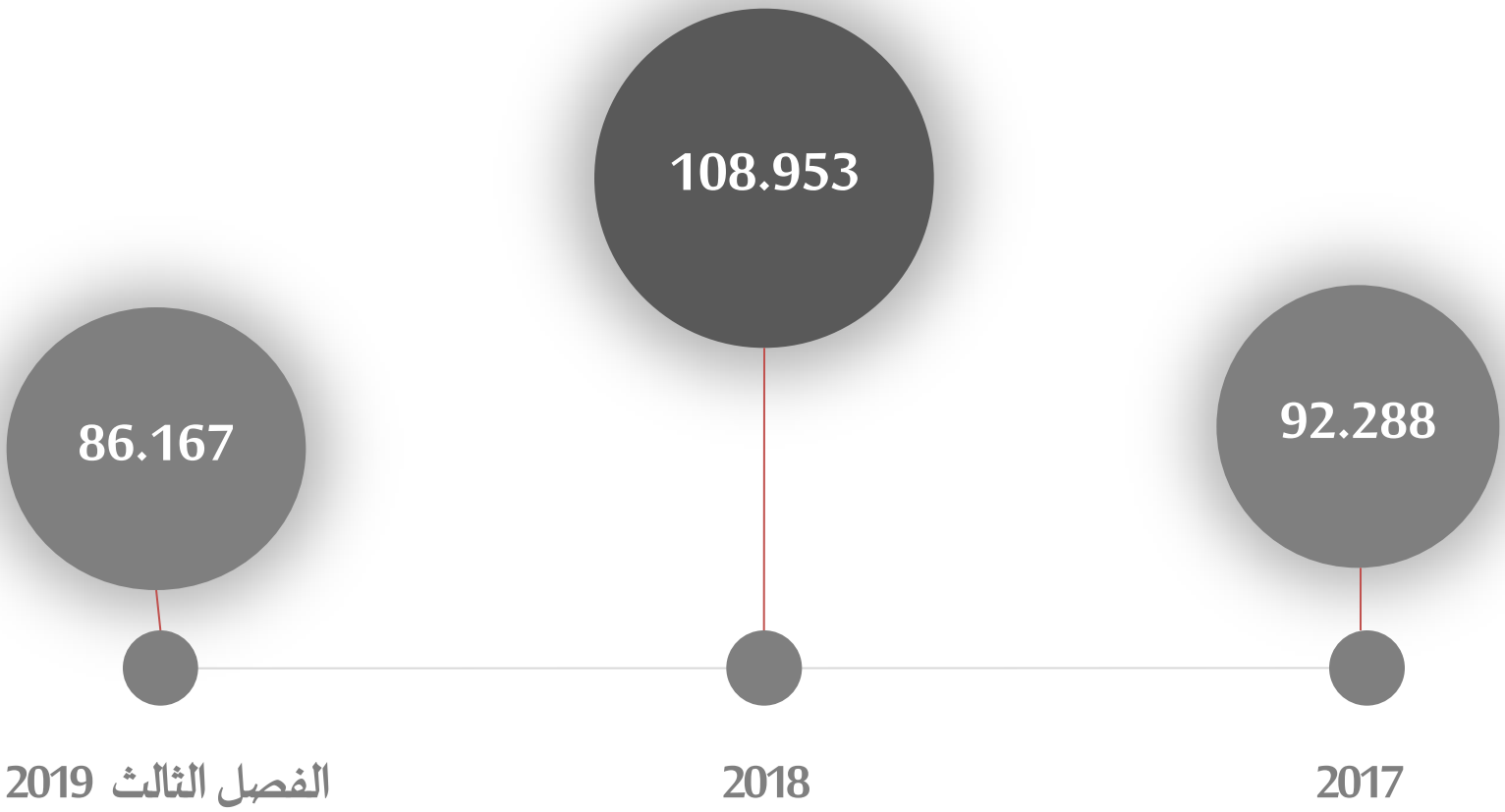

المصدر: الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات

الإدماج المهني والتحفيز على التشغيل

تحسين قابلية التشغيل عبر التكوينات التأهيلية

عدد المستفيدين من برنامج "تأهيل" حسب التكوينات

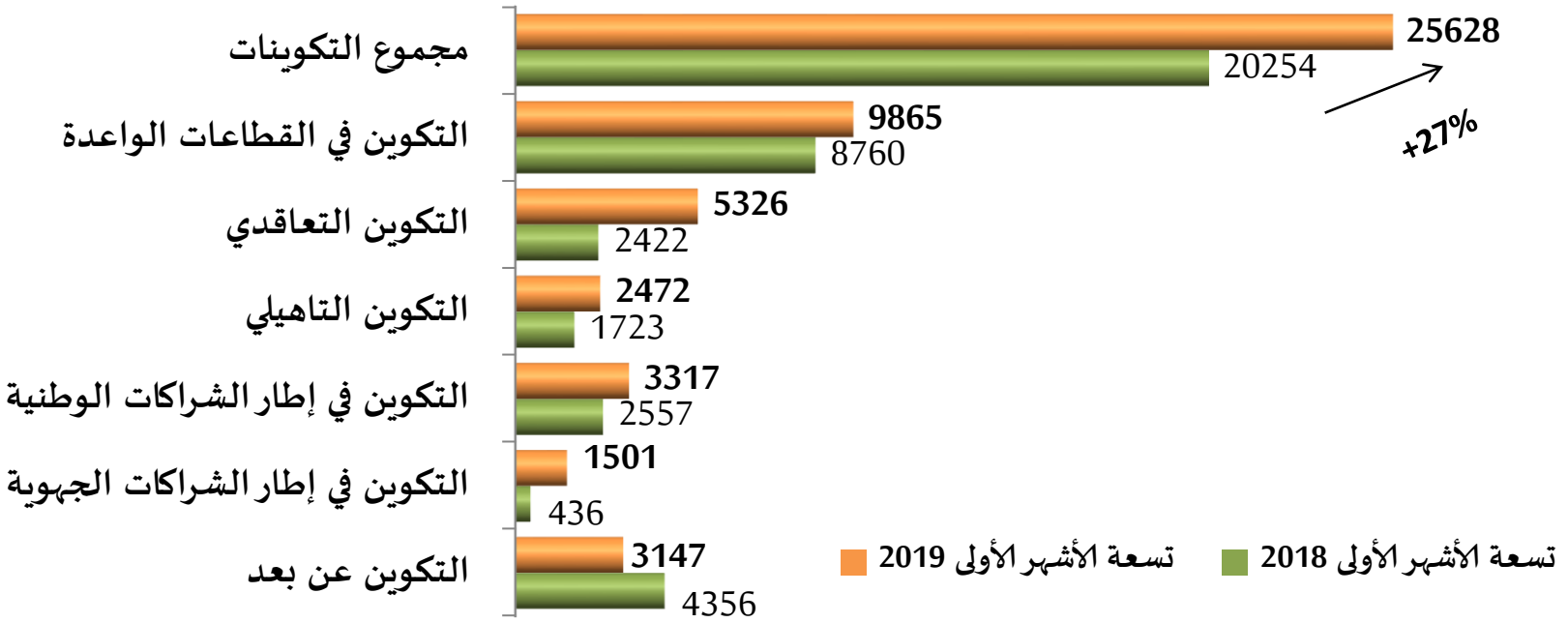

المصدر: الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات

الإدماج المهني والتحفيز على التشغيل

دعم ومواكبة حاملي المشاريع المقاولاتية

عدد المستفيدين من برنامج "التشغيل الذاتي"

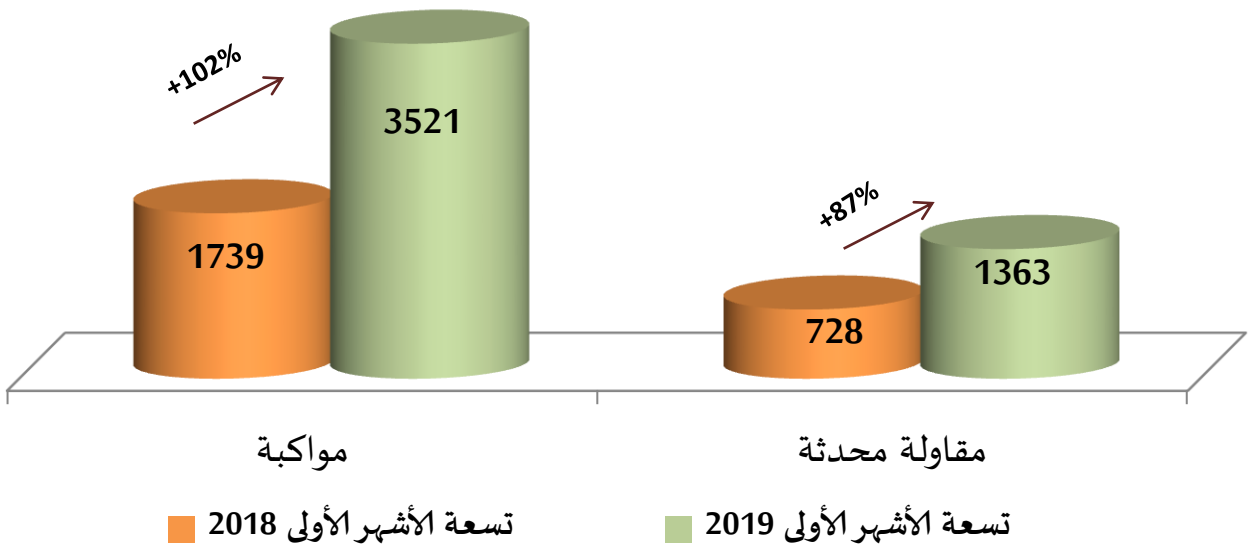

المصدر: الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات

مراقبة تطبيق تشريع الشغل

البرنامج الوطني لتفتيش الشغل

الأولوية الأولى (يناير – فبراير 2019)
مراقبة وكالات التشغيل الخصوصية (مقاولات التشغيل المؤقت ووكالات الوساطة في الاستخدام)

الأولوية الثانية (أبريل – يوليوز 2019)
الحماية الاجتماعية و التغطية الصحية و التأمين عن حوادث الشغل

❑ الأولوية الأولى

عدد المؤسسات التي شملتها المراقبة	عدد الملاحظات	عدد التنبيهات	عدد المحاضر
677 ضمنها 578 مقاولة للتشغيل المؤقت بما فيها الفروع و99 وكالة تشتغل في مجال الوساطة في الاستخدام بما فيها الفروع	47.411	209	18

❑ الأولوية الثانية

عدد المؤسسات التي شملتها المراقبة	عدد الملاحظات	عدد التنبيهات	عدد المحاضر
8.048 مؤسسة	103.011	1.805	114

مراقبة تطبيق تشريع الشغل

زيارات تفتيش الشغل (9 أشهر من 2019)

إنجاز 24.383 زيارة تفتيش لـ 21.543 وحدة إنتاجية مع تسجيل 453.043 ملاحظة وتوجيه 1.332 تنبيها وتحرير 207 محضرا بالمخالفات (ارتفاع ب 3 % في عدد المحاضر مقارنة مع 2018)

توزيع عدد الزيارات حسب القطاعات الإنتاجية

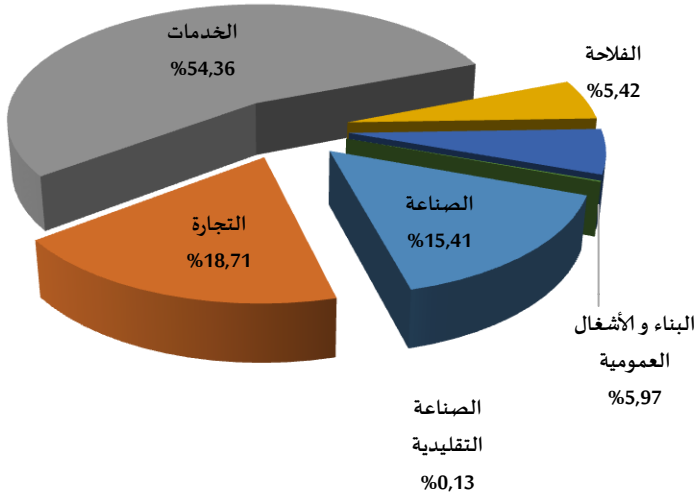

الملاحظات الموجهة من طرف أعوان تفتيش الشغل

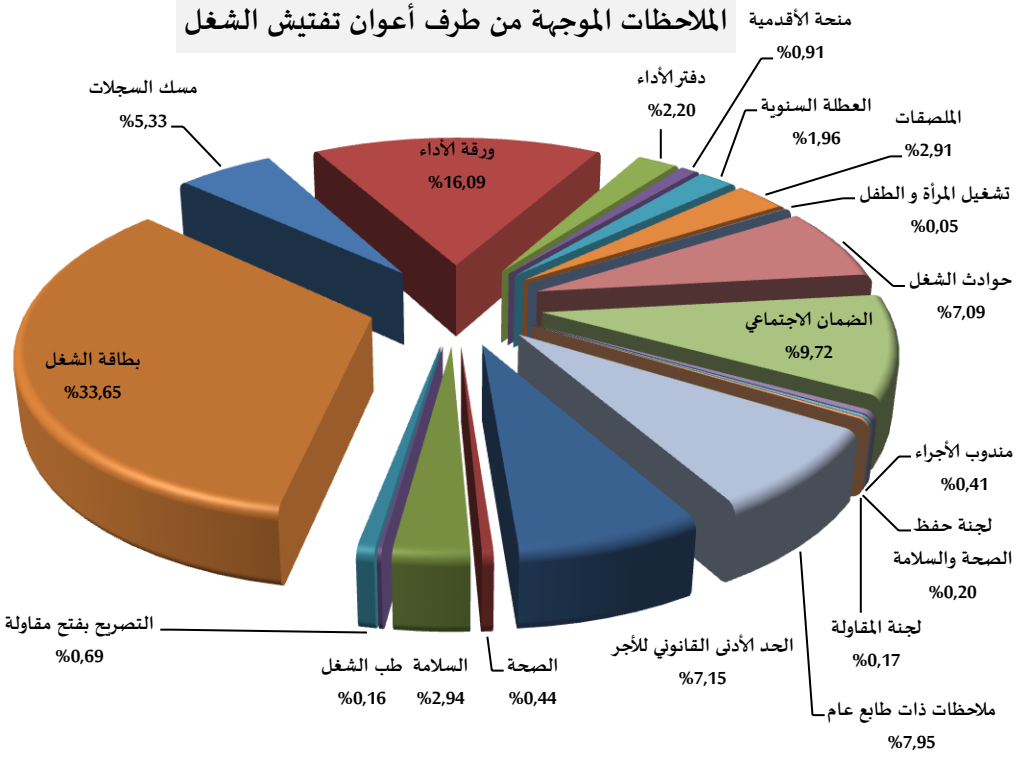

تعزيز السلم الاجتماعي (9 أشهر الأولى 2019)

تدبير نزاعات الشغل الفردية

- معالجة 38.672 نزاعا فرديا
- إيجاد تسوية ل 53.990 شكاية من أصل 98.758 أي بنسبة 55 %
- إعادة إدماج 2.591 أجيرا

تدبير نزاعات الشغل الجماعية

- تفادي اندلاع 1.218إضرابا في 774مؤسسة التي يشتغل بها ما مجموعه 89.797 أجيرا
- تسجيل اندلاع 85 إضرابا ب 68 مؤسسة، شارك في هذه الإضرابات 5293أجيرا من أصل 10300أجيرا مما أدى إلى ضياع 49900 يوم عمل
- دراسة 38 شكاية على المستوى الوطني، منها 13 شكاية فردية و 25 شكاية جماعية
- دراسة 13 نزاعا جماعيا على مستوى اللجنة الوطنية للبحث والمصالحة

النهوض بالمفاوضة الجماعية وتشجيع القانون التعاقدي

- مواصلة تنفيذ البرنامج الوطني للنهوض بالمفاوضة الجماعية وتشجيع إبرام اتفاقيات الشغل الجماعية بتتبع ما مجموعه 133 مقاولة على الصعيد الوطني
- إيداع 9 اتفاقيات جماعية للشغل إلى حدود نهاية أكتوبر 2019

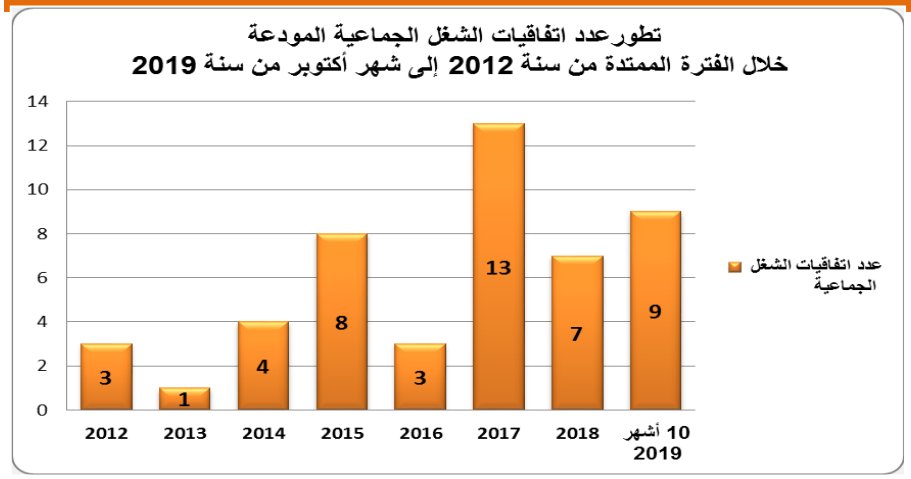

مؤشرات التغطية الاجتماعية للعمال

الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي CNSS (2018)

- عدد الأجراء المصرح بهم في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي: 3,47 مليون (+2,6%)
- عدد المقاولات المنخرطة: 234.000 (+4,8%)
- الكتلة الأجرية: 148 مليار درهم (+7%)

التعويضات الممنوحة (النظام العام)	عدد المستفيدين	المبالغ الممنوحة (م د)
- التعويضات العائلية	1.317.536 (+2,9%)	5.472,69 (+5,7%)
- التعويضات القصيرة الأمد	164.420 (+6,6%)	949,91 (+5,9%)
- التعويضات الطويلة الأمد	568.829 (+4,6%)	11.039,95 (+5,7%)
- استرجاع الاشتراكات الأجرية	9.641 (- 19,7%)	55,16 (- 12,9%)

نظام التامين الإجباري عن المرض	عدد المستفيدين	المبالغ الممنوحة
	1,52 مليون (+10%)	4,2 مليار دهم (+19%)

التعويض عن فقدان الشغل	2018	2018 - 2014	2019 (أكتوبر)
- عدد المستفيدين	14.017 (+16%)	47.944	10.567
- المبلغ الإجمالي الممنوح (مليون درهم)	193,44 (+16%)	655,27	98,47
- عدد الأشخاص الذين استعادوا النشاط	5.763	27.309 (حوالي 57%)	504

مؤشرات التغطية الاجتماعية للعمال

الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي CNOPS (2018)

نظام التأمين الإجباري عن المرض بالقطاع العام	النشيطون	المتقاعدون	ذوو الحقوق
عدد المسجلين	804.198	464.290	1.82 مليون
التعويضات الممنوحة		4,96 مليار درهم	

نظام التأمين الإجباري عن المرض للطلبة	2019-2020
عدد المسجلين	115.000

تدبير نظام التعويض عن حوادث الشغل الخاص بأعوان الدولة غير المرسمين

	2018	2019 (إلى غاية غشت 2019)	توقعات (31/12/2019)
الميزانية المرصودة سنويا بالدرهم	18.140.000,00		16.140.000
التعويضات الممنوحة بالدرهم	11.309.999,99	5.050.729,51	11.000.000
عدد المستفيدين	3.124	3.142	------
نسبة تنفيذ الميزانية	62, 34%	31,29%	68,15%

3 الجانب التشريعي

مشاريع النصوص التشريعية

القوانين المحالة على البرلمان	-مدونة التعاضد -القانون التنظيمي حول شروط وكيفيات ممارسة حق الإضراب
القوانين والنصوص التنظيمية المحالة على الأمانة العامة للحكومة	- القانون المتعلق بالخدمة المواطنة - قانون النقابات - قانون الصحة والسلامة المهنية في القطاعين العام والخاص - حوالي 20 نصا تنظيميا في مجال الشغل والحماية الاجتماعية
القوانين في طور الدراسة مع القطاعات الحكومية	-إلغاء الديون الصغرى واعتماد الجبر إلى الدرهم الأعلى لحساب الاشتراكات المستحقة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي -توسيع الاستفادة من الإعفاء من الضريبة على الدخل لفائدة حاملي شهادة البكالوريا (مشروع قانون المالية)

4 وضعية تنفيذ ميزانية الوزارة سنة 2019

وضعية تنفيذ ميزانية السنة المالية 2019

الميزانية العامة

الميزانية	المبلغ المبرمج بالدرهم	المبلغ الملتزم به بالدرهم	نسبة الالتزام	نسبة الأداء
التسيير فصل الموظفون	184 519 000,00	182 167 555,03	99%	-
التسيير فصل المعدات و النفقات المختلفة	324 320 000.00	237 377 274,64	73%	81%
الاستثمار	70 925 000.00	46 412 311,21	65%	31%
المجموع	579 764 000.00	465 957 140,88	80%	58%

صندوق النهوض بتشغيل الشباب

المبلغ المبرمج بالدرهم	المبلغ الملتزم به بالدرهم	نسبة الالتزام	نسبة الأداء
408 000 000,00	299 722 858,00	73%	100%

وضعية تنفيذ ميزانية السنة المالية 2019

- نسبة الالتزام العامة حسب البرامج إلى غاية 24 أكتوبر 2019 (خارج ميزانية الموظفين)

البرنامج	نسبة الالتزام لميزانية التسيير	نسبة الالتزام لميزانية الاستثمار
الدعم والقيادة	76%	60%
التشغيل ورصد سوق الشغل	75%	30%
الشغل	60%	72%
الحماية الاجتماعية للعمال	46%	-
المجموع	**73%**	**65%**

وضعية تنفيذ ميزانية السنة المالية 2019

✓ نسبة الالتزام المتوقعة إلى غاية 13 دجنبر 2019 خارج نفقات الموظفين (تاريخ انتهاء الالتزام بالنفقات)

الميزانية	المبلغ المبرمج بالدرهم	المبلغ الملتزم به بالدرهم	نسبة الالتزام المتوقعة	النسبة الالتزام المتوقعة خارج إعانة الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات
التسيير فصل المعدات والنفقات المختلفة	324 320 000.00	260 500 310.17	80%	97%
الاستثمار	70 925 000.00	66 412 311,21	94%	94%
المجموع	395 245 000.00	326 691 621.38	82%	95.2%

5 برنامج العمل المسطر برسم 2020

منهجية العمل

منهجية عمل تقوم على تنفيذ أربع (4) برامج رئيسية

برنامج 432	التشغيل ورصد سوق الشغل
برنامج 433	الشغل
برنامج 434	الحماية الاجتماعية للعمال
برنامج 480	القيادة والدعم

التشغيل ورصد سوق الشغل (المشاريع المسطرة)

النهوض بالتشغيل المنتج للجميع، بمن فيهم النساء ورصد سوق الشغل

- إعداد ورقة طريق متعددة السنوات تغطي مختلف رافعات النهوض بالتشغيل (الاستراتيجية الوطنية للتشغيل والمخطط الخماسي للنهوض بالتشغيل)
- تطوير البعد الجهوي للتشغيل لكون الجهة تعتبر الفضاء الأنسب لبلورة وتفعيل كل المبادرات الهادفة لإنعاش التشغيل
- دعم الوساطة في سوق الشغل وتطوير البرامج النشطة للتشغيل بهدف تغطية مختلف فئات الباحثين عن شغل وإشراك مختلف الفاعلين في النهوض بالتشغيل عموميين وخواص وجمعويين
- تطوير التشغيل بالخارج ودعم الإدماج الاقتصادي للمهاجرين على اعتبار الحركية من أجل العمل على الصعيد الدولي تعتبر اختيارا استراتيجيا لتعزيز قدرات الرأسمال البشري والانفتاح على منافذ إضافية للإدماج المهني

التشغيل ورصد سوق الشغل (المشاريع المسطرة)

تطوير منظومة رصد سوق الشغل

- تطوير النظام الإحصائي لسوق الشغل بهدف إنتاج معلومات دقيقة حول تطور عرض وطلب الشغل وظروف العمل والعلاقات المهنية والحماية الاجتماعية وتأثير السياسات الماكرواقتصادية والبرامج القطاعية على إحداث مناصب الشغل
- إغناء الإطار التحليلي لسوق الشغل بالعمل على تحليل محددات تطور عرض وطلب الشغل ومقاربة حاجيات القطاعات من الكفاءات، وكذا تحليل أبعاد ومحددات اشتغال سوق الشغل
- تقييم البرامج النشطة للتشغيل بهدف تجويدها بصفة دورية وتقييم أثرها على المستفيدين
- تعزيز القدرات المؤسساتية والتقنية للمرصد الوطني لسوق الشغل وتعزيز إطار الشراكة والتشبيك

برنامج 432

العمليات المبرمجة سنة 2020

أهم العمليات المبرمجة

- ❑ استكمال إعداد البرامج الجهوية للتشغيل مع إبرام اتفاقيات تنفيذها بين الدولة والجهات
- ❑ توسيع البرامج الجهوية للإدماج الاقتصادي للشباب المبنية على منظومات وحكامة ترابية لتشمل جهات أخرى
- ❑ تعزيز وتطوير عروض الخدمات الموجهة لمختلف الساكنة، وخاصة سكان القرى
- ❑ متابعة تنفيذ البرامج النشيطة للتشغيل مع تسجيل تطور سنوي ب 10 ٪ في المتوسط
- ❑ تعزيز البحث عن فرص التشغيل على المستوى الدولي
- ❑ تحيين الإستراتيجية الوطنية للتشغيل مع تحديد أفق 2030 لها

- ❑ إنجاز دراسة تقييمية لنظام التكوين من أجل الإدماج
- ❑ إعداد برنامج عمل لجنة اليقظة حول سوق الشغل ومواكبة أشغالها
- ❑ انطلاق الإجراءات الأولية لليقظة حول سوق الشغل على المستوى الجهوي
- ❑ متابعة وضع نظام مندمج لرصد سوق الشغل : إنجاز البحث الميداني لدى المقاولات (panel) - إنجاز دراسة استشرافية حول المهن والكفاءات – وضع مطبقة للمعطيات حول سوق الشغل

برنامج 433

الشغل (المشاريع المسطرة)

تحسين ظروف العمل والنهوض بالحوار الاجتماعي وتعزيز العمل اللائق والعدالة الاجتماعية في مجال العمل كما هو متعارف عليه من طرف منظمة العمل الدولية

- ملاءمة الترسانة القانونية الوطنية مع معايير العمل الدولية
- إشراك المجتمع المدني للمساهمة في النهوض بالمساواة في العمل وحماية الفئات الخاصة
- مأسسة الحوار الاجتماعي والنهوض بالمفاوضة الجماعية قصد تحسين المناخ الاجتماعي
- النهوض بالصحة والسلامة في العمل
- تطوير فعالية تدخل جهاز تفتيش الشغل في مجال المراقبة من أجل ضمان تطبيق سليم لتشريع الشغل

برنامج 433

العمليات المبرمجة سنة 2020

أهم العمليات المبرمجة

- ❑ إعداد وتنفيذ البرنامج الوطني لتفتيش الشغل 2020 مع تحيين الأولويات
- ❑ تنفيذ البرنامج الوطني للنهوض بالمفاوضة الجماعية مع تحيين المؤسسات المستهدفة
- ❑ إطلاق رقمنة أنشطة مفتشية الشغل
- ❑ إطلاق البرنامج الوطني للصحة والسلامة في العمل، لا سيما الجوانب المتعلقة بنشر ثقافة الوقاية والتوعية وتكوين مختلف الأطراف المعنية
- ❑ تنظيم مناظرة وطنية حول الصحة والسلامة المهنية
- ❑ مواكبة تفعيل هيئات الحوار الاجتماعي على المستوى الجهوي و الإقليمي
- ❑ دعم مشاريع الجمعيات العاملة في مجالي محاربة تشغيل الأطفال وحماية حقوق المرأة في العمل
- ❑ تنظيم النسخة الرابعة لجائزة المساواة المهنية
- ❑ دراسة إمكانية التصديق على عدة اتفاقيات عمل دولية:

- **118** بشأن المساواة في المعاملة في مجال الضمان الاجتماعي
- **148** المتعلقة بحماية العمال من المخاطر المهنية الناجمة عن تلوث الهواء والضوضاء والاهتزازات في بيئة العمل
- **121** بشأن الإعانات في حالة إصابات العمل
- **149** حول استخدام وظروف العاملين بالتمريض
- **156** المتعلقة بتكافؤ الفرص والمعاملة للعمال من الجنسين (العمال ذوو المسؤوليات العائلية)
- **170** بشأن السلامة في استعمال المواد الكيميائية في العمل
- **173** حول حماية مستحقات العمال عند إعسار صاحب عملهم
- **184** المتعلقة بالسلامة والصحة في الزراعة

برنامج 434

الحماية الاجتماعية للعمال (المشاريع المسطرة)

يهدف البرنامج بالأساس إلى إنجاز وتفعيل التدابير والإجراءات الآتية :

- تطوير أنظمة الحماية الاجتماعية
- توسيع التغطية الاجتماعية
- تطوير العمل الاجتماعي لفائدة العمال

العمليات المبرمجة سنة 2020

أهم العمليات المبرمجة

- مواصلة المشاورات مع مختلف فئات العمال غير الأجراء من أجل الاستفادة من التأمين الصحي والتقاعد
- أجرأة تفويض تدبير نظام التعويض عن حوادث الشغل الخاص بأعوان الدولة غير المرسمين إلى الصندوق الوطني للتقاعد والتامين
- تفعيل الإصلاحات التي سيتم إقرارها بخصوص نظام التعويض عن فقدان الشغل
- استكمال تحيين المنظومة التنظيمية المتعلقة بالتعويض عن حوادث الشغل
- فتح مفاوضات مع دول أجنبية جديدة لإبرام اتفاقيات ثنائية معها للضمان الاجتماعي (تركيا، كوريا الجنوبية، موريتانيا، السينغال، غابون،.....)

برنامج 480

القيادة والدعم (المشاريع المسطرة)

دعم مجموع المصالح المركزية واللاممركزة ومواكبة مختلف برامج قطاع التشغيل والشغل والحماية الاجتماعية بغية بلوغ الأهداف المسطرة في الأوراش الاستراتيجية من خلال إرساء قواعد الحكامة الجيدة والنجاعة في التدبير

- مواكبة تنزيل الجهوية الموسعة واللاتمركز
- تثمين الموارد البشرية وتعزيز انخراطها في برامج الوزارة
- توفير فضاءات عمل واستقبال ملائمة
- توسيع الرقمنة إلى مختلف أنشطة الوزارة
- تطوير التعاون الدولي والشراكة
- تطوير آليات التعاقد ومراقبة التدبير

أهم العمليات المبرمجة

- تنفيذ مسلسل اللاتمركز الإداري من خلال وضع آليات التعاقد والتتبع والتقييم
- تعزيز القرب من خلال إحداث مديريات إقليمية جديدة للشغل والإدماج المهني
- إنجاز أشغال إصلاح وتأهيل المديريات الجهوية للشغل والإدماج المهني في أفق إحداث فضاء لاستقبال المرتفقين وفق المعايير المعمول بها
- تعزيز المهنية لدى مختلف الهيئات (مفتشو الشغل - مهنيو التشغيل - المتخصصون في رصد سوق الشغل - المسؤولون عن الصحة والسلامة في العمل – المدراء الجهويون والإقليميون – المكلفون بالشؤون المالية والإدارية - ...) من خلال وضع منظومات للتكوين الأساسي
- مراجعة وتحيين الدليل المرجعي للوظائف والمهن
- بلورة مخطط للتكوين ثلاثي السنوات

العمليات المبرمجة سنة 2020

أهم العمليات المبرمجة

- ❑ إطلاق ورش معالجة وتدبير أرشيف الوزارة
- ❑ إنجاز برنامج عمل النجاعة الطاقية
- ❑ إنجاز دراسة حول التحول الرقمي للوزارة

- ❑ تطوير برامج التعاون الدولي التقني والمالي وتعزيز الشراكات المؤسساتية:
  - مواكبة تنفيذ برامج ومشاريع التعاون الدولي
  - تطوير قدرات مختلف المتدخلين والارتقاء بمهاراتهم
  - استكشاف فرص دعم وتمويل مشاريع تعاون جديدة مع الشركاء الدوليين
  - تعزيز تموقع وإشعاع القطاع على المستوى الإقليمي والدولي

6 مشروع الميزانية برسم القانون المالي 2020

مشروع قانون المالية 2020

المناصب المالية 54 (+23%مقارنة مع 2019)

نفقات الموظفين والأعوان 219 040 000

نفقات المعدات والنفقات المختلفة 309 675 000 (5%- مقارنة مع 2019)

- مستحقات الماء - 800 000
- مستحقات الكهرباء - 1 100 000
- رسوم ومستحقات المواصلات اللاسلكية - 2 609 000
- إمدادات التسيير (الوكالة – الأعمال الاجتماعية – قسم التكوين – INCVT) - 226 500 000
- نفقات أخرى - 68 666 000
- دعم الإدماج الاقتصادي للشباب في إطار التعاون مع البنك الدولي - 10 000 000

نفقات الاستثمار

- مجموع اعتمادات الأداء - 79 725 000 (+12%)
- مجموع اعتمادات الإلتزام - 20 000 000

مشروع قانون المالية 2020

توزيع الميزانية حسب البرامج

البرنامج	مشروع ميزانية 2020			مشروع ميزانية 2020	قانون المالية 2019	نسبة التغيير
	الموظفون	م.ن.م	الاستثمار			
الدعم و القيادة	219 040 000,00	54 455 000,00	37 125 000,00	91 580 000.00	96 285 000.00	-5%
التشغيل و رصد سوق الشغل		233 140 000,00	32 000 000,00	265 140 000.00	261 640 000.00	+1,3%
الشغل		5 500 000,00	10 600 000,00	16 100 000,00	18 100 000.00	-11%
الحماية الاجتماعية للعمال		16 580 000.00	-	16 580 000,00	16 460 000.00	+0,7%
المجموع		309 675 000.00	79 725 000.00	389 400 000.00	395 245 000.00	-1,5%

شكرا

ملخـــــص المناقشـــــة العامـــــة

ملخص المناقشة العامة لمشروع الميزانية الفرعية لوزارة الشغل والإدماج المهني

برسم السنة المالية 2020

عقدت لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية اجتماعا لها يوم الخميس 21 نونبر 2019 لدراسة الميزانية الفرعية لوزارة الشغل والإدماج المهني برسم السنة المالية 2020 وذلك برئاسة السيد عبد العلي حامي الدين رئيس اللجنة، وبحضور السيد محمد أمكراز وزير الشغل والإدماج المهني والوفد المرافق له من أطر ومدراء، وكذا عدد من السيدات والسادة المستشارون.

وقبل الشروع في المناقشة التفصيلية لهذه الميزانية، تقدم السيدات والسادة المستشارون بأحر عبارات التهاني للسيد الوزير بمناسبة الثقة الملكية التي حظي بها بتعيينه على رأس هذه الوزارة خلال التعديل الحكومي الأخير، متمنين له كامل التوفيق والسداد في إنجاز مهامه بغية النهوض بهذا القطاع الحيوي.

وبناء على القرار المتخذ في ندوة الرؤساء والذي حظي بالإجماع، القاضي بدراسة الميزانيات الفرعية المرتبطة باللجان الدائمة قبل الشروع في المناقشة التفصيلية لمشروع القانون المالي لسنة 2020 باللجنة المختصة، مراعاة للمهمة الرسمية التي يقوم بها السيد وزير المالية خارج أرض الوطن، عبر بعض السيدات والسادة المستشارين عن امتعاضهم بشأن هذا القرار دون طرحه ضمن جدول أعمال مكتب اللجنة للنقاش والتداول، واعتبروه خرقا سافرا للمسطرة التشريعية المتبعة لمناقشة مشروع القانون المالي من منطلق عدم إمكانية دراسة مشاريع الميزانيات الفرعية لباقي القطاعات الحكومية دون الإطلاع على الموارد والنفقات العامة للمالية العمومية بلجنة المالية. كما وجهوا أيضا انتقادات لوزارة

الشغل لعدم موافاة أعضاء اللجنة بالوثائق المرافقة بما في ذلك العرض التقديمي داخل حيز زمني معقول يمكن من دراسة مضامينه بشكل دقيق ومستفيض.

وسجلت العديد من المداخلات التراجع عن المسار والاختيار الديمقراطي الذي عرفته الحكومة مؤخرا، حيث تضمنت في هيكلتها الجديدة مسؤولون تكنوقراط، مما يطرح إشكالية مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة، وأكدت بعض المداخلات على أنه رغم المجهودات المبذولة من لدن الوزارة في مجال الشغل، فإن الإحصائيات المذكورة في العرض تبين ازدياد ظاهرة البطالة في صفوف الشباب وخاصة تلك التي لم تحصل على شهادات، لذا تمت الدعوة إلى ضرورة إحداث تكوينات موجهة لسوق الشغل لمختلف الفئات، وكذا الاهتمام بالبطالة المنتشرة في العالم القروي.

وفي سياق متصل، أشارت إحدى المداخلات إلى أن الاستراتيجية الوطنية للتشغيل لم تحقق أهدافها المرجوة في بلوغ نسبة 66 ألف منصب، كما أن العقود المبرمة من لدن الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات « l'ANAPEC » غير دائمة وهشة.

واعتبرت جل المداخلات أن المناصب المالية المحدثة في إطار ميزانية السنة المالية 2020 لقطاع الشغل قليلة جدا (54 فقط) بالمقارنة مع حجم الإكراهات التي يعرفها سوق الشغل، وكذا قلة مفتشي الشغل، كما أن الميزانية المرصودة برمتها لهذا القطاع لا تستجيب لتطلعات وهواجس وانتظارات المواطنين.

وأشارت إحدى المداخلات إلى مسألة التشغيل الخصوصية (شركات المناولة نموذجا) والتي لا تطبق مضامين مدونة الشغل على الأجراء، لذا يجب تعزيز المراقبة عليها، كما تم التأكيد على أن إشراف الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات فيما يخص التعليم الأولي غير مجدية، بحيث تمت الدعوة إلى ضرورة منح هذا الاختصاص لوزارة التربية الوطنية

والتعليم العالي وذلك مراعاة لخصوصية الطفل الذي يحتاج إلى كفاءات من المستوى العالي للتعامل معه، كما تمت المطالبة بضرورة تعميم التعليم الأولي في إطار شراكات مع الجمعيات الفاعلة في هذا المجال.

وذكرت إحدى المداخلات بالمراسيم التطبيقية الصادرة بخصوص تفعيل القانون المتعلق بالتغطية الاجتماعية للعاملات والعمال المنزليين وكذا القانون المتعلق بالعدول والقابلات والأطر التمريضية والتي تعد فئات قليلة بالمقارنة مع الفئات الأخرى التي كان من الواجب إيلاء الأولوية لها في إصدار المراسيم المنظمة لفائدة التجار والصناع والحرفيين والتي تمثل شرائح كبيرة في المجتمع.

وارتباطا بموضوع العاملات والعمال المنزليين، فقد تمت الدعوة إلى ضرورة إعمال دراسات تبين نسبة المصرحين بهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي من طرف مشغليهم.

ودعت إحدى المداخلات إلى ضرورة احترام القوانين المنظمة لعقود الشغل لفائدة العمال المهاجرين الوافدين على المغرب من دول السينغال وتونس والجزائر واحترام الحد الأدنى للأجر لهم وتوفير ظروف عمل لائقة وتغطية صحية أسوة بالعمال المغاربة، وتمت الدعوة في هذا الصدد إلى اعتماد مقاربة مندمجة مع مختلف الفاعلين لضمان حقوقهم، خصوصا وأن المغرب ملزم بتقديم تقارير حول هذه الفئة أمام المنتظم الدولي.

وتم التطرق لمسألة الحوار الاجتماعي وضرورة مأسسته بقانون يضمن حقوق كافة الأطراف، وفي هذا الصدد تمت الإشارة إلى اتفاق 25 أبريل المتعلق بالزيادة في التعويضات العائلية والتي تعد نسبة قليلة بالمقارنة مع التحديات المطروحة على مستوى ارتفاع القدرة الشرائية، كما طرحت تساؤلات حول أسباب تأخير صرفها للمستحقين.

وأثارت العديد من المداخلات الانتباه إلى مسألة تحويل التعاضديات الممثلة في الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي إلى مؤسسة

عمومية، وهو أمر لا يمكن قبوله، ونفس الشيء بالنسبة لتحويل أموال الصندوق المغربي للتقاعد لتدبير المستشفيات الجامعية.

وأوردت عدة تدخلات بعض التجاوزات المرتكبة من لدن العديد من الشركات والمقاولات في حق الأجراء، أهمها :

- عدم التصريح بالأجراء لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وخاصة بقطاع النظافة في العديد من الإدارات العمومية، كما لا تأخذ بعين الاعتبار التصريح بساعات العمل ولا الأجر، كما أن أغلب المقاولات لا تتحمل مصاريف حوادث الشغل والأمراض المهنية.
- تدني الأجور لحراس الأمن بحيث يصل إلى البعض منهم ما يقدر 700 درهم وهو ما يتنافى مع الحد الأدنى للأجور.

وأشارت بعض المداخلات إلى مسألة الحرية النقابية التي لا يتم مراعاتها من لدن بعض الشركات الأجنبية (مكناس نموذجا) حيث تم طرد 4 أجراء بعد تأسيسهم للنقابة، وفي ذات السياق تمت الدعوة إلى ضرورة التوقيع على الاتفاقية الدولية 87 المرتبطة بالحريات النقابية وحماية حق التنظيم النقابي كما هو الشأن بالنسبة للجزائر وغيرها من الدول المجاورة.

وطرحت عدة تساؤلات حول عدة قضايا مرتبطة بالشغل، بحيث تمت المطالبة بمؤشرات رقمية حول إدماج ما يقارب 100 ألف مكون في إطار التعاقد وهل يضمن لهذه الفئة العمل اللائق أم يكرس الهشاشة، وكذا تم الاستفسار عن نتائج التشخيص حول الجهات التسعة التي تم إحداث المراكز الجهوية للتشغيل بها باستثناء ثلاث جهات، وذلك للتعرف على الآثار الإيجابية بها، إضافة إلى النسبة المستفيدة من التعويض عن حوادث الشغل، كما تم التأكيد على أن القوافل المخصصة للتكوين في البوادي لا تعطي الآثار المرجوة منها، بحيث أن الجماعات المحلية هي المكلفة بتوفير الوسائل اللوجستيكية، لذا يجب الأخذ بعين الاعتبار في هذا

الشأن بالتجربة الألمانية. كما طرحت تساؤلات حول مصير برنامج "مقاولتي".

وجاءت في العديد من المداخلات مقترحات هامة نورد أهمها فيما يلي :

- ضرورة إحداث مقاربة مندمجة لتوفير برامج إرادية للتشغيل والحيلولة دون هجرة الكفاءات المغربية إلى الخارج.
- تقديم دعم مالي لحاملي المشاريع كما هو الشأن في ألمانيا التي تقدم نسبة 25 %.
- إحداث فروع للوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات في العالم القروي.
- اعتماد مقاربة تشاركية في إطار الحوار الاجتماعي وإحداث توازنات مالية بين الأجراء وأرباب العمل وترسيخ ثقافة مبنية على مبادئ المواطنة بين العمال والمشغلين.
- ضرورة تنزيل الفصل 26 حول التعاضديات لموظفي الإدارات العمومية فيما يتعلق بالتعويضات أسوة بموظفي وزارة التربية الوطنية.
- إحداث صندوق لفائدة ذوي الاحتياجات الخاصة يمنح لهم الدعم مباشرة وفصل الوصاية عنهم من طرف وزارة الأسرة والتضامن لكونها لا تتوفر على إمكانيات هامة.
- مراعاة التشغيل الجهوي للخصوصيات التي تتوفر في كل جهة (فلاحية، صناعية، زراعية...إلخ).
- اعتماد مقاربة تشاركية لمراجعة مدونة الشغل.
- إعادة النظر في التغطية الصحية للوالدين والبحث عن مصادر أخرى للتمويل عوض جيوب المواطنين.

- الدعوة إلى زيارة استطلاعية لألميريا بإسبانيا من أجل الوقوف عن كثب على ظروف التشغيل للنساء في الضيعات الفلاحية.
- التنسيق مع وزارة الشؤون الخارجية والتعاون لإيجاد حل للإشكاليات التي تعيشها العاملات بدول الخليج.
- إعمال دراسات خاصة حول "فاقدي الشغل" ودراسة جدوى برامج التشغيل وتحفيز وكذا التشغيل الذاتي.
- منح التدبير المفوض للشركات الوطنية عوض الأجنبية وخاصة على مستوى تدبير النقابات.
- إعادة النظر في تفويض الاختصاصات على المستوى الجهوي (الولاة، باقي الشركاء).
- إيجاد حلول إبداعية لتنظيم المشتغلين داخل القطاع غير المهيكل (حوالي 11 مليون).

أجوبة السيد وزير الشغل والإدماج المهني

أجوبة السيد وزير الشغل والإدماج المهني

في البداية، قدم السيد الوزير عبارات الشكر والتقدير للسيدات والسادة المستشارين حول تفاعلهم من خلال إبدائهم للعديد من الملاحظات والاستفسارات حول مشروع الميزانية الفرعية لقطاع الشغل والإدماج المهني برسم السنة المالية 2020، هذا القطاع المثير للنقاش والاهتمام، والوزارة تشتغل حول ثلاثة محاور أساسية مرتبطة بالشغل والتشغيل والحماية الاجتماعية، مشيرا إلى أن الوزارة ليس من اختصاصها العمل على تحقيق التشغيل بشكل مباشر، وإنما يتم ذلك من خلال برامج خاصة، متمنيا في ذات الآن بأن يعمل مع مختلف الشركاء من أجل التغلب على التحديات و الاكراهات التي يعيشها هذا القطاع، ملتزما بتقديم أجوبة كتابية مفصلة حول مختلف التساؤلات و الملاحظات المطروحة، غير أنه قدم إيضاحات مقتضبة حول بعض الاستفسارات أهمها :

- **النقابات :** ليس هناك نظام ديمقراطي في العالم الى حدود اللحظة ثبت نجاحه بدون نقابات قوية وأحزاب قوية، مؤكدا على أن الحكومة لا تعمل على إضعاف دور النقابات، بل هناك أجهزة أخرى تقوم بدور الوسيط هي المسؤولة على ذلك محملا المسؤولية فيما آلت إليه حاليا إلى الاحزاب السياسية والنقابات والجمعيات المهنية، والحكومة والمغاربة واعون بخطورة هذا الامر جيدا، مؤكدا على أن الاحزاب السياسية والنقابية لعبت دورا كبيرا في بلادنا على مر التاريخ والمطلوب منها السير على نفس المنهاج مع مراعاة توجيه انتقادات موضوعية تأخذ بعين الاعتبار الالتزامات الخارجية والداخلية سواء مع النقابات أو المنظمات الدولية المتعلقة بالتشغيل والفاعلة في الجانب الحقوقي، وبالمناسبة أشار إلى قانون الإضراب، حيث أكد أنه بعد اتفاق 25 أبريل 2019 أصبح المغرب يعيش وضعية أخرى نظرا لتضمنه إلتزاما حكوميا على الوزارة الوصية الالتزام بمضامينه وخاصة فيما يتعلق بمسألة

"التشاور حول قانون الإضراب" والوزارة ملتزمة بتطبيق مبدأ التشاور من خلال استدعاء جميع النقابات للنقاش معها في هذا الموضوع بدون تحديد سقف التشاور في الاتفاقية المبرمة، مشيرا إلى نص الاتفاقية التي مفادها "الإلتزام بالتشاور مع جميع الشركاء الاجتماعيين حول القانون التنظيمي المتعلق بالإضراب قبل برمجة دراسته من أجل المصادقة عليه في البرلمان"، مؤكدا بأنه سيلتزم بمنطوق هذا الاتفاق ألا وهو التشاور مع جميع الهيآت النقابية الأكثر تمثيلية بخصوص هذا القانون إلى نهايته، مؤكدا بأنه توصل بمقترحات تعديل حول هذا القانون من لدن نقابتين، منها ما هو قابل للقبول ومنها ما هو قابل للرفض، وبالتالي فالتشاور مفتوح أمام جميع النقابات حيث سيتم استدعائها للنقاش معها من أجل التوصل إلى حلول ترضي جميع الأطراف، وفي حالة عدم الإلتزام بمضمون الاتفاق فمن حق النقابات الاحتجاج على ذلك.

➢ **مأسسة الحوار الاجتماعي :** أكد بأنه تم التأسيس له سلفا، مشيرا في هذا الصدد إلى اتفاق 25 أبريل 2019 (في البند الثاني) منه والذي يتحدث بشكل واضح على مأسسة الحوار الاجتماعي بالكيفية المنصوص عليها في الاتفاق، وذلك من خلال تشكيل 3 هيآت تتمثل في هيئة عليا وهيئة وطنية والهيآت الجهوية والإقليمية، وقد قامت الوزارة بالتوقيع خلال الأسبوع الماضي (نونبر 2019) على مذكرة مشتركة مع السيد وزير الداخلية من أجل مأسسة اللجن الجهوية والإقليمية للحوار الاجتماعي ومن ثم فإن الوزارة ستنكب على ترسيخ كافة الأجهزة المتعلقة بالمأسسة، بحيث أن الهيئة العليا تم تشكيلها من لدن الحكومة والأمناء العامون وتعقد بدعوة من الرئيس أو المعينين، أما الهيئة الوطنية فتنعقد مرتين في السنة وآخر اجتماع تم انعقاده للهيئة الوطنية في شهر 9 و10 وهو دليل قاطع على أن المأسسة موجودة على أرض الواقع بغض النظر عما يمكن أن يطرحه من اختلافات بين مختلف الفاعلين (اجتمعت اللجنة في شهر 10

قبل المصادقة على قانون المالية في المجلس الحكومي)، وبالتالي فإن المأسسة تمت بمقتضى "اتفاق" بين الأطراف الثلاثة المعنية في الاتفاق، مضيفا بأنه تمت المصادقة على التوجهات الكبرى لقانون المالية أثناء التعيين في المجلس الوزاري، وبعدئذ في المجلس الحكومي.

➢ **بالنسبة للبطالة :** أوضح بأنه يتضمن في البرنامج الحكومي ثمانية ونصف التزام حكومي، بحيث تراجعت النسبة إلى 8,1 من الفصل الثاني لسنة 2019 وبطبيعة الحال لا يمكن أن يكون المعدل السنوي هو 8,1 لأن الفصول الأخرى مختلفة، مضيفا بأن هذا المعيار يتم تحديد الأرقام بشأنه من طرف .L.H.C.P، بحيث أصدرت مذكرة حول الفصل الثاني وتحدثت عن 8,5 وبعد ذلك أصدرت مذكرة تصحيحية لهذا الرقم بنسبة 8,1 وهو رقم دال لديه معنى.

➢ **التكوين المهني :** أكد بأن الوزارة لا علاقة لها بهذا المجال، لأن بنياته مستقلة تابعة لوزارة أخرى، غير أنه يتم التنسيق فيما بين هذا القطاع ومختلف الأجهزة الأخرى.

➢ **وبخصوص القوافل**، في البادية، فقد تم عقد شراكة مع المسؤولين الألمانيين لإجراء تكوينات، كما أن الوحدات المتنقلة تقدم خدماتها في البوادي، بحيث تقدم ورشات تكوينية من لدن أطر ذات كفاءة وخبرة يتم انتدابهم من لدن الوكالة الوطنية لتكوين الأطر والكفاءات "ANAPEC" كما يمكن لها الاستعانة بكفاءات أخرى في تخصصات مختلفة سواء في التعليم الأولي أو في مجال الطيران في بعض الحالات، بحيث يقتصر دور الوزارة على وضع أطر متخصصة رهن إشارتها من أجل القيام بتكوينات وإعداد مكونين قادرين على ولوج سوق الشغل، وبالتالي فإن الوزارة قامت بدفع تكاليف تكوين ما يقارب 21 ألف مكون سلفا، وهناك برامج أخرى تقوم الوزارة بدعمها لفائدة الأطر من المستوى العالي كالمهندسين والتي تكون مدتها قصيرة (تكوين إطار واحد إلى حدود 60 ألف درهم).

➢ **وبالنسبة للعاملات والعمال المنزليين والأشخاص ذوي الإعاقة والمسنين :** فقد تم القيام بإجراء دراسة أعطيت من خلالها النتائج الأولية من أجل تكوين ما يقارب 70 ألف بالمقاربات اللازمة.

➢ **التغطية الصحية للمستقلين :** فقد أكد بأنه تم القيام بتطبيقه على فئات متعددة وبمقتضى المرسوم الذي حدد 14 فئة، علما بأن هناك بعض الفئات رفضت الأمر لكونها تتوفر على أنظمة صحية أخرى، بحيث ستعمل الوزارة على إقناعها، وقد توصلت الوزارة إلى حل إشكالية المهن في مجال النقل (الطاكسيات) مع الجمعيات التي تمثلهم، وعقدت لقاءات معهم في إطار الجهات من أجل التوصل إلى الدخل الذي يجب التصريح به، كما تم عقد لقاء وطني في بحر هذا الأسبوع مع القطاعات الحكومية الأخرى بما في ذلك وزارة الداخلية بحيث سيتم إصدار مرسوم خاص منظم لأرباب التاكسيات في القريب العاجل، إضافة إلى عقد لقاء آخر مع التجار والفلاحين والصناع التقليديين، وهناك مقتضى خاص في قانون المالية يخول للتجار أداء نسبة 3000 درهم كمثال يضم في مجملها انخراطا ب CNSS والضريبة وهو مطلب مهم جدا تمت الاستجابة له لفائدة التجارة، وقد تم صياغة المرسوم المتعلق بالعدول وكذا المرسوم المتعلق بالمادة 7 من قانون التغطية الصحية، ولا ينقصه سوى ضبط الآجال فيه، وسيتم التداول فيه في المجلس الحكومي في الأسبوع المقبل أو الذي بعده، وسيتم العمل به بعد إخراجه إلى حيز الوجود في ظرف شهر "من شهر 12 من سنة 2019 إلى نهاية شهر 1 من سنة 2021"، بحيث يمكن للفئات المذكورة القيام بإجراءات التسجيل.

➢ **بالنسبة للجهات الجنوبية :** فقد أوضح بأنها لم يتم ذكرها في التشخيص لأن لها نموذج تنموي واضح وضعه المجلس الاقتصادي والاجتماعي لا يمكن وضع نظام آخر، وبالتالي فالوزارة عملت بناء عليه ووضعت برامج للتشغيل على مستوى الجهات الجنوبية وخاصة جهة كلميم، مضيفا بأن الوزارة تتوفر على إحصائيات حول جهة كلميم

والداخلة والعيون، بحيث أنه تم إدماج حوالي 1872 باحث عن الشغل في جهة كلميم وتأهيل 304 باحث عن الشغل وإحداث 322 مقاولة أو نشاط ذاتي، وبالنسبة لجهة العيون الساقية الحمراء تم إدماج حوالي 2593 باحث عن الشغل وتأهيل 738 باحث عن الشغل وإحداث 188 مقاولة حديثة النشأة، وبالنسبة لجهة الداخلة تم إدماج 1094 باحث عن الشغل وتأهيل 68 باحث عن الشغل وإحداث 106 مقاولة. كما تم وضع تشخيص لثلاث جهات أخرى وهي جهة سوس ماسة والرباط وطنجة، بحيث وضعت برامج للتشغيل مع هاته الجهات وهي تشتغل الآن.

➢ **أما بالنسبة لدليل المساطر**، فهي موجودة وتم التوقيع عليها بشراكة مع المجالس الجهوية، وبخصوص الجهات الستة المتبقية فهي في طور التشخيص، بحيث سيتم الانتهاء منها قريبا، وهناك برامج أخرى يتم العمل على إنجازها مع منظمات أخرى في جهة سوس ماسة درعة، جهة خنيفرة بني ملال، جهة مراكش تانسيفت الحوز، جهة درعة تافيلالت... إلخ.

➢ **عاملات الفراولة بإسبانيا :** فقد أوضح بأنه يتم إرسال العاطلات عن العمل للاشتغال في الحقول الإسبانية، ويتم الإقبال على العاملات المغربيات من لدن المقاولين الإسبانيين باعتبارهن يتقنون هذه الحرفة، وهو مكسب في حد ذاته، وقانونيا لا يمكن القيام بزيارة استطلاعية من لدن البرلمان إلى هناك، وإنما قامت الوزارة بذاتها أثناء الضجة الإعلامية حول ظروف اشتغال هاته العاملات بتشكيل لجنة وزارية تتضمن أطر وزارة الشغل وكذا السفارة وأطر L'ANAPEC، إضافة إلى المسؤولين الإسبانيين، بحيث تم الوقوف عن كثب على الضيعات الفلاحية التي يشتغلن فيها بحيث تبين لها بأنهن يشتغلن في ظروف مقبولة تضمن كرامتهن، وتم إنجاز تقرير حول ذلك الأمر، والدولة عالجت هذا الإشكال بالجدية المطلوبة، مؤكدا بأنه سيعمل في ظل المسؤولية الملقاة على عاتقه على رأس الوزارة على ضمان كرامة هؤلاء العاملات.

➢ **أما بالنسبة للعاملات في دول الخليج،** فإن الوزارة لم تقم بالتأشير عل أي عقد منذ 2015 إلى حدود الساعة، غير أنه سيتم العمل على إبرام عقود الشغل مع دولة قطر، التي ترغب في اليد العاملة المغربية للاشتغال لديها في إطار تنظيمها للمونديال كأس العالم 2022، ومن ثم فإن العقود الرسمية لا تطرح إشكالات بالمقارنة مع العقود المبرمة من طرف وكالات الوساطة غير المرخصة والتي لا تخضع للمراقبة مقارنة مع وكالات الوساطة المرخصة التي تؤشرها الوزارة بناء على معايير محددة يجب توافرها في عقد الشغل، مشيرا إلى أن مدونة الشغل تتضمن شرط 50% من الحد الأدنى للأجر يجب تأديتها لدى صندوق الإيداع والتدبير (C.D.G.) وهي بمثابة ضمانة لحقوق هؤلاء العمال، وهو رقم يصعب أدائه من لدن وكالات الوساطة، مما تضطر بعضها إلى الإشتغال بدون ترخيص، كما أنه لا يمكن متابعتها قضائيا، نظرا لكون هاته الشركات لا تشتغل في ظل الإلتزامات التعاقدية بين المشغل والأجير، وبالتالي لا يمكن معرفة النسبة المئوية لعدد العمال الذين يهاجرون من خلال هذه الوكالات غير المرخصة، وذلك في ظل غياب نصوص قانونية يمكن من خلالها متابعتهم، مما يتطلب ضرورة إيجاد صيغ قانونية في هذا الشأن، مضيفا بأن الوزارة تفرض شروطا إلزامية على وكالات الوساطة المرخصة ضمانا لحقوق الأجراء.

➢ **بالنسبة للأرقام المتداولة حول نسبة العمال المنزليين،** فقد أكد بأنها غير صحيحة، بحيث سجل بخصوص هذا الأمر وإلى حدود اللحظة حوالي 679 عقد تم إبرامه، و529 تم التصريح بهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي .C.N.S.S وهي أرقام كبيرة بالمقارنة مع سوق الشغل في هذا المجال، غير أن هذا الموضوع مرتبط أساسا بالتدرج في تفعيله على أرض الواقع.

➢ **وبخصوص صلاحيات مفتشي الشغل :** فقد أوضح بأنه متفق مع كافة الآراء التي تدعو إلى تقوية صلاحياتهم، غير أن الأشغال المنوطة بهم تحددها مدونة الشغل (كالإنذارات، إبداء الملاحظات، ...إلخ)،

ونفس الشيء يسري على مفتشي الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي C.N.S.S.، بحيث تفرض غرامات على المقاولات تصل إلى نسبة 20 ألف درهم في حالة منعه من القيام بمهامه، لذا فإن هناك إشكال حقيقي على مستوى التشريعات المنظمة لهم يجب إعادة النظر فيها.

- **عقود الإدماج (عقود تداريب) :** أكد بأن نسبة المستفيدين من عقود الإدماج نسبة مهمة، بحيث يستفيد منها خريجو الجامعات الباحثون عن الشغل لأول مرة، بحيث تقوم المقاولات بعملية تدريبهم لمدة 24 شهر قبل إدماجهم في سوق الشغل، وتتحمل الوزارة أداء واجب التغطية الصحية لدى C.N.S.S. وهي بمثابة عقود تدريب، وغالبا فإن المقاولات التي تقوم بعملية التدريب تحتفظ بهم نظرا للخبرة والكفاءة التي يكون المتدرب قد حصل عليها.

- **تشغيل المهاجر بين الأجانب :** أشار إلى منطوق المادة 516 من مدونة الشغل التي تتحدث على "التأشير" المشروط بتوافر وثيقة تقدم من طرف الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات ANAPEC وذلك للتأشير للمهاجر الأجنبي للدخول للعمل في المغرب، مشيرا إلى أن المغرب استقبل مهاجرين من الدول المجاورة كتونس والجزائر والسينغال، بحيث تم التأشير لحوالي 4542 سنة 2018، وفي سنة 2019 تم التأشير لحوالي 4464 فقط وهو عدد محدود جدا، أما عدد مفتشي الشغل الذين يقومون بعملية التفتيش 317 فقط، وعدد المقاولات المصرح بها حوالي 238 ألف مقاولة مصرح بها لدى C.N.S.S. إضافة إلى عدد مهم من المقاولات غير المصرح بها لدى C.N.S.S. حوالي 300 أو 500 مقاولة فما فوق، والتي لا يمكن للوزارة مراقبتها، مشيرا بأن نسبة 6% هي التي يجب تحقيقها من خلال مفتشية الشغل، لذا فقد عمل جاهدا من أجل الدفاع حول هذا الأمر في المجلس الحكومي وتمت الاستجابة له بإضافة 10 إضافية وسيتم العمل رفقة رئيس الحكومة من أجل فتح الباب أمام متصرفي الإدارات العمومية من أجل تكوينهم وإدماجهم للعمل في إطار مفتشية الشغل، معلنا

بأن الرقم الذي يجب توافره حوالي 2500 مفتش للشغل، ومن أجل التشغيل بالإستهداف يجب توفير 600 منها، مضيفا بأنه سيتم جاهدا العمل على توفير الحد الأدنى لظروف الإشتغال خلال هاتين السنتين الأخيرتين، واعدا بتقديم أجوبة كتابية مفصلة على ما تبقى من التساؤلات.

ملحـــــــــــق :

- **الجواب الكتابي للسيد وزير الشغل والإدماج المهني**

المملكة المغربية
وزارة الشغل والإدماج المهني

ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵜⵡⵓⵔⵉ ⴰ ⵙⵓⵎⴰⵟ
ⴰⵣⵣⵓⵍ

مناقشة الميزانية الفرعية
لوزارة الشغل والإدماج المهني برسم سنة 2020
عناصر الجواب على الأسئلة المطروحة من قبل السادة المستشارين
لجنة التعليم و الشؤون الثقافية و الاجتماعية

مجال التشغيل

ملخص التساؤلات المطروحة

النهوض بالتشغيل

1. تنزيل الاستراتيجية الوطنية للتشغيل والمخطط الوطني للنهوض بالتشغيل
2. الإجراء المتعلق بفتح الطلبيات العمومية أمام التعاونيات والمقاولين الذاتيين
3. استخدام صندوق النهوض بتشغيل الشباب
4. النهوض بالتشغيل بالعالم القروي: ضرورة التركيز على الجهات والمناطق ذات شساعة قروية
5. دور الوحدات المتنقلة لتحسين قابلية التشغيل والحصيلة المنجزة من خلالها

البرامج الإرادية للتشغيل

1. عقود التدريب من أجل الإدماج (الأهداف – التحفيزات الممنوحة – المستفيدون - .....)
2. الحصيلة المفصلة لبرامج "إدماج" و"تحفيز" و"تأهيل" و"التشغيل الذاتي" وتقييمها
3. مآل برنامج "مقاولتي"
4. حول تطابق التكوينات مع احتياجات وإمكانيات التشغيل
5. تشغيل الأشخاص في وضعية إعاقة
6. بطالة النساء / إجراءات خاصة لتشجيع النساء على العمل وتيسير إدماجهن في سوق الشغل

جهوية التشغيل

1. حصيلة البرامج الجهوية للتشغيل الخاصة بالأقاليم الجنوبية
2. التشخيصات الترابية لوضعية التشغيل والبرامج الجهوية للتشغيل / تفسير سبب إنجازها ب 9 جهات

فقط

3. جهوية التشغيل في إطار الجهوية المتقدمة
4. تنزيل الاختصاصات الذاتية والمشتركة للجهات في مجال التشغيل
5. تفعيل المجالس الجهوية والإقليمية لإنعاش التشغيل
6. عدم ملاءمة التقطيع الترابي الحالي للوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات

الهجرة إلى المغرب والتشغيل بالخارج

1. تفاصيل حول برنامج "جيل الشباب – عناصر التغيير" وحصة الجهات من هذا البرنامج
2. تشغيل العاملات ببعض دول الخليج
3. حول وضعية العاملات المغربيات بحقول الفراولة بإسبانيا وإنجاز زيارة استطلاعية لوفد برلماني لإقليم ويلبا لتفقد أوضاع العاملات الزراعيات
4. ظاهرة هجرة الكفاءات المغربية إلى الخارج
5. تشغيل الأجراء الأجانب بالمغرب
6. وضعية تشغيل العمال المهاجرين المستفيدين من التسوية الاستثنائية (الحقوق الأساسية في العمل

نقط مختلفة

الإشكاليات المرتبطة بوكالات التشغيل الخصوصية غير المرخص لها بممارسة الوساطة في التشغيل

عناصر الجواب

النهوض بالتشغيل

1. تنزيل الاستراتيجية الوطنية للتشغيل والمخطط الوطني للنهوض بالتشغيل2017-2021

تعتبر المقاربة الحكومية لتقليص مستوى البطالة مقاربة أفقية تأخذ بعين الاعتبار عرضانية قضية التشغيل.

أولا: المخطط الوطني للنهوض بالتشغيل

- يستمد المخطط الوطني للنهوض بالتشغيل روافده من الدستور ومن الاستراتيجية الوطنية للتشغيل 2015-2025 ومن البرنامج الحكومي 2017-2021.
- تم التوقيع في 27 أبريل 2018 على ميثاق تنزيل البرنامج التنفيذي للمخطط الوطني للنهوض بالتشغيل "ممكن" من طرف القطاعات المعنية (وزارة الشغل والإدماج المهني، وزارة الاقتصاد والمالية، وزارة الداخلية ووزارة التربية الوطنية والتكوين المهني) وجمعية جهات المملكة والاتحاد العام لمقاولات المغرب.
- يعتمد المخطط الوطني للنهوض بالتشغيل مقاربة أفقية ترتكز على خمس توجهات استراتيجية:

- دعم خلق مناصب الشغل من خلال ربط كل الاستراتيجيات و البرامج القطاعية و ربط الاستثمار و دعمه بالإحداثات الفعلية لمناصب الشغل؛
- ملاءمة التعليم و التكوين مع متطلبات سوق الشغل؛
- تكثيف البرامج النشيطة للتشغيل بتجويدها، ووضع برامج جديدة لتحسين قابلية التشغيل و دعم التشغيل المأجور و دعم منظومة التشغيل الذاتي؛
- تحسين ظروف العمل و اشتغال سوق الشغل؛
- دعم البعد الجهوي للتشغيل من خلال التعزير التدريجي لاطلاع الجهات بمهامها في ميدان التشغيل و عقد شراكات مع الجهات و إنجاز البرامج الجهوية و الإقليمية لإنعاش التشغيل.

ثانيا: الإنجازات الرئيسية للمخطط الوطني للنهوض بالتشغيل

تفيد الحصيلة الأولية المتعلقة بتنفيذ المخطط إلى حدود متم شتنبر 2019، تحقيق الإنجازات التالية:

- **دعم خلق فرص العمل من خلال:**
- إعداد مشروع لمراجعة ميثاق الاستثمار ينص على: **ربط دعم الاستثمار بعدد مناصب الشغل التي سيتم إحداثها،**

ويتم من خلاله تصنيف الجهات حسب درجة نموها الاقتصادي ومواءمة مستوى دعم الاستثمار على هذا الاساس، بهدف الحد من التفاوتات الجهوية؛

- إصدار دورية لرئيس الحكومة بإحداث لجنة اليقظة حول سوق الشغل؛
- تعزيز ديناميكية الاستراتيجيات القطاعية (تكثيف المنظومات البيئية (écosystème)في إطار مخطط التسريع الصناعي، وإبرام عقد برنامج بين الدولة وقطاع البناء سيمكن من توفير 220.000 منصب شغل بحلول سنة 2022، 0....)؛
- إطلاق برنامج تعميم التعليم الأولي والذي سيوفر 61000 منصب شغل مع تنظيم تكوينات في إطار برنامج "تأهيل" المدبر من طرف الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات؛
- مراجعة المرسوم المنظم للطلبيات العمومية بهدف فتحها أمام التعاونيات والمقاولين الذاتيين؛
- اعتماد مجلس الحكومة لمشروع قانون التمويل التشاركي، والغرض منه هو تحديد الإطار القانوني لشركات التمويل التشاركي (CFS) لممارسة أشكال مختلفة من التمويل التشاركي لدعم إحداث المقاولات.

2- تنويع برامج التشغيل النشيطة وتطوير الوساطة في سوق الشغل:

- تجويد نظام "تحفيز" الموجه للمقاولات والجمعيات حديثة النشأة:
  - انتقال عدد الباحثين عن شغل المستفيدين من المزايا الممنوحة إلى 10 أجراء بدل 5؛

- التنصيص على أن يتم تشغيل الباحث عن شغل خلال 24 شهرا تبتدئ من تاريخ الاستغلال المقاولة عوض تاريخ الإحداث؛
- تمديد فترة الاستفادة من هذا البرنامج التحفيزي إلى غاية نهاية دجنبر 2022؛
- إدماج التعاونيات ضمن المؤسسات المستفيدة من المزايا التي يخولها البرنامج.

- إعداد تصور بخصوص ريادة الأعمال يقوم على إنشاء منظومات جهوية بإشراك الأطراف الفاعلة المعنية؛
- تعزيز دور المراكز الجهوية للاستثمار التي أصبحت مؤسسات عمومية، وكذا دمج جميع اللجان الجهوية ذات الصلة بدعم الاستثمار في لجنة واحدة ؛
- رفع سقف القروض الصغرى إلى 150.000.00 درهم ؛
- إطلاق إعداد استراتيجية لدعم إنشاء المقاولات الصغرى (small business act) ؛
- إطلاق النسخة الثالثة من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي عززت دور التشغيل الذاتي؛
- تطوير إنجازات البرامج النشيطة للتشغيل بمعدل يزيد عن 10٪ في السنة (تجاوز مستوى 100.000 إدماج سنويا :108000 في سنة 2018)؛
- تعزيز عروض الخدمات الموجهة لمختلف فئات الباحثين عن شغل:
  - الساكنة القروية؛
  - النساء اللواتي تجدن صعوبة في الإدماج؛
  - الأشخاص في وضعية إعاقة؛
  - المهاجرون في وضعية قانونية...
- إعداد إجراء جديد للنهوض بالتشغيل مبني على تطوير تداريب في إطار "الخدمة المواطنة"؛
- التطوير التدريجي لنظام الوساطة في سوق الشغل مبني على:
  - تغطية جميع فئات الباحثين عن شغل من خلال عروض خدمات محددة؛
  - تعبئة القطاع الخاص والجمعوي من خلال تفويض إنجاز خدمات موجهة للباحثين عن شغل؛
  - تعزيز الرقمنة؛
  - فتح فضاءات التشغيل بالعالم القروي واقتناء وكالات متنقلة.

3- تحسين اشتغال سوق الشغل وظروف العمل من خلال:

- إطلاق المشاورات مع القطاعات الوزارية المعنية وممثلي المهن المختلفة للعمال غير المأجورين من أجل وضع تغطية اجتماعية لهذه الفئة، مع اعتماد المراسيم المتعلقة بالفئات الأولى (العدول والقابلات ومهن الترويض الطبي)؛

- إعداد سيناريوهات حول تحسين نظام التعويض عن فقدان الشغل.

4- تعزيز البعد الجهوي للتشغيل:

- متابعة مسلسل إعداد البرامج الجهوية للتشغيل في مختلف الجهات موازاة مع اعتماد ميثاق اللاتركيز، بالإضافة إلى تفعيل الاختصاصات الذاتية والمشتركة للجهات في مجال التشغيل.
- وضع تدابير جهوية للتشغيل على مستوى عدة جهات؛
- إطلاق برامج جهوية حول الإدماج الاقتصادي للشباب (مراكش اسفي ، ستتبعها مناطق أخرى) تتمحور حول وضع منظومتين جهويتين (تحسين قابلية التشغيل ودعم الإدماج المهني - تطوير ريادة الأعمال) وإرساء حكامة جهوية لإنعاش التشغيل وتفعيل تدابير لليقظة حول سوق العمل.

ثالثا: مسألة توفير مليون ومئتي ألف منصب شغل

يتعلق الأمر بإمكانات إحداث مناصب الشغل (potentiel de création d'emploi) خلال الفترة ما بين 2017 و2021، وذلك من خلال:

- إسقاطات المخططات و الاستراتيجيات القطاعية، وعلى رأسها: مخطط التسريع الاقتصادي (أزيد من 400.000 منصب شغل) - مخطط البناء والأشغال العمومية (أزيد من 220.000 منصب شغل) - رؤية 2020 للسياحة (80.000 منصب شغل) - مخطط المغرب الأخضر - الصناعة الغذائية (40.000 منصب شغل) – التنمية المستدامة (حوالي 30.000 منصب شغل) ...
- بالإضافة إلى إمكانات إحداث مناصب الشغل بالقطاع العام (200.000 منصب شغل) وكذا في إطار الخدمات ذات المنفعة الاجتماعية والنفع العام (100.000 منصب شغل).

وفيما يخص الحصيلة، تجدر الإشارة إلى أنه بالنسبة للقطاع الخاص فقد وصل عدد المصرحين الجدد في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي خلال سنتي 2017 و2018، دون احتساب التسويات، على التوالي 167.969 (2017) و173787 (2018)، أي ما مجموعه 341.756 مصرح جديد. كما تم إحداث 140.000 منصب شغل خلال سنوات 2017 و2018 و2019 بالقطاع العام، لتصل بذلك الحصيلة الإجمالية إلى حوالي 500.000 منصب شغل، مع الإشارة إلى أنه بالنسبة للخدمات ذات المنفعة الاجتماعية والنفع العام، فقد تم إحصاء ما يفوق عن الحاجة إلى اكثر من 61.000 مربي لتعميم التعليم الأولي.

2. الإجراء المتعلق بفتح الطلبيات العمومية أمام التعاونيات والمقاولين الذاتيين

يعتبر فتح الطلبيات العمومية أمام التعاونيات والمقاولين الذاتيين من بين الإجراءات الهامة التي تمخضت عن البرنامج التنفيذي للمخطط الوطني للنهوض بالتشغيل .ويهدف هذا الاجراء إلى مساعدة هذه الفئة من المقاولات إلىعلى ولوج الطلبيات العمومية. وقد تم ذلك من خلال اصدار مرسوم بتتميم وتغيير مدونة الصفقات العمومية ينص على اليات هامة من بينها:

- تخصيص نسبة من المبلغ المتوقع للصفقات التي يعتزم صاحب المشروع طرحها برسم كل سنة مالية لفائدة المقاول الذاتي أو التعاونية على غرار ما هو معمول به لفائدة المقاولة الوطنية المتوسطة والصغيرة، مع إلزام صاحب المشروع بنشر لائحة بجميع الطلبيات العمومية التي تم اسنادها للمقاولات الذاتية والتعاونية خلال السنة الماضية؛
- منح الأفضلية للعرض الذي تقدم به المقاول الذاتي أو التعاونية في حالة تعادل العروض؛
- اختيار المقاول الذاتي أو التعاونية عند إسناد الطلب كلما تعذرت المنافسة أو كانت غير متلائمة؛
- تحصيص الصفقة عندما يكون من شأن هذا التحصيص أن يسمح للمقاول الذاتي وللتعاونية بولوج الطلبية العمومية؛
- إلزام أصحاب الصفقة باختيار المقاول الذاتي أو التعاونية كمتعاقد من الباطن يعهد اليه بإنجاز جزء من الصفقة، عندما يكون صاحب الصفقة المذكور مقاولة أجنبية وقرر التعاقد من الباطن في إطار هذه الصفقة.

ولا شك أن هذا التدبير الهام سيساهم في إنعاش واستمرارية التعاونيات والمقاولات الذاتية وتوفير منافذ لتسويق منتوجاتها وخاصة بالعالم القروي حيث التواجد الكبير للتعاونيات .

3. استخدام صندوق النهوض بتشغيل الشباب

الإطار القانوني

تم إحداث "صندوق النهوض بتشغيل الشباب" بواسطة القانون المالي لسنة 1994، لا سيما المادة 43 منه التي وقع تعديلها وتغييرها بواسطة قوانين المالية الموالية (1996- 1999- 2000 - 2003 - 2005 2006 - 2009- 2014- 2015..). ويهدف الصندوق إلى المساهمة في النهوض بتشغيل الشباب من خلال مجموعة من الإجراءات منها على وجه الخصوص:

- النفقات المتعلقة بالتكوين من أجل الإدماج المهني، المنصوص عليه في الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 16-93-1 المؤرخ في 29 رمضان 1413 (23 مارس 1993) كما تم تعديله وتتميمه؛
- النفقات المتعلقة بتنفيذ برامج النهوض بالتشغيل:
- نظام "التكوين من أجل الإدماج" من خلال تحمل التغطية الصحية خلال فترة التدريب (24

شهرا) والتغطية الاجتماعية (حصة المشغل) لمدة 12 شهرا عند التشغيل النهائي عبر عقد عمل؛

- برنامج "تحفيز" من خلال تحمل التغطية الاجتماعية (حصة المشغل) خلال 24 شهرا؛
- برنامج "تأهيل" بكل مكوناته.
- المبالغ المدفوعة لفائدة صندوق دعم التشغيل الذاتي الذي يديره صندوق الضمان المركزي برسم التسبيقات بدون فوائد المخصصة للتمويل الكلي أو الجزئي للحصة الذاتية للشباب المتوفرين على مشاريع إحداث مقاولات و حاملي الشهادات .
- المبالغ المدفوعة، في إإطار اتفاقي، المتعلقة بتحمل الدولة لحصة المشغل برسم الاشتراكات المستحقة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وكذا رسم التكوين المهني.

الاستراتيجية المعتمدة في تدبير صندوق النهوض بتشغيل الشباب

النفقات أو العمليات المقرر تمويلها في إطار الصندوق بالنسبة لوزارة الشغل والإدماج المهني هي التكوين الاندماجي وبرامج النهوض بالتشغيل، ويتم تمويل الصندوق سنويا وفقا للحاجيات في مجال تمويل إنجاز البرامج الإرادية لإنعاش التشغيل. ويتم صرف الاعتمادات المالية المخصصة لبرامج إنعاش التشغيل والمدرجة ضمن ميزانية الصندوق عن طريق مقرر مشترك لوزير الشغل والإدماج المهني ووزير الاقتصاد والمالية. كما أن صرف هذه الاعتمادات يخضع للمراقبة القبلية للخازن الوزاري على غرار جميع النفقات المدرجة ضمن الميزانية العامة للوزارة.

4. النهوض بالتشغيل بالعالم القروي: ضرورة التركيز على الجهات والمناطق ذات شساعة قروية

في إإطار تعزيز سياسة القرب بهدف الانفتاح على شريحة أوسع من المستفيدين وخاصة بالعالم القروي، تم إطلاق عدة تجارب نموذجية وفضاءات قروية للتوجيه المهني، حيث انطلقت هذه التجربة بأقاليم تازة وصفرو وتاونات بجهة فاس مكناس، في إطار التعاون الدولي، وتم توسيعها لتشمل باقي أقاليم جهة فاس مكناس، وكذا جهة بني ملال خنيفرة في الفترة 2019-2021.

كما تم اقتناء (4) وحدات متنقلة لتقريب خدمات الوكالة من شباب العالم القروي بكل من أقاليم سيدي قاسم – بركان – تاونات – الفحص أنجرة، وتعزيز الخدمات عن بعد (التطبيق المحمول – البوابة - ....) للاستفادة من برامج وخدمات الوساطة.

هذا، ويتم العمل على تنظيم قوافل للتشغيل لتمكين الباحثين عن شغل من فرص التشغيل المتواجدة بمناطق أخرى، بالإضافة إلى النهوض بالتشغيل الذاتي والعمل المأجور في إإطار المبادرات المحلية الرامية إإلى إإنعاش تشغيل الشباب بالوسط القروي من خلال إبرام مجموعة من اتفاقيات الشراكة، لاسيما مع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

5. دور الوحدات المتنقلة لتحسين قابلية التشغيل والحصيلة المنجزة من خلالها

لقد صممت الوحدات المتنقلة لتحسين قابلية التشغيل لتستجيب وتتلاءم مع حاجيات الساكنة القروية ويدخل تهييئها بنفس مرافق الوكالات المحلية العادية مع تكييف خدماتها من حيث المساحات المخصصة للخدمة الذاتية وللمقابلات وتقديم الاستشارات والتكوينات، وكذا من حيث محتوى هذه الخدمات عبر العمل على:

- تقديم خدمات الوكالة الملائمة للساكنة المستهدفة؛
- ملائمة وتطوير خدمات جديدة للساكنة المستهدفة : بنك معلومات، ورشات، مواكبة، توجيه مهني؛
- تنظيم تكوينات لمدة قصيرة في قطاعات محددة تتماشى وحاجيات الإقليم المستهدف.

وقد عرفت الحصيلة المنجزة لهذه العملية منذ نونبر 2017 وإلى غاية أبريل 2019:

- تسجيل 6310 باحث عن شغل، 18% من بينهم نساء؛
- استفادة 1267 شخص من التكوينات في المهن والقدرات السلوكية؛
- استفادة 300 شخص من ورشات التشغيل الذاتي؛
- إنهاء 1691 مستفيدا لتكويناتهم، 59% من بينهم نساء؛
- مصاحبة أكثر من 1803 مرشحا إلى غاية إجراء أول مقابلة عمل، 42% من بينهم نساء.

البرامج الإرادية للتشغيل

- **عقود التدريب من أجل الإدماج (الأهداف – التحفيزات الممنوحة – المستفيدون - .....)**

- **الفئة المستهدفة**: الباحثون عن شغل حاملو شهادة التعليم العالي أو بكالوريا التعليم الثانوي أو ما يعادلهما أو دبلوم التكوين المهني والمسجلون بالوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات من جهة، والمقاولات التي تزاول نشاطا صناعيا أو تجاريا ومقاولات الصناعة التقليدية والمقاولات العقارية والخدماتية والاستغلالات الفلاحية والغابوية، وكذا الجمعيات والتعاونيات من جهة أخرى.
- **مدة التدريب**: أربعة وعشرون (24) شهرا كحد أقصى غير قابلة للتجديد وفي حالة فسخ اتفاقية التدريب خلال الستة أشهر الأولى من تاريخ إبرامها، يجوز للمتدرب المعني أن يستفيد من تدريب أخير لدى رب عمل آخر دون أن تتجاوز مدة التدريب الإجمالية الأربع والعشرون (24) شهرا.

كما أنه ليس هناك إلزامية المكوث 24 شهرا بمقاولة واحدة. أما إذا وضع المتدرب حدا

للتدريب قبل نهاية 6 أشهر الأولى (وهي فترة كافية للتأكد من ملاءمة المنصب له)، يمكنه الاستفادة من عقد ثاني تحدد مدته بحسب الفارق بين مدة التدريب الأول و24 شهرا.

- **الامتيازات المخولة:**
  - الإعفاء من المستحقات الاجتماعية ورسم التكوين المهني في حدود 6000 درهم؛
  - الإعفاء من الضريبة على الدخل عن منحة التدريب التي يتقاضاها المتدرب في حدود 6000 درهم؛
  - تحمل الدولة لحصة المشغل للاشتراكات المستحقة على أرباب العمل والأجراء للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي برسم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض خلال فترة التدريب؛
  - تحمل الدولة لحصة المشغل للاشتراكات المستحقة على أرباب العمل للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لمدة 12 شهرا في حالة التوظيف النهائي للمتدرب خلال أو عند نهاية مدة التدريب؛
  - تعزيز الشغل الدائم عبر إلزام المقاولة بتشغيل ما لا يقل عن 60 % من المتدربين الذين أنهوا التدريب.

2. الحصيلة المفصلة لبرامج "إدماج" و"تحفيز" و"تأهيل" و"التشغيل الذاتي" وتقييمها

حصيلة البرامج النشيطة للتشغيل إلى نهاية شتنبر2019

دعم العمل المأجور("إدماج" و"تحفيز" و"عقد الإدماج المهني"):

تم إدماج 86.167 باحث عن شغل خلال تسعة الأشهر الأولى من سنة 2019 ومقارنة مع حصيلة نفس الفترة من سنة 2018 (81.793 إدماج) فقد تم تحقيق زيادة بنسبة 5%.

برنامج "إدماج"

تم إإدماج 79.625 شخصا خلال تسعة الأشهر الأولى 2019 من أصل 115.000 مستفيد كهدف مسطر لسنة 2019، أي بتحقيق نسبة إنجاز 69% بما فيهم 14.915 مستفيدا في إطار التشغيل بالخارج. ومقارنة مع حصيلة نفس الفترة من سنة 2018 (77942 مستفيد)، فقد تم تحقيق زيادة بنسبة (2%).

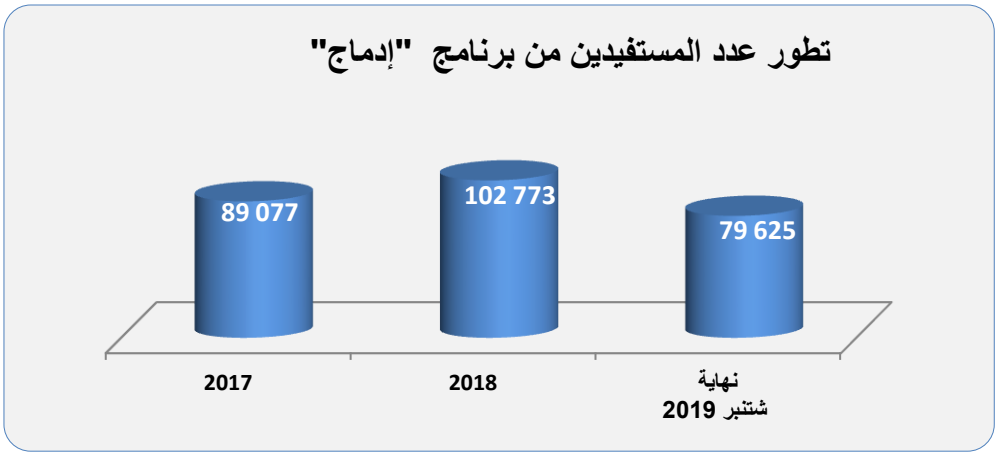

برنامج "تحفيز"

خلال تسعة الأشهر الأولى من2019 تم تشغيل في إطار برنامج "تحفيز" 6.542 باحث عن شغل (من أصل 4.000 شخص كهدف مسطر، أي بتحقيق نسبة إنجاز 164%). ومقارنة مع حصيلة نفس الفترة من سنة2018 (3.932 مستفيد)، فقد تم تحقيق زيادة تقدر بحوالي 66%.

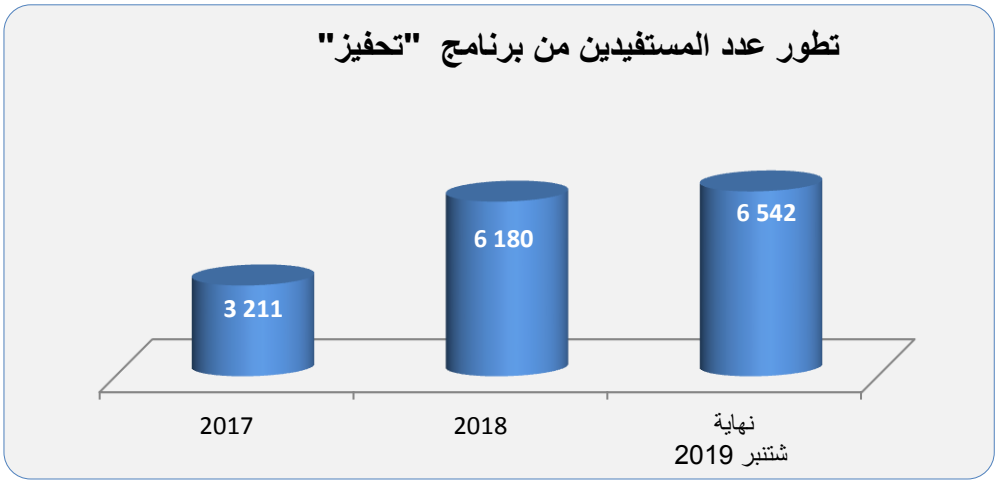

تحسين قابلية التشغيل وتنمية الكفاءات لتلبية حاجيات المقاولات

استفاد خلال تسعة الأشهر الأولى لسنة 2019 من عمليات تحسين قابلية التشغيل 25.628 باحثا عن شغل (من أصل 21.500 كهدف مسطر، أي بنسبة إنجاز تناهز 119%). ومقارنة مع حصيلة نفس الفترة من سنة 2018 (20.254مستفيد)، فقد تم تحقيق زيادة بنسبة تقدر بحوالي 27%. وتفيد الإحصائيات المتوفرة، استفادة 9.865 شخص من التكوينات في إطار برنامج دعم

القطاعات الواعدة و 5.326 في إطار التكوين التعاقدي من أجل التشغيل و 2.472 من التكوين التأهيلي أو التحويلي و 3.147 من التكوينات عن بعد و 3.317 من التكوينات في إطار الشراكات الوطنية (الوقاية المدنية) و1.501 من التكوينات في إطار الشراكات الجهوية.

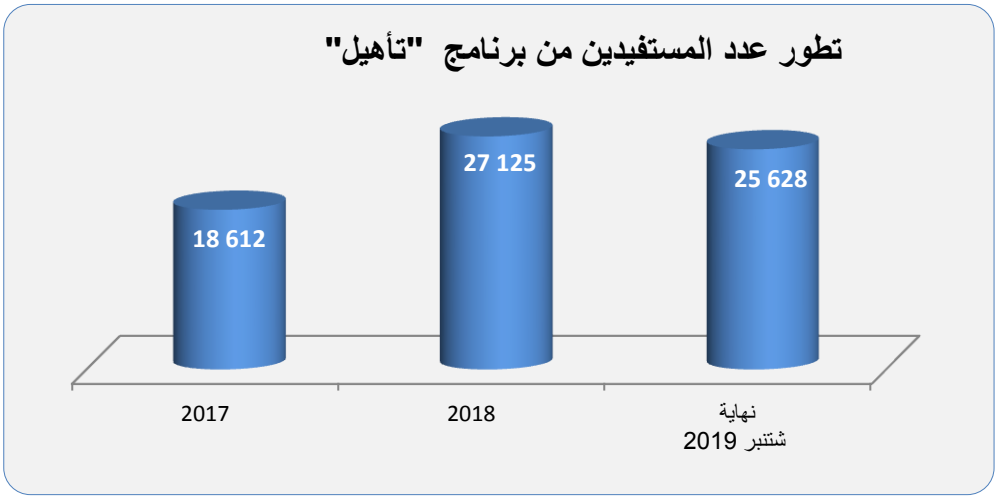

دعم التشغيل الذاتي

تمت خلال تسعة الأشهر الأولى من سنة 2019 مواكبة3.521 شخصا (من أصل 4.800 كهدف مسطر لسنة 2019، أي بنسبة إنجاز تناهز73%)، مكنت من إحداث 1.363 مقاولة صغيرة جدا أو نشاطا مدرا للدخل. ومقارنة مع حصيلة نفس الفترة من سنة 2018 (مواكبة 1.739شخصا وإحداث 728 مقاولة صغيرة جدا أو نشاطا مدرا للدخل)،فقد تم تحقيق زيادة بنسبة 102% و87% على التوالي.

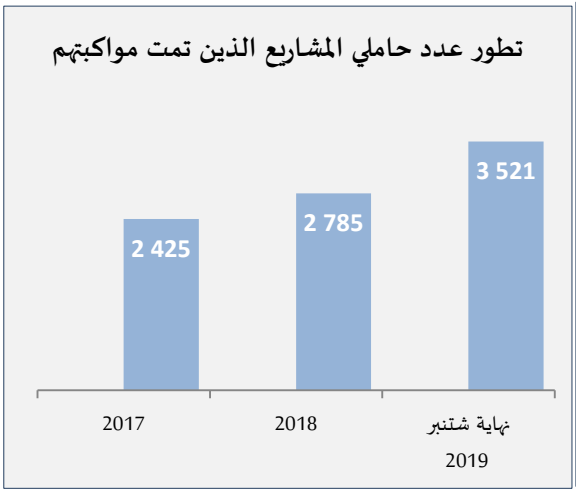

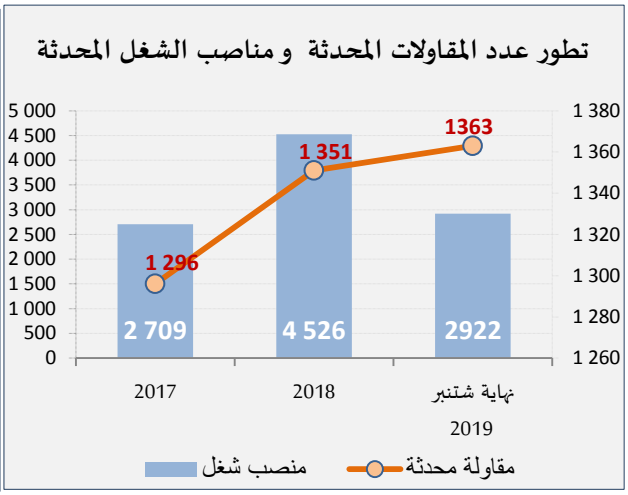

تقييم البرامج النشيطة للتشغيل

تم تقييم جميع برامج إإنعاش التشغيل الصادرة عن مبادرات التشغيل 2005:

- برنامج "إإدماج" سنة 2011؛
- برنامج "مقاولاتي" سنة 2012
- برنامج "تأهيل" : تقييم المساطر سنة 2016.

كما ركز المخطط على أهمية التقييم الدوري لبرامج إنعاش التشغيل، لاسيما من خلال:

- إجراء تتبع وتقييم سنوي لكل البرامج عبر مقارنة قاعدة معطيات الوكالة وقاعدة معطيات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي؛
- إنجاز دراسة تقييم حول الوقع كل 3 سنوات بالنسبة للبرامج الرئيسية لإنعاش التشغيل؛
- تعزيز القدرات في مجال تقييم أثر البرامج الإرادية للتشغيل.

3. مآل برنامج "مقاولتي".

يهدف برنامج "مقاولتي" الذي انطلق سنة 2006 إلى دعم إحداث المقاولات من طرف الشباب من خلال استفادتهم من مواكبة تقنية لإعداد دراسة الجدوى، وتسهيل انطلاق المقاولة ومواكبة بعدية خلال السنة الأولى من عمر المقاولة بالإضافة إإلى تمكنهم من مواكبة مالية عبارة عن تحفيزات تتجلى في ضمان القرض البنكي من طرف الدولة في حدود 85 % من تكلفة المشروع وتقديم تسبيق بدون فائدة لحامل المشروع في حدود 15.000 درهم على ألا يتعدى 10 % من تكلفة المشروع، يتم تسديده على مدى 6 سنوات، منها 3 سنوات مؤجلة الدفع.

وقد تم إإنجاز دراسة تقييمية للبرنامج، ركزت على أربعة نقط رئيسية: (أ) تنمية ثقافة الفكر المقاولاتي و(ب) صيرورة المواكبة القبلية والبعدية لحاملي المشاريع و(ج) آليات تمويل المشاريع و(د) حكامة إجراءات دعم التشغيل الذاتي على الصعيد الوطني والجهوي والمحلي، حيث خلصت الدراسة إإلى تحديد مجموعة من نقط القوة ونقط الضعف المتعلقة بالمحاور الأساسية للبرنامج والمتمثلة على الخصوص في الحكامة و مواكبة حاملي المشاريع والتمويل، وأوضحت أن البرنامج تأثر إإلى حد كبير بنقص الروح المقاولاتية لدى الشباب وضعف المواكبة البعدية واشكاليات المرتبطة بصعوبة الولوج إلى التمويل البنكي.

ويتم حاليا تفعيل برنامج "دعم التشغيل الذاتي"، الذي تشرف علىإنجازه الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات. ويتجلى دور هذه الأخيرة أساسا في مواكبة حاملي المشاريع الذين يرغبون في إحداث مقاولات صغرى من طرف مستشاري التشغيل الذاتي، وذلك من خلال ثلاث خطوات رئيسية وهي:

1) المواكبة لإعداد المشروع (دراسة الجدوى ودراسة السوق)؛
2) المصاحبة في الإجراءات الإدارية لإحداث المقاولة؛
3) التوجيه إلى مصادر التمويل:
- الأبناك مع ضمانة الدولة؛
- قروض الشرف؛
- برامج الدعم المالي الممولة من طرف مجالس الجهات والجماعات الترابية؛
- المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.
4) المواكبة خلال السنة الأولى لانطلاق المشروع.

4. حول تطابق التكوينات مع احتياجات وإمكانيات التشغيل

تساهم وزارة الشغل والإدماج المهني في مجال ملائمة التكوينات مع احتياجات وإمكانيات سوق الشغل من خلال آلية برنامج "تأهيل" التي تهدف إلى تحسين الملائمة بين التكوين وحاجيات سوق الشغل بصفة عامة والمقاولات على الخصوص عبر آليتين للتكوين (التكوين التأهيلي أو التكوين التعاقدي من أجل التشغيل) بالإضافة إإلى التكوين الذي يستهدف دعم القطاعات الواعدة. وهي تكوينات قصيرة المدة لا يمكن للوكالة أن تبرمجها أو تنجزها إلا على أساس طلب معبر عنه من طرف المشغل (التكوين التعاقدي) أو بناء على دراسة استشرافية لاحتياجات مجال ترابي معين من اليد العاملة (التكوين التأهيلي أو التحويلي).

5. تشغيل الأشخاص في وضعية إعاقة

تولي الحكومة اهتماما خاصا لمجال تأمين حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة ودمجهم في المجتمع إيمانا منها بكونهم يشكلون جزءا هاما من النسيج الاجتماعي. وقد تم في هذا الإطار وضع مجموعة من الإجراءات والتدابير لتشجيع تشغيل هذه الفئة سواء بالقطاع العام أو بالقطاع الخاص، ففي إإطار القانون المالي 2019، تم تنظيم مباريات موحدة خاصة لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة
وبالنسبة للقطاع الخاص، فان البرامج التي تشرف عليها الوزارة من خلال الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات من أجل تيسير الإدماج في سوق الشغل وقابلية التشغيل، يمكن ان يستفيد منها الأشخاص من ذوي الإعاقة كذلك. وتجدر الاشارة إلى انه تم إدماج ما يقارب 950 شخصا خلال 2018-2019 (التسعة أشهر الأولى).
و من جانب اخر، تتم مواكبة الاشخاص في وضعية اعاقة من اجل تسهيل إدماجهم الاجتماعي والاقتصادي عبر احداث مشاريع صغيرة جدا وأنشطة مدرة للدخل. ويتجلى عرض الخدمات المقدم لأشخاص ذوي الإعاقة في إطار شراكة عملية بين الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات

ومؤسسة التعاون الوطني ووكالة التنمية الاجتماعية منبثقة عن الاتفاقية الإطار بين وزارة الشغل والإدماج المهني والوزارة المكلفة بالأشخاص المعاقين، في المساعدة في اعداد خطة العمل و التمويل (60.000 درهم مشروع فردي و 200.000، درهم / مشروع جماعي عبر صندوق التماسك الاجتماعي) و تقديم مساعدة الانطلاق بالإضافة إلى المتابعة ما بعد الاحداث.

وقد بلغ عدد المقاولات المحدثة من طرف الأشخاص في وضعية إعاقة تطورا ملحوظا حيث انتقل من 43 مقاولة صغيرة ونشاط مدر للدخل سنة 2016إلى 120سنة 2017، ليصل إلى 179سنة 2018. و153(إلى حدود نهاية شتنبر 2019) أي ما مجموعه495 مشروعا.

وتعمل الوكالة على إبراز القيمة الاقتصادية والقدرات لدى بعض الأشخاص في وضعية إعاقة وذلك بشراكة مع بعض الجمعيات المهنية. وقد بدأ الاشتغال على فئات المكفوفين وضعاف البصر بتنسيق مع جمعية المقاولات العاملة في مجال العلاقات مع الزبناء، حيث يتم إنجاز عملية نموذجية (مواكبة – تأطير – تكوين). وسيتم الاشتغال على إعاقات أخرى كالصم والبكم.

كما تعمل الوزارة على تحسيس الجهات لوضع عقود خاصة بهذه الفئة في إطار التدابير الجهوية للتشغيل.

6. بطالة النساء / إجراءات خاصة لتشجيع النساء على العمل وتيسير إدماجهن في سوق الشغل

تم وضع برنامج خاص لدعم النساء المقاولات (برنامج "من أجلك")، في إطار التعاون الدولي، يهدف إلى تعزيز ودعم التمكين الاقتصادي للنساء من خلال التحسين الكمي والكيفي للمقاولة النسائية وقابلية التشغيل لدى النساء. وينجز هذا البرنامج في إطار مقاربة قائمة على الشراكة بين الدولة(الوزارة، الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات) وفعاليات المجتمع المدني(جمعية النساء المقاولات بالمغرب؛ شبكة "بينهن" ENTRE ELLESجمعية الأمانة للقروض الصغرى؛ التوفيق للقروض الصغرى و شركاء آخرين).

وقد مكن هذا البرنامج من تحقيق نتائج إيجابية منذ انطلاقه سنة 2017 إلى غاية شهر يونيو 2019:

- 817 مقاولة صغيرة جدا محدثة من طرف النساء بمختلف المهن والأنشطة المحدثة سواء بالعالم القروي أو الحضري من طرف النساء ، حاملات أفكار مشاريع ،بدعم من شركاء البرنامج. ، منها 253 برسم الستة الأشهر الأولى من سنة 2019؛
- 226 تعاونية محدثة من طرف النساء منها 61 برسم الستة الأشهر الأولى من سنة 2019
- 895 مستفيدة من التكوين في إطار تحسين قابلية التشغيل، منهن 485 برسم الستة الأشهر الأولى من سنة 2019؛
- 6721 منصب شغل محدث، منها 5338 برسم الستة الأشهر الأولى من سنة 2019؛
- 7826 امرأة استفادت من المواكبة القبلية والتكوين القبلي في مجال تنمية القدرات

المقاولاتية، منها 2915 برسم الستة الأشهر الأولى من سنة 2019؛

- 1264 امرأة استفادت من المواكبة البعدية، منها 329 برسم الستة الأشهر الأولى من سنة 2019.

هذا وتجدر الإشارة، إلى كون حصة النساء في مختلف البرامج الإرادية للتشغيل التي تشرف عليها الوزارة من خلال الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات تعرف إجمالا تكافؤا في الفرص بين الجنسين(50% نسبة المستفيدات من برنامج إدماج سنة 2018) بل قد تتجاوز النساء عدد الرجال كما هو الحال بالنسبة لبرنامج "تأهيل" 60% وبالنسبة لبرنامج التشغيل الذاتي فقد بلغت سنة 2018 نسبة المستفيدات 30%، علما ان النسبة الوطنية للنساء المقاولات لا تتعدى 10%.

جهوية التشغيل

1. حصيلة البرامج الجهوية للتشغيل الخاصة بالأقاليم الجنوبية

يمكن تلخيص وضعية إنجاز المشاريع المبرمجة للنهوض بالتشغيل بالأقاليم الجنوبية منذ 2016 وإلى حدود متم شتنبر 2019 كالتالي:

جهة كلميم واد نون:

تنفيذ الإجراءات الوطنية لإنعاش التشغيل الممولة من طرف الدولة :

- استفادة 1872 باحث عن شغل من برنامج "إدماج"؛
- استفادة 304 من التكوينات في إطار برنامج "تأهيل"؛
- إحداث332 نشاط ذاتي في إطار برنامج "دعم التشغيل الذاتي".

تنفيذ الإجراءات الجهوية الممولة من طرف الجهة:

- التوقيع على دلائل المساطر الخاصة بالإجراءات الجهوية الممولة من طرف الجهة (دعم حركية الباحثين عن عمل - دعم التشغيل المؤهل بالنسيج الجمعوي ومؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني - توفير قروض شرف لخلق المقاولة الصغيرة جدا والأنشطة المدرة للدخل أو منح لدعم انطلاق المشروع)؛
- تحويل الاعتمادات اللازمة من مساهمة الجهة إلى حساب الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات؛
- دعم الإدماج بالجمعيات الفاعلة (عملية الانتقاء في طور الإنجاز) في إطار الخدمات ذات المنفعة الاجتماعية عبر عقود مدعمة من طرف مجلس الجهة.

جهة الساقية الحمراء:

تنفيذ الإجراءات الوطنية لإنعاش التشغيل الممولة من طرف الدولة :

- استفادة 2593 باحث عن شغل من برنامج "إدماج"؛
- استفادة 738 من التكوينات في إطار برنامج "تأهيل"؛
- إحداث188 نشاط ذاتي في إطار برنامج "دعم التشغيل الذاتي".

تنفيذ الإجراءات الجهوية الممولة من طرف الجهة:

- التوقيع على دليل المساطر المتعلق بالإجراءات الجهوية للنهوض بالتشغيل (دعم حركية الباحثين عن عمل - دعم التشغيل المؤهل بالنسيج الجمعوي ومؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني - توفير قروض شرف لخلق المقاولة الصغيرة جدا والأنشطة المدرة للدخل أو منح لدعم انطلاق المشروع)؛
- توقيع الاتفاقية الخاصة بالجهة المتعلقة بقروض الشرف لخلق المقاولة الصغيرة جدا والأنشطة المدرة للدخل او منح لدعم انطلاق المشروع.
- تعيين الهيأة المشرفة على تدبير دعم التشغيل الذاتي (جمعية العيون للتنمية الاقتصادية والاجتماعية).

<u>جهة الداخلة واد الذهب:</u>

تنفيذ الإجراءات الوطنية لإنعاش التشغيل الممولة من طرف الدولة

- استفادة 1094باحث عن شغل من برنامج "إدماج"؛
- استفادة 68 من التكوينات في إطار برنامج "تأهيل"؛
- إحداث106نشاط ذاتي في إطار برنامج "دعم التشغيل الذاتي".

تنفيذ الإجراءات الجهوية الممولة من طرف الجهة:

- التوقيع على دلائل المساطر الخاصة بالإجراءات الجهوية الممولة من طرف الجهة (دعم حركية الباحثين عن عمل - دعم التشغيل المؤهل بالنسيج الجمعوي ومؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني - توفير قروض شرف لخلق المقاولة الصغيرة جدا والأنشطة المدرة للدخل أو منح لدعم انطلاق المشروع)؛
- تحويل الاعتمادات اللازمة من مساهمة الجهة إلى حساب الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات؛
- دعم الإدماج بالجمعيات الفاعلة في إطار الخدمات ذات المنفعة الاجتماعية عبر عقود مدعمة من طرف مجلس الجهة (إدماج 188 باحث عن شغل)؛
- إطلاق "الداخلة مبادرة" لتفعيل قروض الشرف من خلال التوقيع على اتفاقية شراكة بين مجلس الجهة والجمعية التي ستشرف على تدبير القروض؛

- مصادقة لجنة انتقاء مشاريع التشغيل الذاتي على 11 مشروعا للاستفادة من منحة دعم الانطلاقة.

2. التشخيصات الترابية لوضعية التشغيل والبرامج الجهوية للتشغيل / تفسير سبب إنجازها بتسع جهاتفقط

تعمل الوزارة حاليا، في إطار دعم البعد الجهوي للتشغيل على مواكبة الجهات في وضع برامجها الجهوية للتشغيل. وتتمثل هذه المواكبة على الخصوص في تعزيز قدرات الفاعلين المحليين في مجال التشخيص الترابي وإعداد برامج التشغيل ورصد سوق الشغل، بالإضافة إلى تطوير برامج إرادية للتشغيل جهوية.

وقد تم إنجاز تشخيصات ترابية حول التشغيل في 9 جهات (فاس مكناس – درعة تافلالت – بني ملال خنيفرة – مراكش آسفي – جهة الشرق – الدار البيضاء سطات– الرباط سلا القنيطرة – سوس ماسة – طنجة تطوان الحسيمة)بهدف تحديد القطاعات والمهن ذات الحاجيات بالنسبة للتشغيل المأجور، وكذا الأنشطة الواعدة بالنسبة لإنشاء المقاولات والتشغيل الذاتي:

كما تمت بلورة أو الشروع في بلورة مشاريع برامج جهوية للتشغيل ارتكازا على مخططات التنمية الجهوية:

- إعداد برامج جهوية للتشغيل ب 3 جهات (الرباط سلا القنيطرة – طنجة تطوان الحسيمة – سوس ماسة)؛
- إطلاق أشغال إعداد برامج جهوية للتشغيل ب 6 جهات (فاس مكناس – درعة تافلالت – بني ملال خنيفرة – مراكش آسفي – جهة الشرق – الدار البيضاء سطات).

وقد تم أيضا إطلاق البرنامج الجهوي الأول للإدماج الاقتصادي للشباب بجهة مراكش آسفي بشراكة مع البنك الدولي. ويعتمد البرنامج مقاربة متكاملة وجهوية للنهوض بالإدماج الاقتصادي للشباب، ويرتكز على:

- منظومة جهوية لتحسين قابلية التشغيل ودعم الإدماج المهني (إحداث 8 فضاءات للتشغيل جديدة – تكوين 19000 باحث عن شغل – استفادة 40000 شخص من الخدمات حول التشغيل – اقتناء وحدتين متنقلتين)؛
- منظومة جهوية لتطوير ريادة الأعمال (إحداث 8 مراكز لدعم ريادة الأعمال – إنشاء 1500 مقاولة جديدة وتطوير 400 مقاولة قائمة)؛
- حكامة جهوية وإقليمية للنهوض بالتشغيل؛
- تدابير لتحليل سلاسل الإنتاج واليقظة حول سوق الشغل؛

- تطوير آليات لتتبع مختلف البرامج والاستراتيجيات على صعيد الجهة بغية تعزيز الالتقائية وكذا التنسيق الكامل بين الجهات المعنية.

أما بالنسبة للجهات الجنوبية الثلاث، وفي إطار تنفيذ النموذج الجديد لتنمية الأقاليم الجنوبية، تم التوقيع على الاتفاقيات المتعلقة بتفعيل محور دعم التشغيل وإنعاش المقاولات/ مجال التشغيل بالجهات الثلاث، من خلال تعبئة غلاف مالي لبرامج التشغيل يقدر ب 256مليون درهم بهدف:

- تيسير إدماج الباحثين عن عمل من خلال تنمية البرامج النشيطة للتشغيل، بهدف إدماج الباحثين عن عمل في إطار برنامج "إدماج"، والرفع من قابلية تشغيلهم في إطار برنامج "تأهيل"؛
- وضع تدبير لدعم حركية الباحثين عن شغل، يتم تمويله كليا من طرف الشركاء المحليين. يرمي هذا التدبير إلى توفير منح لتغطية مصاريف النقل والإقامة والأكل للأشخاص المستفيدين من التكوين التأهيلي أو المرشحين لاجتياز مقابلات الانتقاء مع المقاولات؛
- تطوير التشغيل الذاتي عن طريق دعم خلق المقاولات الصغيرة جدا والأنشطة المدرة للدخل، بهدف ضمان مواكبة جيدة عن قرب لفائدة حاملي المشاريع وتوفير دعم مالي لخلق المقاولات الصغيرة جدا والأنشطة المدرة للدخل عن طريق منح قروض الشرف او منح دعم لانطلاق المشروع. وسيتم توفير هذا الدعم المالي من طرف الشركاء الجهويين والمحليين؛
- تطوير برنامج للنهوض بالتشغيل المؤهل بالنسيج الجمعوي ومؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من خلال توفير دعم للتشغيل المأجور.

وبالإضافة إلى تنفيذ الإجراءات الوطنية للتشغيل، تم إنجاز تشخيصات ترابية بالجهات الثلاث، تم من خلالها تحديد مجالات التشغيل والمهن الموجودة بهذه المناطق، و كذا فرص التشغيل الذاتي الممكنة، وخدمات القرب داخل قطاع المهن الحرة المتواجدة داخل المناطق الجنوبية.

3. جهوية التشغيل في إطار الجهوية المتقدمة

يكتسي البعد الترابي في السياسات العمومية بشكل عام وفي سياسات النهوض بالتشغيل على وجه الخصوص أهمية بالغة، حيث إن المجال الترابي، وخصوصا الجهة، يشكل الفضاء الأنجع للالتقائية السياسات العمومية والاستراتيجيات القطاعية، وكذا تعبئة مختلف الفاعلين وإنجاح التكامل فيما يخص برامجهم.

ونظرا لكون التشغيل مسألة عرضانية بامتياز، فإن المخطط الوطني للنهوض بالتشغيل 2017 – 2021 تمت بلورته بإشراك كل الفاعلين العموميين والخواص والجماعات الترابية لا سيما مجالس الجهات. ومن بين التوجهات الاستراتيجية لهذا المخطط دعم البعد الجهوي للتشغيل بهدف الاخذ بعين الاعتبار

خصوصيات كل جهة وكذا انتظارات ساكنتها.

وفي إطار تفعيل البرنامج التنفيذي للمخطط الوطني للنهوض بالتشغيل في شقه المتعلق بدعم البعد الجهوي للتشغيل، قامت الوزارة باقتراح مقاربة تروم تعزيز جهوية التشغيل بالموازاة مع تفعيل الاختصاصات الذاتية والمشتركة للجهات فيما يخص التشغيل.

وقد عرف ورش جهوية التشغيل تحقيق عدة إنجازات يمكن تلخيصها كما يلي:

- وضع إجراءات جهوية مكملة للتدابير الوطنية للتشغيل؛
- إنجاز تشخيصات ترابية بهدف تحديد القطاعات والمهن ذات الحاجيات بالنسبة للتشغيل المأجور، وكذا الأنشطة الواعدة بالنسبة لإنشاء المقاولات والتشغيل الذاتي؛
- بلورة مشاريع مخططات جهوية للتشغيل ارتكازا على مخططات التنمية الجهوية:
- وضع برامج للتشغيل بالجهات الجنوبية في إطار النموذج الجديد لتنمية الجهات الجنوبية؛
- إطلاق البرنامج الجهوي الأول للإدماج الاقتصادي للشباب بجهة مراكش آسفي بشراكة مع البنك الدولي؛
- بلورة عدة برامج في إطار التعاون الدولي تروم تعزيز جهوية التشغيل ودعم قدرات الفاعلين.

كما أطلقت الوزارة برنامجا لتكوين متخصصين في مجال التشغيل على الصعيد الجهوي لمواكبة ورش جهوية التشغيل سيسهرون على مواكبة إعداد المخططات الجهوية وتتبع تنفيذها، وكذا تنشيط مهمة التشغيل التي تضطلع بها الوزارة سواء تعلق بالفاعلين العموميين (الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات) أو الفاعلين الخواص أو الجمعويين.

4. تنزيل الاختصاصات الذاتية والمشتركة للجهات في مجال التشغيل

يعتبر التشغيل اختصاصا ذاتيا ومشتركا للجهة. وقد تم تحديد تلك الاختصاصات في إطار اجتماعات عديدة مع رئيس جمعية مجالس الجهات. وحيث أن التشغيل مسألة عرضانية بامتياز، فمن الأنجع تعزيز الاختصاصات المشتركة.

ويتم الاشتغال حاليا مع جهتين وقع الاختيار عليهما لتنزيل الاختصاصات الذاتية والمشتركة وهي جهة فاس مكناس وجهة سوس ماسة. وتتعلق الاختصاصات التي تم اختيارها بمجالات: التشغيل – التكوين المهني – تهيئة المناطق الاقتصادية.

5. تفعيل المجالس الجهوية والإقليمية لإنعاش التشغيل

أحدثت المجالس الجهوية والإقليمية لإنعاش التشغيل طبقا لمقتضيات القانون رقم 99.65 المتعلق

بمدونة الشغل ولاسيما المواد 524 و525 منه. وتناط بهذه المجالس مهمة استشارية وإبداء الرأي بخصوص قضايا التشغيل والتكوين المهني وتقديم الاقتراحات الكفيلة بإنعاش التشغيل على المستوى الجهوي والمحلي ودعم المقاولات الصغرى والمتوسطة ، وتعزيز ملاءمة التكوين لحاجيات سوق التشغيل المحلية والمساهمة في تقييم النتائج المحصل عليها محليا فيما يتعلق بإجراءات إنعاش التشغيل ، التي تلقى الدعم والمساندة من طرف الدولة. كما تناط بها أيضا مهمة تنشيط الحوار والتشاور والشراكة بين مختلف المتدخلين محليا في سوق التشغيل والتنسيق والتعاون مع مختلف الأطراف المعنية محليا للنهوض بسوق التشغيل وصياغة برامج مشتركة في هذا المجال.

وتنظم هذه المجالس بواسطة قرار مشترك بين القطاعات المكلفة بالشغل والداخلية بتحديد عدد أعضاء المجالس الجهوية والإقليمية لإنعاش التشغيل وطريقة تعيينهم وكيفية تسيير أعمال هذه المجالس. غير أنه لم يتم إحداثها من قبل الولاة والعمال نظرا لوجود صعوبة في تحديد تمثيلية النقابات على المستوى الإقليمي والجهوي بفعل غياب معيار التمثيلية في القانون (مدونة الشغل).

6. عدم ملاءمة التقطيع الترابي الحالي للوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات

تخضع الوكالات الجهوية الحالية للتقسيم الترابي حسب التنظيم الهيكلي المؤشر عليه بين الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات والمصالح المختصة، حيث عملت الوكالة جاهدة على تقريب خدماتها عبر وكالاتها المحلية التي تغطي معظم الأقاليم والعمالات.

وبمجرد تنزيل التقسيم الإداري الجديد للمملكة على أرض الواقع، عمدت الوزارة بتنسيق مع الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات، على إعداد مشروع جديد للتنظيم الهيكلي للوكالة يهدف إلى تمكينها من مواكبة أفضل لجهوية التشغيل وتعزيز سياسة القرب. ويوجد هذا المشروع حاليا في طور المصادقة النهائية.

الهجرة إلى المغرب والتشغيل بالخارج

1. تفاصيل حول برنامج "جيل الشباب – عناصر التغيير" وحصة الجهات من هذا البرنامج

في إطار تطوير الشراكة بين المغرب وإسبانيا في مجال الهجرة الاقتصادية، تم إعطاء الانطلاقة لتنفيذ مشروع "الطالب المقاول" الذي يندرج في إطار برنامج "جيل الشباب، عناصر التغيير" وهو برنامج يهدف إلى دعم الطلبة الحاملين لشهادة الماستر الراغبين في الانخراط في مسار إحداث مقاولة، من أجل الاستفادة من برنامج تكوين مدته سنة واحدة في إحدى الجامعات الإسبانية، تمكنهم في نهاية مسارهم الدراسي من الحصول على ماجستير إسباني في مجموعة من التخصصات، وكذا إعداد مشروع لإنشاء مقاولة.

وقد عرفت هذه التجربة النموذجية تنقل 100 طالب مغربي خلال العام الدراسي 2019-2020 لمتابعة دراستهم ب 30 جامعة شريكة في أزيد من 60 تخصص.

وفيما يخص الانتقاء، فقد تم نشر إعلان من قبل قطاع التعليم العالي ، عبر القنوات التي يستعملها القطاع فيما يخص المنح التي يخصصها في المجال الدولي، لتقديم الترشيحات، أودع على إثره حوالي 2000 حامل ماستر لملفاتهم تقدموا من جميع أنحاء المغرب . وقد قام بالانتقاء النهائي لجنة تضم ممثلين عن قطاعي التعليم العالي والشغل والإدماج المهني من الجانب المغربي، زيادة على ممثلين عن الجامعات الإسبانية والسفارة الإسبانية بالمغرب أيضا. وقد تم الأخذ بعين الاعتبار اللغات: إنجليزية – إسبانية – فرنسية، وكذا تقديم مشروع مقاولة صغرى الذي سيتم تعميق الدراسة فيه في الجامعة الإسبانية، على أساس أن أجود المشاريع التي سيتم تقديمها في آخر التكوين سيتم دعمها ماديا بمنحة لمساعدة الشاب أو الشابة لفتح مقاولته الصغيرة (10 الأوائل). وكان حضور العنصر النسوي جد مهم (أكثر من 50%).

2. تشغيل العاملات ببعض دول الخليج

في البداية، لابد من التذكير أن القانون رقم 65.99 المتعلق بمدونة الشغل ينص في المادة 512 على أنه يجب على الأجراء المغاربة المتوجهين إلى دول أجنبية ليشغلوا فيها مناصب شغل بأجر، أن يتوفروا على عقود شغل مؤشر عليها من قبل المصالح المختصة لدى الدول المهاجر إليها، ومن قبل السلطة الحكومية المغربية المكلفة بالشغل. كما أن المغرب يرتبط بعدد من الدول العربية ومن ضمنها بعض دول الخليج (الإمارات العربية المتحدة وقطر) باتفاقيات في مجال اليد العاملة، تحدد شروط وظروف استخدام العامل المغربي بهذه الدول، وذلك بموجب عقد عمل فردي بينه وبين صاحب العمل. ويجب أن يتضمن العقد شروط العمل الأساسية من واجبات وحقوق بما لا يتعارض مع أحكام الاتفاقيات وقوانين العمل بهذه البلدان (الأجر، مكافأة نهاية الخدمة، نفقات السفر، السكن، الإجازات، مدة العقد وشروط أخرى).

هذا، وتجدر الإشارة أن هجرة العاملات والعمال المغاربة إلى دول الخليج غالبا ما تتم عبر: (أ) **عروض عمل جماعية** تتوصل بها الوزارة وتتم إحالتها على الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات قصد دراستها والإشراف على عمليات الانتقاء الأولي، وكذا النهائي بحضور المشغل أو من ينوب عنه وفق القوانين والمساطر الجاري بها العمل أو عبر (ب) **عقود عمل فردية** مبرمة مع جهات معينة بالبلدان المضيفة ومصادق عليها من قبل السلطات المختصة بالبلدين.

وفي الحصيلة العامة عملت الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات خلال سنة 2018 على إدماج 15.922 عاملا مغربيا بكل من إسبانيا (15.192) وقطر (393) وفرنسا (219) والإمارات العربية المتحدة (53) وكندا (46) ومملكة البحرين (13)والكويت(04) والمملكة العربية السعودية (01) وألمانيا (01).

إلا أنه في بعض الأحيان تتم هجرة العاملات المغربيات عبر عقود عمل فردية مقترحة من قبل وسطاء

أو بواسطة تأشيرات سياحية، الشيء الذي ينتج عنه أحيانا خلافات ومشاكل عدة مع المشغلين ويصعب من مهمة المصالح القنصلية المغربية بعين المكان قصد التدخل لفض النزاعات التي تنتج عنها. وتجدر الإشارة أن مصالح هذه الوزارة لم تؤشر على أي عقد عمل منذ سنة 2015 لفائدة العاملات بدول الخليج.

3. حول وضعية العاملات المغربيات بحقول الفراولة بإسبانيا وإنجاز زيارة استطلاعية لوفد برلماني لإقليم ويلبا لتفقد أوضاع العاملات الزراعيات

إن عملية تشغيل العاملات الموسميات بالضيعات الفلاحية بإسبانيا تعتبر من ضمن التجارب الرائدة في مجال تدبير الهجرة الموسمية، إذ مكنت من انتقال العديد من العاملات من كل أنحاء المغرب للعمل بمزارع فلاحية بجنوب إسبانيا وساهمت بشكل كبير في النهوض بأوضاعهن سواء على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي.

وفي إطار تنفيذ الاتفاق الثنائي في مجال اليد العاملة الموقع بمدريد في 25 يوليوز 2001 بين المغرب وإسبانيا، توصلت وزارة الشغل والإدماج المهني من مصالح السفارة الإسبانية بالرباط خلال السنتين الأخيرتين بعروض عمل جماعية جديدة، بالإضافة إلى العاملات المعاودات قصد تشغيلهن لدى جمعيات شركات فلاحية إسبانية بإقليم "ويلبا" في مجال جني التوت الأرضي والفواكه الحمراء، وقد وفرت هذه العروض ما يفوق عن 30.000 فرصة عمل خلال السنتين.

بخصوص شروط وظروف عمل العاملات الموسميات وتتبع أوضاعهن، وجب التأكيد أن هذه العملية تتم في إطار احترام مقتضيات الاتفاق الموقع بين البلدين التي تضمن للعامل المغربي كافة الحقوق الممنوحة للعامل الإسباني، بالإضافة إلى أن قطاع جني الفراولة يخضع لأحكام الاتفاقية الجماعية الموقعة بين الحكومة الإسبانية ومهنيي القطاع والتي بموجبها يتمتع العمال الأجانب بنفس الحقوق والواجبات التي يتمتع بها العمال الإسبان. بالإضافة إلى كل هذه الضمانات القانونية، فإن تتبع أوضاع اليد العاملة الموسمية بإسبانيا يحظى بأهمية بالغة من لدن وزارة الشغل والإدماج المهني والوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات، حيث تعقد اجتماعات دورية مع المصالح المختصة لدى السفارة الإسبانية بالرباط. كما يتم القيام بزيارات ميدانية للإقليم لمعاينة أوضاع العاملات المغربيات والوقوف على ظروف اشتغالهن وإقامتهن بعين المكان، يشارك فيها زيادة على الوزارة والوكالة ممثلين عن الوزارة المكلفة بالجالية المغربية بالخارج وممثلين عن القنصلية العامة للمغرب بإشبيلية..

أما فيما يخص ما راج في مجموعة من الصحف والمواقع الاجتماعية من أحداث ذات الصلة بالوضعية الاجتماعية للعاملات الزراعيات، فإن المعطيات المحصل عليها بعد القيام بالزيارة التفقدية برسم الموسم الفلاحي 2018 تفيد أن حوادث "التحرش الجنسي" التي تم التحدث عنها تبقى حالات معزولة ووقوعها وارد، كما أنها تنطبق على عاملات من جنسيات مختلفة. وبناء على المعطيات المتوفرة لدى الجانب الإسباني، فإن الحرس الاسباني قد استمع سنة 2018 إلى مجموعة من العاملات المغربيات (ما

يزيد عن 800 عاملة) وأسفرت الأبحاث التي أجريت عن تسجيل 12 حالة محاولة تحرش ترجع المسؤولية فيها إلى 7 أفراد، 4 منهم مغاربة و3 إسبان، واستنادا إلى آخر المعطيات المتوفرة ، فقد تم حفظ شكايات المعنيات بالأمر من قبل القضاء الاسباني.

4. ظاهرة هجرة الكفاءات المغربية إلى الخارج

تسهر وزارة الشغل والإدماج المهني بتنسيق مع القطاعات الوزارية المعنية على تتبع القضايا المتعلقة بالبحث عن فرص التشغيل بالخارج وعلى إعداد اتفاقيات اليد العاملة وتتبع تطبيقها. وفي هذا الصدد، تحال عروض العمل المقدمة إلى هذه الوزارة من طرف أرباب العمل بالخارج على الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات قصد العمل على معالجتها في الأوقات المحددة لها. أما بالنسبة لعقود العمل الفردية، فيتم التأشير عليها من طرف المصالح المختصة بهذه الوزارة طبقا للمقتضيات القانونية وكذا المسطرة المتبعة في هذا الشأن.

وتتشكل الهجرة المغربية إلى الخارج بالأساس من العمال والعاملات في المجال الفلاحي بكل من إسبانيا وفرنسا وأطر عليا ومتوسطة بكل من دول الخليج وفرنسا وكندا في مجالات متعددة كالتعليم والتجارة والفندقة والمطعمة والنقل والحراسة وغيرها.

أما فيما يخص ظاهرة هجرة الكفاءات ، فهي غالبا ما تتم خارج عروض العمل التي تسهر مصالح هذه الوزارة على تلبيتها ويصعب ضبط أرقامها، إذ تتدخل فيها بالأساس وكالات خصوصية للتشغيل تنشط على الصعيد الدولي. وتعد ظاهرة دولية في وقتنا الحاضر تطال بدرجات متفاوتة جميع الدول، فالمشكل مطروح ليس فقط بالنسبة للمغرب ولكن أيضا بالنسبة لجميع الدول.

وللحد من هذه الظاهرة وتحويل هذه الهجرة إلى مصدر مفيد للبلاد، ما فتئ المغرب يبدل مجهودات كبيرة في هذا المجال من أجل الدفع بالاقتصاد الوطني حتى يتمكن من استيعاب الشباب الوافد على سوق الشغل واستقطاب كفاءات مغربية بالخارج من أجل المساهمة في تنمية البلاد، تتمثل على الخصوص في تشجيع الاستثمار في ميداني البحث والتكنولوجيا المشغلة للكفاءات العالية والمتوسطة، وخلق حاضنات لمساعدة خريجي المعاهد والكليات لإنجاز مشاريعهم، مع منحهم مساعدات مالية و تقنية، وتعبئة الكفاءات المغربية في الخارج للمساهمة في التنمية المعرفية والعلمية والاقتصادية للمغرب وإشراكها في البرامج و المشاريع التنموية التي تنجز ببلدنا، ودعوة الكفاءات المغربية للمشاركة في مؤتمرات علمية بالمغرب وخلق شبكات للتواصل تجمع بين الكفاءات المغربية على الصعيدين المحلي والخارجي.

5. تشغيل الأجراء الأجانب بالمغرب

إن عملية تدبير تشغيل الأجراء الأجانب تحكمها مقتضيات تشريع الشغل والنصوص المتخذة لتطبيقه من خلال البابين الخامس والسادس من الكتاب الرابع المتعلق بالوساطة وتشغيل الأجراء من مدونة

الشغل، حيث تنص المادة 516 من مدونة الشغل على أنه يجب على كل مشغل يرغب في تشغيل أجير أجنبي، أن يحصل على رخصة من قبل السلطة الحكومية المكلفة بالشغل تسلم على شكل تأشيرة توضع على عقد شغل.

وبمقتضى القانون السالف الذكر، وكذا المسطرة المتبعة لدراسة عقود عمل الأجراء الأجانب ببلادنا، يخضع منح التأشيرة على هذه العقود لمعيارين أساسيين:

- حماية اليد العاملة الوطنية من منافسة اليد العاملة الأجنبية من نفس الكفاءة المهنية؛
- تلبية احتياجات البلاد من الكفاءات الأجنبية الضرورية لإنجاز بعض الأعمال والمشاريع التي تتطلب كفاءات مهنية غير متوفرة في سوق الشغل الوطني.

كما تؤخذ بعين الاعتبار بعض الحالات ذات طابع اقتصادي واجتماعي وسياسي، ويتعلق الأمر بالأجانب المتزوجين بمغاربة ومسيري الشركات والملحقين لمدة محددة لدى فروع أجنبية بالمغرب واللاجئين وغيرهم.

ومن أجل حماية الكفاءات الوطنية من المنافسة الأجنبية، فإنه من اللازم إدلاء المشغل بشهادة مسلمة من طرف الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات تبين عدم توفر كفاءات وطنية لشغل المنصب الذي سيشغله الأجير الأجنبي. أما بالنسبة لرعايا الدول التي ترتبط بالمغرب باتفاقيات في مجال الاستيطان (تونس والجزائر والسينغال) يحق لهم الولوج المباشر إلى سوق الشغل المغربي طبقا لمقتضيات هذه الاتفاقيات.

وقد قامت المصالح المختصة بهذه الوزارة برسم سنة 2018 بالتأشير على 6405 عقد عمل لفائدة أجراء أجانب منها 2974 عقد عمل مبرم لأول مرة مقابل 8982 خلال سنة 2017 (أي بانخفاض قدره 29%)،

6. وضعية تشغيل العمال المهاجرين المستفيدين من التسوية الاستثنائية (الحقوق الأساسية في العمل)

قامت الحكومة وبتوجيهات ملكية سامية، ببلورة سياسة وطنية جديدة في مجال الهجرة تهدف إلى ضمان حقوق المهاجرين واللاجئين وتحسين اندماجهم داخل المجتمع المغربي، انسجاما مع الاتفاقيات والمواثيق الدولية التي التزم المغرب باحترام بنودها، حيث تم تنزيل **الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء** عبر 11 برنامجا و81 عملية همت إجابات لبعض التحديات التي تطرحها قضية الهجرة على المستوى الإنساني والاقتصادي والثقافي والاجتماعي .

وفي هذا الصدد، تم إطلاق حملتين استثنائيتين لتسوية الوضعية الإدارية للمهاجرين المقيمين بطريقة غير قانونية بالمغرب خلال سنتي 2014 وأواخر 2016، أسفرتا عن تسوية ما يقارب 50 ألف مهاجر. وبموجب ذلك، تمكن المهاجرون واللاجئون من الولوج إلى مجموعة من الخدمات العمومية كالتعليم والصحة والسكن والمساعدة الاجتماعية والانسانية والحماية القانونية والتكوين المهني والتشغيل،

وذلك بتنسيق مع القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية وبشراكة مع جمعيات المجتمع المدني .
وفي مجال النهوض بالتشغيل، تم العمل على فتح الاستفادة من التدابير التحفيزية للتشغيل، وكذا فتح العرض الخدماتي للوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات لفائدة المهاجرين الذين تمت تسوية وضعيتهم الإدارية وتجربتها على مستوى 11 وكالة محلية في أفق تعميمها، ومواكبة هذه الفئة من المهاجرين من أجل إنجاز مشاريعهم الذاتية، بالإضافة إلى تبسيط مسطرة التأشير على عقود عملهم . كما عملت الحكومة على فتح المجال لفائدتهم من أجل خلق تعاونيات، مع إمكانية ولوجهم إلى نظام المقاول الذاتي.
وتفيد الإحصائيات في هذا الإطار (منذ متم 2015 إلى حدود أكتوبر 2019) إلى ما يلي:

- المسجلون لدى الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات : 2426
- المستفيدون من مقابلات التموقع : 786
- المستفيدون من ورشات البحث عن عمل : 945
- المدمجون في سوق الشغل : 72
- المستفيدون من المواكبة لخلق أنشطة مدرة للربح : 32
- العقود المؤشر عليها من قبل مصالح الوزارة (إلى حدود 15نونبر 2019) : 456

الإشكاليات المرتبطة بوكالات التشغيل الخصوصية غير المرخص لها بممارسة الوساطة في التشغيل

تنظم مدونة الشغل مجال الوساطة في التشغيل، حيث أتاحت لوكالات التشغيل الخصوصية أن تساهم في الوساطة في التشغيل. وقد بلغ عدد وكالات التشغيل المرخص لها بممارسة الوساطة في سوق الشغل من طرف الوزارة 62 وكالة خصوصية للتشغيل. غير أنه، بالرغم من المجهودات المبذولة من قبل جهاز وأعوان التفتيش بهذه الوزارة، لازالت مجموعة من وكالات التشغيل الخصوصية تزاول مهام الوساطة في مجال التشغيل دون الحصول المسبق على الترخيص بممارسة الوساطة، مما يفرض على الوزارة القيام بحملات منظمة من أجل تطبيق القانون في هذا الإطار، مع العمل على تبسيط مساطر الحصول على التراخيص اللازمة حتى تتمكن من ضبط هذا المجال.

مجال الشغل

ملخص التساؤلات المطروحة

- مأسسة الحوار الاجتماعي.
- تنزيل الميثاق الاجتماعي
- احترام الحرية النقابية.
- تقييم مدونة الشغل من أجل مراجعتها
- الإسراع بإخراج القانون التنظيمي للإضراب وقانون النقابات. احترام الحرية النقابية.
- القانون رقم 19.12 بتحديد شروط الشغل والتشغيل المتعلقة بالعاملات والعمال المنزليين.
- الالتزام بالتصديق على الاتفاقية 190 لمنظمة العمل الدولية، 2019.
- ضرورة التصديق على الاتفاقية رقم 87 لمنظمة العمل الدولية حول الحرية النقابية.
- إعادة النظر في مقتضيات الفصل 288 من مجموعة القانون الجنائي.
- الحراسة في الإدارات.
- سلطات مفتش الشغل وجدوى وجود جهاز تفتيش الشغل.
- سلطات مفتش الشغل .
- شركات الحراسة والنظافة .
- عدم التصريح بالأجراء أو التصريح بأجر أقل.
- .
- تمثيلية النساء في الانتخابات المهنية.
- عدد الشكايات الواردة على الوزارة.

عناصر الجواب

مأسسة الحوار الاجتماعي.

جوابا عن هذا السؤال، فإن الحكومة تولي عناية بالغة للحوار والتشاور مع الشركاء الاجتماعيين وتعتبره ركيزة أساسية ضمن مقاربتها في تدبير مختلف الأوراش المتعلقة بإعداد وتنفيذ وتقييم السياسات العمومية، وقد جعلت من مأسسة الحوار الاجتماعي أحد أهم أولوياتها ضمن البرنامج الحكومي.

وتماشيا مع التوجيهات الملكية السامية الرامية إلى مأسسة الحوار الاجتماعي وتعزيز مستوياته فقد تم التوقيع بتاريخ 25 أبريل 2019 على اتفاق ثلاثي الأطراف يمتد على ثلاث سنوات (2019-2021) بين الحكومة والاتحاد العام لمقاولات المغرب وكل من الاتحاد المغربي للشغل والاتحاد العام للشغالين بالمغرب والاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بصفتها مركزيات نقابية أكثر تمثيلية .

ويأتي هذا الاتفاق تتويجا لسلسة من الجلسات والجولات في إطار الحوار الاجتماعي الذي حرصت الحكومة، إلى جانب الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين، على إنجاحه، إذ توجت هذه الجهود الجماعية بالاتفاق على عدد من الإجراءات والتدابير الهامة الرامية بالأساس إلى تعزيز الحماية الاجتماعية، وتحسين مجال التشريع والحريات النقابية، ومأسسة الحوار الاجتماعي، والعمل على وضع ميثاق اجتماعي يحقق التماسك والسلم الاجتماعيين، هذا علاوة على الرفع من القدرة الشرائية للموظفين والأجراء

ففيما يخص مأسسة الحوار الاجتماعي ، فقد اتفقت الحكومة مع الشركاء الاجتماعيين على إحداث آليات دائمة لمأسسته واستدامته من بينها اللجنة العليا للتشاور، اللجنة الوطنية للحوار الاجتماعي، اللجان الجهوية والإقليمية للحوار الاجتماعي، لجنة القطاع العام، لجنة القطاع الخاص، وغير ذلك من الآليات، وقد شرع السيد رئيس الحكومة في تفعيل اللجنة الوطنية للحوار الاجتماعي من خلال استقباله للسيد رئيس الاتحاد العام لمقاولات المغرب والأمناء العامون للمركزيات النقابية الاكثر تمثيلا من أجل مناقشة التوجهات الكبرى لمشروع قانون المالية لسنة 2020 ، وسيتم تفعيل باقي الاليات بشكل ثلاثي مع الشركاء الاجتماعيين.

كما يجب التذكير أن مدونة الشغل قد مأسست الحوار الاجتماعي الموضوعاتي الذي يجرى على مستوى الهيئات الاستشارية الثلاثية التركيب والذي تحرص، هذه الوزارة بتنسيق مع الشركاء الاجتماعيين، على تفعيله من خلال احترام دورية انعقاد اجتماعاتها، ويتعلق الأمر بكل من المجلس الأعلى لإنعاش التشغيل، ومجلس المفاوضة الجماعية، ومجلس طب الشغل والوقاية من المخاطر المهنية، واللجنة المكلفة بتتبع تطبيق معايير العمل الدولية.

وختاما، أؤكد لكم أن الحكومة تعتبر الشركاء الاجتماعيين شركاء أساسيين وفاعلين حقيقيين في ربح هذا الرهان والمتعلق بمأسسة الحوار الاجتماعي على كافة المستويات وضمان استدامته

تنزيل الميثاق الاجتماعي.

مواصلة لتعزيز الثقافة التشاركية مع الشركاء الاجتماعيين، وتثمينا للممارسة الفضلى لبلادنا في مجال الحوار الاجتماعي، وتماشيا مع التوجيهات الملكية السامية التي جاء بها خطاب العرش في مجال النهوض بالحوار الاجتماعي الذي دعا فيه صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله إلى "**استحضار المصلحة العليا، والتحلي بروح المسؤولية والتوافق، قصد بلورة ميثاق اجتماعي متوازن ومستدام، بما يضمن تنافسية المقاولة ويدعم القدرة الشرائية للطبقة الشغيلة بالقطاعين العام والخاص.**"
،وتنفيذا للتعليمات التي وجهها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله إلى الحكومة في هذا الشأن، فقد أكد البرنامج الحكومي ضمن أولوياته على ضرورة بلورة ميثاق اجتماعي الذي سيشكل عند إقراره بتشاور وتشارك مع كل الفاعلين، إطارا تعاقديا لتحديد مجالات الحوار الاجتماعي ومستوياته ومنهجية إجرائه، والتزامات الأطراف وآليات تنفيذ الالتزامات الناتجة عن الاتفاقات الاجتماعية وتسوية الخلافات المترتبة عن ذلك.
وتتويجا لاختيارات ونتائج المقاربة الثلاثية المعتمدة في تنزيل مختلف القضايا الاجتماعية والآليات المؤطرة لها، فقد شكل الميثاق الاجتماعي أحد التزامات الاتفاق الثلاثي الأطراف الذي يمتد على ثلاث سنوات (2019-2021)، الموقع بتاريخ 25 أبريل 2019 بين الحكومة والاتحاد العام لمقاولات المغرب وكل من الاتحاد المغربي للشغل والاتحاد العام للشغالين بالمغرب والاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بصفتها مركزيات نقابية أكثر تمثيلية. هذا الميثاق سنعتمد في بلورته المقاربة التشاركية الثلاثية والذي نسعى من خلاله أن يصبح بمثابة عقد اجتماعي لتأطير العلاقات المهنية وتحديد العلاقة بين مختلف الفاعلين فيها.

احترام الحرية النقابية

تسعى الوزارة إلى المساهمة في تكريس الحقوق الاساسية في العمل بصفة عامة، و حماية الحق النقابي وتعزيز ممارسته بصفة خاصة، الشيء الذي سيساعد على خلق مناخ ملائم للأعمال، يوازيه سلم اجتماعي دائم، وبغض النظر عن حجم المقاولة وموقع تواجدها ، حيث اتخذت مجموعة من الإجراءات من أجل حماية هذا الحق في الوحدات الانتاجية يمكن إجمالها فيما يلي :

<u>الإجراءات المتخذة على المستوى المعياري من أجل تكريس حق التنظيم وحمايته :</u>

- كرس المشرع المغربي من خلال مدونة الشغل وبشكل صريح مفهوم الحرية النقابية كما هو متعارف عليها في معايير منظمة العمل الدولية وإعلانها المتعلق بالمبادئ والحقوق الأساسية في العمل، حيث تضمنت مقتضياتها أحكام الاتفاقية الدولية رقم 87 المتعلقة بالحرية النقابية وحماية حق التنظيم وكذلك الاتفاقية رقم 98 حول حق التنظيم النقابي والمفاوضة الجماعية والاتفاقية رقم 135 حول توفير الحماية والتسهيلات لممثلي العمال في المؤسسات والاتفاقية رقم 154 حول تشجيع المفاوضة الجماعية.
- خصص القسم الأول من الكتاب الثالث من مدونة الشغل، ولاسيما (المواد من 396 إلى 429) لأهمية النقابات المهنية ودورها في تعزيز تمثيل الأجراء وتأطيرهم نقابيا والدفاع عن المصالح الاقتصادية والاجتماعية والمعنوية والمهنية الفردية منها والجماعية للفئات التي تؤطرها.

- القيام بحملات تحسيسية ميدانية من أجل التعريف والترويج للحقوق الأساسية في العمل .

- تم إحداث لأول مرة في القسم الرابع من الكتاب الثالث من مدونة الشغل ولاسيما (في المواد من 470 إلى 474) مؤسسة الممثل النقابي والتسهيلات والحماية التي يستفيد منها في القيام بمهامه المتمثلة في تقديم الملف المطلبي للمشغل والدفاع عن المطالب الجماعية وإجراء المفاوضات حولها، و كذا المساهمة في إبرام اتفاقيات الشغل الجماعية، كما أقرت مدونة الشغل عقوبات زجرية عن مخالفات أحكام هذا الفصل.
- من أجل تحصين وحماية الحرية النقابية، فقد نصت مدونة الشغل في المادة 9 على أنه "يمنع كل مس بالحريات والحقوق المتعلقة بالممارسة النقابية....." كما يمنع كل تمييز بين الأجراء على أساس الانتماء النقابي، وأفردت لها عقوبات زجرية.
- نظرا لارتباط انتخابات مندوبي الأجراء بممارسة الحق النقابي وأهميتها في تعزيز الديمقراطية التشاركية و تكريس ثقافة الحوار والتشاور في مجال تدبير العلاقات المهنية،

فقد خصصت لها مدونة الشغل (المواد من 430 إلى 463) ، التي على أساسها يتم تحديد النقابات الأكثر تمثيلا على مستوى المؤسسة وعلى الصعيد الوطني، وتشكيل وتفعيل المؤسسات التمثيلية داخل المؤسسات الإنتاجية (الممثل النقابي، لجنة المقاولة ولجنة حفظ الصحة والسلامة المهنية)، وعلى المستوى الوطني الهيئات الاستشارية الثلاثية التركيب (مجلس المفاوضة الجماعية، المجلس الأعلى لإنعاش التشغيل، اللجنة الثلاثية التركيب المكلفة بالتطبيق السليم للأحكام المتعلقة بمقاولات التشغيل المؤقت ومجلس طب الشغل والوقاية من الأخطار المهنية).

- **<u>الإجراءات العملية المتخذة من قبل الوزارة للمساهمة في تكريس حق التنظيم وحمايته :</u>**

- التركيز من خلال زيارات التفتيش التي يقوم بها أعوان تفتيش الشغل للمؤسسات الخاضعة لتشريع الشغل على حث المشغلين، في حالة تواجد النقابات بمؤسساتهم الإنتاجية، على احترام حق التنظيم و توفير شروط ممارسة الحرية النقابية ؛
- القيام بزيارات تفتيش خاصة للوحدات الانتاجية بهدف حث المشغلين على إحداث وتفعيل المؤسسات التمثيلية للأجراء (لجنة المقاولة ولجنة حفظ الصحة والسلامة المهنية)، باعتبارها فضاء لممارسة الحق النقابي و آليات للتفاوض الجماعي في مجال تدخلها؛
- دراسة نزاعات الشغل ذات الصلة بعدم احترام قانون الشغل ومن بينها عدم احترام الحق النقابي وإجراء محاولة التصالح بشأنها؛
- وضع برنامج وطني للنهوض بالمفاوضة الجماعية وتشجيع إبرام اتفاقيات الشغل الجماعية، باعتبار المفاوضة الجماعية أرقى مستوى لممارسة الحق النقابي؛
- حرص الوزارة على احترام مبدأ الثلاثية القائم على التشاور والحوار مع الشركاء الاجتماعيين في مختلف مجالات تدخلها المتمثلة في الشغل والتشغيل والحماية الاجتماعية، والسعي الحثيث لضمان انتظامية دورية انعقاد اجتماعات الهيئات الاستشارية الثلاثية التركيب التي تعنى بالحوار الاجتماعي الموضوعاتي؛
- إصدار دليل حول الحقوق الاساسية في العمل، والتي من بينها حق التنظيم،في إطار التعاون مع مكتب العمل الدولي، وتنظيم دورات تكوينية لفائدة مفتشي الشغل، ولفائدة الشركاء الاجتماعيين؛

تقييم مدونة الشغل من أجل مراجعتها

تنزيلا للمقتضيات الواردة في البرنامج الحكومي للفترة 2016-2021، فقد تم تضمين الاتفاق الثلاثي 2019-2021 الموقع في 25 أبريل 2019 بين الحكومة والاتحاد العام لمقاولات المغرب والمنظمات النقابية

الأكثر تم ثيلا، التزاما يقضي بإطلاق التشاور بين الأطراف الثلاثة بشأن القضايا التي تخص مدونة الشغل، وفق مقاربة تروم تحقيق التوازن بين حاجيات المقاولة وبين محاربة الهشاشة في التشغيل والحفاظ على الحقوق المكتسبة للأجراء، علما بأن هذا الموضوع كان واردا في البرنامج الحكومي للفترة 2016-2021.

وفي هذا الإطار، ووعيا منها بأهمية المقاربة التشاركية والمنهجية المندمجة، فالحكومة، في ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي يعرفها عالم الشغل، على أتم الاستعداد في الشروع في إنجاز هذا الالتزام متى تبين لها استعداد الشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين لفتح هذا الورش تفعيلا لما تم تضمينه من التزامات في الاتفاق الثلاثي المشار إليه أعلاه.
وبناء على ما سبق، فإن ورش مراجعة مدونة الشغل وتحديد المقاربات والكيفيات التي ستتم من خلالها هذه المراجعة، يظل رهينا بمدى استعداد الشركاء الاجتماعيين وعلى ما سيتم التوافق بشأنه في إطار المقاربة السالفة الذكر.
وللتذكير فقد سبق لهذه الوزارة، في إطار تقييم مدونة الشغل بعد عشر سنوات من دخولها حيز التنفيذ، أن نظمت مناظرة وطنية ثلاثية بتاريخ 22 و23 شتنبر 2014 تحت عنوان "مدونة الشغل بعد مرور عشر سنوات من صدورها : بين متطلبات التنمية الاقتصادية وضمان العمل اللائق"، حيث تم اعتماد منهجية ومقاربة تشاركية في تنظيم هذه المناظرة عبر إشراك المنظمات المهنية للمشغلين والعمال في كافة مراحل الإنجاز والتنظيم، وتم الاشتغال عبر أربع ورشات موضوعاتية، أجمع من خلالها المشاركون في المناظرة على أن تطبيق أحكام ومقتضيات مدونة الشغل أفرز بعض الصعوبات على أرض الواقع والتي يكون مصدرها إما الصياغة المعيبة لها أو احتمال عدة تأويلات بشأنها أو صعوبة تطبيقها أو وجود ثغرات أو فراغ قانوني.

الإسراع بإخراج القانون التنظيمي للإضراب وقانون النقابات.

لقد تضمن الاتفاق الثلاثي 2019-2021 الموقع في 25 أبريل 2019 بين الحكومة والاتحاد العام لمقاولات المغرب والمنظمات النقابية الأكثر تمثيلا، التزاما يقضي بالتشاور مع جميع الشركاء الاجتماعيين حول مشروع القانون التنظيمي المتعلق بالإضراب قبل برمجة دراسته من أجل المصادقة عليه بالبرلمان، وكذا التشاور بشأن مشروع قانون النقابات والمنظمات المهنية.
وفي هذا الإطار، فقد شرعت الحكومة في عقد سلسة من الاجتماعات مع المركزيات النقابية من أجل الحصول على ملاحظاتها الهادفة إلى تحسين وتجويد مشروع القانون التنظيمي المودع لدى المؤسسة

التشريعية بهدف تحقيق التوازن بين الحق في الإضراب والحق في العمل في تناغم تام مع مبادئ لجنة الحرية النقابية ولجنة تطبيق المعايير.

كما أنه ومنذ تعيينه على رأس وزارة الشغل والإدماج المهني، قام السيد الوزير بعقد سلسلة من اللقاءات مع السادة الأمناء والكتاب العامين للمركزيات النقابية الأكثر تمثيلا، حيث تم طرح مختلف القضايا ذات الاهتمام المشترك بين الحكومة والشركاء الاجتماعيين من بينها الورش التشريعي في الجانب المتعلق بمشروع القانون التنظيمي للإضراب ومشروع قانون النقابات اللذين سيتم اعتمادهما وفق مقاربة تشاركية تعتمد آليات الحوار والتشاور والتوافق بشأن مخرجاتهما. كما باشرت الوزارة سلسة جديدة من لقاءات التشاور مع المركزيات النقابية حول القانون التنظيمي للإضراب حيث تم التشاور المستفيض والمفصل حول مواده.

القانون رقم 19.12 بتحديد شروط الشغل والتشغيل المتعلقة بالعاملات والعمال المنزليين.

تعمل وزارة الشغل والإدماج المهني جاهدة سواء في إطار التنسيق أو انطلاقا من اختصاصها على تنظيم ندوات وطنية ودورات تكوينية وأخرى تحسيسية من أجل العمل على نشر وتعميم مقتضيات القانون رقم 19.12 الذي يعتبر ثورة حقيقية ذات بعد حقوقي بامتياز لكونه جاء بعدة مكتسبات حمائية تروم رفع الحيف عن هذه الفئة من العمال وحمايتها من كل أشكال الاستغلال، وذلك من خلال التنصيص على ضبط العلاقة الشغلية في شكل عقود عمل مكتوبة، وعلى الحد الأدنى القانوني للأجر ومدة العمل، والراحة الأسبوعية والعطلة السنوية.

وتجدر الإشارة إلى أنه بمجرد دخول هذا القانون حيز التنفيذ، شرعت المصالح الخارجية لهذه الوزارة، في تلقي عقود العمل ودراسة مدى مطابقتها لمقتضيات القانون رقم 19.12، وذلك قبل تسليم وصل الإيداع للمشغل، حيث بلغ عدد العقود المودعة لدى مفتشيات الشغل إلى غاية 15 نونبر 2019 ما مجموعه 763 عقد عمل منها 94 تهم الأجانب، وهو ما يشكل مراقبة قبلية يتم من خلالها فرض احترام مقتضيات هذا القانون في بنود العقد قبل شروع طرفي العلاقة الشغلية في تنفيذه.

وبالموازاة مع ذلك، فقد تم تنظيم يوم دراسي حضرته جميع القطاعات المعنية بما فيها وزارة العدل ورئاسة النيابة العامة من أجل تعزيز التنسيق لضمان حسن احترام مقتضيات القانون السالف الذكر ونصوصه التطبيقية، وكذا تنظيم حملتين تحسيسيتين جهويتين بكل من فاس ومراكش لفائدة جمعيات المجتمع المدني، هذا بالإضافة إلى تنظيم 18 دورة تكوينية جهوية لفائدة جميع أعوان تفتيش الشغل حول مقتضيات القانون 19.12 ونصوصه التطبيقية ممثلة في المرسوم رقم 2.17.355 و2.17.356 المتعلقين على التوالي بنموذج عقد العمل الخاص بالعاملة أو العامل المنزلي، وتتميم لائحة الأشغال التي يمنع فيها تشغيل العاملات والعمال المنزليين المتراوحة أعمارهم بين 16 و18 سنة. كما تجدر الإشارة إلى أنه، في إطار الشراكة مع جمعيات المجتمع المدني العاملة في مجال محاربة تشغيل الأطفال، قد تم إدراج، في دفتر التحملات، محور يتعلق بانتشال الأطفال من العمل المنزلي، مع العلم بأن بعض الجمعيات المتعاقدة مع هذه الوزارة قد قامت، في هذا السياق، بتنظيم عدد من الحملات التحسيسية حول القانون رقم 19.12 السالف الذكر.

وفي إطار، مواصلة تعزيز التنسيق مع رئاسة النيابة العامة بشأن السهر على حسن تطبيق القانون السالف الذكر ونصوصه التطبيقية، تجدر الإشارة إلى أنه قد تمت برمجة سلسلة من الاجتماعات بين مصالح رئاسة النيابة العامة والمصالح المختصة بهذه الوزارة من أجل التوصل إلى الصيغ الكفيلة بتجويد وتحسين التطبيق السليم لهذا النص القانوني.

ومواصلة للجهود الرامية إلى تحسين ظروف عمل هذه الفئة من العاملات والعمال، ومن أجل تعزيز الحماية الاجتماعية لفائدته ، فقد تم إصدار المرسوم الذي يحدد كيفية استفادة هذه الفئة من الخدمات التي يقدمها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، حيث أطلق هذا الأخير حملة إعلامية تحسيسية بأهمية الحماية الاجتماعية والتغطية الصحية للعاملات والعمال المنزليين.

الالتزام بالتصديق على الاتفاقية 190 لمنظمة العمل الدولية.

يجدر التذكير بأن اتفاقية العمل الدولية رقم 190 بشأن القضاء على العنف والتحرش في عالم العمل، قد تم اعتمادها من طرف مؤتمر العمل الدولي خلال دورته الثامنة بعد المائة بتاريخ 21 يونيو 2019، وقد قامت مصالح هذه الوزارة بمباشرة مسطرة العرض على السلطات المعنية بالتصديق، بحيث تمت مراسلة السيد رئيس الحكومة ومن خلاله رئيسي مجلسي النواب والمستشارين قصد أخذ مقتضياتها بعين الاعتبار في العمل التشريعي.

إن الحكومة وإيمانا منها بضرورة توفير ظروف العمل اللائق للأجراء وبالخصوص توفير بيئة عمل سليمة من كل المخاطر الجسدية والنفسية، عملت على إصدار القانون 13-103 المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء، ونصه التنظيمي بشأن التكفل بالنساء ضحايا العنف، والجدير بالذكر أن الحكومة بصدد بلورة استراتيجية وطنية للحد من العنف ضد النساء في الأماكن العامة وفي أماكن العمل. وتقوم المصالح المختصة لدى الوزارة بدراسة إمكانية التصديق على هذه الاتفاقية.

ضرورة التصديق على الاتفاقية رقم 87 لمنظمة العمل الدولية حول الحرية النقابية.

صادقت بلادنا على مجموعة من اتفاقيات العمل الدولية ذات الصلة بالموضوع ونخص بالذكر الاتفاقية الأساسية رقم 98 حول حق التنظيم والمفاوضة الجماعية 1949، والاتفاقية رقم 11 بشأن حق التجمع (الزراعة)، 1921، والاتفاقية رقم 151 بشأن علاقات العمل في الخدمة العامة، 1978، وكذا الاتفاقية رقم 154 بشأن المفاوضة الجماعية، 1981، كما انضمت بلادنا إلى إعلان منظمة العمل الدولية حول الحقوق والمبادئ الأساسية في العمل لسنة 1998.

وفي نفس السياق، تم أخذ جل مبادئ الاتفاقية 87 بعين الاعتبار عند إعداد مدونة الشغل، والتي أدرجت عددا من مقتضياتها ضمن موادها، ونخص بالذكر منها:

- منع تدخل النقابات في شأن بعضها البعض أو من طرف المشغل فيما يخص تكوين النقابات أو تسييرها أو إدارتها ؛
- إقرار حرية الانخراط والانسحاب من النقابات و إقرار حرية التكتل ما بين النقابات؛

- إقرار حق النقابات في امتلاك منقولات أو عقارات بعوض أو بغير عوض؛
- اعتبار النقابة موجودة قانونا بمجرد إرسال القانون الأساسي برسالة مضمونة مع الإشعار بالتوصل لدى مكاتب السلطة المحلية؛
- منع حل النقابة إلا من طرف القضاء في حالة ثبوت وجود مبرر لذلك، بسبب مخالفة الأحكام القانونية أو الإخلال بالقانون الأساسي.

بما أن مقتضيات الفصل 111 من الدستور الوطني تمنع على القضاة الانخراط في الأحزاب السياسية والمنظمات النقابية، بالإضافة إلى الفصل 55، والذي يوجب ضرورة ملاءمة مقتضيات الدستور الوطني لمضامين اتفاقيات العمل الدولية قبل مباشرة مسطرة التصديق عليها، الشيء الذي يتعارض ومقتضيات هذه الاتفاقية الأساسية، والتي لا يمكن التصديق عليها جزئيا.

إعادة النظر في مقتضيات الفصل 288 من مجموعة القانون الجنائي.

ينص الفصل 288 من القانون الجنائي على أنه " يعاقب بالحبس من شهر واحد إلى سنتين وبغرامة من مائتي إلى خمسة ألاف درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط من حمل على التوقف الجماعي عن العمل أو على الاستمرار فيه أو حاول ذلك مستعملا الإيذاء أو العنف أو التهديد أو وسائل التدليس متى كان الغرض منه هو الإجبار على رفع الأجور أو خفضها أو الإضرار بحرية الصناعة أو العمل.

وإذا كان العنف أو الإيذاء أو التهديد أو التدليس قد ارتكب بناء على خطة متواطأ عليها، جاز الحكم على مرتكبي الجريمة بالمنع من الاقامة من سنتين إلى خمس سنوات ".

وباستقراء مقتضيات هذا الفصل، يتبين أنه يجرم من حمل على التوقف الجماعي عن العمل أو على الاستمرار فيه أو حاول ذلك مستعملا الايذاء أو العنف بهدف الاجبار على رفع الاجور أو خفضها أو الاضرار بحرية العمل، كما أن مقتضيات هذا الفصل لا تمس حق الاضراب ولا تتعارض معه، بل تهدف إلى حماية العمل التي لا تقل أهمية عن حماية ممارسة حق الاضراب.

لقد شكلت مقتضيات هذا الفصل موضوع مطالبات عديدة من قبل المنظمات النقابية والجمعيات الحقوقية الوطنية بتعديله، بدعوى أن تطبيق أحكامه يتعارض مع المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان المتمثلة في الحرية النقابية والحق في المفاوضة الجماعية وحق ممارسة الاضراب.

كما أن مشروع القانون التنظيمي لممارسة حق الاضراب يتوخى في الباب المتعلق بالمقتضيات الزجرية، تحقيق
المساواة في العقوبات الزجرية فيما يتعلق بممارسة حق الاضراب وعرقلة حرية العمل.

يجدر التذكير، في البداية، بأن بلادنا صادقت على مجموعة من اتفاقيات العمل الدولية ذات الصلة بالموضوع ونخص بالذكر الاتفاقية الأساسية رقم 98 حول حق التنظيم والمفاوضة الجماعية

1949، والاتفاقية رقم 11 بشأن حق التجمع (الزراعة)، 1921، والاتفاقية رقم 151 بشأن علاقات العمل في الخدمة العامة، 1978، وكذا الاتفاقية رقم 154 بشأن المفاوضة الجماعية، 1981، كما انضمت بلادنا إلى إعلان منظمة العمل الدولية حول الحقوق والمبادئ الأساسية في العمل لسنة 1998.

وفي نفس السياق، تم أخذ جل مبادئ الاتفاقية 87 بعين الاعتبار عند إعداد مدونة الشغل، والتي أدرجت عددا من مقتضياتها ضمن موادها، ونخص بالذكر منها:

- منع تدخل النقابات في شأن بعضها البعض أو من طرف المشغل فيما يخص تكوين النقابات أو تسييرها أو إدارتها؛
- إقرار حرية الانخراط والانسحاب من النقابات وإقرار حرية التكتل ما بين النقابات؛
- إقرار حق النقابات في امتلاك منقولات أو عقارات بعوض أو بغير عوض؛
- اعتبار النقابة موجودة قانونا بمجرد إرسال القانون الأساسي برسالة مضمونة مع الإشعار بالتوصل لدى مكاتب السلطة المحلية؛
- منع حل النقابة إلا من طرف القضاء في حالة ثبوت وجود مبرر لذلك، بسبب مخالفة الأحكام القانونية أو الإخلال بالقانون الأساسي.

شركات الحراسة

أولا : الإطار القانوني المنظم لنشاط الشركات العاملة في مجال الحراسة:

1) تدخل المشرع لتنظيم نشاط الشركات العاملة في مجال الحراسة من خلال إقراره القانون رقم 27.06 المتعلق بأعمال الحراسة ونقل الأموال، ولاسيما في ما يخص شروط ممارسة هذا النشاط، وبمقتضى مدونة الشغل فيما يخص ظروف عمل الأجراء؛
2) تتوقف ممارسة نشاط الحراسة على إذن يسلمه عامل العمالة أو الإقليم وفق شروط معينة، ويمكن لهذا الأخير سحب الإذن بالممارسة أو إيقافه؛
3) تخويل السلطة الإدارية المختصة صلاحية سحب الإذن بالممارسة أو إيقافه، في حالة عدم استمرار المستفيد في التقيد بالشروط المطلوبة لمزاولة نشاط الحراسة، معتبرا كل إنهاء لعقد شغل الأجير الناتج عن سحب الإذن بالممارسة أو إيقافه، بمثابة فصل تعسفي؛
4) تلتزم المقاولات المزاولة لنشاط الحراسة، بالتقيد بجميع أحكام القانون السالف الذكر وكذا مدونة الشغل، إضافة إلى النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالضمان الاجتماعي، وحوادث الشغل والأمراض المهنية؛
5) أسند القانون رقم 27.06 السالف الذكر في مادته 21 إلى مفتشي الشغل مهمة المراقبة ؛

6) يتدخل مفتشو الشغل من أجل ضمان حقوق الأجراء العاملين بشركات الحراسة، إما في إطار زيارات التفتيش المبرمجة وإما بناء على الشكايات التي قد يتوصلون بها من الأجراء المتضررين .

ثانيا : التدابير المتخذة من طرف الوزارة لتحسين وضعية العاملين بشركات الحراسة في جميع القطاعات بما فيها تلك العاملة في المؤسسات الحكومية.

1) يحرص أعوان تفتيش الشغل على تفعيل آليات المراقبة والتفتيش المسندة إليهم بمقتضى مدونة الشغل لمراقبة مدى التزام هذه الشركات باحترام تطبيق المقتضيات التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل لاسيما ما تعلق منها بظروف العمل، حيث أسفرت تدخلات مفتشي الشغل خلال التسعة أشهر الأولى من سنة 2019، على :

- إنجاز 24.383 زيارة مراقبة للمؤسسات الخاضعة لمجال تطبيق مدونة الشغل بما فيها شركات الحراسة، تمكن خلالها مفتشو الشغل من توجيه 453.043 ملاحظة منها على الخصوص 32.398 ملاحظة تخص الحد الأدنى القانوني للأجر، 15.321ملاحظة تتعلق بالصحة و السلامة في العمل، 32.119 ملاحظة تهم حوادث الشغل 44.020 ملاحظة تتعلق بالضمان الاجتماعي ؛
- تحرير 207 محضرا بالمخالفات والجنح تضمنت ما مجموعه 2908 مخالفة و290 جنحة.

2) استهداف مراقبة ظروف عمل أجراء شركات الحراسة و النظافة، من خلال إدراجها ضمن الأولويات الوطنية المتضمنة في البرنامج الوطني لتفتيش الشغل برسم سنتي 2017، و 2018، حيث تم في هذا الإطار تسجيل على الخصوص المعطيات الاحصائية التالية :

1-2) البرنامج الوطني لتفتيش الشغل برسم 2017 :

وتقوم المديريات الجهوية و الإقليمية التابعة للوزارة، بالتحقق مما إذا كان الشخص الذي رست عليه صفقة عمومية لحساب الدولة أو الجماعات المحلية، قد مكن جميع الأجراء الذين اشتغلوا لحسابه في هذه الصفقة من جميع مستحقاتهم تحت طائلة عدم تسليمه الشهادة الإدارية المنصوص عليها في المادة 519 من مدونة الشغل والتي تخوله استرجاع الكفالة التي سبق له إيداعها والتي تقوم مقامه عند الاقتضاء .

وقد قام جهاز تفتيش الشغل سنة 2017 بمراقبة ما مجموعه 1.347 شركة تعمل في هذا المجال تشغل 60.389 أجيرا؛

خصصت لهذه الشركات 1.603 زيارة تفتيش، تم خلالها تسجيل ما مجموعه 46.626 ملاحظة، همت بالخصوص :

- الحد الأدنى القانوني للأجر: 5763 ملاحظة ؛
- التأخير في أداء الأجر: 2247 ملاحظة ؛
- مدة الشغل: 1012 ملاحظة ؛
- عقد الشغل: 2223 ملاحظة ؛
- الصحة و السلامة في العمل: 2013 ملاحظة ؛
- التأمين الإجباري عن المرض:3342 ملاحظة.
- الضمان الاجتماعي: 4.290 ملاحظة موزعة كما يلي :

• 54 ملاحظة تتعلق بالانخراط في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ؛

• 1.136 ملاحظة تتعلق بالتسجيل في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ؛

• 3.100 ملاحظة تتعلق بالتصريح بالأجور لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

2-2) **البرنامج الوطني لتفتيش الشغل برسم 2018**:

- تمت مراقبة 2630 مؤسسة موزعة على الشكل التالي:
  - 860 مؤسسة شملتها زيارات التتبع، تشغل 38.862 أجيرا ؛
  - 1770 مؤسسة تمت زيارتها لأول مرة.
- خلال زيارات التتبع تم تسجيل ما يلي :
  - 9.330 ملاحظة تم تصحيحها؛
  - 2.487 ملاحظة وجهت بشأنها تنبيهات؛
  - 6.004 ملاحظة جديدة تم الوقوف عليها خلال زيارات التتبعّ؛
  - 725 ملاحظة تم تحرير محضر بالمخالفات و الجنح بشأنها.
- المؤسسات التي تمت زيارتها لأول مرة :
  - تمت مراقبة 1770 مؤسسة وتم تسجيل 34.621 ملاحظة ، منها:
    - 4584 ملاحظة تتعلق بالأجر(الحد الأدنى للأجر و التأخير فيه)؛
    - 932 ملاحظة خاصة بمدة العمل؛
    - 1179 ملاحظة مرتبطة بعقد الشغل؛

- 2843 ملاحظة بالنسبة للضمان الاجتماعي؛
- 560 ملاحظة همت الصحة و السلامة في العمل؛
- 598 ملاحظة مرتبطة بالتأمين الإجباري عن المرض.

3) اعتبارا لكون هذه المقاولات تتعامل أساسا مع الإدارات والمؤسسات العمومية في إطار الصفقات العمومية، فقد أصدر رئيس الحكومة منشورا تحت عدد 2019/02 ،دعا من خلاله القطاعات الحكومية و المؤسسات العمومية إلى الأخذ بعين الاعتبار، عند إبرام صفقة عمومية، الحقوق التي تنص عليها المقتضيات التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل، سيما ما تعلق منها بالمقتضيات ذات الصلة بالأجر، العطل، الراحة الأسبوعية و حصة المشغلين من التحملات الاجتماعية.

سلطات مفتش الشغل وجدوى وجود جهاز تفتيش الشغل.

- يلعب جهاز تفتيش الشغل دورا أساسيا في السهر على احترام تطبيق التشريع الاجتماعي، و يساهم بفعالية في استقرار العلاقات المهنية بشكل يحفظ السلم الاجتماعي داخل الوحدات الإنتاجية و يطور قدرتها التنافسية و يحافظ على الحقوق الأساسية للأجراء حيث يعد هذا الجهاز آلية مهمة من آليات الانتصاف المتخصصة التي ساهمت و لازالت تساهم في إقرار الحقوق و تحسين ظروف العمل بشكل يكرس مفهوم العمل اللائق، والعدالة الاجتماعية، و المسؤولية الاجتماعية للمقاولة ؛
- ويقوم مفتش الشغل بالمغرب بعدة مهام فهو الذي يسهر على تنفيذ المقتضيات التشريعية والتنظيمية والتعاقدية داخل الوحدات الانتاجية، ويقوم بإجراء التصالح في نزاعات الشغل الفردية والجماعية وإسداء النصح والإرشاد للفرقاء الاجتماعيين في ميدان التشريع الاجتماعي والعلاقات المهنية، ومرافقة ومساعدة المقاولات في عملية التأهيل التي تحتمها تحديات العولمة وتحرير السوق، وإبلاغ السلطات المعنية بصعوبات وثغرات تطبيق مدونة الشغل، وإبداء آراء استشارية بعد البحث والتقصي بخصوص فصل الأجراء وإغلاق المؤسسات كليا أو جزئيا لأسباب اقتصادية أو تكنولوجية أو هيكلية.

وهكذا ، تناط بالأعوان المكلفين بتفتيش الشغل المهام التالية:

- السهر على تطبيق الأحكام التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالشغل؛
- إعطاء المشغلين والأجراء معلومات ونصائح تقنية حول أنجع الوسائل لمراعاة الأحكام القانونية ؛
- إحاطة السلطة الحكومية المكلفة بالشغل علما بكل نقص أو تجاوز في المقتضيات التشريعية والتنظيمية المعمول بها؛
- إجراء محاولات التصالح في مجال نزاعات الشغل الفردية؛
- إجراء التصالح في مجال نزاعات الشغل الجماعية والعمل على الحيلولة دون تفاقمها؛

- تشجيع المفاوضة الجماعية وإبرام اتفاقيات الشغل الجماعية.

و للقيام بمهمة المراقبة على الوجه المطلوب، يقوم مفتشو الشغل بإنجاز زيارات مراقبة وتفتيش لمختلف الوحدات الإنتاجية الخاضعة لتشريع الشغل.

وفي حالة الوقوف على مخالفات لمقتضيات مدونة الشغل، يلجأ المفتشون إلى الآليات القانونية التي تخولهم مدونة الشغل من قبيل : توجيه ملاحظات أو تنبيهات للمشغلين المخالفين قصد العمل على تصحيح الوضعية ،وإذا ما تم التمادي في خرق تلك المقتضيات، يتم اللجوء إلى تحرير محاضر المخالفات والجنح وتوجيهها إلى السلطة القضائية المختصة.

ومن أجل تعزيز هذا الجهاز، فقد اتخذت الوزارة مجموعة من التدابير لتقوية **جهاز** تفتيش الشغل وتوسيع تغطيته **للمؤسسات الخاضعة للتشريع الاجتماعي**، نذكر منها على الخصوص:

1) اعتماد برنامج وطني لتفتيش الشغل يتضمن أولويات محددة، يتم خلاله تركيز المراقبة على بعض القطاعات أو المواضيع ذات الأولوية على المستوى الوطني و الجهوي و المحلي، والذي حقق نتائج نوعية في مجال المراقبة ؛
2) اعتماد برنامج و طني و جهوي في مجالات العلاقات المهنية بهدف النهوض و تشجيع إبرام اتفاقيات شغل جماعية؛
3) تعزيز هذا الجهاز من خلال إعادة تكوين 28 إطارا لولوج درجة مفتش الشغل، وذلك بغية الرفع من نسبة تغطية المؤسسات الخاضعة لتشريع الشغل بزيارات المراقبة، و تم توظيف 09 مفتشين جدد خلال سنة 2018، إضافة إلى إجراء مباراة لتوظيف 22 مفتشا جديدا برسم السنة الحالية.
4) وضع نظام رقمي شامل، ومندمج وموحد لتأطير التدخلات والأنشطة التي يقوم بها جهاز تفتيش الشغل، وذلك من أجل :
   - تحديث وتوحيد وتبسيط آليات اشتغال وتدخل أطر تفتيش الشغل؛
   - تغطية واستيعاب جميع الأنشطة والتدخلات التي يضطلعون بها ؛
   - تحرير أطر تفتيش الشغل من الأعمال المكتبية والمهام الروتينية؛
   - تحسين جودة القرار على جميع المستويات وتسريع وتفعيل مسلسل اتخاذه.
5) تعزيز التنسيق و التعاون القائم بين مفتشي الشغل و مراقبي و مفتشي الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، من خلال التوقيع على اتفاقية في هذا الإطار لتبادل المعلومات حول الخروقات المسجلة من طرف أجهزة المراقبة التابعة للطرفين الموقعين عليها.

وحتى يتسنى لهذا الجهاز القيام بالمهام المناطة به على الوجه المطلوبة لا بد من مراجعة تشريعية ،وذلك من خلال:

- الرفع من قيمة الغرامات على مخالفة المقتضيات التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل في مجال الشغل؛
- إعادة النظر في الآليات القانونية المخولة لجهاز تفتيش الشغل مع إمكانية إقرار عقوبات إدارية في حالات معينة.

الحرية النقابية في المناطق الحرة.

الإطار القانوني المنظم للحق النقابي وممارسة الحرية النقابية:

أقر التشريع المغربي الحرية النقابية عشية حصول بلادنا على الإستقلال بواسطة الظهير الشريف رقم 1.119.57 بتاريخ 18 ذي الحجة 1376 الموافق (16 يوليوز 1957 (الذي ينص في فصله الأول على تأسيس النقابات قصد الدفاع عن المصالح المادية والمعنوية للمنخرطين.

و قد تبين من خلال الممارسة النقابية غياب الحماية التشريعية لممارسة الحرية النقابية وأن المس بها وعرقلة ممارستها غير مجرمة ،ولسد هذا بادر المشرع المغربي إلى إدخال تعديلات على الظهير الشريف السالف الذكر سعت إلى إقرار حماية تشريعية للممارسة النقابية عبر القانون رقم 01-18 الصادر في 2000/2/15 الذي جرم المس بالحرية النقابية وعرقلة العمل النقابي ومنع التدخل في الشؤون النقابية.

وتعزيزا للحريات العامة والحريات النقابية ببلادنا تم إدماج جل أحكام اتفاقية الشغل الدولية رقم 87 حول الحرية النقابية ضمن المقتضيات الجديدة المؤطرة للحرية النقابية ضمن مقتضيات مدونة الشغل .

أهم المستجدات التي جاءت بها مدونة الشغل في مجال الحرية النقابية :

- تعزيز أهداف وأدوار النقابة ؛
-تحديد معايير التمثيلية النقابية لتحديد النقابات الأكثر تمثيلا ؛
مأسسة الوجود النقابي داخل المقاولات التي تشغل 100 أجير أو أكثر؛
-وضع إطار قانوني حمائي للممثلين النقابيين ؛
- منع التدخل في الشؤون الداخلية للنقابات وإقرار تمويل عمومي لهم.
- سعيا إلى تطوير المشهد النقابي وتعزيز مكانة النقابات باعتبارها آليات لتمثيل مصالح الأجراء والموظفين وتطوير وظائفها وأدائها وإقرار حكامة بشأنها، عملت الوزارة على إعداد مشروع قانون خاص بالنقابات المهنية استرشدت أثناء صياغته بمعايير العمل الدولية والقانون المقارن والفقه واجتهادات لجنة تطبيق معايير العمل الدولية ولجنة الحريات العامة التابعين لمنظمة العمل الدولية .

الإجراءات المتخذة لحماية الحرية النقابية في المناطق الصناعية الحرة:

إن الامتيازات العقارية والجبائية التي تحظى بها هذه المناطق الصناعية في إطار تشجيع وجلب الاستثمارات المنتجة للثروة ولمناصب الشغل، لا يحول دون إخضاعها للأحكام التشريعية والتنظيمية المؤطرة لعلاقات الشغل؛

يقوم أعوان تفتيش الشغل بإنجاز زيارات المراقبة للوقوف على وضعيتها القانونية إزاء تطبيق مقتضيات التشريع الاجتماعي، ومن ضمنها المقتضيات ذات الصلة بممارسة الحرية النقابية كما تجدر الإشارة إلى أن إدراج بعض المعطيات المتعلقة بموضوع الحرية النقابية ضمن مشروع القرار المتعلق بنموذج زيارات التفتيش؛

ويقوم القضاء أيضا بدور مهم في مجال صون وحماية الحرية النقابية ،سواء في إطار الدعاوى المدنية التي يمكن أن يرفعها العمال أمام القاضي الاجتماعي،أو في إطار الدعاوى العمومية تبعا لتحرير المحاضر وإحالتها على القضاء الجنحي.

عدم التصريح بالأجراء أو التصريح بأجر أقل.

<u>الإطار القانوني المنظم للضمان الإجتماعي:</u>

- الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1-72-184 المؤرخ في 27 يوليوز 1972 كما تم تعديله وتغييره؛
- المادة 16 من الفانون السالف الذكر أناطت مهمة السهر على مراقبة الأحكام القانونية

والتنظيمية المتعلقة بالضمان الاجتماعي لمراقبي ومفتشي الضمان الاجتماعي ومفتشي الشغل؛ وللقيام بالمهام المنوطة بهم خول لهم المشرع مراقبة عدد الأجراء والمستخدمين، والإطلاع على وثائق التصريحات وسجلات الأداء، كما مكنهم من آليات قانونية لفرض التطبيق الفعلي لقانون الضمان الاجتماعي، أهمها تحرير المحاضر وتوجيه التنبيهات والحجز.

وقد خول القانون المذكور في حالة تعرض مهمة المراقبة التي يقوم بها الصندوق المذكور ، أو في حالة رفض المشغل تقديم جميع الوثائق الضرورية التي تساعد على تحديد الاشتراكات المستحقة أن يتم اللجوء إلى تسوية قسرية حيث يقوم الجهاز المكلف بالمراقبة / التفتيش بالتحديد الجزافي لهذه الاشتراكات والتي يتم على أساسها تحديد كتلة الأجور والتي لا ينبغي أن تقل عن الحد الأدنى القانوني للأجر المحدد بمقتضى المرسوم المتخذ تطبيقا للمادة 356 من مدونة الشغل.

وفي حالة الامتناع عن أداء الاشتراكات المستحقة والناتجة عن تسوية قسرية، يتم اللجوء إلى أجرأة مسطرة التحصيل.

<u>الإجراءات العملية لمراقبة تطبيق الأحكام المتعلقة بالضمان الإجتماعي:</u>

- يقوم أعوان المراقبة والتفتيش التابعين للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بتتبع ومراقبة التصريحات المنجزة من قبل المشغلين، ومراقبة انخراط المقاولات وتسجيل الأجراء والتصريح بأجورهم؛

- قام مفتشو الشغل خلال التسعة أشهر الأولى من سنة 2019 بتوجيه 44020 ملاحظة تتعلق بالضمان الاجتماعي؛

- يتم تفعيل الإجراءات الزجرية في حق المشغلين الذين لا يطبقون مقتضيات الضمان الاجتماعي على مستويين : يهم الأول الصلاحيات المسندة لأعوان المراقبة التابعين للصندوق عبر إخضاع تلك المقاولات للمراجعة برسم السنوات الأربع الأخيرة ، وفرض الغرامات والزيادات وغرامات التأخير؛

فيما يقوم أعوان تفتيش الشغل بإحالة المحاضر المحررة ضد المشغلين المخالفين لقانون الضمان الاجتماعي (عدم الانخراط، عدم تسجيل الأجراء، عدم التصريح بأجورهم) على النيابة المختصة.

تمثيلية النساء في الانتخابات المهنية.

تكتسي انتخابات مندوبي الأجراء أهمية قصوى في تعزيز الديمقراطية الاجتماعية وتطوير العلاقات المهنية وتعزيز الثقافة التشاركية في تدبير شؤون المقاولة، وفي تحديد النقابات الأكثر تمثيلا على مستوى المؤسسة وعلى الصعيد الوطني، وفي تشكيل وتفعيل المؤسسات التمثيلية سواء داخل المؤسسات الإنتاجية (الممثل النقابي، لجنة المقاولة ولجنة حفظ الصحة والسلامة المهنية)، أو على المستوى الوطني المتمثلة في الهيئات الاستشارية الثلاثية التركيب (مجلس المفاوضة الجماعية، المجلس الأعلى لإنعاش التشغيل، اللجنة الثلاثية التركيب المكلفة بالتطبيق السليم للأحكام المتعلقة بمقاولات التشغيل المؤقت ومجلس طب الشغل والوقاية من الأخطار المهنية)، وفي هذا الإطار، فقد خصصت مدونة الشغل المواد من 430 إلى 462 لعملية انتخاب مندوبي الأجراء .

ومنذ دخول مدونة الشغل حيز التنفيذ تم تنظيم عمليتين لانتخاب مندوبي الاجراء ، بمختلف المؤسسات الخاضعة لهذه العملية، آخرها انتخابات يونيو سنة 2015، التي عرفت تطورا ملحوظا مقارنة مع انتخابات سنة 2009 ، سواء من حيث عدد المؤسسات المحصاة التي بلغ عددها 17019، أو من حيث عدد المؤسسات التي نظمت انتخابات مندوبي الأجراء التي بلغ عددها 12084، أي بنسبة تنظيم بلغت 71 % ، والتي أسفرت نتائجها عن انتخاب ما مجموعه 25959 مندوبا للأجراء تمثل نسبة الذكور منها 79,39% ونسبة الإناث 20,61% . كما تم تسجيل ارتفاع في عدد المنتخبات سنة 2015 إلى 5349 منتخبة مقارنة مع انتخابات 2009 التي بلغ عدد المنتخبات 3965 أي بزيادة تقدر نسبتها في 34 %.

وتبقى عملية انتخاب مندوبي الأجراء محطة مهمة ضمن مسلسل تعزيز الديمقراطية التمثيلية، بالنظر لرهاناتها داخل المقاولة أو على المستوى الوطني، لاسيما وأن مؤسسة مندوبي الأجراء أصبحت

ركيزة أساسية في تنظيم علاقة الشغل بين المشغل والأجراء ، وأداة في إقرار الحكامة التدبيرية وفي تكريس التمثيلية المهنية داخل المقاولة، بحيث لم يعد الأجراء مجرد عناصر الإنتاج، بل أصبحوا يشاركون في تنظيم العمل والنهوض بالعلاقات المهنية .

كما أن ربح رهان تنافسية المقاولة وتعزيز ملائمتها الاجتماعية، لابد أن يلازمه تكريس الحقوق الأساسية في العمل وضمان تمثيلية مهنية بالمقاولة، عبر تمكين الأجراء من المشاركة في تدبير شؤونها، وفي هذا السياق تأتي انتخابات مندوبي الأجراء كمناسبة لتعزيز الديمقراطية التمثيلية داخل المقاولة، ولتكريس ثقافة المقاولة المواطنة.

عدد الشكايات الواردة على الوزارة.

تولي الوزارة بمختلف مكوناتها المركزية واللاممركزة للشكايات الواردة عليها في مجال الشغل سواء كانت شكايات فردية أو جماعية عناية خاصة، وتعتبر أن معالجتها يدخل ضمن أولويات تدخلها ، والتي تروم من خلالها تحسين أداء المرفق العمومي في مجال الشغل وتجويد تدخلاته لفائدة المرتفقين ، سواء كانوا أشخاصا داتيين أو معنويين ، حيث تتكفل في هذا الصدد بتتبع ومعالجة مختلف الشكايات الواردة عليها داخل آجال معقولة مع تعليل الأجوبة المتعلقة بها وتبليغها إلى المعنيين عن طريق البريد العادي أو الالكتروني.

وقد تم برسم التسعة أشهر الأولى من سنة 2019 تسجيل ومعالجة ما يلي :

- **<u>على المستوى المحلي تمت:</u>**
  - دراسة 38672 نزاعا فرديا وتمت تسوية 53990 من أصل 98758 شكاية فردية ؛
  - فيما يخص النزاعات الجماعية فقد تمت معالجة 1303 نزاعا جماعيا.
- **<u>على المستوى المركزي تمت:</u>**
  - تسوية : 13 شكاية فردية؛
  - 25 شكاية جماعية.

مجال الحماية الاجتماعية للعمال

ملخص التساؤلات المطروحة

- مشروع قانون بإلغاء الديون الصغرى
- صندوق الضمان التكميلي عند الوفاة التابع للتعاضدية العامة
- الوضعية المالية للصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي
- حكامة التعاضديات
- التغطية الاجتماعية للعمال المستقلين و المهن الحرة
- تمديد التغطية الصحية للعاملات و العمال المنزليين
- تفتيش و مراقبة التصريح بنظام الضمان الاجتماعي
- إصلاح و حكامة منظومة الحماية الاجتماعية
- التدابير المتخذة من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لتفعيل التغطية الصحية و التقاعد للمستقلين

- لجنة الجرد
- مؤشرات بخصوص التغطية الصحية للطلبة
- مآل الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي
- إجبارية التأمين على الأمراض المهنية
- عددملفات التعويض عن فقدان الشغل
- إقصاء المتقاعدين من الحوار الاجتماعي
- التغطية الصحية لمأجوري القطاع الخاص بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
- التأخر في الرفع من مبلغ التعويضات العائلية الممنوحة لكل طفل (الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

عناصر الجواب

مشروع قانون بإلغاء الديون الصغرى

يتعلق الأمر بمشروع قانون رقم 30.16 يقضي بإلغاء الديون الصغرى وباعتماد الجبر إلى الدرهم الأعلى لحساب واجبات الاشتراك المستحقة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي الذي يهدف إلى تنقية حسابات الصندوق من بعض الديون التي أصبحت تشكل عبئا ماليا من حيث تصفيتها و تسهيل حساب مبالغ الاشتراكات وضبطها. وترجع أسباب إعداد المشروع إلى صعوبة تحديد بعض الديون الصغرى وصعوبة إثباتها لكونها تتعلق بفترات قديمة، كما أن مهمة تحديد هذه الديون تتطلب وقتا طويلا وموارد بشرية إضافية و كلفة تحصيل هذه الديون أصبحت تفوق مبلغ الدين المترتب.

بالنسبة لاعتماد الجبر:

1. إلغاء كل رصيد مدين يتراوح بين 0.01 درهم و 1 درهم، عن كل فترة؛
2. تصفية كل رصيد دائن يتراوح بين ناقص صفر واحد درهم (0.01-) ، وناقص درهم واحد (1-) عن كل فترة؛
3. اعتماد الجبر إلى الدرهم الأعلى، على غرار ما يتم العمل به في إطار مقتضيات المدونة العامة للضرائب (الفصل 167)، في ما يتعلق بحساب الاشتراكات المستحقة وأداء واجبات الاشتراك الاجتماعية التي تدفعها المقاولات المنخرطة في الصندوق عن كل فترة.

بالنسبة لتصفية الديون الصغرى ، أصل الدين والزيادات عن التأخير:

1. إلغاء كل أصل دين يساوي أو يقل عن 2500 عن كل سنة بالنسبة للفترة ما بين 1969 و 1996 مع الزيادات عن التأخير المترتبة عنه؛
2. إلغاء كل أصل دين يساوي أو يقل عن 1500 درهم عن كل سنة للفترة ما بين 1997 و 2002 مع الزيادات عن التأخير المترتبة عنه؛
3. إلغاء كل أصل دين يساوي أو يقل عن 1000 درهم عن كل سنة بالنسبة للفترة ما بين 2003 و 2013 مع الزيادات عن التأخير المترتبة عنه.

هذا الإجراء يدخل في إطار ترشيد نفقات الصندوق حيت بينت الدراسات أن استخلاص الديون الصغرى قد تكلف الصندوق مصاريف تفوق حجم إجراءات استخلاصها. أصل الدين ينحصر في 103 مليون درهم، ويمثل فقط 11 % من الدين الإجمالي المقترح إلغاؤه (902 مليون درهم)، في حين يتشكل الجزء الأكبر من هذا الدين من ذعائر التأخير التي تراكمت عبر السنين (798 مليون درهم).

صندوق الضمان التكميلي عند الوفاة التابع للتعاضدية العامة

تقدمت التعاضدية العامة بطلب المصادقة على مشروع تعديل النظام المحدد لكيفية تأسيس وتسيير صندوق الضمان التكميلي عند الوفاة المحدث من طرفها و تمت دراسة المشروع عبر العديد من الاجتماعات سواء التنسيقية مع المصالح المختصة بوزارة الاقتصاد و المالية و هيأة مراقبة التأمينات و الاحتياط الاجتماعي أو بحضور هذه المصالح و الأجهزة المسيرة للتعاضدية ؛

وتجدر الإشارة إلى أنه رغم أهمية مبالغ التعويضات المقترحة في مشروع التعديل، فإن موضوع التحملات الإجتماعية الجديدة المترتبة عن الرفع في نسب اشتراكات الصندوق التكميلي يتطلب مبدئيا الأخذ بعين الاعتبار الوضعية الإجتماعية الحالية لموظفي وأعوان الإدارات العمومية والجماعات المحلية وبعض المؤسسات العمومية المنخرطين في التعاضدية لاسيما بعد الزيادة التي تمت من طرف التعاضدية في نسب و وعاء الإشتركات الخاصة بالنظام التكميلي ولنفس المنخرطين سنة 2014 ، ناهيك عن ارتفاع التحملات الاجتماعية المطبقة برسم إصلاح نظام المعاشات المدنية ؛

كما أن التعاضدية العامة راسلت جميع الإدارات المشغلة المعنية قصد إبلاغهم بالقرار المشترك الذي يصادق على الزيادة في اشتراكات القطاع التكميلي إلا أنه و رغم أن الرسائل الموجهة كان موضوعها هو الزيادة في اشتراكات القطاع التكميلي إلا أن المذكرة التفصيلية التي كانت مرفقة بالقرار المشترك المذكور كانت تهم الزيادة في اشتراكات صندوق الوفاة كذلك ، الأمر الذي يفسر مباشرة بعض الادارات للاقتطاعات الخاصة باشتراكات صندوق الوفاة وفق النسب المقترحة في المشروع رغم عدم المصادقة عليها بعد ؛

هذا وقد راسلت الوزارة التعاضدية قصد إبلاغها بأن مشروع تعديل نظام الصندوق لم تتم المصادقة عليه بعد ولازال قيد الدرس و بأن جميع الاقتطاعات المنجزة على أساس المشروع المذكور ، تعتبر غير قانونية ولا يمكن مباشرتها إلا بعد النشر بالجريدة الرسمية للقرار مشترك الذي يصادق على مشروع التعديلات وذلك تطبيقا لمقتضيات المادة 8 من ظهير 12 نونبر 1963.

أما بخصوص إصدار القرار المشترك الذي يصادق على مشروع تعديل النظام الذي يحدد كيفية تأسيس وتسيير صندوق الضمان التكميلي عند الوفاة المحدث من طرف التعاضدية العامة ، قد سبقت المصادقة عليه طبقا لمقتضيات المادة 35 من الظهير الشريف رقم 1.57.187 الصادر بتاريخ 24 من جمادى الثانية 1383 (12 نونبر 1963) بسن نظام أساسي للتعاون المتبادل، وتم توجيهه إلى السيد وزير الإقتصاد والمالية قصد التأشير عليه وإرجاعه لهذه الوزارة بتاريخ 10 نونبر 2016. ، و تبعا لإرسالية وزارة الإقتصاد والمالية بتاريخ 25 يوليوز 2017 والتي تم من خلالها طلب تحيين التوقيع على مشروع القرار المشترك لوزير الشغل والإدماج المهني و وزير الإقتصاد والمالية ،على إثر التعديل الحكومي الأخير ،تمت إحالة مشروع القرار المشترك المصادق على تعديل نظام الصندوق المستقل للتعويض عند الوفاة على السيد الوزير لتحيين التوقيع بتاريخ 2 أ كتوبر 2017 ؛

الوضعية المالية للصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي

عرف نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض في القطاع العام المدبر من طرف الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي بوادر عجز تقني بين الاشتراكات والنفقات السنوية منذ سنة 2016، تحول إلى عجز كلي خلال سنتي 2017 و 2018، بالرغم من احتساب عائدات التوظيفات المالية. و يعزى ذلك التطور السنوي غير المتكافئ بين مصاريف الخدمات و الاشتراكات للعوامل الرئيسية التالية:

- ✓ جمود الاشتراكات التي لا تتجاوز سقفا محددا في 400 درهم وعدم مراجعتها منذ سنة 2006؛
- ✓ شيخوخة البنية الديموغرافية للساكنة المؤمنة؛
- ✓ التأثير السلبي لبرنامج المغادرة الطوعية الذي استفاد منه 38.173 نشيط في القطاع العام، حمل الصندوق خسارة اشتراكات تقدر بمليار و700 مليون درهم.؛
- ✓ تضخم نفقات العلاج بسبب توسيع سلة العلاجات التي يضمنها النظام والذي يظهر جليا في ارتفاع وتيرة الكلفة المتوسطة لكل ملف طبي سنة 2006 (480 درهم) وسنة 2018 (970 درهم)؛
- ✓ الارتفاع غير المسبوق لبعض بنود النفقات بسبب تعريفتها المرجعية المرتفعة وتسعيرتها المفرطة مقارنة مع سعر السوق سواء المحلي أو الدولي، ويتعلق الأمر بصفة خاصة بغلاء سعر

الأدوية و المستلزمات الطبية و ارتفاع تكلفة علاجات الفم والأسنان والأعمال البيولوجية في القطاع الخاص؛

- ✓ ارتفاع نسبة الإصابة بالأمراض المزمنة وطويلة الأمد بحيث انتقلت من 2.3 %سنة 2006 إلى 5.8 %سنة 2018، علما أن نفقات هذه الأمراض تشكل 49% من إجمالي نفقات العلاج؛
- ✓ ارتفاع نسبة الولوج للعلاج بمعدل 47% نتيجة تحسن الخدمات التي يقدمها الصندوق المتمثلة في تقليص آجال التعويض و التحمل و ارتفاع نسب تغطية نفقات العلاج.

- لمواجهة هذه الصعوبات قام الصندوق بإرساء آليات للتحكم الطبي في نفقات العلاج، انصبت بالأساس على بند النفقات المتعلقة بعلاجات الأسنان لتضخمها، مما أسهم بشكل كبير في تقليص العجز المذكور من 22 مليون درهم سنة 2017 إلى 2.8 مليون درهم برسم سنة 2018. كما اتخذ عدة إجراءات لمحاربة الغش وتشجيع الوقاية من الأمراض وتشجيع وصف الدواء الجنيس والمعادل بيولوجيا،
- بالإضافة إلى ذلك تنصب حاليا اللجنة الموضوعاتية للتغطية الصحية المنبثقة عن اللجنة بين الوزارية المكلفة بالحماية الاجتماعية على بتتبع وضعية أنظمة التأمين الاجباري الاساسي عن المرض بهدف تأطير المنظومة وتحسين خدماتها وإيجاد الحلول المناسبة لمعالجة جميع القضايا المطروحة و المعيقة لبلوغ الاهداف المتوخاة من المنظومة.

حكامة التعاضديات

- تسهر الوزارة على مراقبة دورية عقد اجتماعات الأجهزة المقررة والمسيرة (المجلس الإداري على الأقل مرتين في السنة والجمع العام على القل مرة في السنة، وكذا تجديد ولاية هذه الأجهزة (تجديد المتصرفين وانتخاب مناديب المنخرطين؛
- لجنة المراقبة: يتم إنتخاب أعضائها من طرف مندوبي المنخرطين بالجمع العام، وتضم وجوبا ممثل وزارة الإقتصاد والمالية بالنسبة للتعاضديات المحدثة من طرف موظفي الدولة والجماعات الترابية والمصالح العمومية التي تتمتع بإمتياز من طرف الدولة .
- إن إصلاح الإطار التشريعي للتعاضد، يعتبر المدخل الأساسي لإصلاح هذا القطاع الحيوي والرقي بمستوى خدماته وتصحيح الإختلالات التي ميزت تدبير شؤون التعاضديات منذ سنة 1963 إلى الآن، خصوصا وأن الأهداف الأساسية لمشروع القانون المذكور تتمثل أساسا فيما يلي:
- وضع قواعد جديدة وتحديد الشروط المطلوبة من أجل إحداث التعاضديات من أجل ضمان إستمرارية أنشطتها؛
- وضع قواعد الحكامة الجيدة المرتكزة على فصل السلط وتحديد مهام وصلاحيات مختلف الأجهزة المكلفة بتسيير وإدارة شؤون التعاضدية؛

- تحديد مجالات تدخل ومراقبة التعاضديات من طرف سلطات الوصاية ؛
- تحديد القواعد والضمانات التقنية الواجبة على التعاضديات من أجل ضمان توازناتها المالية بما يتلاءم مع الأنشطة التي تقوم بها؛
- إجبارية إخضاع حسابات التعاضديات لافتحاص سنوي خارجي؛
- إقرار مجموعة من العقوبات في حالة مخالفة المقتضيات التشريعية.

حول موضوع التغطية الاجتماعية للعمال المستقلين و المهن الحرة

تعتبر مسألة تعميم الحماية الاجتماعية و الرفع من نسبة معدل التغطية الاجتماعية المتوفرة حاليا من بين المسائل ذات الأولوية لهذه الحكومة ،وقد أكد البرنامج الحكومي 2016-2021 على تمديد التغطية الاجتماعية والصحية لتشمل شرائح مهمة من المجتمع توجد خارج التغطية الاجتماعية، ولتشمل بشكل تدريجي حوالي 5 ملايين شخص وذوي حقوقهم من المهنيين والعمال غير الأجراء بدءا بالفئات المنظمة منهم والمتوفرة على الشروط اللازمة والمستعدة للانخراط في النظام.

- تم تشكيل لجنة بين وزارية لإصلاح منظومة التغطية الصحية الأساسية تحت رئاسة السيد رئيس الحكومة. وعلى إثر ذلك، تم إخراج الإطار القانوني (القانون رقم 98.15 المتعلق بالتأمين الإجباري الأساسي عن المرض بتاريخ 13 يوليوز 2017؛ والقانون رقم 99.15 بإحداث نظام للمعاشات بتاريخ 21 دجنبر 2017.و كذا استكمال الترسانة القانونية بصدور أربعة مراسيم تطبيقية للقانونين بتاريخ 21 يناير 2019 وهي كالتالي:
- المرسوم رقم 2.18.622 بتطبيق القانون رقم 98.15 و 99.15
- المرسوم رقم 2.18.623 بتحديد نسب الاشتراك الواجب أداؤها للصندوق
- المرسوم رقم 2.18.624 لتطبيق المادة 17 من القانون رقم 98.15 بشأن مجلس إدارة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي؛
- المرسوم رقم 2.18.625 بتطبيق القانون رقم 99.15

كما تم صدور ثلاثة مراسيم بتاريخ 21 أكتوبر 2019:

- مرسوم رقم 2.19.763 صادر في صفر 1441 (3اكتوبر 2019) ، يحدد قائمة أولية تضم الأصناف والأصناف الفرعية للأشخاص المنتمين لفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا؛
- مرسوم رقم 2.19.769 (3 اكتوبر 2019) يتعلق بالعدول؛
- مرسوم رقم 2.19.719 (3 اكتوبر 2019) يتعلق بالقوابل والمروضين الطبيين.

ومن جهة أخرى تم إطلاق مسلسل المشاورات تطبيقا لتوصيات الاجتماع المنعقد بتاريخ 12 شتنبر 2018 للجنة الوزارية لقيادة إصلاح وحكامة منظومة الحماية الاجتماعية المحدثة بمنشور السيد رئيس الحكومة بتاريخ 30 مارس 2018، حيث تم عقد عدة لقاءات تنسيقية مع ممثلي فئات المهنيين والمستقلين بحضور القطاعات الوزارية المعنية منذ نونبر 2018، وذلك بهدف التطبيق الملائم والمناسب لخصوصية كل فئة من الفئات المعنية وتسهيل الإدماج الفعلي لها في النظامين.

وقد خصصت هذه اللقاءات للتعريف بالمبادئ التي يتضمنها الأنظمة والممثلة في مبدأ التضامن والإلزامية والمساهمة بهدف وضع نظام قار ومتماسك يتسم بالديمومة والاستمرارية، وكذا من أجل تحديد هيئة للتواصل مع الصندوق وبحث سبل وكيفيات تبادل المعلومات بين الهيئة والصندوق.

والجدير بالذكر أنه من أجل الإشراف على التشاور مع الفئات المعنية تم إحداث لجنة مصغرة للتتبع على مستوى هذه الوزارة تحت رئاسة السيد وزير الشغل والإدماج المهني، تتكون من ممثلين عن رئاسة الحكومة، وزارة الشغل والإدماج المهني، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وزارة الصحة والوكالة الوطنية للتأمين الصحي للتنسيق مع القطاعات الحكومية والعمل على تتبع عملية الإعداد والتحضير و المشاورات والشروع في تنزيل نظام التغطية الصحية والاجتماعية للعمال المستقلين، واقتراح الحلول لمواجهة الصعوبات والإكراهات التي تعترض تنزيل هذه التغطية.

ومكنت هذه المقاربة من التقدم في تنزيل نظام التغطية الصحية والاجتماعية للمستقلين في أفق تعميمها على كافة الفئات المعنية والرفع من نسبة التغطية الصحية ببلادنا لبلوغ تغطية صحية شاملة.

حول تمديد التغطية الصحية للعاملات و العمال المنزليين

الإطار القانوني

ظهير شريف رقم 1.16.121 صادر في 6 ذي القعدة 1437 (10 اغسطس 2016) بتنفيذ القانون رقم 19.12 بتحديد شروط الشغل والتشغيل المتعلقة بالعاملات والعمال المنزليين. (صدر بالجريدة الرسمية عدد 6493 بتاريخ 22 غشت 2016).

التغطية الصحية للعاملات والعمال المنزليين:

- أصبحت هذه الفئة منالعمال تتمتع بالتغطية الصحية وتم سد الفراغ التشريعي الذي طال هذه الفئة من العمال من خلال مرسوم رقم 2.18.686، بتحديد شروط تطبيق نظام الضمان الاجتماعي على العاملات والعمال المنزليين . (صدر بالجريدة الرسمية عدد 6783 بتاريخ 3 يونيو 2019).

- تعزيز الحقوق المتعلقة بالحماية الاجتماعية للعاملات والعمال المنزليين، وذلك بتحديد شروط استفادتها من خدمات الضمان الاجتماعي والتغطية الصحية الأساسية

يحتوي المرسوم على 11 مادة وتهم:

- شروط انخراط المشغلين بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي؛
- شروط تسجيل العاملات والعمال المنزليين بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي؛
- التدابير الواجب القيام بها من طرف الصندوق في حالة ثبوت عدم انخراط المشغل أو عدم تسجيل العاملات والعمال المنزليين المشتغلين لديه؛
- أساس احتساب الاشتراكات الواجبة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

تطبيق مقتضياته داخل اجل سنة ابتداء من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية.

حول تفتيش و مراقبة التصريح بنظام الضمان الاجتماعي

يعتبر موضوع التصريح بالأجراء في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي من القضايا التي يوليها كل من الصندوق والوزارة أهمية بالغة في برنامج عملهما وذلك من أجل فرض احترام تطبيق نظام الضمان الاجتماعي وكذا توسيع التغطية الاجتماعية لتشمل جميع الأجراء بالقطاع الخاص.

وفي هذا الصدد، اعتمد الصندوق سياسة جديدة في مجال التفتيش والمراقبة من خلال اتخاذ قرار التفتيش على الصعيد المركزي واعتماد مقاربة تتبع تصريحات المقاولات ودراستها وتحليل المعطيات المرتبطة بها بشكل علمي ومتطور وتحليل جميع المعطيات المتوفرة لديه بخصوص القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والخدماتية، بالإضافة إلى تنظيم حملات تفتيش لبعض القطاعات التي يلاحظ فيها ضعف التصريح بالأجراء.

كما عمل على تعزيز التنسيق مع الإدارات التي تتوفر على معطيات ومعلومات تتعلق بالمؤسسات التي يسري عليها نظام الضمان الاجتماعي. وفي هذا السياق، وبالنظر إلى تقارب الاختصاصات بين جهاز تفتيش الشغل التابع للوزارة وجهاز مراقبة وتفتيش الضمان الاجتماعي التابع للصندوق تم توقيع اتفاقية بين الوزارة والصندوق من أجل تبادل المعلومات بينهما بخصوص الخروقات المرصدة أثناء جولات التفتيش والمراقبة التي يقومان بها بالمقاولات التي تسري عليها أحكام مدونة الشغل ونظام الضمان الاجتماعي.

كما تم إحداث "لجنة التخطيط لمهام التفتيش والمراقبة" يترأسها المدير العام للصندوق، وكذا إعداد "دليل توضيحي لعملية التخطيط لمهام التفتيش والمراقبة". بالإضافة إلى تعزيز سياسة القرب باستعمال تقنيات التواصل الحديثة كالتصريح عبر بوابة "ضمانكم"، الأداء عن بعد، مراكز الاتصال إلى غير ذلك من الخدمات. تم كذلك تمديد شبكة وكالات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي،

حيث انتقلت من 60 وكالة سنة 2005 إلى 102 وكالة سنة 2018 بما فيها عشر وكالات متنقلة كما يتم العمل على خلق وكالات جديدة.

وفي إطار تعزيز عملية المراقبة والتفتيش وتحصينها لتكون أكثر فاعلية لمحاربة الغش والتهرب من أداء الواجبات الاجتماعية، قام الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بتحسين عمل هيئات المراقبة والتفتيش، وذلك بإعادة النظر في المساطر الجاري بها العمل في هذا المجال حرصا منه على الشفافية، وفي هذا السياق قام باعتماد منهجية المهام المسطرة والموثقة في مجال المراقبة. وقام بتقديم مشروع قانون المراقبة والتفتيش يقضي بإلغاء وتعويض مقتضيات الفصلي 16 و 17 من الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.72.184 صادر في 15 جمادى الآخرة 1392 (27 يوليو 1972) المتعلق بنظام الضمان الاجتماعي.

مؤشرات حول عمليات التفتيش والمراقبة برسم سنة2018 :

قام جهاز التفتيش والمراقبة التابع للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ب:

- ✓ 2727 عملية تفتيش ومراقبة
- ✓ تسوية وضعية 49.157 أجير؛
- ✓ تسوية كتلة الأجور 1,57 مليار درهم؛

إصلاح و حكامة منظومة الحماية الاجتماعية

- أصدر بتاريخ 30 مارس 2018 منشور من أجل إصلاح وحكامة منظومة الحماية الاجتماعية بالمغرب وإرساء قواعد لقيادتها وحكامتها.
- وقد تم من خلال هذا المنشور إحداث لجنة للقيادة، يترأسها السيد رئيس الحكومة والوزراء المعنيين بالإضافة إلى رئيس هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي والمدراء العامين للهيئات المدبرة لأنظمة التغطية الاجتماعية والصحية ومدير الوكالة الوطنية للتأمين الصحي، والتي إسنادها المهام التالية:

- تطوير سياسة مندمجة وموحدة للحماية الاجتماعية، مع تتبعها وتقييمها بشكل منتظم على المستوى المالي وغير المالي، والحرص على ضمان تكامل وتناسق مختلف آليات الحماية الحماية الاجتماعية؛
- توسيع التغطية الصحية الاساسية في أفق تعميمها لتشمل جميع الفئات الاجتماعية، مع تحسين التغطية لفائدة الفئات الهشة والمعوزة، بدءا من تعميم نظام المساعدة الطبية على

مجموع السكان المستهدفين، من خلال تقييم نظام الاستهداف ووضع آلية ملائمة لتمويل النظام، وذلك بالموازاة مع الملائمة بين العرض والطلب فيما يخص العلاجات وضمان جودتها، وتطوير وإصلاح التغطية الصحية الأساسية بما فيها التأمين الإجباري الاساسي عن المرض وتوسيع نطاقه ليشمل المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا، مع العمل على تحقيق ديمومة المنظومة وسلامة الوضعية المالية للهيئات المكلفة بتدبيرها؛

- تطوير مجال الهندسة الاجتماعية من أجل توحيد طرق الاستهداف وتحقيق الإنصاف في مجال المساعدات الاجتماعية، وفتح المجال لتوسيع التحويلات النقدية وغير النقدية، وكذا الدعم العمومي المشروط وغير المشروط الموجه للفئات المعوزة والهشة؛
- تحسين عرض وجودة الخدمات الاجتماعية للقرب وفق معايير وطنية محددة مع العمل على تطويرها وتدعيم الموارد البشرية المعنية بها؛
- إرساء تواصل مؤسساتي متناسق وفعال حول الإصلاح من أجل التعريف بمراحل أجرأته، ومواكبة الآثار المترتبة عن تفعيله.

كما تم إحداث لجنة تقنية بين وزارية، تضم في عضويتها الكتاب العامون للقطاعات الوزارية، بالإضافة إلى رئيس هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي والمدراء العامين للهيئات المدبرة لأنظمة التغطية الاجتماعية والصحية ومدير الوكالة الوطنية للتأمين الصحي، والتي أسندت إليها مهمة:

- الإشراف على التتبع العملي لقرارات وتوصيات لجنة القيادة من خلال تنزيلها في شكل مخططات عملية؛
- اقتراح الإجراءات العملية الضرورية لضمان حسن تنزيل برامج دعم الحماية الاجتماعية، والعمل على تقييم فعاليتها في إطار التناسق بين الوسائل والأهداف، وذلك وفق منظومة للتتبع التقني والمالي لهذه البرامج مع إعداد تقارير حول مدى مختلف العمليات المرتبطة بها؛
- القيام بطلب من لجنة القيادة بإنجاز الدراسات وبجمع المعلومات وكذا إعداد دفاتر التحملات اللجن التقنية الموضوعاتية أو مجموعات العمل التي يمكن أن تحدثها لجنة القيادة مع الإشراف على تتبع أشغالها.

كما تم إحداث أربع لجان تقنية موضوعاتية تتعلق ب:

1. حكامة والتقائية برامج الحماية الاجتماعية، وذلك تحت مسؤولية الوزارة المكلفة بالشؤون العامة والحكامة؛
2. التغطية الصحية الأساسية، وذلك تحت مسؤولية وزارة الصحة؛
3. المساعدة الاجتماعية، وذلك تحت مسؤولية الوزارة المكلفة بالأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية؛

4. مقاربة الاستهداف، وذلك تحت مسؤولية وزارة الداخلية.

التدابير المتخذة من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لتفعيل التغطية الصحية و التقاعد للمستقلين

تم إسناد تدبير النظام إلى الصندوق وذلك تفاديا لخلق مؤسسة جديدة، الأمر الذي سيقلص من كلفة التدبير. وفي انتظار استكمال المساطر القانونية لدخول لتفعيل وتنزيل هذين القانونين، اتخذ الصندوق عدة إجراءات وتدابير من أجل التحضيرلتطبيقهما ، وهي كالتالي:

- تحديد الإجراءات التنظيمية والعملية التالية الخاصة بكل نظام:
- تحيين اختصاصات هياكل الصندوق لتتماشى مع الاختصاصات الجديدة؛
- إعداد المساطر الإدارية و الاستمارات؛
- وضع تنظيم مالي ومحاسباتي يضمن استقلالية التدبير لكل نظام على حدة؛
- ابرام اتفاقيات الشراكة مع المؤسسات البنكية لاستخلاص الاشتراكات وتقديم الخدمات.
- إعداد وتطوير الأنظمة المعلوماتية اللازمة لتطبيق التغطية الصحية والتقاعد لفائدة العمال غير الأجراء؛
- تحديد الاحتياجات على الصعيدين المركزي و الجهوي من أجل توظيف الأطر اللازمة والقيام بعملية إعادة الانتشار لمستخدمي الصندوق للاستجابة لتسيير هذين النظامين، بالإضافة إلى إعداد برامج التكوين المخصصة لأطر الصندوق في مجال النصوص القانونية والتنظيم والمساطر و واستخدام النظام المعلوماتي التي تخص نظامي التغطية الخاصين بالمستقلين؛
- إعداد الإجراءات اللآزمة للقيام بالحملات المتعلقة بالتواصل على الصعيدين المركزي و الجهوي بهدف التعريف بهذا النظام والترويج له والعمل على توعية وتحسيس المؤمن لهم بالحقوق المخولة لهم في مجال التغطية الاجتماعية والصحية بموجب هذين النظامين.

حول لجنة الجرد

تتكون اللجنة من:

- ممثلين اثنين للوزارة بتعيين من طرف السيد الوزير ؛
- ممثلين اثنين لوزارة الاقتصاد و المالية ؛

- ممثلين عن الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي .

وقد باشرت اللجنة عملها من خلال عقد اجتماعين:

1. **الاجتماع الأول بتاريخ 25 شتنبر 2019 تم على إثره:**

- إخبار ممثلي الصندوق بقيام الصندوق بجرد لكافة ممتلكاته من عقارات و منقولات و عرض نتائج الجرد على مكتب خبير محاسبي من أجل التصديق؛
- تقديم ممثل مكتب الخبرة لعرض حول الجرد الذي قام به الصندوق و رأيه بخصوصه بكونه "لا يلاحظ على الجرد الذي قام به الصندوق ما من شانه منع التصديق عليه باستثناء بعض الملاحظات المثارة " ؛
- تأكيد أعضاء اللجنة (ممثلي وزارة الشغل و المالية)على أن لائحة الممتلكات التي سيصادق عليها، من طرف السلطة الحكومية المكلفة بالشغل و السلطة الحكومية المكلفة بالمالية يحب أن تكون خالية من أي تحفظ أو ملاحظة .

2. **الاجتماع الثاني بتاريخ 4 أكتوبر 2019 :**

- قدم ممثلو الصندوق خلاله وضعية عن احترام ملاحظات مكتب الخبرة؛
- أثار أعضاء لجنة الجرد (ممثلو وزارة الشغل و المالية) بعض الاشكالات القانونية سواء على تكوين اللجنة أو طبيعة عملها .

مؤشرات بخصوص التغطية الصحية للطلبة

- شهد نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بالطلبة، خلال الموسم الجامعي 2018-2019، تحسنا في المؤشرات، إذ عرف النظام انخراط جميع مؤسسات التعليم العالي والتكوين بالقطاع العام الحاضنة لـ 90% من الطلبة، حيث انتقلت طلبات تسجيل الطلبة من 70.361 خلال الموسم الجامعي 2017-2018 إلى 272.517 طلبا خلال الموسم الجامعي الحالي؛
- تسجيل 115.000 طالبا مقابل 43.175 طالب خلال الموسم الجامعي 2017-2018، مع الإشارة إلى أن حوالي 52.352 طالبا يتوفرون على تغطية بالتأمين الإجباري عن المرض بالقطاع الخاص، و26.124 طالبا يتوفرون على تغطية بالقطاع العام، و57.352 طالبا يتوفرون على راميد"؛

- من المنتظر أن تعرف مؤشرات التسجيل تحسنا بالنظر لتبسيط المساطر ودراسة سبل إدماج بعض الفئات، بمن فيهم الطلبة المستفيدون من برنامج راميد، في التأمين الإجباري عن المرض الخاص بالطلبة.

مآل الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي

أحدث الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي منذ سنة 1950 كاتحاد لثماني تعاضديات : (التعاضدية العامة لموظفي الإدارات العمومية بالمغرب ،الهيئات التعاضدية لموظفي الإدارات والمصالح العمومية بالمغرب ،التعاضدية العامة للتربية الوطنية ،الجمعية الأخوية للتعاون المشترك وميتم موظفي الأمن الوطني، تعاضدية القوات المساعدة ،تعاضدية الجمارك والضرائب غير المباشرة ، التعاضدية العامة للبريد والمواصلات ،تعاضدية مكتب استغلال الموانئ)،صودق على نظامه الأساسي سنة 1970 تطبيقا لمقتضيات الظهير الشريف الصادر في 12 نونبر 1963 بسن نظام أساسي للتعاون المتبادل ، لتنسيق تدبير القطاع المشترك بين التعاضديات، وعلى إثر صدور نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض بتاريخ 03 أكتوبر 2002 كلف الصندوق بتدبير هذا النظام بالقطاع العام منذ 18 غشت 2005، حيث اعتبر و التعاضديات الثمانية المكونة له من الهيئات المدبرة للنظام المذكور كما كلف بمهمة تدبير النظام الخاص بطلبة التعليم العالي والتقني ابتداء من سنة 2016.

إلا أنه وبعد صدور المرسوم بقانون رقم 2.18.781 في 30 محرم 1440 (10أكتوبر 2018) بإحداث الصندوق المغربي للتأمين الصحي كمؤسسة عمومية لتدبير نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض بالقطاع العام، فقد الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي دوره كمدبر للنظام المذكور و أصبح مطالبا بملائمة وضعيته الحالية ،تطبيقا لمقتضيات المادة 24 من المرسوم بقانون المذكور التي تنص على أن الصندوق يضل خاضعا لمقتضيات الظهير الشريف الصادر في 12 نونبر 1963 و يتعين عليه ملائمة وضعيته مع أحكام المرسوم بقانون المحدث للصندوق المغربي للتأمين الصحي، داخل أجل سنة واحدة من دخول الصندوق المغربي للتأمين الصحي حيز التنفيذ . مع التأكيد على أنالصندوق لم يفقد صفته كاتحاد لثماني تعاضديات اللائي عليهن اتخاذ قرار ملائم لمستقبل الصندوق وأهدافه.

إجبارية التأمين على الأمراض المهنية

تم إقرار إجبارية التأمين على حوادث الشغل والأمراض المهنية سنة 2001 بالنسبة للمشغلين والمقاولات المنخرطة في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. ونظرا لارتفاع مبلغ التحملات الاجتماعية على المقاولات، تم استثناء الأمراض المهنية من إجبارية التأمين سنة 2003 وذلك على أساس إنجاز دراسة للجدوى من طرف وزارة الاقتصاد والمالية ومقاولات التأمين وإعادة التأمين.

حول عدد ملفات التعويض عن فقدان الشغل

تم صدور القانون المتعلق بالتعويض عن فقدان الشغل ودخوله حيز التنفيذ ابتداء من فاتح دجنبر 2014, وقد تمت بلورته من أجل ضمان دخل لفترة زمنية محددة في 6 أشهر بالنسبة للأجير الذي فقد عمله لأسباب خارج عن إرادته، ومواكبته كذلك ببرامج للتكوين بغية إعادة تأهيله وتقوية فرص إعادة إدماجه في سوق الشغل.

هذا، وقد حظي هذا النظام باهتمام كبير من طرف الصندوق وجميع الفاعلين والمتدخلين داخل المجلس الإداري للصندوق (ممثلو الدولة والمركزيات النقابية والمنظمات المهنية للمشغلين الأكثر تمثيلا)، وذلك أخذا بعين الاعتبار لطبيعة هذا التعويض وآفاق تطويره وتحسينه حتى يبلغ الأهداف المرسومة له. وفي هذا الإطار أصدر المجلس الإداري للصندوق خلال اعتماد نظام التعويض عن فقدان الشغل قرارا بتاريخ 23 يوليوز 2013 يقضي بإجراء دراسة تقييمية له بعد مرور 3 سنوات من تفعيله أي ابتداء من سنة 2018، وذلك للوقوف على الصعوبات التي يعرفها هذا النظام وتحليل جميع المعطيات المرتبطة به إداريا وماليا واجتماعيا، لإيجاد الحلول المناسبة وإدخال التعديلات الضرورية،كما حظي أيضا باهتمام خاص من طرف الحكومة في إطار البرنامج الحكومي 2016-2021، الذي تم فيه الالتزام بالعمل على "تحسين وتبسيط شروط الاستفادة من هذا التعويض."

وبهذا الخصوص، قام الصندوق بإنجاز الدراسة من خلال تحليل جميع المعطيات المتعلقة بحصيلة تطبيقه خلال سنوات 2015-2016-2017 فيما يخص شروط الاستفادة منه وكذا ديمومته، وذلك قصد بلورة توصيات واقتراحات من شأنها العمل على تطويره وتحسينه.

وقد نصت المقتضيات القانونية على وجوب أن يتوفر الأجير، من أجل الاستفادة من هذا التعويض، على 780 يوما كحد أدنى من العمل الفعلي خلال الثلاث سنوات الأخيرة، مصرح بها لدى الصندوق ، منها 260 يوما خلال 12 شهرا السابقة لتاريخ فقدان العمل.

وتمت مناقشة مضمون هذه الدراسة من طرف المجلس الإداري للصندوق ، وذلك في أفق تبني تصور جديد لهذا التعويض، حتى يتسنى لأكبر عدد من فاقدي الشغل الاستفادة من هذا التعويض وتحقيق الأهداف المتوخاة منه. وخلال مناقشة هذا الموضوع من طرف مجلس إدارة

الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بتاريخ 09 أكتوبر 2018 ، أصدر المجلس الإداري قرارا يقضي برفع السيناريوهات المقترحة إلى السيد رئيس الحكومة مع التوصية بالعمل على تحسين الاستفادة من النظام ، بتبسيط مساطره وشروط الاستفادة منه مع ضمان ديمومته وتوازنه. كما طالب الفرقاء الاجتماعيون بصرف الشطر المتبقي من مساهمة الدولة (250 مليون درهم) مع التوصية باستمرار مساهمة الدولة في تمويل النظام. **وبهذا الخصوص تمت إحالة الموضوع على السيد رئيس الحكومة منذ أكتوبر 2018 للبث بصفة نهائية في الموضوع واختيار السيناريو الملائم.**

الإحصائيات

وقد بلغ عدد المستفيدين منذ انطلاق التعويض عن فقدان الشغل سنة 2014 و إلى غاية نهاية سنة 2018 ما مجموعه 47944 مستفيدا، بمبلغ إجمالي يقدر ب 655 مليون درهم،

وبالنسبة للحصيلة المؤقتة لسنة 2019 : فقد بلغ عدد المستفيدين 10.567 مستفيدا بمبلغ يقدر ب 98 مليون درهم (مؤشر تم حصره إلى غاية أكتوبر 2019).

ومن أهم الأسباب التي حالت دون الاستجابة لمجموعة من الطلبات وهي كالتالي:

- ✓ عدد الأيام المصرح بها لا يصل إلى780 يوما؛
- ✓ عدد الأيام المصرح بها لا يصل إلى 280يوما؛
- ✓ نقص في الوثائق؛
- ✓ إيداع الطلب خارج الأجل القانوني ؛
- ✓ فقدان الشغل نتيجة المغادرة الطوعية.

إقصاء المتقاعدين من الحوار الاجتماعي

جعلت الحكومة وضعية المتقاعدين في صلب اهتماماتها من خلال العمل على الحفاظ على المستوى الاقتصادي الاجتماعي وتحسين مستوى دخلهم، وكذا الحرص على توفير الظروف الملائمة لضمان حياة كريمة لهم، وفي هذا الصدد تم اتخاذ عدة تدابير لتحسين الوضعية الاجتماعية والمادية لفئة المتقاعدين من موظفي القطاع العام، حيث تم خلال سنة 2016 الرفع من الحد الأدنى للمعاشات المدنية والعسكرية من 1000 درهم إلى 1500 درهم في الشهر.

ووعيا منها بأهمية الحفاظ على مستوى عيش المتقاعدين فإن الحكومة ، وفي إطار مسلسل الإصلاح الشمولي لقطاع التقاعد جعلت من إحدى أولوليات هذا الإصلاح وضع آلية شفافة لمنح وتدبير حد أدنى للمعاش، وكذا إقرار مبدأ إعادة تقييم المعاشات.

وفي إطار العمل على تجاوز الصعوبات المسطرية أصدر السيد رئيس الحكومة بتاريخ 21 ماي 2019 منشورا بشأن اعتماد التدبير الالكتروني لملفات معاشات التقاعد المخولة من طرف الصندوق المغربي

للتقاعد يهدف أساسا إلى اعتماد التدبير الالكتروني لملفات التقاعد وتقليص آجال تخويلها وتبسيط مسطرة تدبيرها ورقمنتها وذلك لتفادي التأخر في صرف راتب التقاعد، وسينطلق العمل بمقتضى هذا المنشور ابتداء من فاتح نونبر2019 مع اعتماد التدرج في تعميم تنزيل الإجراءات المتعلقة بالتدبير الالكتروني لملفات التقاعد بشكل يضمن انخراط جميع الإدارات في أفق متم سنة 2020.

وفي نفس السياق تم تعزيز سياسة القرب لفائدة المتقاعدين من خلال تبسيط ونشر و رقمنة للمساطر المتعلقة بالخدمات المقدمة لهم، وتطوير أساليب جديدة لمراقبة الحقوق، إلى جانب تطوير الخدمات المقدمة عبر البوابات الإلكترونية والتطبيقات على الهاتف المحمول وإتمام المشاريع المتعلقة بتأهيل وتوسيع شبكة المندوبيات الجهوية لصناديق التقاعد، مع ضرورة نشر آجال معالجة طلبات وشكايات المتقاعد.

كما أن فئة المتقاعدين بالقطاع العام والخاص سيستفيدون من زيادة في مبلغ التعويضات العائلية والتي تم تفعيلها ابتداء من شهر يوليوز 2019.

أما بالنسبة لفئة متقاعدي القطاع الخاص و التي تدخل ضمن اختصاصات وزارة الشغل والإدماج المهني والمؤسسات الخاضعة لوصايتها ، فقد تم القيام بما يلي :

- الرفع من الحد الأدنى لمعاش التقاعد لهذه الفئة من طرف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي حيث انتقل من 500 درهم سنة 1996 إلى 600 درهم سنة 2008 وارتفع خلال سنة 2011 إلى 1000 درهم؛
- رفع جميع المعاشات بنسبة 4% لمساعدة المتقاعدين في تحمل اشتراكات التأمين الاجباري عن المرض بمجرد صدور مدونة التغطية الصحية الأساسية؛
- تمديد استفادة ذوي حقوق المتقاعد المتوفى من التغطية الصحية الأساسية كيفما كان مبلغ معاشهم؛
- تحسين الخدمات المقدمة لهذه الفئة حيت تتم تصفية المعاشات بفضل تبسيط مساطر تقديم الطلبات وتصفية المعاش في وقت وجيز ، بالإضافة إلى تحويل المعاشات إلى الحسابات البنكية والبريدية؛
- التنسيق بين أنظمة الاحتياط الاجتماعي وكذا مع أنظمة الدول التي تربطها مع المغرب اتفاقية للضمان الاجتماعي من أجل فتح الحق في المعاش وتصفية الحصة المقابلة لها.

و في إطار إصلاح نظام المعاشات المدبر من طرف الصندوق وضمان ديمومته، قرر المجلس الإداري للصندوق خلال اجتماعه المنعقد بتاريخ 21 دجنبر 2016 إنجاز دراسة حول النظام لتشخيص وضعيته الدقيقة واقتراح السيناريوهات الممكنة عند الاقتضاء التي ستمكن من الحفاظ على استمرارية هذا النظام وتحسين المعاشات المصروفة للأجراء، مع استحضار توصيات اللجنة الوطنية المكلفة بإصلاح

نظام التقاعد وكذا الهيئات الدستورية الأخرى، بالإضافة إلى ذلك أصدر المجلس الإداري قرارا يقضي بالموافقة على إعادة تقدير المعاشات وذلك بزيادة 100 درهم ابتداء من فاتح يناير2020.

التغطية الصحية لمأجوري القطاع الخاص بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

تعتبر الحماية الاجتماعية بصفة عامة أحد أهم الآليات التي تساهم بشكل إيجابي في تدعيم واستقرار السلم الاجتماعي، بحيث تساعد على مواجهة مختلف التحديات التي تواجه المواطنين من خلال ضمان تغطية مندمجة ضد المخاطر الاجتماعية، وخصوصا المرض والشيخوخة والعجز وحوادث الشغل وفقدان الشغل، بالإضافة إلى المساهمة في تدعيم القدرة الشرائية للمؤمنين الاجتماعيين من خلال التعويضات العائلية. وترتكز السياسة الاجتماعية في مجال الحماية الاجتماعية في بلادنا على توسيع التغطية الاجتماعية لتشمل كافة الفئات غير المشمولة بالتغطية مع العمل على تحسينها التغطية للفئات الخاضعة، وتحسين المنافع المقدمة وضمان ديمومتها.

وبخصوص التغطية الصحية لمأجوري القطاع الخاص بالصندوق ، فإن موضوع تعميم التغطية الاجتماعية لتشمل كافة أجراء القطاع الخاص تشكل أحد أهم أولويات وزارة الشغل والإدماج المهني والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، بهدف تطوير الحماية الاجتماعية لأجراء القطاع الخاص عبر تعزيز آليات التفتيش والمراقبة عبر التنسيق بين جهاز تفتيش الشغل التابع للوزارة وجهاز مراقبة وتفتيش الضمان الاجتماعي والسهر على تبادل المعلومات بينهما فيما يتعلق بعدم التصريح، بصفة خاصة، وتطبيق مقتضيات الضمان الاجتماعي، بصفة عامة.

كما قام الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بتعزيز سياسة القرب وتحسين جودة الخدمات من خلال:

- توسيع شبكة وكالات الضمان الاجتماعي حيث انتقلت من 65 وكالة سنة 2005 إلى ما يزيد عن 100 وكالة سنة 2018، كما تم احداث 10 وكالات متنقلة وخلق أكشاك القرب ومكاتب الاتصال؛
- تمديد الاستفادة من التعويضات العائلية لتشمل أجراء القطاع الفلاحي؛
- تحسين جودة الخدمات من خلال استعمال تقنيات التواصل الحديثة (بوابة ضمانكم، مركز الاتصال الهاتفي ...)؛
- إحداث مركز للاتصال "ألو ضمان" يعالج ما بين 30 و40 ألف مكالمة شهريا؛
- إطلاق البوابة الإلكترونية للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي "ضمانكم" مع وضع خدمات جديدة عن بعد، حيث بلغت نسبة الأجراء المصرح بهم عن بعد 96% ونسبة كتلة الأجور المصرح بها 98%؛

- إحداث بوابة خاصة بالمؤمن لهم لتزويدهم بالمعلومات المتعلقة بوضعيتهم الإدارية وملفات تعويضاتهم والتي تسجل ما معدله 000 40 مستعمل كل شهر؛
- إحداث تطبيق الهاتف الذكي « Ma CNSS » والذي يسجل ما معدله 000 400 زائر كل شهر؛
- إحداث المجيب الآلي والذي يسجل ما معدله 000 50 اتصال كل شهر؛
- القيام بحملات تواصلية و تحسيسية على المستوى الوطني و الجهوي عبر التلفزة الإذاعة و اللقاءات مع أرباب المقاولات.

وبالموازاة مع ذلك، قام الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بإصلاح هيكلي لجهاز التفتيش والمراقبة بهدف جعله أكثر فعالية ومهنية، بحيث أصبح تخطيط المهمات يتم على الصعيد المركزي اعتمادا على مجموعة من المعطيات العلمية والدراسات القطاعية التي تتم بتعاون مع التمثيليات المهنية لمختلف القطاعات، بالإضافة إلى اعتماده الحملات التحسيسية من أجل انخراط المقاولات والتصريح بأجرائها، وذلك عن طريق التعريف أكثر بخدمات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

وقد أثمرت هذه الإجراءات و التدابير ارتفاعا ملحوظا في عدد الأجراء المصرح بهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي من 1,58 مليون سنة 2005 إلى 3,38 مليون سنة 2017، حيث بلغت نسبة التغطية الاجتماعية 84% سنة 2017 مقابل 43% سنة 2005.

ومن أجل محاربة ظاهرة التملص من الالتزامات الاجتماعية في مجال الضمان الاجتماعي وتمكين العمال الأجراء من الاستفادة من التغطية الاجتماعية، يجب تظافر جهود جميع المتدخلين في هذا المجال والعمل على تقوية الترسانة القانونية وجعلها أكثر ردعا بهدف إلزام المشغل باحترام مقتضيات قانون الضمان الاجتماعي.

حول التأخر في الرفع من مبلغ التعويضات العائلية الممنوحة لكل طفل (الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي)

- أصدر المجلس الإداري للصندوق بتاريخ 27 مايو 2016 و 27 دجنبر 2017 و 26 دجنبر 2018القرارات ذات الأرقام 2016/70 و 2017/22 و 2018/41 على التوالي تقضي بإحالة النقطة المتعلقة بالرفع من قيمة مبلغ التعويضات العائلية على لجنة التسيير والدراسات قصد بحثها مع الإدارة العامة وتقديم اقتراحاتها للمجلس.
- بتاريخ 25 أبريل 2019 تم توقيع اتفاق يتعلق بالحوار الاجتماعي بين الحكومة والمركزيات النقابية الأكثر تمثيلية والاتحاد العام لمقاولات المغرب حول الرفع من مبلغ التعويضات العائلية؛
- بتاريخ 17 يوليوز 2019 أصدر المجلس الإداري للصندوق القرار رقم 2019/42 يقضي بالموافقة على الرفع من مبلغ التعويضات العائلية من 200 (مائتي درهم) إلى ثلاث مائة درهم (300 درهم) عن كل

ولد يخول له الحق في الحصول على التعويضات العائلية في حدود ثلاثة أولاد، ابتداء من فاتح يوليوز 2019؛

- في شهر غشت من سنة 2019 تم إعداد مشروع مرسوم بتغيير المرسوم رقم 2.08.358 صادر في 05 رجب 1429 (09 يوليوز 2008) بتحديد مقدار التعويض العائلي الممنوح من لدن الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وإرساله إلى الأمانة العامة للحكومة؛

بتاريخ 29 أغسطس 2019 تم نشر المرسوم رقم 2.19.750 صادر في 27 من ذي الحجة 1440 (29 أغسطس 2019) بتحديد مقدار التعويض العائلي الممنوح من لدن الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بالجريدة الرسمية عدد 6808

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقرير

لجنة التعليم
والشؤون الثقافية والاجتماعية

حول مشروع الميزانية الفرعية
لوزارة التضامن والتنمية الاجتماعية
والمساواة والأسرة

= برسم السنة المالية 2020 =

رئيس اللجنة
عبد العلي حامي الدين

مقررة اللجنة
خديجة الزومي

الأمانة العامة
مديرية التشريع والمراقبة
قسم اللجان
مصلحة لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية

الولاية التشريعية 2015 - 2021
السنة التشريعية 2019 - 2020
= دورة أكتوبر 2019 =

عرض السيدة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة

المملكة المغربية
وزارة التضامن والتنمية
الاجتماعية والمساواة والأسرة

ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵜⵎⴰⵣⵉⵖⵜ ⴰ ⵜⵙⵎⵙ
ⵜⴰⵏⵎⵓⵔⵜ ⴰ ⵙⵎⵓⵔⵙ ⴰ ⵜⵓⵍⵉⵓ

تقديم مشروع الميزانية الفرعية لوزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة برسم السنة المالية 2020

وكالة التنمية الاجتماعية
Agence de Développement Social

المملكة المغربية
التعاون الوطني
ROYAUME DU MAROC
ENTRAIDE NATIONALE

INAS
Institut National de l'Action Sociale

محتوى العرض

السياق العام

حصيلة عمل سنة 2019

برنامج عمل سنة 2020

الميزانية برسم سنة 2020

1. التضامن والتنمية الاجتماعية

2. المرأة

3. الطفولة

4. الأشخاص في وضعية إعاقة

5. الأشخاص المسنون

6. الأسرة

7. التشريع والتعاون الدولي والتواصل

8. الموارد البشرية والميزانية والأنظمة المعلوماتية

الإطار المرجعي لعمل الوزارة

- دستور المملكة المغربية
- الخطب والتوجيهات الملكية السامية
- البرنامج الحكومي 2017-2021
- استراتيجية القطب الاجتماعي 2017-2021
- المرسوم رقم 2.13.22 الصادر في 18 من جمادى الآخرة 1434 (29 أبريل 2013) والمتعلق بتحديد اختصاصات وتنظيم وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية
- النصوص التشريعية ذات الصلة بعمل الوزارة و النصوص التنظيمية المتخذة لتطبيقها

توطئة عامة

حقق المغرب، خلال السنوات الماضية، تقدما مهما سواء على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي أو على مستوى الحريات والحقوق المدنية والسياسية.

وقد ترجمت هذه التطورات إلى ارتفاع النمو الاقتصادي وزيادة هامة في الثروة الوطنية ومتوسط مستوى معيشة الساكنة والولوج الشامل إلى التعليم الابتدائي والقضاء على الفقر المدقع.

ورغم التقدم الاقتصادي والاجتماعي الذي تم إحرازه، مازالت بلادنا تواجه مجموعة من التحديات تتمثل أساسا في إدماج الشباب في المجتمع وخلق فرص عمل مناسبة لأكبر عدد ممكن من المواطنين، وتدعيم التنمية المستدامة وتحقيق العدالة المجالية والقضاء على الفقر بجميع أشكاله والولوج المنصف لمختلف الحقوق والخدمات.

توطئة عامة

ولرفع هذه التحديات، انتهج المغرب توجهين أساسيين، يتمثلان في تطوير النموذج الاقتصادي والنهوض بالتشغيل والتنمية المستدامة، من جهة، وفي تعزيز التنمية البشرية والتماسك الاجتماعي والمجالي، من جهة أخرى.

وقد ركز التوجه الثاني، الذي يهم تعزيز التنمية البشرية والتماسك الاجتماعي والمجالي، على إعداد مجموعة من البرامج والسياسات العمومية، التي شكلت أهم المداخل للنهوض بحقوق الفئات الاجتماعية والتصدي للهشاشة والفقر، وفي مقدمتها المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وسياسات عمومية فئوية ووقائية، مثل الخطة الحكومية للمساواة والسياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة، والسياسة العمومية المندمجة للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة.

وتشمل هذه البرامج والسياسات العمومية تقوية أنظمة الرعاية الاجتماعية ودعم الأسرة والطفولة والفئات الهشة، وتمويل السياسات الهادفة إلى محاربة الفقر والهشاشة والإقصاء الاجتماعي وتوسيع وتحسين الحماية الاجتماعية.

السياق العام

- ورش النموذج التنموي الجديد
- ورش إصلاح منظومة الحماية الاجتماعية
- استمرار أولوية السياسة الاجتماعية في برنامج عمل الحكومة، والتي ترجمتها توجهات مشروع قانون المالية لسنة 2020
- مواصلة ورش تنزيل الجهوية المتقدمة، كنمط جديد للحكامة الترابية ورافد أساسي لمعالجة الفوارق المجالية
- مواصلة ورش إصلاح نظام المقاصة لتمويل السياسات والبرامج الاجتماعية ذات الأثر على المواطن
- مواصلة ورش إصلاح نظام التقاعد، وفق مقاربة تشاركية مع مختلف الشركاء
- الانخراط الفاعل في تحقيق خطة التنمية المستدامة 2030، سيما الأهداف ذات الأولوية المتعلقة بالقضاء على الفقر والحد من أوجه عدم المساواة

الدور المحوري للقطب الاجتماعي في تنزيل السياسة الاجتماعية للحكومة

ينخرط القطب الاجتماعي، الذي يضم إلى جانب وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة التعاون الوطني ووكالة التنمية الاجتماعية، في جهود الحكومة لمراكمة الإنجازات المتحققة في مجال النهوض بالأوضاع الاجتماعية للفئات الهشة وتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية، ضمن سياسة اجتماعية وحقوقية مندمجة تسعى لتحقيق المساواة وتكافؤ الفرص لجميع المواطنات والمواطنين، دون أي استثناء.

الدور المحوري للقطب الاجتماعي في تنزيل السياسة الاجتماعية للحكومة

التنمية الاجتماعية	المرأة	الطفولة	الأشخاص في وضعية إعاقة	الأشخاص المسنين	الأسرة

INAS — Institut National de l'Action Sociale

وكالة التنمية الاجتماعية
Agence de Développement Social

Entraide Nationale
التعاون الوطني

الهدف :العاملين الاجتماعيين	الهدف :المتدخلين المؤسساتيين في التنمية الاجتماعية	الهدف : الفئات في وضعية هشاشة	الهدف : جمعيات التنمية الاجتماعية	الهدف :الجمعيات المدبرة لمراكز الرعاية الاجتماعية	الهدف : الفئات في وضعية صعبة

تكوين العاملين الاجتماعيين	دعم برامج التنمية الاجتماعية محليا	التمكين الاقتصادي	دعم وتعزيز قدرات الجمعيات	المساعدة الاجتماعية

الدور المحوري للقطب الاجتماعي في تنزيل السياسة الاجتماعية للحكومة

ويقوم القطب الاجتماعي، وفق مقاربة تشاركية مع مختلف الفاعلين والمتدخلين، بدور محوري في تنزيل هذه السياسة الاجتماعية، تؤهله الدينامية القطاعية التي تميزه، والتي يمكن إجمالها في:

- الالتقائية الحكومية التي نجح في إرسائها، من خلال اعتماد السياسات العمومية المندمجة وبرامجها التنفيذية في مختلف مجالات اشتغاله، ووفق آلية حكومية يرأسها السيد رئيس الحكومة.
- التقائية القطب الاجتماعي وتكامل أدواره، من خلال استراتيجية القرب للقطب 2017-2021، ووفق آلية التعاقد.
- الانخراط الفاعل في الورش الوطني لإصلاح منظومة الحماية الاجتماعية، من خلال قيادة ورش المساعدة الاجتماعية.
- التوفر على منظومة مؤسساتية وتشريعية وتنظيمية داعمة، سواء من حيث القوانين المؤطرة أو المؤسسات الحاضنة.
- اعتماد التوجه الوظيفي الجديد لمؤسسة التعاون الوطني المرتكز على المساعدة الاجتماعية.
- انطلاق ورش التنزيل الترابي لمختلف السياسات العمومية والبرامج المعتمدة، عبر الشراكة مع الجماعات الترابية، وفق آلية التعاقد (نموذج برنامج مدن ولوجة).

التنمية الاجتماعية: حصيلة عمل 2019 والتدابير المبرمجة لسنة 2020

أولا. التضامن والتماسك الاجتماعي

1. إصلاح منظومة مؤسسات الرعاية الاجتماعية
2. تفعيل برامج صندوق دعم التماسك الاجتماعي

ثانيا. مأسسة العمل الاجتماعي

1. مشروع قانون العاملين الاجتماعيين
2. تأهيل المعهد الوطني للعمل الاجتماعي بطنجة

ثالثا. تعزيز الشراكة وتقوية القدرات

1. الشراكة مع جمعيات المجتمع المدني
2. افتحاص مشاريع الجمعيات
3. الشراكة مع الجماعات الترابية
4. تقوية القدرات

أولا. التضامن والتماسك الاجتماعي

1. إصلاح منظومة مؤسسات الرعاية الاجتماعية

- في إطار تطبيق القانون 14.05، تم خلال 2019 الترخيص للجمعيات بفتح وتدبير 38 مؤسسة جديدة.
- ليرتفع العدد الإجمالي للمؤسسات المرخصة إلى 1155 مؤسسة بطاقة استيعابية تصل إلى 101660 مستفيدة ومستفيد، موزعة على مختلف جهات المملكة.
- تخصيص دعم سنوي للتسيير والتجهيز يقدر ب 155 مليون درهم خلال 2018 لفائدة الجمعيات المشرفة على تدبير هذه المؤسسات من طرف التعاون الوطني.

توزيع المؤسسات حسب الجهات

الجهة	عدد المؤسسات	الطاقة الاستيعابية
مراكش آسفي	177	16620
فاس مكناس	164	13491
سوس ماسة	137	13288
درعة تافيلالت	119	12667
طنجة تطوان الحسيمة	114	9061
الدار البيضاء سطات	113	8990
بني ملال خنيفرة	107	8673
الرباط سلا القنيطرة	97	7686
الشرق	66	5723
كلميم واد نون	48	4248
العيون الساقية الحمراء	10	876
الداخلة وادي الذهب	3	337
المجموع	**1155**	**101660**

1. إصلاح منظومة مؤسسات الرعاية الاجتماعية

توزيع عدد مؤسسات الرعاية الاجتماعية المرخصة حسب الجهات والفئات

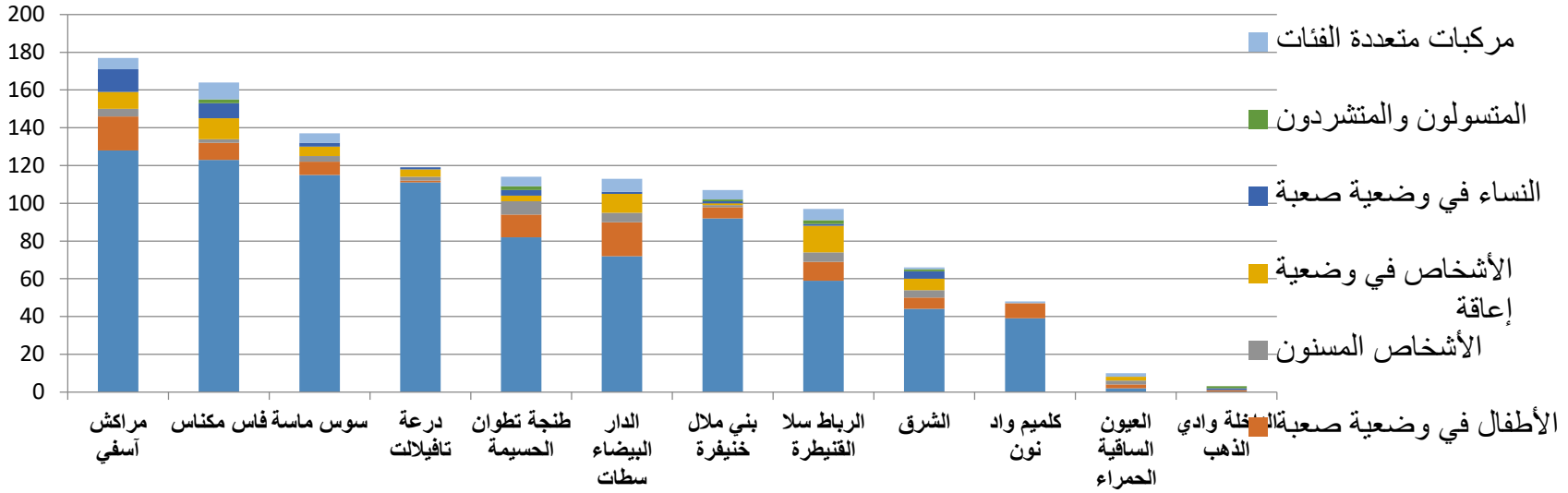

توزيع عدد مؤسسات الرعاية الاجتماعية المرخصة (1155) حسب الجهات

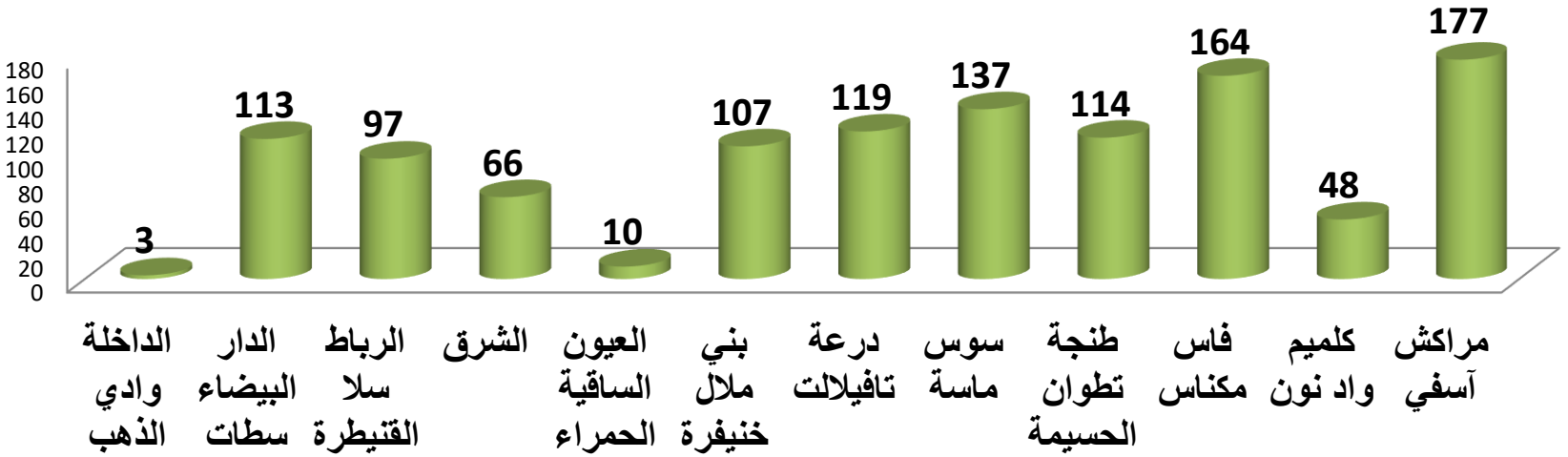

1. إصلاح منظومة مؤسسات الرعاية الاجتماعية

الشراكة من أجل تعزيز المراكز الاجتماعية

إحداث 75 مؤسسة جديدة بتفعيل اتفاقية الشراكة مع التعاون الوطني لسنة 2018.

إحداث 20 مؤسسة رعاية اجتماعية في إطار **الشراكة مع الجماعات الترابية.**

المجال/نوع المؤسسة		التعاون الوطني		الجماعات الترابية		المبلغ الإجمالي	
		العدد	الكلفة (مليون درهم)	العدد	الكلفة (مليون درهم)	العدد	الكلفة (مليون درهم)
المرأة	فضاءات متعددة الوظائف للنساء	20	32	–	–	20	32
	مراكز التكفل بالنساء ضحايا العنف	5		–	–	5	
الطفولة		20	15	3	4	21	19
الأشخاص المسنون		10	6	4	4,5	13	10,5
الأشخاص في وضعية إعاقة	COAPH	10	30	–	–	10	46
	مراكز التكفل بالأشخاص في وضعية إعاقة	10		13	16,5	22	
المجموع		75	83	20	25	92	108

1. إصلاح منظومة مؤسسات الرعاية الاجتماعية

دعم المراكز الاجتماعية الكبرى

- دعم خاص بتأهيل المركبات الاجتماعية التي تعاني صعوبات

المركز الاجتماعي	مبلغ الدعم	ملاحظات
مؤسسة الرعاية الاجتماعية التكافل بعين عتيق	2 650 000,00	دعم برسم سنة 2018
دار البر والإحسان بمراكش	1 325 000,00	دعم برسم سنة 2018
المركب الاجتماعي الجهوي دار الخير تيط مليل	5 360 000,00	دعم برسم سنة 2018
	4 000 000,00	دعم سنوي ابتداء من سنة 2019 (اتفاقية الشراكة في طور التوقيع)
المركب الاجتماعي دار الأطفال سيدي البرنوصي	1 920 000,00	التزام مبدئي بالدعم برسم سنة 2019
المجموع	**15 955 000,00**	

- دعم سنوي بشراكة مع التعاون الوطني

المركز الاجتماعي	مبلغ الدعم
الاسعاف الاجتماعي المتنقل بالدار البيضاء	3 500 000,00
المركب الاجتماعي ابتسامة بالصويرة	814 200,00
الفضاء المتعدد الوظائف للنساء بالحاجب	224 800,00
المركب الاجتماعي ابتسامة بمكناس	2 900 000,00
وحدة حماية الطفولة بطنجة	370 200,00
معهد الأميرة للا مريم للأطفال الانطوائيين بطنجة	1 200 000,00
وحدة حماية الطفولة بالدار البيضاء	400 000,00
المجموع	**9 409 200,00**

- دعم المركز الوطني محمد السادس للمعاقين بسلا بمبلغ 700 000,00 درهم سنويا

1. إصلاح منظومة مؤسسات الرعاية الاجتماعية

القانون 65.15 المتعلق بمؤسسات الرعاية الاجتماعية

- نشر بالجريدة الرسمية رقم 6667 بتاريخ 23 أبريل 2018
- إعداد النصوص التطبيقية (21 نصا) وإحالتها تدريجيا على مسطرة المصادقة.

التدابير المبرمجة

الإعداد لتدبير مرحلة ما بعد صدور النصوص التطبيقية للقانون 65.15

ملاءمة مؤسسات الرعاية الاجتماعية مع القانون الجديد:

- القيام بتشخيص لوضعية المؤسسات الحالية على ضوء المعايير الجديدة، خاصة من حيث البنيات التحتية والتأطير، مع تقييم الكلفة المالية لعملية تأهيل المؤسسات؛
- وضع خطة عمل لتأهيل العاملين الاجتماعيين بالمؤسسات؛
- وضع خطة عمل لتأهيل البنيات التحتية.

2. تتبع تفعيل برامج صندوق التماسك الاجتماعي

أ. برنامج الدعم المباشر للأرامل في وضعية هشة الحاضنات لأطفالهن اليتامى

ما يقرب من 108.714 طلب مودع لدى المصالح الترابية لوزارة الداخلية

2.939اجتماع للجان الإقليمية الدائمة

107.073 طلب متوصل به من طرف الوزارة

114اجتماع للجنة المركزية الدائمة

7.259 أرملة مرفوضة وتم إشعارها بالسبب	98.994 أرملة مقبولة وتستفيد من الدعم شهريا 170.000 يتيم ويتيمة	820 ملف في طور المعالجة

المبلغ الإجمالي للدعم المؤدى من طرف الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين: ما يناهز حوالي مليار و970 مليون درهم

الحصيلة الاجمالية منذ انطلاق البرنامج إلى غاية نهاية أكتوبر 2019

2. تتبع تفعيل برامج صندوق التماسك الاجتماعي

أ. برنامج الدعم المباشر للأرامل في وضعية هشة الحاضنات لأطفالهن اليتامى

- حصيلة البت في طلبات 2019 (الحصيلة إلى غاية نهاية أكتوبر 2019)

الجهات	مجموع الطلبات	عدد الطلبات المقبولة	عدد الطلبات غير المقبولة	الطلبات في طور الدراسة
الدار البيضاء – سطات	17494	16047	1221	130
مراكش – آسفي	14649	13221	759	166
فاس – مكناس	14193	13611	1017	63
الرباط – سلا – القنيطرة	13270	12291	1152	121
بني ملال – خنيفرة	10107	9210	734	67
طنجة – تطوان – الحسيمة	9402	8464	817	25
الشرق	8923	8485	341	96
سوس – ماسة	8709	8137	486	86
درعة – تافيلالت	7563	7086	435	42
كلميم – وادنون	1572	1454	102	16
العيون – الساقية الحمراء	967	795	164	8
الداخلة – وادي الذهب	217	187	30	0
الدر البيضاء سطات	7	6	1	0
المجموع	**107073**	**98994**	**7259**	**820**

توزيع طلبات الحصول على الدعم المباشر حسب الجهات

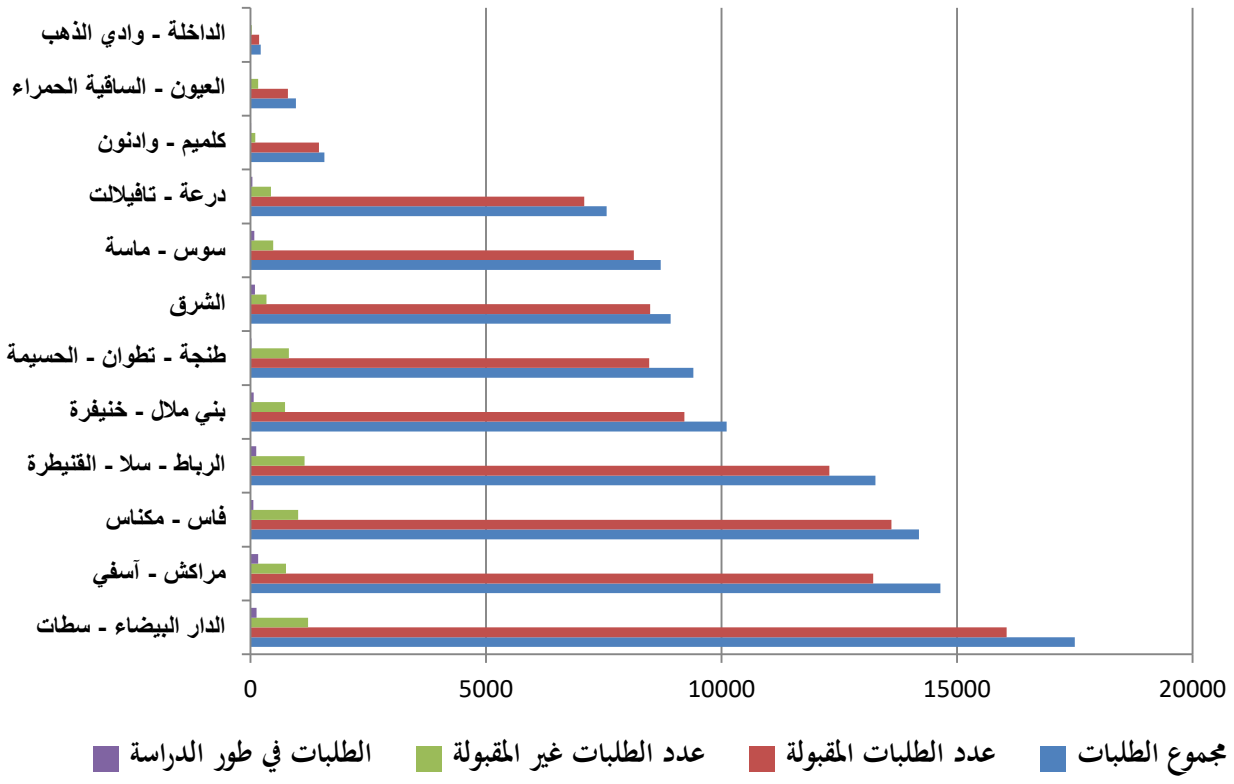

2. تتبع تفعيل برامج صندوق التماسك الاجتماعي

أ. برنامج الدعم المباشر للأرامل في وضعية هشة الحاضنات لأطفالهن اليتامى

التدابير المبرمجة

التنسيق مع الجهات المعنية ل:

- ✓ مراجعة المرسوم المنظم للدعم
- ✓ دراسة إمكانية توسيع الدعم المباشر لفئات هشة أخرى من النساء في وضعية هشة

- الملاءمة مع السجل الاجتماعي الموحد: تبسيط الوثائق مع الأخذ بعين الاعتبار المعلومات المتوفرة لدى مختلف الإدارات والمؤسسات العمومية
- احتساب الدعم ابتداء من تاريخ وضع الطلب بدلا من تاريخ البت فيه نهائيا
- إضافة النساء الأرامل في وضعية هشة نيابة عن الأطفال المهملين المتكفل بهم وفق أحكام القانون رقم 15.01
- إضافة النساء الأرامل في وضعية هشة نيابة عن الأطفال اليتامى في وضعية هشة من غير أبنائهن الموكول لهن حضانتهن أو رعايتهن
- إضافة النساء المطلقات في وضعية هشة نيابة عن أطفالهن اليتامى في وضعية هشة وذلك بعد وفاة الزوج الملزم بالنفقة

ب– برنامج دعم الأشخاص في وضعية إعاقة

- ✓ مواصلة تنفيذ التوصيات المنبثقة عن التقييم الذي أجرته الوزارة للبرنامج سنة 2018؛
- ✓ مواصلة دعم تمدرس الأطفال في وضعية إعاقة (11344 مستفيد)؛
- ✓ توسيع الاستفادة من المعينات التقنية والأجهزة التعويضية (32479 مستفيد)؛
- ✓ مواصلة تشجيع الأشخاص في وضعية إعاقة على إحداث مشاريع مدرة للدخل عبر تقديم دعم يصل إلى 60 ألف درهم لكل مشروع (1207 مستفيد)؛
- ✓ تعزيز شبكة مراكز الاستقبال لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة (44000 مستفيد).

ثانيا. مأسسة العمل الاجتماعي

1. مشروع قانون العاملين الاجتماعيين

ما تم إنجازه

- **إعداد مشروع القانون رقم 45.18 المتعلق بالعاملين الاجتماعيين**
- إنهاء الدراسة المتعلقة بإنجاز مرجع المهن والكفاءات في مجال حماية الطفولة؛
- الإعداد لإطلاق الدراسة المتعلقة بمرجع المهن والكفاءات في مجال الإعاقة.

التدابير المبرمجة

- إنهاء مسار المصادقة على مشروع القانون رقم 45.18 المتعلق بالعاملين الاجتماعيين

2. تأهيل المعهد الوطني للعمل الاجتماعي بطنجة

ما تم إنجازه

إطلاق دراسة لإعداد مخطط تنمية المعهد الوطني للعمل الاجتماعي بطنجة

التدابير المبرمجة

- إنهاء الدراسة
- تتبع تنزيل مخطط تنمية المعهد

1. برنامج الشراكة مع جمعيات المجتمع المدني

أ. برنامج الشراكة مع الجمعيات

مواصلة تفعيل البرنامج بشراكة مع وكالة التنمية الاجتماعية

- نسخة 2018 :حصيلة انتقاء المشاريع

المحاور	عدد المشاريع	الكلفة الإجمالية	مبلغ الدعم المطلوب
حماية الأطفال على الأنترنيت في إطار برنامج (E-SALAMA)	78	8.347.520,50	5.234.270,50
التمكين الاقتصادي للنساءخاصة في العالم القروي	61	14.147.778,10	9.341.535,50
الإرشاد الأسري	31	3.764.616,82	2.557.424,82
التربية الوالدية	41	4.818.937,50	3.340.222,50
النهوض بالأطفال في وضعية الشارع	11	5.138.640,00	2.419.800,00
دعم مراكز الاستقبال والاستماع والتوجيه للنساء ضحايا العنف	44	12.818.221,86	8.983.495,00
دعم مراكز الوساطة الأسرية	16	4.745.534,00	2.946.834,00
المجموع	282	53.781.248,78	34.823.582,32

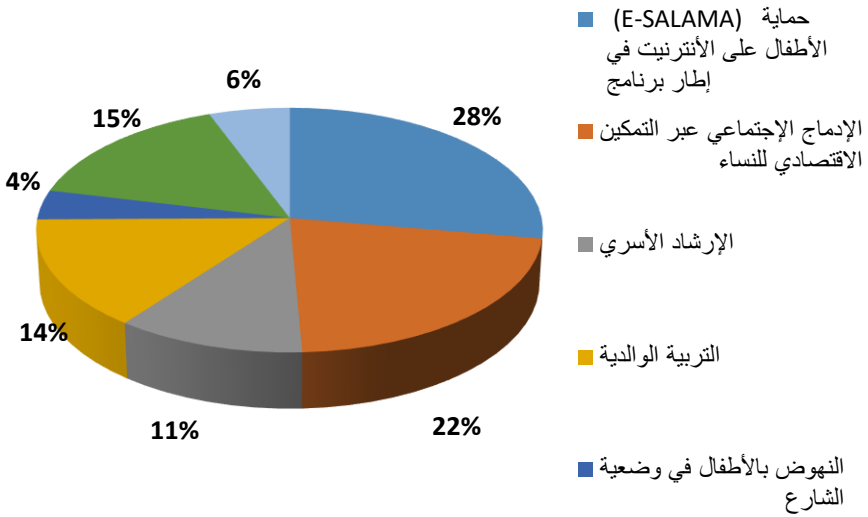

الميزانية المخصصة لنسخة 2018

50 مليون درهم موزعة كالتالي:

- الوزارة: 38 مليون درهم
- الوكالة 12 مليون درهم

1. برنامج الشراكة مع جمعيات المجتمع المدني

ب. الشراكة مع الجمعيات الكبرى

خلال الفترة 2017-2019: تمويل 15مشروعا بمبلغ إجمالي قدره 28,854 مليون درهم.

توزيع الدعم المالي حسب المجالات

المجالات	2017	2018	2019	المجموع العام
الإعاقة	2 400 000	4 390 800	-	6 790 800
الطفولة	-	5 102 800	3 000 000	8 102 800
مؤسسات الرعاية الاجتماعية	-	9 335 000	-	9 335 000
المرأة	-	-	1 626 121	1 626 121
المسنين	-	-	3 000 000	3 000 000
المجموع	**2 400 000**	**18 828 600**	**7 626 121**	**28 854 721**

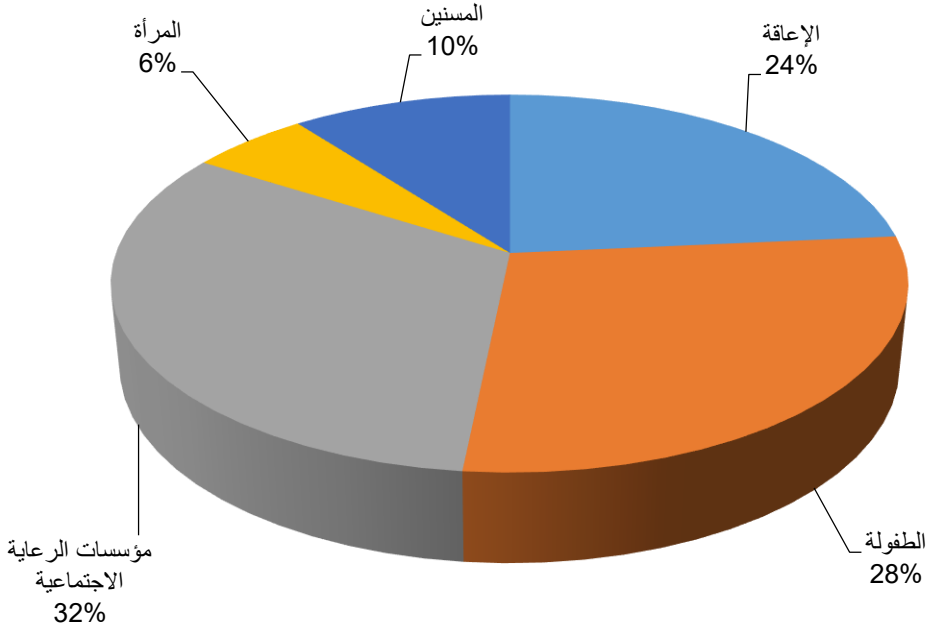

1. برنامج الشراكة مع جمعيات المجتمع المدني

التدابير المبرمجة

إطلاق نسخة 2019 لبرنامج الشراكة مع الجمعيات بميزانية تقدر ب 39 مليون درهم

2. افتحاص مشاريع الجمعيات

ما تم إنجازه

افتحاص 100% من مشاريع الجمعيات الممولة من طرف الوزارة في الفترة ما بين 2012 و2014، أي ما مجموعه 670 مشروعا.

التدابير المبرمجة

إطلاق عملية افتحاص وتقييم 554 مشروعا ممولا من طرف الوزارة برسم سنوات 2015 و2016 و2017.

3. الشراكة مع الجماعات الترابية

خلال الفترة 2018-2019 : إبرام 20 اتفاقية شراكة بمبلغ اجمالي قدره 83 مليون درهم

السنة	المساهمة المالية للوزارة	عدد المشاريع	مجالات الشراكة	الجماعات الترابية المستفيدة من المشروع
2019	8 000 000	2	مؤسسات الرعاية الاجتماعية	• جماعة القليعة • جماعة التمسية
	1 500 000	1	مؤسسات الرعاية الاجتماعية	• جماعة الحسيمة
	12 000 000	1	التمكين الاقتصادي للنساء	• مجلس جهة الداخلة وادي الذهب
	6 000 000	1	الخطة الجهوية للمساواة	• مجلس جهة الرباط سلا القنيطرة
2018	500 000	2	مؤسسات الرعاية الاجتماعية	• جماعة شفشاون
	15 000 000	15	مؤسسات الرعاية الاجتماعية	• مجلس عمالة الدارالبيضاء
	40 000 000	13	الولوجيات: البرنامج الوطني «مدن ولوجة»	• مجلس جماعة الدارالبيضاء • مجلس جماعة الرباط • جماعة وجدة • جماعة طنجة • جماعة الجديدة • جماعة سلا • جماعة القنيطرة • جماعة فاس • جماعة مكناس • المجلس الجماعي لتازة • جماعة أكادير • مجلس عمالة إنزكان آيت ملول • المجلس الجماعي لبني ملال
المجموع العام	**83 000 000**	**35**		

4. تقوية القدرات

- **برنامج «ارتقاء» لتأهيل الجمعيات**

يتم تفعيل البرنامج بشراكة مع وكالة التنمية الاجتماعية

ما تم إنجازه

منذ انطلاق البرنامج إلى اليوم، تم إنجاز ما يزيد عن 500 نشاط (دورات تكوينية، منتديات، مواكبة، دعم مؤسساتي) في 33 إقليما، لفائدة ما يناهز 1700 مستفيد,

ويخصص للبرنامج غلاف مالي سنوي يتراوح ما بين 3 و5 ملايين درهم

التدابير المبرمجة

تجويد حكامة البرنامج

- ربط البرنامج بأولويات التنزيل الترابي للسياسات العمومية
- وضع نظام للتتبع والتقييم

تنفيذ المشاريع المبرمجة في الخطة الحكومية للمساواة

«إكرام 2» 2017–2021

تنزيل الخطة الحكومية للمساواة «إكرام 2» 2017–2021

4 محاور موضوعاتية

1. تقوية فرص عمل النساء وتمكينهن اقتصاديا
2. حقوق النساء في علاقتها بالأسرة
3. مشاركة النساء في اتخاذ القرار
4. حماية النساء وتعزيز حقوقهن

3 محاور عرضانية

5. نشر مبادئ المساواة ومحاربة التمييز والصور النمطية المبنية على النوع الاجتماعي
6. إدماج النوع في جميع السياسات والبرامج الحكومية
7. التنزيل الترابي لأهداف الخطة الحكومية

تتبع وتقييم تنفيذ الخطة الحكومية للمساواة «إكرام 2»

محور تقوية فرص عمل النساء وتمكينهن اقتصاديا

المنجزات

- **إنجاز دراسة حول التمكين الاقتصادي للنساء :**

الهدف هو وضع برنامج وطني مندمج للتمكين الاقتصادي للنساء، و يمكن من تحقيق التقائية برامج ومشاريع مختلف المتدخلين، ويوضح الأولويات والمسؤوليات، ويضمن التنسيق مع جميع القطاعات الحكومية.

تم إطلاق الدراسة، هي الآن في مرحلة التشخيص، من المراقب إنهاؤها متم 2019

- **تقوية القدرات في مجال إدماج النوع الاجتماعي:**

مواكبة 08 قطاعات حكومية من أجل بلورة برامج عمل تنفيذية للخطة "إكرام 2"

- **تنزيل المحاور بشراكة مع الجماعات الترابية :**

تمت مواكبة جهة الرباط-سلا-القنيطرة من أجل بلورة الخطة الجهوية للمساواة

- **برنامج دعم النساء الأرامل في إطار صندوق دعم التماسك الاجتماعي :**

بلغ عدد المستفيدات منذ إطلاق البرنامج سنة 2015، **حوالي 99.000 أرملة، و170.000 طفل وطفلة.**

- **دعم النساء في وضعية إعاقة في إطار صندوق دعم التماسك الاجتماعي :**
  - استفادة **3970** فتاة في وضعية إعاقة من خدمات التمدرس سنة 2018 (**35%**)
  - عدد المشاريع المدرة للدخل المدعمة من 2015 إلى 2018 : **946** مشروع، خصص لها دعم مالي بلغ 42،9 مليون درهم، نسبة النساء المستفيدات من هذا البرنامج **36** %
  - نسبة النساء المستفيدات من المعينات التقنية والأجهزة التعويضية والبديلة **40**% من أصل 32437 مستفيد من 2015 إلى غاية 2018، وقد بلغ مجموع الاعتمادات المالية المرصودة لهذا المحور 25،7 مليون درهم.
- **برنامج دعم الجمعيات العاملة في مجال التمكين الاقتصادي للنساء :**

يتم تمويل 62 مشروع بغلاف مالي قدره 9398167.54 درهم، أي بنسبة 40% من مجموع الدعم الموجه للجمعيات

التدابير المبرمجة

- **انطلاق تنفيذ البرنامج الوطني المندمج للتمكين الاقتصادي للنساء في أفق 2030**
  - وضع برامج محدده للنساء في وضعية صعبة (استهداف مناطق معينة (المدن الحدودية، الحاجب، أكادير، الغرب...)
  - إطلاق نسخة 2020 لبرنامج دعم الجمعيات العاملة تقوية قدرات الفاعلين المعنيين (قطاعات حكومية، جماعات ترابية، مؤسسات عمومية، جمعيات المجتمع المدني....)

محور مشاركة النساء في اتخاذ القرار

المنجزات

- **تطوير القيادة النسائية من خلال مبادرات تنمية مهارات النساء ذوات الامكانيات العالية:**
  - إعداد وتنفيذ برنامج لمواكبة زهاء 30 إطار امرأة بالوزارة و11 رئيسة مصلحة
  - المشاركة في المنتديات الدولية واللقاءات الوطنية
  - المساهمة في بلورة برنامج التكوين المستمر

التدابير المبرمجة

دعم القطاعات الحكومية في برامج تطوير القيادة النسائية من خلال مبادرات تنمية مهارات النساء ذوات الامكانيات العالية

تقوية قدرات المؤسسات العمومية

محور التنزيل الترابي لأهداف الخطة الحكومية

- **تنفيذ اتفاقية الشراكة بين مجلس جهة الرباط–سلا–القنيطرة و وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية من أجل"«بلورة وتنفيذ الخطة الجهوية للمساواة "إكرام" بجهة الرباط–سلا–القنيطرة»:**

الشراكة مع المجالس الترابية

- المساهمة في تنفيذ **الخطة الجهوية للمساواة "إكرام" بجهة الرباط–سلا–القنيطرة**
- إبرام اتفاقية شراكة مع **جهات أخرى** من أجل بلورة وتنفيذ **خطط جهوية للمساواة**

تقوية قدرات الجماعات الترابية

محور حماية النساء وتعزيز حقوقهن

المنجزات

- مواكبة تنزيل مقتضيات القانون رقم 103.13 المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء
  - إصدار النص التطبيقي المتعلق بالقانون
  - إحداث الخلية المركزية التابعة للوزارة للتكفل بالنساء ضحايا العنف (في أفق إحداث الخلايا اللامركزة)
  - إحداث اللجنة الوطنية للتكفل بالنساء ضحايا العنف
  - تعيين الكتابة الدائمة للجنة الوطنية
  - التحضير لإطلاق مخطط لدعم تنفيذ القانون رقم 103.13
- إنجاز البحث الوطني الثاني حول انتشار العنف ضد النساء وتقديم النتائج الأولية
- إعداد أرضية الاستراتيجية الوطنية لمحاربة العنف ضد النساء 2019-2030
- برنامج إحداث وتفعيل الفضاءات المتعددة الوظائف للنساء (40 + 25)
- تجويد المنظومة المعلوماتية المؤسساتية حول العنف ضد النساء
- مواصلة تقديم الدعم لمراكز الاستماع والتوجيه للنساء ضحايا العنف

التدابير المبرمجة

- مواكبة تنزيل مقتضيات القانون رقم 103.13 المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء.
- استثمار نتائج البحث الوطني الثاني حول العنف ضد النساء
- المصادقة على الاستراتيجية الوطنية لمحاربة العنف ضد النساء 2019-2030
- تطوير الفضاءات المتعددة الوظائف للنساء وتوسيع التغطية المجالية بخلق فضاءات جديدة بمشاركة الجماعات الترابية وجمعيات المجتمع المدني وتأهيلها طبقا لمقتضيات القانون 65.15 المتعلق بمؤسسات الرعاية الاجتماعية والنصوص التنظيمية
- مراجعة المعايير وتطوير وتحسين حزمة الخدمات الأساسية للتكفل بالنساء ضحايا العنف بما في ذلك خدمة الإيواء والتنسيق (تنفيذ الإجراء 4.3.5 من الخطة إكرام 2).
- تنظيم الحملة الوطنية السابعة عشر حول العنف ضد النساء
- توفير الشروط اللازمة لتعميم المنظومة المعلوماتية المؤسساتية حول العنف ضد النساء
- مواصلة تقديم الدعم لمراكز الاستماع والتوجيه للنساء ضحايا العنف
- إطلاق عملية معايرة الجودة لدى مراكز الاستماع والتوجيه للنساء ضحايا العنف (certification) وتثمين بعض المراكز النموذجية

محور نشر مبادئ المساواة ومحاربة التميز والصور النمطية المبنية على النوع الاجتماعي

المنجزات

- إطلاق الدورة الخامسة لجائزة تميز للمرأة المغربية (03 ماي2019) وتنظيم حفل منح الجوائز (10 أكتوبر 2019)
- التحضير لتنظيم الحملة الوطنية السابعة عشر لوقف العنف ضد النساء
- دعم الهيئات ونظم اليقظة ورصد العنف ضد النساء وصورة المرأة في وسائط الإعلام
- استكمال عملية العضوية في المرصد الوطني للعنف ضد النساء والمرصد الوطني لصورة المرأة في الإعلام
- إحداث مركز للتوثيق مختص في قضايا المرأة والنهوض بحقوقها
- وضع نظام للتدبير الالكتروني للوثائق GED المتعلقة بمجال النهوض بحقوق النساء ومحاربة جميع أشكال العنف والتمييز ضدهن، يستجيب لمتطلبات تقنيات المعلومات الحديثة من حيث الوصول للمعلومة ونشرها.
- إنجاز تقرير المملكة المغربية حول موضوع "نظم الحماية الاجتماعية، الولوج للخدمات العمومية والبنيات المستدامة، من أجل المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات" في إطار المشاركة في الدورة 63 للجنة وضع المرأة –مارس 2019.
- إنجاز تقرير المملكة المغربية حول موضوع "المراجعة الوطنية الشاملة للتقدم المحرز نحو تنفيذ إعلان ومنهاج بيجين بعد 25 عاما"

التدابير المبرمجة

- إطلاق الدورة السادسة لجائزة تميز للمرأة المغربية (08 مارس 2020)، وتسليمها خلال اليوم الوطني للمرأة المغربية 10 أكتوبر 2020
- تنظيم الحملة الوطنية الثامنة عشر لوقف العنف ضد النساء
- دعم الهيئات ونظم اليقظة ورصد العنف ضد النساء وصورة المرأة في وسائط الإعلام
  - دعم المرصد الوطني للعنف ضد النساء
  - دعم المرصد الوطني لصورة المرأة في الإعلام

- المشاركة في الدورة 64 للجنة وضع المرأة –مارس 2020
- المساهمة في التقارير الدولية والجهوية والوطنية
- المشاركة في تظاهرات وطنية ودولية وجهوية

محور إدماج النوع في جميع السياسات والبرامج الحكومية

المنجزات

- **ضمان حكامة جيدة للخطة الحكومية للمساواة "إكرام 2.**
- **مواكبة القطاعات الحكومية من أجل إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في استراتيجياتها وبرامجها** عبر بلورة برامج العمل القطاعية لتنفيذ الخطة "إكرام 2"
- **تقوية القدرات في مجال إدماج النوع الاجتماعي.**

التدابير المبرمجة

- **إنجاز التقييم النصف المرحلي لتنفيذ خطة "إكرام 2"** لتقييم مستوى تحقيق النتائج وفقا لمؤشرات محددة وإجراء مراجعة وتحديث المؤشرات
- **وضع وتطوير آلية لقيادة وتتبع وتقييم الخطة الحكومية للمساواة "إكرام 2"** (مكتب تدبير المشاريع **PMO /Project Management Office**)
- **مواكبة القطاعات الحكومية من أجل إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في استراتيجياتها وبرامجها**
- **تقوية القدرات في مجال إدماج النوع الاجتماعي** لفائدة أعضاء اللجنة التقنية المكلفة بتنفيذ خطة "إكرام« و مواكبة بعض المؤسسات في إدماج النوع الاجتماعي في التكوين.

المنجزات

- مكون الدعم التقني لبرنامج دعم الاتحاد الأوروبي لتنفيذ الخطة الحكومية للمساواة «إكرام 1»
- برنامج دعم الاتحاد الأوروبي لتنفيذ الخطة الحكومية للمساواة "إكرام 2"
  - إبرام اتفاقية التمويل: 26 مليون أورو (الدعم المالي)
  - إنجاز التقرير القطاعي /rapport sectoriel
- برنامج التعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة:
  - إطلاق الدراسة من أجل إنجاز الاستراتيجية حول التمكين الاقتصادي للنساء وبلورة البرنامج الوطني المندمج للتمكين الاقتصادي للنساء في أفق 2030
- برنامج التعاون المغربي البلجيكي في مجال مناهضة العنف ضد النساء: محور "حماية النساء من العنف" المنفذ في إطار "التفويض بالتعاون" من طرف صندوق الأمم المتحدة للسكان UNFPA

التدابير المبرمجة

- مواصلة تنفيذ برنامج دعم الاتحاد الأوروبي لتنفيذ الخطة الحكومية للمساواة "إكرام 2"
  - تتبع تنفيذ مؤشرات الدعم
  - تنظيم مهمات التتبع
- مواصلة تنفيذ برنامج التعاون المغربي البلجيكي في مجال مناهضة العنف ضد النساء: محور "حماية النساء من العنف" المنفذ في إطار "التفويض بالتعاون" من طرف صندوق الأمم المتحدة للسكان UNFPA
  - تتبع تنفيذ مكونات البرنامج

الطفولة: حصيلة 2019 و برنامج عمل 2020

البرنامج الوطني التنفيذي 2015-2020 للسياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة 2015-2025
إحداث أجهزة ترابية مندمجة لحماية الطفولة
برنامج مدن بدون أطفال في وضعية الشارع
برنامج مواكبة الأطفال بمؤسسات الرعاية الاجتماعية لما بعد 18 سنة
النهوض بالمعايير الاجتماعية الحمائية للأطفال

البرنامج الوطني التنفيذي 2015-2020 للسياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة 2015-2025

المنجزات

- إعداد حصيلة نصف مرحلية للبرنامج الوطني التنفيذي للسياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة 2015-2020 :
  - تقديم الحصيلة نصف المرحلية للبرنامج أمام اللجنة الوزارية المكلفة بتتبع السياسات والمخططات الوطنية في مجال النهوض بأوضاع الطفولة وحمايتها بتاريخ 30 أبريل2019، تحت رئاسة السيد رئيس الحكومة؛

- إعداد تقرير حول 30 سنة على اعتماد الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل وتقديمه بالمجلس الحكومي، بتاريخ 12 شتنبر 2019.

التدابير المبرمجة

- إعداد المرحلة الثانية للسياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة للفترة 2020-2025

إحداث أجهزة ترابية مندمجة لحماية الطفولة

المنجزات

- وضع برنامج إحداث الأجهزة الترابية المندمجة لحماية الطفولة، واعتماده خلال اجتماع اللجنة الوزارية المكلفة بتتبع تنفيذ السياسات والمخططات الوطنية في مجال النهوض بأوضاع الطفولة وحمايتها، بتاريخ 30 أبريل 2019؛
- صدور **منشور السيد الرئيس الحكومة** حول التنزيل الترابي للسياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة 2015-2020 رقم 11/2019، بتاريخ 27 يوليوز 2019؛
- الشروع في وضع مراكز المواكبة لحماية الطفولة، وإعداد منظومة إقليمية للمعلومات للتتبع الطفل داخل مدار الحماية؛

التدابير المبرمجة

- إحداث 05 مراكز المواكبة لحماية الطفولة بـ 05 أقاليم نموذجية؛
- إعداد 05 خطط إقليمية لحماية الطفولة؛
- مواصلة إعداد منظومة معلوماتية إقليمية لتتبع وضعية الطفل في مدار الحماية؛
- وضع برتوكول لحماية الطفولة؛
- تكوين الموارد البشرية العاملة مع الأطفال بالأقاليم المستهدفة.

برنامج مدن بدون أطفال في وضعية الشارع

المنجزات

- **مبادرة "الرباط مدينة بدون أطفال الشوارع"**
  - توقيع اتفاقية شراكة مع المرصد الوطني لحقوق الطفل والمشاركة في أشغال في إعداد استراتيجية حضرية في هذا الشأن؛
- دعم الإسعاف الاجتماعي المتنقل بكل من الدار البيضاء ومكناس لتعزيز الخدمات التي يقدمانها للأطفال في وضعية الشارع بمبلغ **4,3مليون درهم؛**
- تمويل 11 مشروعا للجمعيات العاملة في مجال الأطفال في وضعية الشارع بمبلغ 2 469 600,00 درهم.

التدابير المبرمجة

- **وضع برنامج محاربة استغلال الأطفال في التسول؛**
- إحداث **الإسعاف الاجتماعي المتنقل للأطفال في وضعية الشارع** بكل من مدن طنجة، سلا، أكادير: المبلغ المرصود **بمبلغ 7,5 مليون درهم**
- مواصلة دعم الإسعاف الاجتماعي المتنقل بكل من الدار البيضاء ومكناس **بمبلغ 4,3 مليون درهم**
- دعم مشاريع جديدة للجمعيات العاملة في مجال الأطفال في وضعية الشارع بمبلغ **3 500 000.00 درهما**

مواكبة الأطفال بمؤسسات الرعاية الاجتماعية لما بعد 18 سنة "برنامج مواكبة"

المنجزات

- الشروع في تنزيل مشروعين لـ «**مواكبة الأطفال بمؤسسات الرعاية الاجتماعية لما بعد 18 سنة**»، لفائدة **2655 طفل**، بمبلغ مالي يصل إلى 4.114.475 درهم، خلال الفاترة: 2019-2021؛
- وضع برنامج لتعزيز قدرات مؤسسات الرعاية الاجتماعية في مجال مواكبة الأطفال لما بعد 18 سنة؛
- إدراج معايير التكفل بالأطفال في مشاريع دفاتر التحملات العامة والخاصة، المنصوص عليها بالقانون 15-65 المتعلق بمؤسسات الرعاية الاجتماعية؛
- إعداد مرجع للمهن والكفاءات للعاملين الاجتماعيين في مجال الطفولة؛
- إطلاق دراسة حول توحيد معايير المؤسسات والخدمات في مجال حماية الطفولة.

التدابير المبرمجة

- دعم مشاريع الجمعيات في مجال المواكبة بمبلغ بمبلغ **3 500 000.00 درهما** ؛
- مواصلة برنامج تعزيز قدرات مؤسسات الرعاية الاجتماعية في مجال مواكبة الأطفال لما بعد 18 سنة؛
- إعداد إطار مرجعي لتنظيم ولوج وتتبع الأطفال بمؤسسات الرعاية الاجتماعية؛
- وضع خطة عمل مواكبة مؤسسات الرعاية الاجتماعية للأطفال في تطبيق المعايير وفق القانون 15-65 بعد صدور مراسيمه التطبيقية؛
- وضع خطة طريق لتفعيل مرجع المهن والكفاءات الخاص بالعاملين الاجتماعيين في مجال الطفولة؛
- وضع إطار مرجعي عملي لمواكبة الأطفال بمؤسسات الرعاية الاجتماعية لما بعد 18 سنة؛
- وضع خريطة للأطفال والشباب بمؤسسات الرعاية الاجتماعية.

النهوض بالمعايير الاجتماعية الحمائية للأطفال

المنجزات

- انتقاء 78 مشروعا للجمعيات في مجال حماية الأطفال على الأنترنيت؛
- تنظيم دورتين تكوينيتين لفائدة 66 جمعية عاملة في مجال الطفولة حول موضوع التواصل من أجل التنمية خلال شهري يوليوز وأكتوبر 2019 وإعداد مرجع في مجال التربية الوالدية وبلورة خطة للتكوين؛
- تنظيم 04 ورشات تكوينية للقطاعات الحكومية و 92 جمعية في مجال التربية الوالدية، ما بين شهري مارس وماي 2019؛
- الشروع في تنظيم حملة وطنية تواصلية للحد من العنف اتجاه الأطفال؛
- إطلاق دراسة وطنية حول المعايير الاجتماعية الحامية للأطفال.

التدابير المبرمجة

- تنظيم حملات تواصلية إقليمية حول حماية الطفولة في إطار وضع الأجهزة الترابية المندمجة لحماية الطفولة؛
- مواصلة الحملة الوطنية التواصلية للحد من العنف اتجاه الأطفال؛
- نشر الدليل حول آليات مشاركة الأطفال وطرق الاستماع إليهم والأخذ بآرائهم، وإطلاق المنصة الرقمية لمشاركة الأطفال؛
- إعداد مرجع وطني حول المعايير والممارسات في مجال مشاركة الأطفال.

النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة: حصيلة 2019 وبرنامج عمل 2020

I. التنسيق وتفعيل الأوراش العرضانية للسياسة العمومية

1. برنامج تتبع وتنسيق تنفيذ مخطط العمل الوطني للسياسة العمومية المندمجة
2. مشروع إرساء نظام لدعم وتشجيع ومساندة الأشخاص في وضعية إعاقة
3. مشروع إرساء نظام لتقييم الإعاقة
4. تفعيل نظام الحصيص لولوج الوظيفية العمومية

II. الخدمات و التكفل و دعم القدرات

1. البرنامج الوطني للتأهيل في مجال إعاقة التوحد
2. برنامج تتبع أجرأة خدمات صندوق دعم التماسك الاجتماعي
3. البرنامج الوطني لتأهيل وتطوير المؤسسات المستقبلة للأشخاص في وضعية إعاقة 2018–2021
4. الاستقبال والتوجيه ومنح شواهد الإعاقة

III. الولوجيات و إذكاء الوعي والنهوض بالتنمية الدامجة

1. برنامج إرساء وتطوير الولوجيات
2. برنامج دمج بعد الإعاقة في برامج التنمية الترابية

---

1. برنامج تتبع وتنسيق تنفيذ مخطط العمل الوطني للسياسة العمومية المندمجة 2017-20121

المنجزات 2019

- اعداد تقرير إجمالي حول إنجازية مخطط العمل الوطني لسنة 2018؛
- الاجتماع الخامس للجنة التقنية يوليوز 2019؛
- إعداد تقرير نصف مرحلي 2017-2019 حول إنجازية مخطط العمل الوطني، لرفعه للجنة الوزارية.

مؤشرات الإنجاز

تبلغ نسبة الإنجاز من 2017 إلى منتصف 2019 حوالي 20%، وتخص أساسا المشاريع المهيكلة التي تهم الإطار المعياري للولوجيات والتشغيل ودعم تمدرس الأطفال في وضعية إعاقة وتقوية قدرات الفاعلين، بالإضافة إلى الشروع في إصلاحات تهم ورش الحماية الاجتماعية.

التدابير المبرمجة 2020

- اجتماع اللجنة الوزارية.
- تنفيذ برنامج تقوية قدرات أعضاء اللجنة التقنية في مجال النهوض بحقوق الاشخاص في وضعية إعاقة؛
- الاجتماع السادس للجنة التقنية؛

2. مشروع إرساء نظام لدعم وتشجيع ومساندة الأشخاص في وضعية إعاقة

يندرج هذا المشروع في إطار تنزيل المادة 6 من القانون الإطار 13-97 للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة.

المنجزات

- انتقاء مكتب الدراسات المكلف بإنجاز **دراسة جدوى لإرساء نظام للدعم وتشجيع ومساندة الأشخاص في وضعية إعاقة .**
- إنجاز المرحلة الثانية المتعلقة بتشخيص الوضعية الراهنة لآليات الدعم الاجتماعي المتوفرة بالمغرب؛
- إنجاز المرحلة الثالثة المتعلقة بوضع التصور حول نظام هذا الدعم.
- تقديم مخرجات الدراسة إلى اللجنة الوزارية لاصلاح وحكامة منظومة الحماية الاجتماعية.
- برمجة تقديم الدراسة في المجلس الحكومي.

التدابير المبرمجة 2020

- تنظيم لقاء وطني لعرض مخرجات الدراسة المتعلقة بهذا النظام
- بلورة مشروع قانون على ضوء نتائج الدراسة
- تتبع مسطرة المصادقة على مشروع القانون

3. مشروع إرساء نظام لتقييم الإعاقة

استنادا إلى المادة 23 من القانون الإطار رقم 13-97 المتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها، يتم الشروع في إنجاز دراسة لإرساء نظام جديد لتقييم الإعاقة سيمكن من منح بطاقة شخص في وضعية إعاقة.

المنجزات

- إعداد دفتر التحملات الخاصة بإنجاز هذا المشروع،
- إحداث لجنة لقيادة هذا المشروع كما تم تنظيم 3 اجتماعات لهذه اللجنة
- تنظيم الاجتماع الأول للجنة الاستشارية للمشروع
- تنظيم لقاء تشاوري موسع مع القطاعات الحكومية وفعاليات المجتمع المدني الفاعل في مجال الإعاقة، لتقديم مكونات المشروع: الأسبوع الأخير من شهر نونبر 2019،
- إقتراح سيناريوهات (سيناريوهين على الأقل) لتنفيذ مشروع نظام تقييم الإعاقة.

التدابير المبرمجة

- إعداد المكونات التقنية للنظام الجديد لتقييم الإعاقة (شبكة التقييم، سلم القياس، نموذج الشهادة و/أو السجل الطبي، نموذج البحث الاجتماعي... ، إعداد تقرير عن عملية إختبار معايير وأدوات)؛
- إقتراح الهياكل المؤسساتية للنظام الجديد ودفاتر التحملات الهياكل المؤسساتية المسؤولة عن تقييم الإعاقة،
- عقد اللقاءات التشاورية مع الفاعلين المعنيين طيلة مراحل تنفيذ مكونات هذا المشروع.

4. تفعيل نظام الحصيص لولوج الأشخاص في وضعية إعاقة للوظيفة العمومية

المنجزات 2019

- دجنبر 2018 تنظيم أول مباراة موحدة خاصة بالأشخاص في وضعية إعاقة (50 منصب)؛
- مصادقة اللجنة الوطنية الدائمة لتتبع المباريات الخاصة بالأشخاص في وضعية إعاقة على تصور تنظيم ثاني مباراة خاصة بالأشخاص في وضعية إعاقة التي سيتم تنظيمها قبل متم سنة 2019؛
- عملية توزيع 200 منصب على القطاعات الحكومية؛
- اتخاذ الاجراءات اللازمة لإنجاح عملية توظيف 200 منصب في إطار المباراة الموحدة؛
- تفعيل مقترح وضع مكاتب جهوية للاستقبال الطلبات.

التدابير المبرمجة 2020

- المشاركة في أشغال اللجنة الوطنية الدائمة لدى رئاسة الحكومة؛
- تتبع عمليات إدماج الأشخاص في وضعية إعاقة في القطاعات المشغلة؛
- تنظيم المباراة الموحدة في المناصب المدرجة في قانون المالية سنة 2020.

1. البرنامج الوطني للتأهيل في مجال إعاقة التوحد «رفيق»

المنجزات

- انتقاء الجامعة الدولية للرباط لتتولى تكوين 180 خبيرا على ثلاثة أفواج بمعدل 60 سنويا و3600 ممارسا بمعدل 1200 ممارس سنويا؛
- إرساء وحدة لتدبير البرنامج الوطني؛
- انتقاء 60 مكونا (فوج 2019)؛
- تنظيم لقاء وطني لتقديم وإعطاء انطلاقة البرنامج الوطني للتأهيل في مجال إعاقة التوحد (يناير 2019)؛
- استكمال التكوين النظري والتطبيقي للفوج الأول من برنامج «**رفيق**»؛
- تحديد خريطة التداريب الميدانية؛
- تصريف التكوين على المستوى المحلي لفائدة 1200 مهني ممارس (نونبر-دجنبر 2019).

التدابير المبرمجة 2020

- انطلاق الفوج الثاني من التكوين ابتداء من يناير 2020؛
- تصريف التكوين لفائدة 1200؛
- تتبع وتدبير البرنامج.

3. البرنامج الوطني لتأهيل وتطوير المؤسسات المستقبلة للأشخاص في وضعية إعاقة 2018-2021

المنجزات

المحور الأول : تقنين وتجويد الخدمات

فيما يتعلق بالتقنين :

- إعداد دفتر التحملات الخاص لكل نوع من المؤسسات حسب نوعية الإعاقة (قانون 65.15) .

المحور الثاني : التأهيل المادي للمؤسسات المستقبلة للأشخاص في وضعية إعاقة

- إعداد شبكة تشخيصية لحاجيات المؤسسات من التأهيل .
- حصر حاجيات المراكز من خيت التجهيز و التأهيل

المحور الثالث : توسيع وتطوير العرض الخدماتي للمؤسسات

- تحديد خريطة الخصاص المجالي لمؤسسات الرعاية الاجتماعية
- تجميع وتصنيف الطلبات الواردة على الوزارة (الجماعات الترابية، الجمعيات).

التدابير المبرمجة 2020

المحور الأول : تقنين وتجويد الخدمات

فيما يتعلق بالتقنين :

- نشر ومواكبة المراكز حول دفتر التحملات الخاص لكل نوع من المؤسسات حسب نوعية الإعاقة (قانون 65.15)
- إخراج مرجعية معمارية للجودة.

المحور الثاني : التأهيل المادي للمؤسسات المستقبلة للأشخاص في وضعية إعاقة

- الإنجاز الميداني من إرساء الولوجيات والتجهيزات كأولوية للمراكز.

المحور الثالث : توسيع وتطوير العرض المتعلق بخدمات المؤسسات

- المساهمة في إحداث مؤسسات أخرى وفق الاحتياجات المحلية.

4. الاستقبال والتوجيه ومنح شواهد الإعاقة

المنجزات

- استكمال التغطية الترابية فيما يخص إحداث مراكز لتوجيه ومساعدة الأشخاص في وضعية إعاقة COAPH التابعة للتعاون الوطني (77 مركزا حاليا)؛
- منح أكثر من 4000 شهادة للإعاقة سنويا؛
- منح أكثر من 30 تأشيرة على طلب الاستفادة من رسم الاستيراد الادنى على السيارات المعدة للأشخاص في وضعية إعاقة؛
- إعادة تهيئة الفضاء المخصص للاستقبال بهدف تحسين جودة الاستقبال؛
- إعداد مشروع رقمنة الأرشيف المتعلق بالملفات الطبية للأشخاص في وضعية إعاقة.

التدابير المبرمجة 2020

- إعداد تطبيق معلوماتي لمنح شهادة الإعاقة عن بعد؛
- تأهيل 77 مركزا لتوجيه ومساعدة الأشخاص في وضعية إعاقة COAPH من حيث التكوين وأدوات العمل للقيام بدور الشباك في الاستقبال والتوجيه؛
- تطوير الخدمات المقدمة لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة لتقريبها أكثر إلى الأشخاص في وضعية إعاقة وأسرهم.

1. برنامج إرساء وتطوير الولوجيات: تنفيذ البرنامج الوطني "مدن ولوجة "

المنجزات

- عقد اتفاقيات شراكة مع 13 جماعة ترابية من أجل تنفيذ مشاريع لإرساء الولوجيات:

✓ **الصنف 1: في مرحلة الأشغال:**

تمت تعبئة مساهمة الوزارة في هذه الاشغال بمدن **الدار البيضاء** : 8 مليون درهم؛ **الرباط**: 3,4 مليون درهم ؛ **وجدة** 5,3 مليون درهم ؛ **طنجة** : 3,3 مليون درهم.

✓ **الصنف 2 : في مرحلة التشخيص:**

تم إنجاز دراسة تشخيصية لواقع الولوجيات بتسع مدن :**تازة، فاس، مكناس، القنيطرة، سلا، الجديدة، بني ملال، أكادير، إنزكان.**

التدابير المبرمجة

- تعبئة المساهمة المالية للوزارة في أشغال إرساء الولوجيات (20 مليون درهم)
- التوقيع على اتفاقيات الشراكة والتتبع والتنسيق مع المدن الجديدة للانخراط في البرنامج (**الداخلة، العيون، كلميم، آسفي، ورزازات، سوق أربعاء الغرب، وزان، تطوان، بركان**)؛
- خلق تعبئة حول المشاريع الرامية جعل الإدارات العمومية ولوجة وذلك تنفيذا لمضامين منشور السيد رئيس الحكومة المتعلق بتحسين ظروف استقبال وتوجيه الأشخاص في وضعية إعاقة بالمرفق العمومي؛
- تشجيع المبادرات الرامية إلى **جعل الشواطئ ولوجة بالنسبة للأشخاص في وضعية إعاقة وفضاءات الترفيه بالنسبة للأطفال.**

الأشخاص المسنون: – حصيلة عمل 2019 وبرنامج عمل 2020

1. البرنامج الوطني لتأهيل مؤسسات الرعاية الاجتماعية للأشخاص المسنين 2017-2021
2. الحملة الوطنية التحسيسية الخامسة للأشخاص المسنين؛
3. الإطار الاستراتيجي للنهوض بأوضاع الأشخاص المسنين؛
4. المرصد الوطني للأشخاص المسنين.

يتضمن هذا البرنامج المحاور التالية:

1. التأهيل المادي للمراكز؛
2. تأهيل الموارد البشرية: التسوية وتعزيز الموارد البشرية والتكوين؛
3. معايرة الخدمات والنهوض بالجودة؛
4. مواكبة المراكز غير المرخصة؛
5. مواكبة المراكز المحدثة و في طور البناء؛
6. تنويع الخدمات لفائدة المسنين: التكفل عن بعد.

البرنامج الوطني لتأهيل مؤسسات الرعاية الاجتماعية للأشخاص المسنين

المنجزات

- إنجاز 32 يوم تكويني يشمل خمس وحدات لفائدة 160مستفيد ومستفيدة من مسؤولي الجمعيات المسيرة للمراكز، والمديرين، والعاملين الاجتماعيين .
- إعداد النصوص التنظيمية المتعلقة بالقانون 65.15 في الشق الخاص بالتكفل عن بعد؛
- إعداد تصور حول التطبيق المعلوماتي لتوفير مؤشرات ومعطيات دقيقة ومحينة حول وضعية مؤسسات الرعاية الاجتماعية للأشخاص المسنين.

التدابير المبرمجة 2020

- تفعيل مشروع المؤسسة المنجزة للمراكز الخمس النموذجية وإعداد مشروع المؤسسة لخمس مراكز أخرى
- إعداد نصوص تنظيمية مؤطرة لدفاتر التحملات الخاصة بأصناف مؤسسات الرعاية الاجتماعية للأشخاص المسنين
- مواكبة المراكز الغير مرخصة للحصول على الترخيص
- إعداد دفتر تحملات خاص بالتكفل عن بعد بالأشخاص المسنين؛
- إعداد برنامج لتكوين الجمعيات المقدمة لخدمات التكفل عن بعد.

الحملة التحسيسية للأشخاص المسنين

المنجزات 2019

- تنظيم لقاء وطني لإعطاء انطلاقة الحملة الوطنية الخامسة لكبار السن، تحت شعار: " النـــاس لكبار، كـــنز فكل دار "، من 1 إلى 31 أكتوبر 2019،

برمجة تنظيم 333 لقاء جهوي بمختلف جهات المملكة بشراكة مع مؤسسة التعاون الوطني، كالتالي:

- 258 نشاط على شكل (ندوات وموائد مستديرة و ورشات ولقاءات تواصلية تحسيسية)
- 50 نشاطا على شكل زيارات ميدانية لمراكز الرعاية الاجتماعية للأشخاص المسنين مدعمة بأنشطة ترفيهية، وتكريمات لبعض الشخصيات المسنة
- تنظيم 25 حملة طبية.

التدابير المبرمجة 2020

- إطلاق الحملة التحسيسية السادسة لكبار السن؛
- تنظيم لقاءات وأنشطة جهوية؛
- إعداد تقرير حول أنشطة الحملة.

مشروع السياسة العمومية المندمجة للنهوض بأوضاع الأشخاص المسنين

المنجزات 2019

- إنجاز وثيقة (باللغتين العربية والفرنسية) تتضمن نتائج المشاورات مع مختلف الفاعلين والمتدخلين والأولويات في مجال النهوض بحقوق الأشخاص المسنين.
- تنظيم لقاء تشاوري يوم 16 يوليوز 2019 لعرض مشروع السياسة العمومية المندمجة للأشخاص المسنين بمشاركة ممثلي القطاعات الحكومية، والمؤسسات الوطنية وصناديق التقاعد والتأمين، خصص لعرض وتدقيق المحاور والأهداف الاستراتيجية المقترحة لمشروع السياسة العمومية.

التدابير المبرمجة 2020

- تنظيم لقاء تشاوري مع جمعيات المجتمع المدني لتقاسم ومناقشة مضامين مشروع السياسة العمومية؛
- تنظيم لقاءت جهوية ؛
- الإعلان عن مشروع السياسة العمومية المندمجة للأشخاص المسنين ومخططها التنفيذي؛
- تنزيل المخطط التنفيذي للسياسة العمومية المندمجة للأشخاص المسنين

المرصد الوطني للأشخاص المسنين

المنجزات 2019

- المشاركة في النشاط المبرمج على هامش فعاليات المعرض الدولي للكتاب والنشر فبراير 2019
- إعداد التقرير السنوي الأول للمرصد الوطني للأشخاص المسنين؛
- تنظيم لقاء لتقديم نتائج التقرير السنوي للمرصد 2019؛

التدابير المبرمجة 2020

- إعادة انتخاب أعضاء المرصد الوطني للأشخاص المسنين؛
- إعداد برنامج عمل المرصد الوطني للأشخاص المسنين برسم 2020؛
- إعداد التقرير السنوي الثاني للمرصد؛
- توقيع اتفاقية الشراكة المتعلقة ببرنامج التعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكانUNFPA؛
- تتبع مشروع اتفاقية الشراكة بين المرصد الوطني للأشخاص المسنين، والمركز الوطني للبحث العلمي والتقني؛
- تنظيم أنشطة حول قضايا الشيخوخة والأشخاص المسنين.

الأسرة: منجزات 2019 و برنامج عمل 2020

1. برنامج النهوض بخدمات الوساطة الأسرية

2. برنامج التربية الوالدية

3. برنامج الإرشاد الأسري

4. الإطار الاستراتيجي لحماية الأسرة

المنجزات 2019

- تم دعم 24 مركز للوساطة الأسرية برسم سنة 2018 بمبلغ يقدر بـ: 4.605.780,00 درهم. (حاليا يبلغ عدد المراكز المدعمة 2014-2018، 66 مركزا؛
- تحيين دفتر التحملات، الذي يحدد معايير الخدمات، ومكونات مراكز الوساطة الأسرية، ومؤهلات الموارد البشرية العاملة بهذه المراكز؛
- إعداد أرضية لبرنامج (ارتقاء) خاص بتعزيز قدرات العاملين بمراكز الوساطة الأسرية بهدف تكوين قطب خبرة في هذا المجال بشراكة م
- إعداد دليل (répertoire) خاص
- بالجمعيات العاملة في المجال؛

- تجميع المعطيات والبيانات الخاصة بالحالات، التي تم استقبالها من طرف مراكز الوساطة الأسرية خلال سنة 2018، وتحليلها؛
- إعداد قاعدة معطيات معلوماتية خاصة بعمل مراكز الوساطة الأسرية.
- إعداد الإطارات المرجعية المتعلقة بإنجاز إطار مرجعي في مجال الوساطة الأسرية

التدابير المبرمجة 2020

- تتبع ومواكبة عمل مراكز الوساطة الأسرية المدعمة؛
- مواصلة دعم مراكز الوساطة الأسرية بمبلغ 4.000.000,00 درهم
- طبع الدليل (répertoire) الخاص بالجمعيات العاملة في المجال؛
- تجميع المعطيات والبيانات الخاصة بالحالات التي تم استقبالها من طرف مراكز الوساطة الأسرية برسم سنة 2019 وتحليلها؛
- تنظيم لقاءات للتوعية والتحسيس بأهمية الخدمات المقدمة من طرف مراكز الوساطة الأسرية؛
- تطوير تطبيق معلوماتي لتجميع المعطيات المتعلقة بالخدمات المقدمة من طرف مراكز الوساطة الأسرية؛
- تنفيد برنامج التكوين (ارتقاء) بشراكة مع وكالة التنمية الاجتماعية، لتعزيز وتقوية قدرات العاملين بمراكز الوساطة الأسرية بهدف تكوين قطب خبرة في هذا المجال؛
- إطلاق اطلب العروض لإنجاز الإطار المرجعي المتعلق بالوساطة الأسرية.

المنجزات 2019

- تم إعداد دفتر تحملات خاص بالتربية الوالدية؛
- تم دعم الجمعيات العاملة في مجال التربية الوالدية بمبلغ مالي يقدر ب 2.000.000,00 درهم؛
- تم إعداد "الإطار المرجعي للتربية الوالدية" ؛
- تم تنفيذ خطة التكوين في مجال التربية الوالدية لفائدة الأطر العاملة بالجمعيات المدعمة في هذا المجال، وكذا ممثلي القطاعات الحكومية، والمعاهد الوطنية (96 مستفيد ومستفيدة)؛
- إعداد دليل لإدماج بعد التربية الوالدية في الاستراتيجيات
- القطاعية ،وبرامج التنمية المجالية.
- إعداد دليل (répertoire) خاص بالجمعيات العاملة في المجال.

التدابير المبرمجة 2020

- تتبع ومواكبة عمل الجمعيات العاملة في مجال التربية الوالدية (المدعمة برسم سنتي 2016و2019)
- تنظيم لقاء تواصلي مع الجمعيات المستفيدة من الدعم برسم سنة 2019
- مواصلة دعم الجمعيات العاملة في مجال التربية الوالدية بمبلغ مالي يقدر ب 2.000.000,00 درهم؛
- طبع ونشر الإطار المرجعي الخاص بالتربية الوالدية وترجمته إلى العربية
- طبع ونشر دليل إدماج بعد التربية الوالدية في الاستراتيجيات القطاعية الوطنية، وبرامج التنمية المجالية وترجمته للعربية.
- طبع ونشر دليل المنشط في مجال التربية الوالدية وترجمته إلى العربية.

المنجزات 2019

- تتبع عمل الجمعيات العاملة في مجال الإرشاد الأسري (20 جمعية مدعمة برسم سنة 2016)
- تم دعم الجمعيات العاملة في مجال الإرشاد الأسري بمبلغ 2.000.000,00 درهم
- تم إعداد دفتر تحملات خاص بالإرشاد الأسري
- تم إعداد الإطارات المرجعية المتعلقة بإعداد دليل مرجعي خاص بالإرشاد الأسري؛
- إعداد دليل (répertoire) الجمعيات العاملة في المجال.

التدابير المبرمجة 2020

- تتبع عمل الجمعيات العاملة في مجال الإرشاد الأسري (المدعمة برسم سنتي 2016و2019)؛
- تنظيم لقاء تواصلي مع الجمعيات المستفيدة من الدعم برسم سنة 2019؛
- مواصلة دعم الجمعيات العاملة في مجال الإرشاد الأسري بمبلغ 2.000.000,00 درهم؛
- إعداد وتوزيع استمارة خاصة بمجال الإرشاد الأسري بهدف توحيد آليات العمل في هذا المجال؛
- طبع ونشر دليل (répertoire) الجمعيات العاملة في المجال؛
- إطلاق طلب العروض لانتقاء خبرة تتعلق بإنجاز الدليل المرجعي في مجال الإرشاد الأسري.

الاستراتيجية الوطنية للنهوض بأوضاع الأسرة المغربية

المنجزات 2019

- تم إعداد تصور حول الإطار الاستراتيجية الوطنية للنهوض بأوضاع الأسرة المغربية ؛
- تم إعداد الإطارات المرجعية لانتقاء الخبرة المتعلقة بإعداد استراتيجية وطنية للنهوض بأوضاع الأسرة المغربية .

التدابير المبرمجة 2020

- إطلاق طلب العروض لانتقاء الخبرة المتعلقة بإعداد الاستراتيجية الوطنية للنهوض بأوضاع الأسرة المغربية ومخططها التنفيذي؛
- تنظيم لقاءات تشاورية مع كل من القطاعات الحكومية، والمؤسسات الوطنية، وكذا جمعيات المجتمع المدني وجميع الفاعلين المهتمين بقضايا الأسرة على المستويين الوطني والجهوي؛
- الإعلان عن الاستراتيجية ومخططها التنفيذي.

التشريع والتعاون الدولي والتواصل

1. الإنتاج التشريعي والتنظيمي
2. التعاون الدولي
3. التواصل

1. الإنتاج التشريعي والتنظيمي

المنجزات

- إعداد مشروع قانون رقم 45.18 متعلق بالعاملين الاجتماعيين وإحالته على مصالح الأمانة للحكومة
- المصادقة على المرسوم رقم 2.18.856 بتطبيق القانون رقم 103.13 المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء و نشره بالجريدة الرسمية عدد 6774 بتاريخ 02 ماي 2019 ؛
- إصدار النصوص التطبيقية لمقتضيات المرسوم المتعلق بإعادة تنظيم المعهد الوطني للعمل الاجتماعي رقم 2.15.449 الصادر 21 شتنبر2016
- إعداد منشور رئيس الحكومة رقم 11/2019 الصادر في 26 يوليوز 2019 يتعلق بالتنزيل الترابي للسياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة؛
- إصدار مقرر لوزيرة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية حول تعيين أعضاء الخلية المركزية المكلفة بالتكفل بالنساء ضحايا العنف.
- إعداد مشاريع النصوص التطبيقية للقانون رقم 65.15 المتعلق بمؤسسات الرعاية الاجتماعية وإحالة البعض منها على مصالح الأمانة العامة للحكومة؛
- إعداد مشروع مرسوم يحدد شروط ومعايير الاستفادة من منح المساعدات لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة؛
- إعداد مشروع مرسوم بإحداث اللجنة الوزارية للمساواة.

التدابير المبرمجة

- مواصلة إعداد النصوص التطبيقية للقانون رقم 65.15 يتعلق بمؤسسات الرعاية الاجتماعية وتتبع مسطرة المصادقة عليها؛
- تتبع مسطرة المصادقة على مشروع القانون رقم 45.18 يتعلق بالعاملين الاجتماعيين بالمجلس الحكومي والبرلمان، وإعداد مشاريع النصوص التنظيمية ذات الصلة؛
- إعداد مشاريع النصوص التطبيقية ذات الصلة بتنزيل مقتضيات القانون الإطار رقم بعد97.13 المتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها ويتعلق

2. تعزيز التعاون الدولي

المنجزات

- **إنجاز برامج دعم بشراكة مع دول ومنظمات دولية وبرامج أممية**
  - الاتحاد الأوروبي
  - بلجيكا
  - هيئة الأمم المتحدة للمرأة ONU FEMMES
  - صندوق الأمم المتحدة للسكان
  - اليونسيف
  - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
- **توقيع اتفاقيات شراكة مع :**
  - سلطنة عمان
  - مدغشقر
  - الكويت
  - الكونغو الديمقراطية

التدابير المبرمجة

- **مواصلة تفعيل برامج الشراكة والتعاون الدولي**
  - الاتحاد الأوروبي
  - بلجيكا
  - هيئة الأمم المتحدة للمرأة ONU FEMMES
  - صندوق الأمم المتحدة للسكان
  - اليونسيف
  - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
- **توقيع اتفاقيات شراكة جديدة**

3. التواصل

المنجزات

- مد الشركاء المؤسساتيين والجمعيات والوفود والمشاركين في أنشطة الوزارة بإصدارات القطاع والتي وصلت منذ 2013حتى شهر نونبر 2019 حوالي 100 إصدار، من سياسات عمومية ومخططات تنفيذية وتقارير وطنية ودلائل...

- مشاركة الوزارة في المعارض والتظاهرات الكبرى كالمعرض المنظم من طرف الحكومة المغربية بمقر OCDEوفي فعاليات المعرض الدولي للنشر والكتاب برواق تفاعلي خلال 10 ايام تم من خلاله عرض اصدارات الوزارة وتوزيع أزيد من 500 نسخة رقمية في أقراص مدمجة على عموم المهتمين وتنظيم ندوات موضوعاتية.

- إنجاز أشرطة توثيقية لجائزة تميز للمرأة المغربية

- **تنظيم حملات تحسيسية ذات بعد وطني بمشاركة فاعلين مؤسساتيين وأكاديميين والنسيج الجمعوي والجماعات الترابية...**

  - «الحملة الوطنية 17 لوقف العنف ضد النساء» و «الحملة الوطنية 5 لفائدة الأشخاص المسنين» ، حملة الولوجيات، حماية الطفولة من العنف

3. التواصل

التدابير المبرمجة

- اعتماد استراتيجية للتواصل وإطلاق مخطط للتعبئة الاجتماعية حول «برامج المساعدة الاجتماعية للقطب الاجتماعي»
- تعزيز التواصل المؤسساتي بتوفير مضامين ترتكز على الحاجيات الحقيقية والملحة للمرتفقين (معلومات ذات طابع خدماتي وسهلة الولوج ورقيا وإلكترونيا)
- فتح ورش الولوجيات التواصلية وترجمة إنتاجات الوزارة الورقية إلى «لغة برايل» والسمعية البصرية إلى لغة الإشارة

المعهد الوطني للعمل الاجتماعي:

المنجزات

وضع مخطط تنمية المعهد الوطني للعمل الاجتماعي

أجرأة المحاور المتعلقة بإرساء نظام الإجازة والماستر والدكتوراه
أجرأة الإطار التنظيمي للمعهد الوطني للعمل الاجتماعي
البحث العلمي و الشراكة و التعاون الدولي
حركية الطلبة و الأساتذة
إعادة هيكلة المعهد : إنجاز الدراسات التقنية

التدابير المبرمجة

ملائمة مخطط تنمية المعهد الوطني للعمل الاجتماعي مع التوجهات الاستراتيجية للوزارة الوصية
أجرأة الإطار التنظيمي للمعهد الوطني للعمل الاجتماعي
البحث العلمي و الشراكة و التعاون الدولي
حركية الطلبة و الأساتذة
ترميم المعهد، إحداث قاعات، ولوجيات

الموارد البشرية و الميزانية و الأنظمة المعلوماتية

1. تعزيز الموارد البشرية وتقوية قدراتها

2. تدبير الأنظمة المعلوماتية

3. الميزانية والتجهيز

2. تدبير الأنظمة المعلوماتية

المنجزات

- صيانة الإصدار 2.2.1 للمنظومة المعلوماتية المؤسساتية حول العنف ضد النساء والمواكبة التقنية لأجل تعميم مجال استغلاله من طرف الشركاء (وزارة الصحة، ووزارة العدل والحريات، والدرك الملكي والمديرية العامة للأمن) وتحيين مقتضيات "بروتوكول تبادل المعطيات المعلوماتية" و استمارة تجميع المعطيات.
- تأهيل البنية التحتية للنظم المعلوماتية : اقتناء وتركيب وتشغيل خوادم وعتاد معلوماتي للتخزين (في طور التنزيل)
- إنجاز وتحيين الموقع الإلكتروني لجائزة تميز المرأة المغربية
- المشاركة في الدراسة المنجزة من طرف وزارة إصلاح الادارة و الوظيفة العمومية لحصر الخدمات الادارية الالكترونية و قياس مستوى الجاهزية الالكترونية بالنسبة لمختلف القطاعات الوزارية و كذا أهم المؤسسات و المقاولات العمومية التي تقدم خدمات للمواطنين و المقاولات.

2. تدبير الأنظمة المعلوماتية

التدابير المبرمجة

- إنجاز المخطط المديري الرقمي للأنظمة المعلوماتية للوزارة.
- تتبع إنجاز النظام المعلوماتي لرقمنة تدبير الملفات والمساطر الوظيفية التالية: دعم الجمعيات، برنامج ارتقاء، صندوق التماسك الاجتماعي (تمدرس الأطفال في وضعية إعاقة، المعدات التقنية، خلق مشاريع مدرة للدخل)، تدبير مؤسسات الرعاية الاجتماعية، الدعم المباشر للأرامل، الشراكة المؤسساتية والجمعيات الكبرى
- صيانة الإصدار 2.2.1 للمنظومة المعلوماتية المؤسساتية حول العنف ضد النساء والمواكبة التقنية لأجل تعميم مجال استغلاله.
- تطوير الموقع الالكتروني للوزارة قصد مطابقته مع الدليل المرجعي الوطني لمعايير ولوج الأشخاص في وضعية إعاقة.
- إنجاز دراسة مطابقة الأنظمة المعلوماتية للتوجيهات الوطنية لحماية النظم المعلوماتية والقانون رقم 08-09 المتعلق بحماية المعطيات الشخصية وتفعيل مخرجاتها.
- تتبع إنجاز النظام المعلوماتي لحماية الطفولة.
- تأهيل البنية التحتية للأنظمة المعلوماتية: أجهزة الشبكة المعلوماتية وأنظمة الحماية، في إطار مواصلة تفعيل التوجيهات الوطنية لأمن النظم المعلوماتية

3. الميزانية و التجهيز حصيلة 2019

المنجزات

البرمجة وتتبع تنفيذ الميزانية– القانون التنظيمي الجديد للمالية

- إعداد مشروع نجاعة الأداء برسم سنة 2119
- إعداد الوثيقة الخاصة بالبرمجة لثلاث سنوات
- إعداد ميزانية النوع، ميزانية المواطن، المذكرة المتعلقة بالتوزيع الجهوي للمشاريع الاستثمارية.
- إعداد تقرير نجاعة الأداء برسم سنة 2018
- تتبع تنفيذ الالتزامات المسطرة في مشروع نجاعة الأداء لسنة 2019

المشتريات، المحاسبة، تدبير الممتلكات، اللوجستيك و تنظيم التظاهرات

التدابير المبرمجة

البرمجة وتتبع تنفيذ الميزانية– القانون التنظيمي الجديد للمالية

- مواصلة تنزيل القانون التنظيمي للمالية
- وضع برمجة ميزانياتية لثلاث سنوات
- إعداد مشروع نجاعة الأداء برسم سنة 2020
- إعداد التقرير حول نجاعة الأداء برسم سنة 2019.
- إعداد ميزانية النوع، ميزانية المواطن، المذكرة المتعلقة بالتوزيع الجهوي للمشاريع الاستثمارية.
- تتبع تنفيذ الالتزامات المسطرة في مشروع نجاعة الأداء لسنة 2020.

المشتريات، المحاسبة، تدبير الممتلكات، اللوجستيك و تنظيم التظاهرات

بلغت ميزانية وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية، برسم سنة 2020،
ما مجموعه 824 792 000 درهما موزعة كالتالي:

المبالغ بالدرهم

المالية السنة	2019	2020	نسبة التغيير
نفقات الموظفين	56 464 000	71 290 000	% 26,26
ميزانية التسيير	568 100 000	528 002 000	% –7,06
ميزانية الاستثمار	225 500 000	225 500 000	–
المجموع	**850 064 000**	**824 792 000**	% –2,97

تتوزع الميزانية المرصودة حسب نوعية الاعتمادات كما يلي:

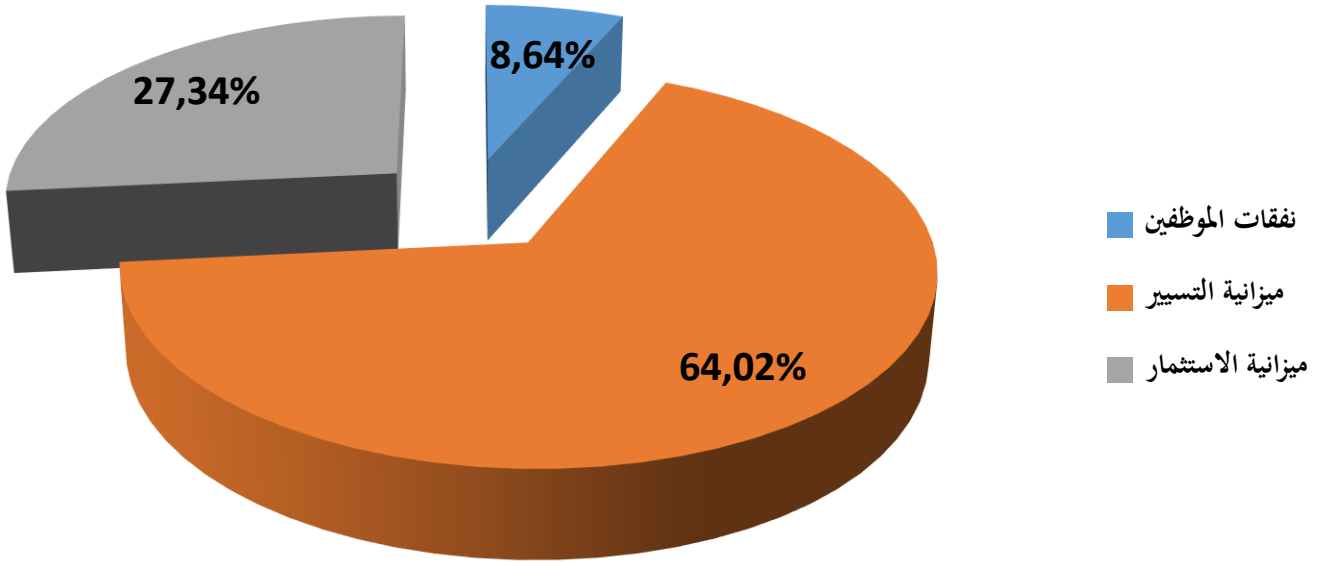

ميزانية التسيير برسم سنة 2020

المبالغ بالدرهم

السنة المالية	2019	2020	نسبة التغيير
الوزارة	104 100 000	64 002 000	-%38
التعاون الوطني	364 000 000	364 000 000	
وكالة التنمية الاجتماعية	100 000 000	100 000 000	
المجموع	**568 100 000**	**528 002 000**	-%7

المبالغ بالدرهم

السنة المالية	2019	2020
الوزارة	196 100 000	175 100 000
التعاون الوطني	20 400 000	20 400 000
وكالة التنمية الاجتماعية	9 000 000	30 000 000
المجموع	**225 500 000**	**225 500 000**

توزيع الميزانية حسب مكونات القطب الاجتماعي

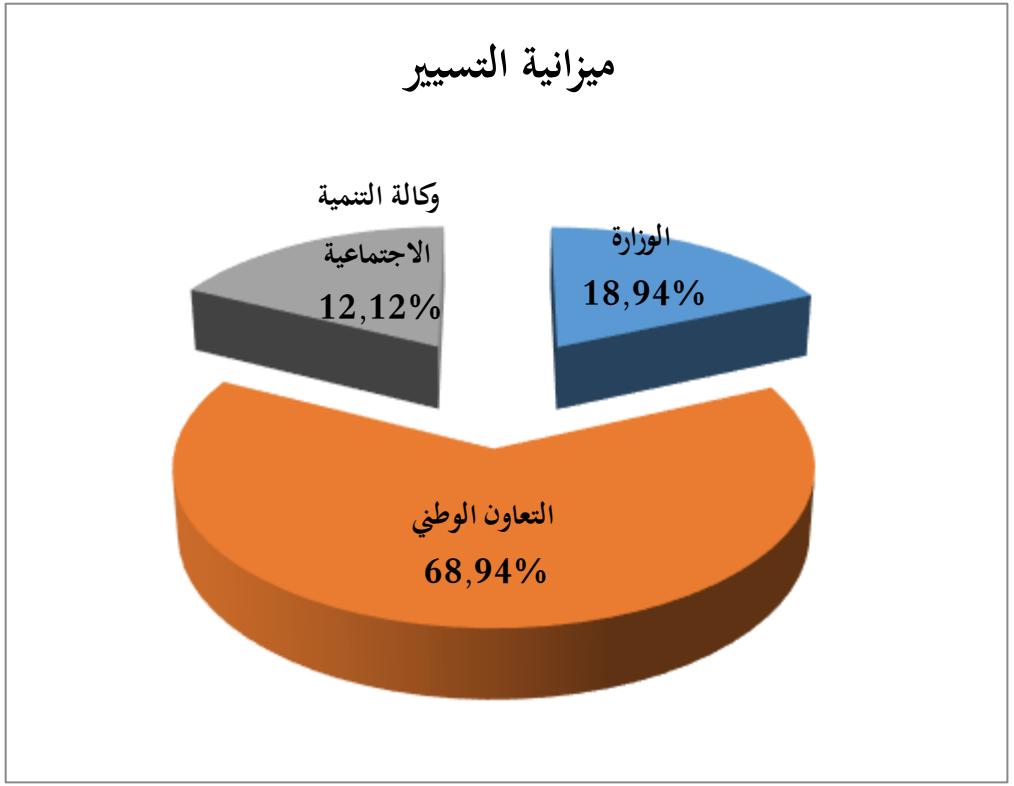

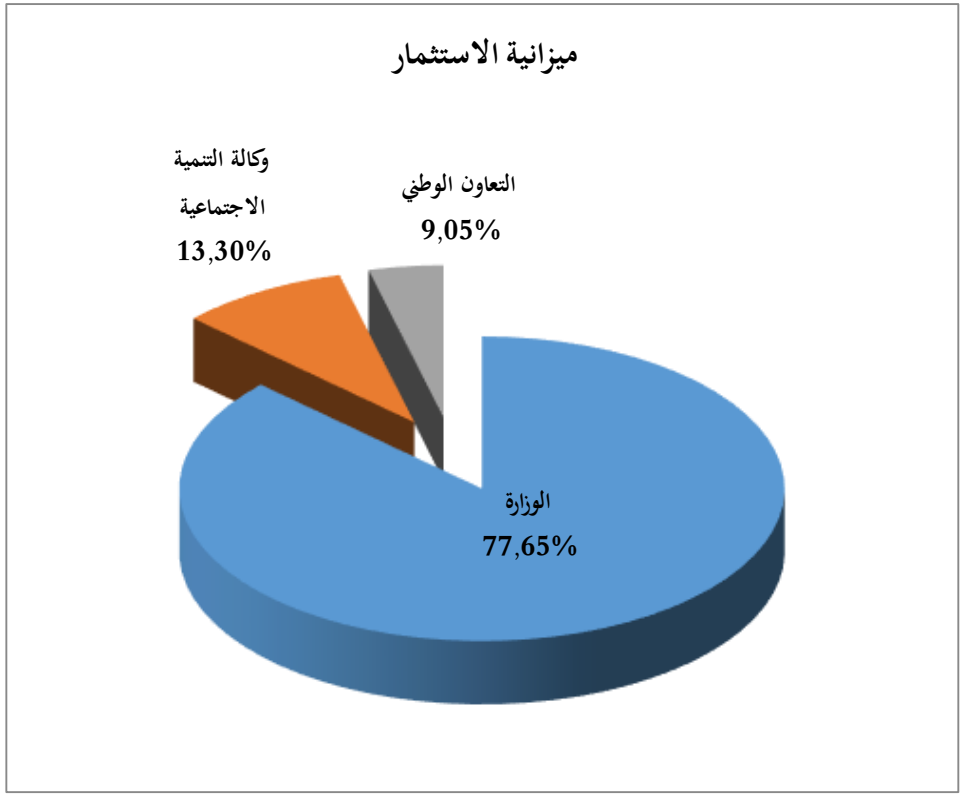

شكرا على حسن انتباهكم

ملخـــــص المناقشـــــة العامـــــة

ملخص المناقشة العامة لمشروع الميزانية الفرعية لوزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة

برسم السنة المالية 2020

في مستهل هذا الاجتماع، قدم السيدات والسادة المستشارين تهنئتهم للسيدة الوزيرة على تعيينها وعلى الثقة التي حظيت بها لتحمل مسؤولية هذا القطاع المهم، الذي يتعلق بالقطب الاجتماعي، كما نوهوا بالعرض القيم الملقاة والذي يتضمن عدة منجزات وأرقام ومعطيات مفصلة، كما أشادوا بالدينامية التي يعرفها هذا القطاع الذي يعد قطاعا حقوقيا بامتياز.

وتم اعتبار أن مناقشة ميزانية هذا القطاع تتجاوز مناقشة الأرقام إلى تقييم السياسة العمومية، خاصة فيما يتعلق بمحاور النقاش كمحور التضامن، والذي يغطي لوحده جانبا واسعا من البعد الاجتماعي الذي يهدف الجميع لترسيخه، بالإضافة إلى موضوع المساواة والذي يتطلب وقفة تأمل لتقييم التوجه العام وتحديد المكاسب والصعوبات، وكذا محور الأسرة، باعتبارها عماد وأساس المجتمع، وأيضا التنمية الاجتماعية كأساس للعملية التنموية الشاملة.

وتم التنويه، بما تم القيام به على مستوى الوزارة من برامج واستراتيجيات، يجب الاستفادة منها، وذلك عبر تقييمها وتطويرها واستمراريتها، بالإضافة إلى ضرورة الاستفادة من الاتفاقيات والشراكات الدولية المبرمة في هذا المجال، حيث يبقى التحدي الأكبر هو تنزيل وتطبيق هذه البرامج على أرض الواقع، وهو مجهود يحتاج إلى إرادة حقيقية لتغيير العقليات والمفاهيم وجرأة عالية لكل المتدخلين.

وذكر بعض السادة المتدخلين أن النهوض بالمجال الاجتماعي مسؤولية الحكومة والقطاعات الحكومية ككل، إذ تم الاستفسار حول

المعايير المحددة لعقد شراكات مع الجماعات الترابية لتأهيل مؤسسات الرعاية الاجتماعية.

وفي إطار الوثائق المقدمة من طرف الوزارة والموزعة على اللجنة، لاحظ أحد السادة المستشارين أن هناك غيابا للوثيقة المتعلقة بالدعم الموجه للجمعيات، إذ أشار إلى أهمية وجودها ضمن هذه الأوراق الموزعة، وذلك قصد معرفة أشكال الدعم والمعايير المعتمدة وتوضيح طبيعة الجمعيات المستفيدة.

وتم التأكيد على أن نجاح النموذج التنموي سيكون رهينا باعتماده على محور أساسي وهو "الإنسان" كهدف نهائي للتنمية، وذلك عبر سن سياسات عمومية تحفظ له كرامته، وذلك بالحفاظ على حقوقه الأساسية في الشغل والتعليم والصحة وغيرها.

وتم اعتبار أن الميزانية المخصصة لهذا القطاع تبقى ضعيفة مقارنة مع تحديات ومتطلبات هذا القطاع الاجتماعي الهام، وبذلك يتم إحالة عدة اختصاصات تهم الوزارة على جمعيات المجتمع المدني، علما أن العمل الجمعوي غالبا ما يكون عملا تطوعيا، وأن الجمعيات لا تتوفر على موارد قارة وتشتغل في إطار برامج محددة تمولها القطاعات الحكومية أو أجانب، مما يطرح معه عدة تساؤلات حول مدى استقرار الأشخاص الذين يعيشون في وضعية اجتماعية هشة.

وقد تمت المطالبة بإخراج النصوص التنظيمية لقانون رقم 65.15 المتعلق بالرعاية الاجتماعية إلى حيز التطبيق.

✓ **<u>التضامن والتماسك الاجتماعي</u>** : أكد أحد السادة المستشارين أن الوزارة تواصل بشكل مستمر دعم السياسة الاجتماعية، وذلك بمواصلة تقليص الفوارق المجالية الاجتماعية عبر مجموعة من الآليات منها دعم وتنزيل التزامات الحوار الاجتماعي، وكذا المجهود الحكومي، الذي يواكبه مجهود تشريعي في تقوية الترسانة القانونية، بالإضافة إلى

ورش صندوق التماسك الاجتماعي كإنجاز اجتماعي مهم، وكآلية لتوجيه السياسات الاجتماعية وإنصاف الجهات الهشة وتحقيق الحماية الاجتماعية لأكثر من ثلث المغاربة، مطالبنا بالحفاظ على أهدافه وتنمية موارده وضمان حكامة تدبيره، لأن الفئات الموجه لها تبقى جد محدودة، بالإضافة إلى وجود فوضى كبيرة في هذه الآلية تحول دون استفادة عدد كبير من الأرامل نتيجة تعقيد وتعدد المساطر، والتي تؤدي في كثير من الأحيان إلى رفض عدد كبير من الملفات.

وتم التساؤل عن الفئات المستفيدة من دعم صندوق التضامن والدعم الاجتماعي وإن كان الدعم يتم بشكل عادل دون تمييز.

وعلاقة بما سبق، تم اعتبار أن هناك تفضيلا لجمعيات دون الأخرى، وغيابا للشفافية في دعم وانتقاء الجمعيات، علما أن هناك غيابا لمسار الإنجازات المحققة، وتم الاستفسار حول أسباب التعاقد وإلغائه مع بعض الجمعيات والاحتفاظ بالشراكات مع أخرى.

ودعا أحد السادة المتدخلين إلى ضرورة تطوير وتنزيل عدد من الأوراش الكبرى كورش التغطية الصحية، مع المطالبة بالإسراع بقانون التغطية الصحية للوالدين، وكذا الاهتمام بمؤسسات الرعاية الاجتماعية، وذلك بالتنزيل السريع لقانون مؤسسات الرعاية الاجتماعية، أملا في الحد من مجموعة من الاختلالات والتجاوزات التي تعرفها هذه المؤسسات.

✓**<u>الإنعاش الوطني والعاملين به :</u>** تمت الدعوة إلى ضرورة الإقلاع به كآلية مهمة يمكن للوزارة الاستفادة منها في إطار تنزيل ورش الجهوية المتقدمة، ومع التأكيد على أنه حان الوقت لإحداث قطب اجتماعي قوي، يجمع كل المؤسسات والهيئات والإدارات ذات الصلة بالمجال الاجتماعي، في مؤسسة واحدة بموارد مالية وبشرية، تجمع شتات التعاون الوطني والإنعاش الوطني ووكالة التنمية الاجتماعية، حتى تصبح

عملية تدخل الدولة قوية وواضحة وذات أثر مباشر على المواطن، وأيضا تسهل عمليات المراقبة والتتبع والتقييم.

✓ **دور الطالب والطالبة :** تمت الإشارة إلى استفحال ظاهرة الهدر المدرسي بالمناطق الهشة والتي قد تصل إلى 76% ببعض المناطق، إضافة إلى غياب متدخلين وشركات لدعم دور الطالب والطالبة، مما سيساهم في تنامي الهدر المدرسي أمام قلة إمكانيات الأسر.

وتم التساؤل عن الجهة الحكومية المسؤولة عن هذه الدور، وإن كان الأمر يتعلق بوزارة التضامن أم وزارة التربية الوطنية مع اقتراح اختصاص هذه الأخيرة بدور الطالب والطالبة.

✓ **موضوع الطفولة :** فقد اعتبر أنه موضوع متشعب ومعقد، إذ أصبح عبارة عن مشكلة حقيقية تتنامى بشكل كبير، من خلال ظاهرة "أطفال الشوارع" وما يرتبط بها من ظواهر أخرى : كالتسول والاستغلال الجنسي وهضم أبسط الحقوق لفئة بريئة تنتظر من الجميع ضمان حقها في الحياة بشكل متوازن، دون خطر يتهدد أجسادهم الصغيرة، هدف يسعى له الجميع، لأن الطفل هو مستقبل المجتمع وكل ما تلقاه في فترة طفولته سيقدمه للمجتمع عندما يكبر، وبالصورة التي تلقاه بها، فإما أن يقدم مواطنا صالحا مشبعا بقيم المساواة والمناصفة والوطنية، وإما أن يقدما لنا مواطنا يحمل العنف بداخله يصرفه في جميع مناحي الحياة، وفي أبشع صورة ولن يكون إلا ضحية لما عاناه في طفولته، لذا وجب الاهتمام بهذه فئة وبشكل ممنهج ومتناسق مع جميع المتدخلين في القطاع، وأهمها قطاع التربية الوطنية ومحاولة الحد من ظاهرة الهدر المدرسي، وما إلى ذلك من ظواهر تكون سببا في ارتماء الأطفال في أحضان الشارع.

وأضاف أحد السادة المستشارين أن المؤسسات الاجتماعية المستقبلة لهذه الفئة، التي لا تراعي في كثير من الأحيان خصوصية الطفل،

بل وفي بعض منها يكون هناك اختلاط في الفئات العمرية، مما ينعكس سلبا عليه، ويكون الالتحاق بها سببا في اكتسابه عددا من الآفات : كالتدخين وغيرها.

وتمت المطالبة بإنجاز مراكز لإيواء الأطفال المغتصبين خاصة أمام ارتفاع ظاهرة اغتصاب الأطفال ودعم المراكز المختصة بإيواء النساء المعنفات والأمهات العازبات.

وتم التساؤل عن مآل الأطفال الأيتام بعد سن 18 سنة مع الدعوة لوضع برنامج مواكب أو قدرة انتقالية لإدماجهم في سوق الشغل قبل إخراجهم من المراكز.

وكذا تم الاستفسار إن كانت هناك مراقبة صارمة بالنسبة للمؤطرين والمشرفين على مراكز الطفولة.

✓**<u>الإعاقة وذوي الاحتياجات الخاصة :</u>** إن ملف الأشخاص في وضعية إعاقة طرح في خضمه السيدات والسادة المستشارين عدة استفسارات، معتبرين أنه ملف شائك كذلك، بالنظر لحجم انتظارات هذه الفئة، والتي لازالت تنتظر الكثير، في الوقت الذي ينتظر فيه تطبيق قانون الإطار المتعلق بالأشخاص في وضعية إعاقة، ووضع قانون للدعم الاجتماعي لهم، والذي طال انتظاره، وكذلك العمل على تقديم مشروع العاملين الاجتماعيين. لأن هذه الفئة وجب إدماجها في المجتمع بالشكل الصحيح سواء على المستوى التعليمي أو على المستوى العملي وتمكينها على المستوى الاقتصادي من حياة كريمة، وذلك عبر تسهيل ولوجها إلى جميع المؤسسات، وكذا استفادتها من مراكز خاصة تتوفر على برامج تأطيرية وتأهيلية تتماشى مع التطور التكنولوجي الحديث، ناهيك عن ضرورة تمكين هذه الفئة من النسبة المتفق عليها على مستوى مناصب الشغل. دون إغفال الإشارة إلى ضرورة الاهتمام بإحدى الفئات التي أصبحت تتزايد بشكل مقلق وهي فئة "المتوحدين"، مثمنين مبادرة الوزارة في برنامج "رفيق"، إلا أن هذا البرنامج

لابد من إنجاحه بالشكل المطلوب من خلال ضمان عدالة مجالية ليصل إلى جميع أنحاء البلاد. متسائلين في ذات السياق، عن مآل بطاقة المعاق وما قامت به الوزارة في هذا الشأن من إجراءات، لما سيكون لها من أثر على تمكين هذه الفئة من حقوقها وتسهيل التعامل معها.

وتم التأكيد على أهمية خلق تعاون وتنسيق مع الجماعات والجهات المختصة لتيسير عملية تنقل المعاقين إلى المراكز المتواجدة بمدينة الرباط.

وتمت الدعوة إلى أهمية القيام بحملات تحسيسية وتوعوية إلى المناطق الهشة وذلك لتفادي إشكالية الإعاقة، خاصة مسألة الزواج بين الأقارب وأبناء العمومة، وكذا القيام بحملات طبية لتفادي حالات الإعاقة.

وتمت المطالبة برفع السن الأقصى لتوظيف المعاقين وخلق المساواة في توظيفهم كمواطنين عاديين ووضع ولوجيات لتنقلهم في كافة المرافق وإعداد بطائق لتنقلهم في مختلف وسائل التنقل، مع اقتراح إنجاز ولوجيات رقمية.

✓ **<u>الأشخاص المسنين :</u>** تمت الإشارة إلى أن هناك تطورا مهما، خصوصا مع التوجه المتسارع لهرم البنية الاجتماعية في بلادنا نحو الشيخوخة في مستقبل قريب، متسائلين عن أهم الاستراتيجيات التي تعمل عليها الوزارة في هذا الإطار، علما أن هناك نقصا مهولا في جانب المساعدين الاجتماعيين، وكذا طب الشيخوخة وأيضا نقص كبير في مراكز الإيواء والتي يجب تحسين شروط العيش فيها مع توفير أطقم طبية مؤهلة ومختصين في الترويض الطبي والنفسي، مع التأكيد على ضرورة العمل على ترسيخ ثقافتنا المغربية في حماية المسن واحتضان أسرته له.

وتم الإلحاح على دعم الأسرة المحتضنة للشخص المسن، وتوفير الحد الأدنى من العيش الكريم بدل تشجيع الرفع من عدد مراكز دور المسنين.

وتمت الإشارة إلى الوضع الزري الذي تعيشه مؤسسات الرعاية الاجتماعية كمؤسسة تيط مليل بالدار البيضاء وفضاء الأمان بفاس، إذ تم اقتراح القيام بزيارة استطلاعية لدار المسنين بمدينتي فاس وتطوان.

وتم الاستفسار إن كان المجتمع المدني مؤهل بما فيه الكفاية للتفاعل مع الأشخاص المسنين، خاصة فيما يتعلق الجانب النفسي.

✓ **المرأة :** تم التأكيد على أنها تحظى بمكانة محورية في أي سياسة اجتماعية، دون التغاضي عن ما تم تحقيقه لصالحها، والذي جاء نتيجة لنضالات نساء ساهمت بشكل كبير في إصلاح وضعيتها وتكريس دورها في المجتمع، واستطاعت أيضا بدعم من مختلف الهيئات السياسية والمجتمع المدني، وبإرادة ملكية حقيقية من الحصول على حقوق مستحقة يضمنها لها اليوم الدستور كأسمى قانون في البلاد ترجمت في عدد من مناحي الحياة الاجتماعية، وكذا في مجموعة من القوانين الموضوعة في عدة مجالات، ولازال اليوم الطريق طويلا وشاقا أمامها من أجل المزيد من تحسين وضعيتها في شتى االميادين.

وتم التساؤل عن مآل هيئة المناصفة، وعما إذا تم تنزيل مقتضياتها على أرض الواقع، وكذا تمت المطالبة بعقد اجتماع اللجنة حول وضعية النساء داخل المجتمع، وبتقديم تقارير مفصلة حول وضعية المرأة، وعن مدى تحقيق الأهداف المتوخاة من الالتزامات الدولية.

وتمت المطالبة باعتماد شعار في المستوى المطلوب وأكثر جرأة في إطار الحملة الوطنية لمناهضة العنف ضد النساء.

هذا، وتم التنويه بنتائج بعض البرامج المعتمدة لتحسين الوضع الاقتصادي للنساء منها برنامج (إكرام2) وأيضا البرنامج الوطني للتمكين الاقتصادي للنساء، مع ضرورة العمل على تعميمها وضمان العدالة المجالية فيها.

ودعت إحدى السيدات المستشارات بدعم المرأة الواحية والرعاة بشكل عام، لأنهم في حاجة ماسة للرعاية الاجتماعية، بالنظر للظروف المعيشية القاسية.

أما على مستوى **التمكين السياسي للمرأة**، فقد تم اعتبار أنها لازالت لم تصل إلى المستوى المطلوب في هذا المجال، رغم كفاءتها، حيث لازالت تعاني من تضييق واضح عليها في جميع مؤسسات الدولة، ويظهر ذلك من خلال نسبة ضعيفة في التمثيل بالمؤسسة التشريعية التي لا تتعدى نسبة 21% وكذا نسبة 17% في الحكومة الجديدة، بالإضافة إلى عدم حضور واضح في التعيينات على مستوى المناصب العليا.

ولاحظت إحدى السيدات المستشارات غياب استراتيجية واضحة للقضاء على البطالة وسط النساء، والاهتمام بالعمل الإنجابي، إذ أكدت على أهمية تثمين العمل داخل البيت الغير مؤدى عنه، علما أنه يساهم في الدخل الخام للبلاد.

✓ **العنف ضد النساء :** ورغم النتائج الإيجابية المسجلة عبر نشر التقارير الصادرة عن المرصد الوطني حول العنف، نظرا لما يتيحه من إحصائيات ومعطيات، فلازالت هناك حاجة لتظافر الجهود للقضاء على هذه الآفة، التي تجاوزت الخطوط الحمراء، عندما أصبح الجاني يوثق للجريمة في حق ضحيته بفيديو مصور، بالإضافة إلى التفنن في طرق التعذيب وهو الأمر الذي أصبح يسائلنا اليوم عن كيفية مواجهة هذه المعضلة، سواء من الناحية المجتمعية أو من الناحية القانونية، رغم أن الدستور وخصوصا الفصل 22 منه، يضمن السلامة الجسدية والمعنوية للأفراد، فإن الأمر يبقى رهينا بمدى تطبيق وتنزيل القانون، ومدى مواكبة الجمعيات العاملة في هذا المجال، وأيضا مدى النجاح في إنشاء مراكز خاصة للتتبع والرصد ومراكز الاستقبال للمحافظة على كرامة النساء ضحايا العنف داخل الأسرة وخارجها. وضرورة مضاعفة الجهود لتحسين

صورة المرأة في الإعلام وتوجيهه لفائدتها عوض استغلال صورتها بأشكال مختلفة تكرس الثقافة التمييزية لها، إذ تم اقتراح في هذا الباب إنتاج أفلام تاريخية تعرف بدور النساء المقاومات والمجاهدات والفاعلات عبر التاريخ، نساء ساهمن بشكل كبير في تطور ورقي المجتمع المغربي.

✓ **الأرامل والأيتام :** تمت الإشارة إلى وجود شروط تعجيزية لدعم النساء الأرامل، علما أن الدعم موجه للأيتام وليس للأرامل، وبالتالي فيجب أن يوجه للأرامل بشكل شمولي وليس للأيتام فقط.

وتساءلت إحدى السيدات المستشارات عن الجهة الوصية على أخذ الدعم الموجه لليتيم في حالة وفاة الأم.

وتم التساؤل من جهة أخرى، عن السبب الكامن وراء عدم الاستجابة لطلب 7259 أرملة في برنامج الدعم المباشر للأرامل في وضعية هشة الحاضنات لأطفالهن اليتامى.

وبذلك تمت المطالبة بإنجاز دراسة حول الدعم المقدم لحاضنات الأيتام والفئات المستفيدة لمعرفة مآل هذا الدعم.

أجوبة السيدة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة

أجوبة السيدة وزيرة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة

بداية عبرت السيدة الوزيرة عن افتخارها واعتزازها بتعيينها على رأس هذه الوزارة، والتي تضم قطاعا اجتماعيا مهما، مقدمة شكرها للمجهودات التي بدلتها الوزيرة السابقة بسيمة الحقاوي، ومنوهة أيضا بالملاحظات والنقاش الغني والثاقب الذي أبداه السيدات والسادة المستشارين حول هذا القطاع الاجتماعي الهام.

واستنكرت ظاهرة اغتصاب الأطفال المستفحلة بشكل كبير، إذ دعت إلى ضرورة تبليغ النيابة العامة في هذه الحالة، معربة من جهة أخرى أن هذا القطاع يراكم اختلالات اجتماعية متعددة مرتبطة بقيم المجتمع والتحولات المجتمعية وسلوكيات غريبة أصبحت منتشرة حاليا.

وبخصوص ظاهرة أطفال الشوارع، أكدت أنه بناء على شهادات ودراسات، تم التأكيد على أنها غير مرتبطة فقط بالفقر أو بأسباب اقتصادية، بل إنها تتعلق أيضا بميولات ورغبة من طرف الأطفال في إثبات الذات، ويجب أن يتم الإسراع بإرجاعهم إلى منازلهم قبل فوات الأوان، وبذلك يجب تشجيع الإسعاف الاجتماعي خاصة وأن هناك تجربتين في الدار البيضاء ومكناس، وينبغي تعميمهما على باقي المدن، كما أن هناك برنامج الجهاز الترابي المندمج، وأن كل تأخر في إنقاذ الأطفال المشردين تكون النتيجة باهضة.

أما فيما يتعلق بظاهرة التسول، ذكرت أن هناك اتفاقا على خطة عمل واتفاق مع النيابة العامة لمحاربتها، إضافة إلى وجود تعبئة من طرف جميع القطاعات الحكومية سيتم الإعلان عنها في بداية دجنبر، وصرحت أن استغلال الأطفال أصبح حقيقة وأن الضرورة استدعت إيجاد

حلول عملية ومقاربة تشاركية مندمجة تتضمن بعدا ثقافيا وقيميا واجتماعيا مندمجا.

وأضافت أن الأسرة تبقى مركزا أساسيا في أي تصور مجتمعي، كما أن مراكز الرعاية الاجتماعية تبقى الحل النهائي في ظل الإمكانيات المحدودة للمجتمع المغربي، كما أن المقاربة تبقى حقوقية وغير إحسانية.

أما بشأن موضوع الإعاقة، فقد ذكرت أن المباراة المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة إنجاز كبير، كما أن توظيف 200 شخص بشكل سنوي أصبح حقيقة وجزءا من البرامج الحكومية، ويجب ترسيخها في بعدها الوطني.

وبخصوص دعم الأرامل، أشارت إلى وجود لجان تشرف على ملفات الأرامل (حاضنات الأيتام) على مستوى القيادات، ويخضع عملها للمراقبة والمتابعة، وأن مبلغ 350 درهم يبقى غير كاف للدعم، إلا أن إمكانية الدولة تبقى محدودة، وهناك صعوبات خاصة وأن هذه العملية تكلف 2 مليار درهم من الميزانية العامة للدولة. كما أن مطلب توسيع استفادة الأرامل خاصة الأرامل بدون أطفال مطلب معقول وهو ما يترجم أننا في مجتمع متضامن، كما أن الاستفادة تشمل 170 ألف يتيم.

وعن دور الطالبة، أكدت على وجود تفاوض مع رئيس الحكومة ووزارة التربية الوطنية ووزارة التضامن والتنمية الاجتماعية لتصبح هذه الدور تابعة لوزارة التربية الوطنية فقط، لأن الأمر يتعلق بداخليات ويجب استكمال البرنامج التكويني.

ومن جهة أخرى، أفاد أن هناك تقريرا يوضح أن المغرب مقبل على تحول ديمغرافي كبير يفرض بشكل ضروري التفكير في مهن (الشيخوخة، الإعاقة، العنف، الأشخاص في وضعية صعبة...)، وهي مهن ستشكل مطلبا أساسيا في سوق الشغل حتى خارج المغرب، مستدلة بمعهد تكوين العاملين الاجتماعيين بطنجة، والذي يقدم تكوينا مجانيا

للمستفيدين، كما أن هناك مخططا لتطويره وتوسيعه وتبقى هذه المهن في حاجة إلى المواكبة بالخبرة والتكوين.

وعبرت على أن القطاعات الاجتماعية تضم صعوبات وتحديات، وأشارت إلى وجود سياسة عمومية مندمجة وإلى قانون إطار بشأنها وأن هناك مجهودات مبذولة، خاصة حول مسألة الإعاقة، والتي تفرض مواكبة ودعم الأسر التي لها أشخاص معاقين نفسيا ودعمهم معنويا وماديا، علما أن نسبة الإعاقة تشكل نسبة 6,8%.

ولمحاربة الهشاشة عند النساء، أبرزت أن المدخل المهم والأساسي هو التعاونيات والاقتصاد الاجتماعي، مشيرة إلى وجود عمل متجانس بين وكالة التنمية الاجتماعية ومكتب التعاون والتعاون الوطني والوزارة في هذا السياق، وبالتالي فإن المكون الأساسي للاقتصاد التضامني هو التعاونيات.

وعن موضوع المقاولة النسائية في المغرب، صرحت أنها لازالت في حاجة إلى مجهودات، غير أن هناك ثقة وأمل في المجهودات المبذولة من طرف الدولة في مجال السياسة الاجتماعية، إضافة إلى وجود برامج لتقليص الفوارق الاجتماعية بمبلغ مقداره 50 مليار درهم والذي يهدف إلى التمدرس، التطبيب، فك العزلة عن العالم القروي، وبذلك فهناك عدة برامج اجتماعية وأساسية مواكبة وتجارب متميزة لتحقيق هذه الأهداف.

ملحـــــــــــق :

- **الجواب الكتابي للسيدة وزيرة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة**

جواب السيدة وزيرة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة على أسئلة السيدات والسادة أعضاء لجنة التعليم الشؤون الثقافية والاجتماعية بمجلس المستشارين

بمناسبة مناقشة الميزانية الفرعية للوزارة برسم السنة المالية 2020

تقديم

في إطار مناقشة الميزانية القطاعية لوزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة، برسم السنة المالية 2020، أمام السيدات والسادة أعضاء لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية بمجلس المستشارين، يأتي هذا الجواب الكتابي تفاعلا مع الأسئلة الموضوعاتية للعديد من السيدات والسادة المستشارين المحترمين، والتي ترجمت الاهتمام الكبير الذي أبدوه بمضامين العرض الذي تقدمت به السيدة الوزيرة، واستجابة لرغبتهم. وهو جواب مركب، كما تم الاتفاق، يشمل مجموع الاستفسارات والتساؤلات المطروحة لاستكمال الأجوبة التي تقدمت بها السيدة الوزيرة في حينه أثناء مناقشة مشروع الميزانية الفرعية للقطب الاجتماعي، وذلك وفق مجالات عمل الوزارة والمؤسسات الواقعة تحت وصايتها:

- مجال التنمية الاجتماعية
- مجال المرأة
- مجال الطفولة
- مجال الأشخاص في وضعية إعاقة
- مجال الأشخاص المسنين
- مجال الأسرة
- التعاون الدولي

مجال التنمية الاجتماعية

▪ جواب الأسئلة المتعلقة ببرنامج الدعم المباشر للنساء الأرامل في وضعية هشة الحاضنات لأطفالهن اليتامى

تواصل وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة تفعيل برنامج "الدعم المباشر للنساء الأرامل في وضعية هشة الحاضنات لأطفالهن اليتامى"، كآلية لتحقيق التماسك والحد من الهشاشة وتقليص الفوارق الاجتماعية، وفق الشروط المحددة في المرسوم رقم 2.14.791 المنظم للدعم، وهي:

- التوفر على بطاقة "راميد"؛
- عدم الخضوع للضريبة على الدخل؛
- عدم الاستفادة من أي دعم مالي آخر مقدم من طرف الدولة؛
- حضانة أطفال ما دون 7 سنوات أو أطفال متمدرسين إلى حدود 21 سنة أو أطفال من ذوي الإعاقة دون أي شرط.

وقد تم، لحد أكتوبر 2019، دعم 98.994 أرملة حاضنة لـ 170.000 يتيمة ويتيم، بما يناهز حوالي مليار و970 مليون درهم. أما الملفات التي رفضت، فكانت لانتفاء أحد الشروط المطلوبة للحصول على الدعم. على أنه يتم إخبار كل الأرامل، اللواتي ترفض ملفاتهن، بأسباب الرفض عن طريق رسائل جوابية توجه لهن من طرف المصالح المختصة بالوزارة.

ويتميز برنامج "الدعم المباشر للنساء الأرامل في وضعية هشة الحاضنات لأطفالهن اليتامى"، مقارنة ببرنامج دعم التمدرس "تيسير"، بأن:

- **قيمة الدعم** تبلغ 350,00 درهما، فيما تصل حوالي 120,00 درهما في برنامج تيسير؛
- **مدة الدعم** تغطي السنة بأكملها، في حين تغطي فقط الموسم الدراسي في برنامج تيسير، ويتوقف عند بلوغ الطفل سن 16 سنة؛

- **الفئة المستفيدة من الدعم** تشمل أيضا الأطفال ما دون سن التمدرس، ومن هم في وضعية إعاقة بدون شرط التمدرس والسن.

وتعمل الوزارة، بتنسيق مع المعنيين بهذا البرنامج، من أجل مراجعة المرسوم المنظم لهذا الدعم بما يتلاءم مع السجل الاجتماعي الموحد، وتوسيع دائرة المستفيدات لتشمل فئات أخرى من النساء.

▪ جواب الأسئلة المتعلقة ببرنامج الشراكة مع الجمعيات

تواصل وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والتنمية تفعيل برنامج الشراكة مع جمعيات المجتمع المدني، عبر وكالة التنمية الاجتماعية، إيمانا بدورها الفاعل كشريك أساسي في إعداد وتنزيل وتقييم مختلف السياسات العمومية، حيث تخصص ميزانية سنوية لدعم مشاريع جمعيات المجتمع المدني، بما يحقق التوازن بين جهات المملكة. كما يتم التعاقد مع بعض الجمعيات المتخصصة، التي راكمت خبرة مشهود لها بها في المجالات التي تهم تدخل الوزارة.

ويتم دعم مشاريع جمعيات المجتمع المدني، وفق مسطرة إعلان عن طلب تقديم مشاريع من طرف الجمعيات، حيث:

- يتم انتقاء الجمعيات محليا ومركزيا وفق ما تنص عليه دفاتر التحملات الخاصة بكل مجال؛
- ينص دفتر مساطر الشراكة على ألا تكون للجمعية المرشحة للاستفادة من هذا الدعم أي شراكة سارية المفعول مع الوزارة أو وكالة التنمية الاجتماعية الموكل إليها تفعيل هذا البرنامج؛
- يمكن لبعض الجمعيات أن تحصل على دعم لمدة ثلاث سنوات، كما هو معمول به مع الجمعيات المشرفة على مراكز الاستماع للنساء ضحايا العنف، وذلك ضمانا لاستمرارية خدمات هذه المراكز؛
- يمكن اقتراح برامج لتقوية قدرات الجمعيات التي لم تستجب لدفاتر التحملات ولم يتم انتقاؤها؛
- يتم نشر لائحة الجمعيات المستفيدة من الدعم سنويا في البوابة الإلكترونية للوزارة والموقع الإلكتروني لوكالة التنمية الاجتماعية، في إطار الشفافية المعتمدة في تنفيذ هذا البرنامج.

هذا، وتخضع كل الجمعيات المستفيدة من الدعم لافتحاص الوزارة بشكل دوري، وكلما دعت الضرورة لذلك، ويتم نشر نتائجه بصفة منتظمة.

▪ جواب الأسئلة المتعلقة بالشراكة مع المجالس الترابية

تندرج طلبات تمويل بعض مشاريع المجالس الترابية، التي ترد على وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة، في إطار مخططات التنمية الخاصة بهذه المجالس، وتتم الاستجابة لها في إطار أولويات السياسات العمومية من جهة، والحرص قدر الإمكان على تحقيق العدالة المجالية من جهة ثانية.

▪ جواب الأسئلة المتعلقة بإصلاح منظومة الحماية الاجتماعية بالمغرب

يشمل الورش الوطني لإصلاح وحكامة منظومة الحماية الاجتماعية، الذي يعمل على تحقيق التقائية تدخلات مختلف الفاعلين من خلال ضبط معايير وشروط الاستفادة وتحديد الأشخاص والفئات والجهات المعنية، آليتين اثنتين:

1. آلية التأمين الاجتماعي (التأمين الصحي، والتقاعد)؛
2. آلية المساعدة الاجتماعية (برامج الدعم الاجتماعي المباشر وغير المباشر، والخدمات الاجتماعية المختلفة، منها التكفل بالأشخاص في وضعية صعبة، وغيرها).

ويسعى هذا الورش الوطني إلى توسيع تغطية آليات الحماية لتشمل الفئات الهشة والفقيرة.

▪ جواب الأسئلة المتعلقة بآليات حكامة صندوق دعم التماسك الاجتماعي

ضمانا لنجاح وديمومة خدمات صندوق دعم التماسك الاجتماعي، تم اعتماد دفاتر للتحملات ودليل للمساطر تحدد شروط ومعايير وكيفية الاستفادة من هذه الخدمات، يتم تحيينها سنويا، حرصا على تحقيق أعلى مستوى من التكاملية والالتقائية في مساهمة مختلف الفاعلين الأساسيين في المجال، واستثمار أنجع للإمكانات المادية والبشرية المتاحة.

وحرصا على حكامة هذا الصندوق، تم اعتماد مجموعة من الآليات، ومنها:

- لجنة التتبع، التي تضم وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة والتعاون الوطني، والتي تعقد اجتماعاتها باستمرار؛
- لجنة الإشراف، التي تضم وزارة المالية ووزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة والتعاون الوطني، والتي عقدت آخر اجتماعاتها في يونيو 2019.

كما سبق لوزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة أن نظمت، في أكتوبر 2018، يوما دراسيا لتقييم عمل صندوق دعم التماسك الاجتماعي خلال سنوات 2015 و2016 و2017، والذي أسفر عن مجموعة من التوصيات يعمل الصندوق اليوم على تفعيلها، ومنها:

- صرف دعم جمعيات المجتمع المدني دفعة واحدة؛
- إعطاء دفعة قوية للأنشطة المدرة للدخل؛
- تعديل المساطر الخاصة بالخدمات المقدمة؛
- تنويع سلة المعينات التقنية.

▪ جواب الأسئلة المتعلقة ببرامج صندوق التماسك الاجتماعي لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة بمدينة ورزازات

تواصل وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة تنزيل برامج صندوق دعم التماسك الاجتماعي المتعلقة بالنهوض بأوضاع الأشخاص في وضعية إعاقة، كآلية جديدة لدعم تيسير الاندماج الاجتماعي والاقتصادي لهذه الفئة، والمتعلقة بـ:

- برنامج دعم تحسين ظروف تمدرس الأطفال في وضعية إعاقة؛
- برنامج المعينات التقنية والأجهزة التعويضية؛
- برنامج التشجيع على إحداث مشاريع مدرة للدخل؛
- برنامج وتعزيز شبكة مراكز الاستقبال لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة.

في إطار الاتفاقية الثلاثية بين وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة ووزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة ومؤسسة التعاون الوطني لتنزيل برامج صندوق دعم التماسك الاجتماعي في شقّه الموجّه لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة، وتفعيلا لبرنامج تحسين ظروف تمدرس الأطفال في وضعية إعاقة، قام التعاون الوطني، على صعيد إقليم ورزازات، بمجموعة من التدابير لتمكين الأشخاص في وضعية إعاقة من فرص التمدرس والتكوين المهني، من خلال استهداف الجمعيات العاملة في مجال تمدرس وتكوين الأطفال في وضعية إعاقة بكل أشكالها، حيث قام، منذ سنة 2015 لغاية السنة الجارية، بتقديم الدعم المالي لهذه الجمعيات وفق التوزيع التالي، علما أن الدعم المخصص برسم سنة 2019 في طور البرمجة.

السنة المالية	عدد الجمعيات	عدد المستفيدين	الدعم المخصص بالدرهم
2015	3	81	794.420,00
2016	3	113	1.301.190,00
2017	4	146	1.809.852,00
2018	4	149	1.686.744,00
2019	4	173	2.269.608,00
المجموع	-	662	7.861.814,00

وفيما يخص الجمعيات الأربعة المستفيدة من برنامج دعم تحسين تمدرس الأطفال في وضعية إعاقة بمدينة ورزازات، برسم سنة 2018، بدعم مالي يقدر بـ 1.686.744,00 درهما، هي:

- جمعية شروق للصم: 394.680,00 درهما؛
- جمعية ابتسامة للأطفال ذوي الثلث الصبغي: 836.114,00 درهما؛
- جمعية الكرامة: 112.200,00 درهما؛
- جمعية التحدي للأطفال التوحديين: 343.750,00 درهما.

أما في إطار مؤسسات الرعاية الاجتماعية، فإن جمعية أمنوكار، المشرفة على مركز أمنوكار للتكوين المهني للأشخاص المعاقين، تستفيد سنويا من دعم مالي قيمته 269.000 درهما لفائدة 36 مستفيدة ومستفيدا، تتراوح أعمارهم ما بين 19 و40 سنة، حيث يقدم هذا المركز سلّة من الخدمات الاجتماعية، كالاستقبال، والإيواء، والتكوين المهني في مجالات الفلاحة وتربية الماشية والنجارة وصياغة الحلي والخياطة، والتغذية، إلى جانب خدمات المواكبة الاجتماعية، والدعم الطبي وشبه الطبي، والدعم النفسي، والتنشيط الاجتماعي والمساعدة على الإدماج.

▪ جواب السؤال المتعلق بدور الطالب والطالبة، خاصة بإقليم وزان

تقدم دور الطالب والطالبة خدمات الاستقبال والإيواء لتسهيل متابعة الدراسة لأطفال الأسر المعوزة أو الموجودة بالوسط القروي، من خلال توفير الشروط الضرورية لإرساء مناخ مناسب للتعليم والتكوين والنجاح المدرسي من دعم نفسي وتربوي واجتماعي، وتوفير مختلف خدمات الإيواء والتطبيب والأنشطة الموازية الأخرى، والتي تعتبر إحدى أهم شبكات السّلامة الاجتماعية المنتشرة في مجموع التراب الوطني، حيث بلغ عددها، برسم السنة الجارية 2019، 883 مؤسسة، وبطاقة استيعابية مرخّصة وصلت إلى 71326 مستفيدا.

وتستفيد هذه المؤسسات، إلى جانب مساعدات مصالح وزارة التربية الوطنية المقدمة للتلاميذ الممنوحين ومساهمات الجماعات الترابية المعنية، من دعم مالي سنوي للتعاون الوطني، بلغ برسم نفس السنة الجارية 108.606.000 درهما، والذي يتم احتسابه حسب الطاقة الاستيعابية لدعم التأطير، في حدود 84000 درهم كحد أدنى، و264000 درهم كحد أقصى، وفق التوزيع التالي:

الطاقة الاستيعابية المرخّصة	المساهمة في تغطية تكاليف عدد الأطر	منحة التأطير المخصّصة
أقل من 50	2	84000
51 - 100	3	120000
101-150	4	156000
151-200	5	192000
201-300	6	228000
أكثر من 300	7	264000

ومنذ سنة 2014، تم اعتماد منهجية جديدة لتوجيه الدعم المالي لتحسين مستوى التأطير، باعتباره ركيزة أساسية لجودة الخدمات المقدمة لفائدة المستفيدين، واعتبارا لكون جلّ المؤسسات المعنية تعاني من ضعف التأطير، ومن تدنّي مستوى الأجور.. إلخ. ولهذا كان من أهم أهداف الدعم الذي يقدّم لفائدة الجمعيات المشرفة على تدبير مؤسسات الرعاية الاجتماعية، دور الطالب والطالبة بالخصوص:

- تعزيز التأطير الإداري والتربوي بمؤسسات الرعاية الاجتماعية؛
- تقوية البرامج الاجتماعية والتربوية والصحية؛
- تقوية قدرات الهيئات المشرفة على التدبير الإداري والمالي والمحاسبي لهذه المؤسسات؛
- مساعدة الجمعيات المعنية على حسن تدبير مؤسساتها.

أما بخصوص دور الطالب والطالبة بإقليم وزان، وكسائر مؤسسات الرعاية الاجتماعية، فيولي التعاون الوطني أهمية قصوى لدعم تأطيرها وتدبيرها، والمساهمة في تحقيق أهدافها التربوية والاجتماعية، مع حثّ الجمعيات المشرفة على تعبئة الموارد الإضافية لسدّ خصاصها واحتياجاتها اليومية، حيث تستفيد 23 دورا للطالب والطالبة بإقليم وزان من دعم سنوي بلغ سنة 2019 ما مجموعه 2.294.000 درهما مساهمة في دعم التأطير بهذه المؤسسات، التي وصلت طاقتها الاستيعابية المرخّصة إلى ما يزيد عن 1350 مستفيدا ومستفيدة.

أما فيما يتعلق بمؤسسة دار الطالبة وزان، والمرخّصة بالقرار الذي يحمل رقم 2015/15، بطاقة استيعابية لا تزيد عن 92 مستفيدة، والتي تسيّر من طرف الجمعية الخيرية لدار الطالبة وزان، وتأوي حاليا 49 مستفيدة، فهي تستفيد فعلا من الدعم المالي، حيث خصّص التعاون الوطني لفائدتها برسم سنة 2019 مبلغ 120.000 درهما، علما أن هذه المؤسسة قد عرفت عجزا ماليا لم يتجاوز 785,81 درهما، وتمّ تسجيله أواخر السنة المالية المنصرمة (2018).

مجال المرأة

▪ جواب الأسئلة المتعلقة بالبرنامج الوطني المندمج للتمكين الاقتصادي للنساء في أفق 2030

تنزيلا لمضامين البرنامج الحكومي 2017-2021 المتعلقة بتقوية الإدماج الاقتصادي للمرأة والتمكين لها في الحقل التنموي، وتنفيذا لالتزامات الخطة الحكومية للمساواة "إكرام 2" المتعلقة بالتمكين الاقتصادي للنساء، أطلقت الوزارة دراسة استراتيجية حول التمكين الاقتصادي للنساء، ووضع البرنامج الوطني المندمج للتمكين الاقتصادي للنساء في أفق 2030، التي تهدف إلى:

- النهوض بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية للنساء؛
- التنسيق بين تدخلات القطب الاجتماعي والتوفيق مع المبادرات القطاعية المعنية في إطار الالتقائية والتكاملية؛
- تقوية الإطار المؤسساتي الذي يعزز الادماج والتمكين الاقتصادي للنساء؛
- تطوير الريادة والتشبيك وتقوية قدرة اتخاذ القرار لدى النساء.

وقد تم إعداد المقتضيات المرجعية وانتقاء مكتب الدراسات، وتم إطلاق المرحلة الأولى من الدراسة، في شتنبر 2019، والتي تهم تشخيص مبادرات جميع الفاعلين المعنيين، من خلال عقد لقاءات مع القطاعات الحكومية المعنية، والمؤسسات الوطنية، والشركاء التقنيين والماليين، والقطاع الخاص والنقابات والجامعات، وجمعيات المجتمع المدني، وتنظيم مجموعات بؤرية بكل من الرباط القنيطرة والدار البيضاء وطنجة وشفشاون وفاس ومكناس وأكادير وبني ملال، مع الاستئناس ببعض الممارسات الدولية في مجال التمكين الاقتصادي للنساء للوقوف على التجارب التي حققت نجاحا أكبر وانعكست إيجابا على أوضاع النساء.

كما تم عقد لجنة قيادة الدراسة عدة اجتماعات لتتبع الدراسة، كان آخرها في 4 نونبر 2019، والتي تضم في عضويتها وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، ووزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي، والمندوبية السامية للتخطيط، ووزارة الداخلية-المبادرة الوطنية

للتنمية البشرية، ووزارة السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد التضامني، ومكتب تنمية التعاون، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

▪ جواب الأسئلة المتعلقة بدعم جمعيات المجتمع المدني

أولت الحكومة المغربية أهمية كبرى للشراكة مع جمعيات المجتمع المدني، باعتبارها شريكا أساسيا في جميع أوراش عمل القطب الاجتماعي، حيث تعلن وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة سنويا، منذ سنة 2012، عن طلب عروض لدعم مشاريع جمعيات وفق مجالات اشتغال الوزارة، وذلك حرصا على إضفاء الوضوح والشفافية وتخليق العلاقات التشاركية، وتفعيلا لمضامين البرنامج الحكومي حول الشراكة مع الجمعيات الذي أكد على ضرورة "إقرار معايير شفافة لتمويل برامج الجمعيات وإقرار آليات لمنع الجمع بين التمويلات، واعتماد طلب العروض في مجال دعم المشاريع".

▪ دعم مراكز الاستماع والتوجيه القانوني للنساء ضحايا العنف

بهدف تعزيز وتحسين خدمات التكفل بالنساء ضحايا العنف، تقدم الوزارة لمراكز الاستماع والتوجيه القانوني للنساء ضحايا العنف، التي يتم انتقاؤها، دعما ماليا يمتد على 3 سنوات (بدل سنة واحدة)، وذلك لضمان استمرارية الخدمات التي تقدمها هذه المراكز للنساء ضحايا العنف والرفع من جودتها، حيث تم دعم 263 مشروعا/مراكز للاستماع، ما بين 2012-2017، بمبلغ 80 مليون درهم، موزعة على التالي:

السنة	عدد المراكز المستفيدة	مبلغ الدعم بالدرهم
2012	14	2.789.350,00
2013	49	3.798.400,00
2014	38	11.144.400,00
2015	44	10.505.730,00
2016	29	6.493.550,00
2017	52	12.079.269,00
2018	40	8.000.000,00

- **دعم الجمعيات المهتمة بالتمكين الاقتصادي في العالم القروي**

تحظى برامج ومشاريع التمكين الاقتصادي للنساء بعناية خاصة، نظرا لأهمية دورها في المساهمة لإزالة العقبات التي تحول دون ممارسة المرأة لدورها الاقتصادي، وضمان وصولها إلى المشاركة الكاملة في النسيج الاقتصادي وتفعيل مكانتها. وللاستفادة من هذا الدعم، وضعت الوزارة دفاتر تحملات تحدد شروط إيداع طلبات الدعم والمواصفات المتطلب توفرها في هذه المشاريع. وفيما يلي جدول بالمشاريع/الجمعيات المدعمة في إطار التمكين الاقتصادي للنساء والمبالغ المرصودة برسم السنوات الثلاث 2015 و2016 و2017.

السنة	عدد الجمعيات المستفيدة	مبلغ الدعم بالدرهم
2015	39	5.920996.82
2016	25	2.705.414.95
2017	62	9.398.167.54

▪ جواب الأسئلة المتعلقة بمواكبة الفضاءات المتعددة الوظائف للنساء

في إطار تعزيز البنيات الخاصة بالتكفل بالنساء ضحايا العنف، عملت وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة، بشراكة مع التعاون الوطني، على إحداث 40 فضاء جديدا متعدد الوظائف للتكفل بالنساء ضحايا العنف جهويا ومحليا، تماشيا مع مضامين القانون 103.13 الذي نص في مادته الثامنة ضمن تدابير حماية المرأة ضحية العنف، إلى إمكانية "الأمر بالإيداع بمؤسسات الإيواء أو مؤسسات الرعاية الاجتماعية للمرأة المعنفة التي تحتاج وترغب في ذلك"، وبرمجة 25 فضاء إضافيا ما بين 2018 و2021، باعتبارها بنيات للقرب تقدم مجموعة من الخدمات لفائدة النساء في وضعية صعبة، انسجاما مع مقتضيات القانون 65.15 ونصوصه التطبيقية، منها:

- توفير خدمات الدعم والتكفل والمواكبة، من خلال توجيه النساء، خاصة ضحايا العنف، نحو متدخلين مختصين، وضمان خدمات الاستقبال والإنصات والتوجيه والارشاد القانوني والإيواء المؤقت، والمواكبة الصحية والنفسية والاجتماعية والقانونية، وتتبع وتقييم خدمات التكفل؛
- المواكبة وتقوية القدرات، من خلال التكوين المهني والتأطير الاجتماعي لفائدة النساء في وضعية صعبة، وتمكينهن من اكتساب معارف في مجال الحقوق والمساواة والنوع الاجتماعي، وبناء شراكات مؤسساتية مع مراكز الاستماع والتوجيه القانوني والجمعيات ذات الاهتمام المشترك؛
- التحسيس والتوعية بحقوق النساء، من خلال اعتماد كل الوسائل المتاحة للتواصل للنهوض بحقوق النساء والمساواة بين الجنسين، ومقاربات مبتكرة وجديدة لتغيير السلوكات ونبذ الصور النمطية اتجاه النساء، مع تكثيف الأنشطة على المستوى المحلي والجهوي.

وتتم مواكبة الفضاءات المتعددة الوظائف للنساء في وضعية صعبة عبر عدة مداخل، من أهمها:

- معيرة الخدمات داخل الفضاءات، من خلال إصدار النصوص التطبيقية، خصوصا دفتر التحملات الخاص الكفيل بإدراج مقاربة الجودة بالتكفل بالنساء ضحايا العنف واستحضار

المقاربة الحقوقية في التعاطي مع الفئات الهشة والملائمة مع مقتضيات دستور المملكة المغربية والقانون 65.15 المتعلق بمؤسسات الرعاية الاجتماعية؛

- تكوين العاملين بالفضاءات وشركائهم، حيث تنكب الوزارة على إعداد وتنفيذ برنامج مندمج وشامل لتكوين العاملين بهذه المؤسسات وتأطيرهم وفق المعايير والقيم الدستورية والقانونية، بدعم من برنامج التعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان والتعاون البلجيكي؛
- إصلاح الفضاءات وتطويرها لضمان تغطية مجالية وتقريب الخدمات من المواطن، عبر اتفاقيتين للشراكة والتعاون بين الوزارة والتعاون الوطني، حيث تم تحويل إلى الحساب البنكي للتعاون الوطني، مبلغ 8 ملايين درهم، بموجب الاتفاقية الأولى، لتأهيل وتجهيز الأربعين (40) فضاء، ومبلغ 32 مليون درهم، بموجب الاتفاقية الثانية، لإحداث 20 فضاء متعدد الوظائف للنساء ودعم 05 مراكز للتكفل بالنساء ضحايا العنف.

مجال الطفولة

▪ جواب الأسئلة المتعلقة بتأهيل مؤسسات الرعاية الاجتماعية للأطفال

تواصل وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة تفعيل سياستها العمومية المندمجة لحماية الطفولة 2015-2025، سيما في مجال حماية الأطفال في وضعية صعبة، حيث تم:

- إعادة تأهيل وتجهيز 30 مؤسسة للرعاية الاجتماعية المستقبلة للأطفال في وضعية صعبة بمبلغ 9 مليون درهم لفائدة 2776 طفلة وطفلا، من مجموع مؤسسات الرعاية الاجتماعية للأطفال في وضعية صعبة، التي يصل عددها لـ 97 مؤسسة مرخصة، والتي يستفيد حاليا منها 7942 طفل وطفلة؛
- إصدار القانون رقم 65.15 المتعلق بمؤسسات الرعاية الاجتماعية، وإعداد مراسيمه التطبيقية، التي ستمكّن من اعتماد دفاتر للتحملات الخاصة بكل صنف من المؤسسات ومشروع المؤسسة؛
- توظيف 140 عاملا اجتماعيا مختصا في مجال الطفولة، و13 أخصائيا نفسيا في العمل الاجتماعي؛
- تنظيم 14.838 يوما تكوينيا لفائدة العاملين بـ 516 مؤسسة للرعاية الاجتماعية للطفولة، وإنجاز 48 دورة تكوينية لفائدة 1230 مستفيدة ومستفيدا، في إطار برنامج "ارتقاء" لتأهيل الجمعيات العاملة في المجال الاجتماعي.

▪ جواب الأسئلة المتعلقة بتشغيل الأطفال

أبانت الحصيلة نصف المرحلية لتنفيذ السياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة 2015-2025 ومخططها الوطني التنفيذي للفترة 2015-2020، المنجزة في أبريل 2019، عن تحقيق مجموعة من النتائج الإيجابية في هذا المجال، وفي مقدمتها تقوية الإطار القانوني بإخراج القانون رقم 19.12 المتعلق بتحديد شروط الشغل والتشغيل الخاصة بالعاملات والعاملين المنزليين، في أكتوبر 2018، الذي يحدد سن التشغيل في 18 سنة، مع فترة انتقالية لمدة 5 سنوات، يمكن خلالها تشغيل الأطفال بعد 16 سنة، وصدور المرسوم رقم 2.17.356 بتتميم لائحة الأشغال التي يمنع فيها تشغيل

العاملات والعاملين المنزليين بين سن 16 و18 سنة، إلى جانب مصادقة المغرب على الاتفاقية رقم 138 لمنظمة العمل الدولية بشأن السن الأدنى لقبول الأطفال في العمل، والمصادقة على الاتفاقية رقم 182 لمنظمة العمل الدولية بشأن حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال والإجراءات الفورية للقضاء عليها.

ويعد هذا القانون آلية قانونية لحماية الأطفال من العنف والاستغلال بشتى أنواعه، وضمان نموهم السليم وتمتعهم بالحق في التربية والتعليم، وتنشئتهم في ظروف ملائمة.

▪ جواب الأسئلة المتعلقة ببرنامج مواكبة خروج الأطفال من مؤسسات الرعاية الاجتماعية بعد بلوغهم 18 سنة

أطلقت وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة برنامج مواكبة خروج الأطفال من مؤسسات الرعاية الاجتماعية بعد بلوغهم 18 سنة، وذلك لمواكبة 2250 طفلة وطفلا بـ 25 مؤسسة وبكلفة تقدر بـ 2 مليون درهما، من أجل تيسير اندماجهم في الحياة المستقلة ضمن مجالات الشغل والإدماج المهني، والسكن، والإدماج الاجتماعي عبر ربط علاقات اجتماعية خارج مؤسسة الرعاية الاجتماعية والحفاظ عليها.

مجال الأشخاص في وضعية إعاقة

▪ جواب السؤال المتعلق بدور الأمراض الوراثية في انتشار الإعاقة

استنادا إلى نتائج البحث الوطني حول الإعاقة، لسنة 2014، فإن أسباب القصور تتحدد في:

- مرض مكتسب أو مهني: 40.70 بالمائة؛
- مشكل صحي ناتج عن الشيخوخة: 25.60 بالمائة؛
- حادث (كل الأنواع): 17.1 بالمائة؛
- صعوبة الحمل والولادة: 10.70 بالمائة؛
- مرض أو تشوه وراثي أو خلقي: 5.90 بالمائة.

▪ جواب الأسئلة المتعلقة بالإطار القانوني المنظم للولوجيات

يشمل الإطار القانوني المنظم لمجال الولوجيات القانون رقم 10.03 المتعلق بالولوجيات ومرسومه التطبيقي، بالإضافة إلى المقتضيات المتضمنة في مدونة البناء وقانون التعمير.

غير أن تفعيل هذه المقتضيات القانونية رهين باستصدار القرارات المشتركة المحددة للمعايير والمقاييس التقنية في مجال الولوجيات، وهي القرارات المتعلقة بـ:

- ولوجيات التعمير، التي أصدرت سنة 2018؛
- ولوجيات المعمار، التي أصدرت سنة 2019.

وبصدور هذين القرارين، تكون المجالس الترابية ملزمة بربط منح رخص البناء أو السكن بتوفير أو احترام معايير الولوجيات.

▪ جواب عن السؤال المتعلق بالبرنامج الوطني "مدن ولوجة"

وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة تجدد استعدادها للشراكة مع جماعة ورزازات لـ:

- الانخراط في برنامج "مدن ولوجة" برسم سنة 2020؛
- الانخراط في البرنامج الوطني للتأهيل في مجال التوحد "رفيق"؛
- دعم مختلف الخدمات الموجهة للأشخاص في وضعية إعاقة أو إحداث مراكز مستقبلة لهذه الفئة، في إطار صندوق دعم التماسك الاجتماعي.

▪ جواب عن السؤال المتعلق بالولوجيات الرقمية

في إطار الاستفادة من دعم صندوق تحديث الإدارة، تقدمت وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة بمشروع يهم الولوجيات الرقمية يوجد قيد الدراسة، يستهدف تحديث بنيات الاستقبال وتحسين الولوج لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة، والذي يتضمن:

- تأهيل الوحدات الإدارية المكلفة باستقبال المرتفقين طبقا لميثاق الاستقبال؛
- وضع دليل مرجعي وطني لمعايير ولوج مواقع الإدارات العمومية من طرف الأشخاص في وضعية إعاقة؛
- ملاءمة البوابة الإلكترونية للوزارة لمعايير الدليل الوطني؛
- تقوية قدرات المكلفين باستقبال الأشخاص في وضعية إعاقة على مستوى:
  - البنيات الإدارية المعنية بالاستقبال على مستوى الوزارة (3)؛
  - مراكز توجيه واستقبال الأشخاص في وضعية إعاقة على المستوى الترابي (77).

أما بخصوص الولوجيات الرقمية، فتم:

- إعداد دليل مرجعي وطني للولوج إلى شبكة الأنترنيت لفائدة الإدارات العمومية بالمغرب؛

- مطابقة البوابة الإلكترونية للوزارة لمواصفات الدليل المرجعي الوطني لولوج شبكة الأنترنت والخدمات اللامادية المقدمة.

مجال الأشخاص المسنين

▪ جواب عن الأسئلة المتعلقة بمواجهة تحديات الرعاية الصحية للأشخاص المسنين

يعرف المغرب، كباقي دول العالم، تحولا ديمغرافيا مضطردا نحو شيخوخة السكان، خصوصا مع تراجع معدلات الخصوبة، وارتفاع أمد الحياة، إذ أصبح الأشخاص المسنون، حسب نتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014، يشكلون حوالي 3.209 مليون نسمة، أي ما يعادل نسبة 8.5 بالمائة من مجموع السكان، ويتوقع أن تبلغ 11.1 بالمائة في أفق 2030 وما يزيد عن 23 بالمائة في أفق 2050. وهو مما حدا بالحكومة لتكثيف جهودها لمواجهة هذه التحديات، من خلال اتخاذ إجراءات وتدابير للنهوض بأوضاع الأشخاص المسنين وتحسين ولوجهم للخدمات الصحية والاجتماعية، وتطوير آليات الوقاية والسيطرة على الأمراض المزمنة الناتجة عن الشيخوخة، وغيرها.

وتعمل وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة على إعداد سياسة عمومية مندمجة لحماية الأشخاص المسنين، كإطار وطني لتنسيق مختلف المبادرات والبرامج في هذا المجال، الذي تم إطلاقه سنة 2017 بمعية كل الفاعلين من قطاعات حكومية ومؤسسات وطنية وجمعيات المجتمع المدني وخبراء. وقد تم تقديم المسودة الأولية لهذه السياسة خلال لقاء وطني تشاوري، يوليوز 2019، والتي تتضمن خمسة محاور سيتم تنزيلها وفق 16 هدفا استراتيجيا و117 تدبيرا، وهي:

- محور الرعاية الصحية؛
- محور الحماية الاجتماعية للأشخاص المسنين؛
- محور توفير بيئة داعمة للأشخاص المسنين؛
- محور تعزيز المشاركة الاجتماعية والثقافية؛
- محور تطوير المعرفة والنهوض بالمجال التشريعي في مجال الأشخاص المسنين.

ويشكل تعزيز الرعاية الصحية للأشخاص المسنين المحور الأول لهذه السياسة العمومية، من خلال توفير الأطباء المختصين في طب الشيخوخة، والطب النفسي بتنسيق مع وزارة الصحة، سواء خلال الإعداد أو التنزيل بعد المصادقة على هذه السياسة العمومية واعتمادها، وذلك بالنظر لعدد الأطباء

المتخصصين في طب الشيخوخة الذي لا يتجاوز 11 طبيبا رغم اعتماد هذا التخصص تخصصا طبيا في المنشور الوزاري لسنة 2005، مما يدعونا جميعا إلى تشجيع هذا التخصص وتعميمه لنتمكن من مواجهة أمراض الشيخوخة، خصوصا أن التقرير الأول للمرصد الوطني للأشخاص المسنين، الذي قدمت نتائجه خلال أكتوبر المنصرم، أشار إلى أن نسبة الأشخاص المسنين المصابين بمرض واحد على الأقل من الأمراض المزمنة تصل إلى 64.4 بالمائة (66.3 %بالوسط الحضري، و61.2 % بالوسط القروي).

ووعيا من الوزارة بأهمية هذا التخصص، عمدت الوزارة من خلال البرنامج الوطني لتأهيل مؤسسات الرعاية الاجتماعية للأشخاص المسنين، خصوصا في الشق المتعلق بتأهيل الموارد البشرية بتنظيم دورات تكوينية في مجال طب الشيخوخة لفائدة الأطر الطبية (طبيبات وأطباء، ممرضات ممرضين) المتعاملين مع مؤسسات الرعاية الاجتماعية للأشخاص المسنين، حيث استفاد من هذا التكوين 80 طبيب وممرض(ة) سنة 2016.

كما أعدت الوزارة في إطار مأسسة العمل الاجتماعي مشروع القانون 45.18 المتعلق بتنظيم مهنة العاملات والعاملين الاجتماعيين 45.18، وقد تم تقديمه بالمجلس الحكومي في 21 نونبر المنصرم، باعتباره آلية من آليات المساعدة الاجتماعية، التي تستهدف تحسين الظروف الاجتماعية للمواطنين في وضعية هشة، وتقديم خدمات ومساعدات اجتماعية لتأهيل الأفراد ومساعدتهم أو حمايتهم أو إدماجهم، ومن ضمنهم الأشخاص المسنين، حيث تم إدماج اختصاص رعاية الأشخاص المسنين ضمن معايير وكفاءات العاملين الاجتماعيين.

مجال الأسرة

▪ جواب عن الأسئلة المتعلقة بالسياسة العمومية المندمجة لحماية الأسرة والنهوض بأوضاعها

تعمل وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة على إعداد سياسة عمومية مندمجة لحماية الأسرة، تساهم في الإجابة عن التحديات التي تواجهها الأسرة المغربية، سواء الديمغرافية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو التي أنتجتها التكنولوجيا الجديدة، والتي ساهمت في تفكك الأسرة وتراجع دورها، وتداعيات ذلك على أفرادها، وفي مقدمتهم الأطفال، وذلك كخيار استراتيجي تنسجم مع الالتزامات الدستورية التي اعتبرت الأسرة القائمة على علاقة الزواج الشرعي هي الخلية الأساسية للمجتمع، وجعلت الدولة مسؤولة على ضمان وحماية حقوقها الاجتماعية والاقتصادية، وتنزيلا لمقتضيات البرنامج الحكومي 2017-2021، واستراتيجية القطب الاجتماعي التي تهدف إلى وضع سياسات عمومية في مجال تدخلها واختصاصاتها.

ويرتكز مشروع هذه السياسة العمومية المندمجة لحماية الأسرة والنهوض بأوضاعها، كإطار منسجم ينخرط فيه الجميع لضمان تنسيق مؤسساتي مندمج ودامج لبعد الحماية الاجتماعية والقانونية والاقتصادية للأسرة المغربية، على:

- تحقيق الالتقائية والنجاعة بين مختلف السياسات العمومية؛
- إدماج المنظور الأسري في مختلف السياسات والبرامج والمشاريع الاجتماعية؛
- وضع مؤشرات تقييم أثر كافة البرامج على استقرار الأسرة؛
- تفعيل الجهوية المتقدمة، من خلال ترجمة البرامج والسياسات جهويا ومحليا، وتفعيل مبادئ اللامركزية والشراكة المسؤولة، وتطوير المعرفة بواقع الأسر بمختلف جهات المملكة؛
- تعزيز الرعاية الأسرية، والرعاية البديلة لمواجهة التحديات المرتبطة بالطفولة، والأشخاص المسنين والأشخاص في وضعية إعاقة، التي تدخل ضمن اختصاصات الوزارة، حيث أفضل وأنجح أساليب الرعاية لمختلف هذه الفئات تتم في كنف الأسرة وضمن إطارها.

ويتضمن مشروع هذه السياسة العمومية، التي سيتم تقديم مسودتها الأولية خلال لقاءات تشاورية وورشات عمل مع جميع المتدخلين في هذا المجال، 4 محاور استراتيجية هي:

1. تعزيز الرصد واليقظة في مجال الأسرة؛
2. تقوية الإطار القانوني لحماية الأسرة؛
3. تطوير البرامج الاجتماعية والاقتصادية لفائدة الأسر؛
4. التوعية والتحسيس والمواكبة الأسرية.

▪ جواب عن السؤال المتعلق بمناصب المسؤولية الشاغرة

تم بتاريخ 12 يونيو 2019، فتح باب الترشيح لشغل مناصب المسؤولية الشاغرة بوزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة، وهي كالتالي:

- قسم الهندسة الاجتماعية بمديرية التنمية الاجتماعية؛
- قسم تمكين المرأة بمديرية المرأة؛
- كاتب عام للمعهد الوطني للعمل الاجتماعي بطنجة، بمثابة رئيس قسم؛
- مدير مساعد مكلف بالبحث العلمي بالمعهد الوطني للعمل الاجتماعي، بمثابة رئيس قسم؛
- مدير مساعد مكلف بالدراسات بالمعهد الوطني للعمل الاجتماعي، بمثابة رئيس قسم؛
- قسم الموارد البشرية بمديرية الموارد البشرية والميزانية والشؤون العامة؛
- مصلحة الاستغلال بمديرية الموارد البشرية والميزانية والشؤون العامة.

وأجريت، بتاريخ 17 يوليوز 2019، المقابلات الانتقائية من طرف لجنة معينة من طرف السيدة الوزيرة، والتي أسفرت عن تنصيب مسؤولين في المناصب التالية:

- رئيس قسم الهندسة الاجتماعية؛
- مدير مساعد مكلف بالدراسات بالمعهد الوطني للعمل الاجتماعي؛
- رئيس قسم الموارد البشرية؛
- رئيس مصلحة الاستغلال.

على أنه:

- بالنسبة للمناصب الأخرى، لم يتقدم أي موظف بالترشح لها؛
- بالنسبة لمصلحة مهن العمل الاجتماعي، أصبحت شاغرة بتاريخ 05 يوليوز 2019، أي بعد الإعلان عن فتح باب الترشيحات المذكور أعلاه.

هذا، وقد تم، خلال الأسبوع الأخير من نونبر 2019، فتح باب الترشيح لجميع مناصب المسؤولية الشاغرة بالوزارة، وستجري المقابلات الانتقائية خلال شهر دجنبر الجاري.

▪ جواب عن السؤال المتعلق بعدم تقديم تقارير النجاعة المتعلقة بدعم الجمعيات

شرعت وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة، كما هو شأن جميع القطاعات الوزارية، في إعداد تقرير النجاعة المرفق بمشروع الميزانية السنوية ابتداء من سنة 2019. وقد تمت موافاة اللجنة الموقرة بتقرير النجاعة المتعلق بتنفيذ ميزانية 2019، مرفوقا بمشروع ميزانية سنة 2020.

أما بخصوص تقارير النجاعة الخاصة بتوزيع الدعم السنوي في إطار الشراكة مع الجمعيات، فبالإضافة لاحتواء تقارير النجاعة المنجزة برسم سنوات 2018 و2019 على مؤشرات متعلقة بنجاعة صرف الاعتمادات المخصصة لدعم الجمعيات العاملة في مجالات تدخل الوزارة، قامت هذه الأخيرة بإنجاز افتحاص للمشاريع الممولة برسم سنوات 2009-2012 و2012-2014، حيث تجدون ضمن الوثائق المسلمة لكم نسخ للتقريرين المنجزين في هذا الإطار من طرف مكاتب الدراسات المتخصصة في مجال الافتحاص.

ختاما

أغتنم هذه المناسبة السنوية لأتقدم بجزيل الشكر للسيدات والسادة أعضاء لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية على اهتمامهم المتواصل بهذا القطاع، وأنوّه بروح المسؤولية وعمق النقاش الذي ساد مناقشة ميزانية القطب الاجتماعي، سواء من خلال إبداء ملاحظاتهم أو تقديم اقتراحاتهم، والتي لابد ستثري برنامج عمل وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة.

فشكرا لكم مرة أخرى.

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقرير

لجنة التعليم
والشؤون الثقافية والاجتماعية

حول مشروع الميزانية الفرعية
لوزارة الصحة

= برسم السنة المالية 2020 =

رئيس اللجنة
عبد العلي حامي الدين

مقررة اللجنة
خديجة الزومي

الأمانة العامة
مديرية التشريع والمراقبة
قسم اللجان
مصلحة لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية

الولاية التشريعية 2015 - 2021
السنة التشريعية 2019 - 2020
= دورة أكتوبر 2019 =

عرض السيد وزير الصحة

ROYAUME DU MAROC

Ministère de la Santé

المملكة المغربية

وزارة الصحة

تقديم مشروع الميزانية الفرعية
لوزارة الصحة برسم السنة المالية 2020

لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية بمجلس المستشارين

الجمعة 22 نونبر 2019

مضمون العرض

- الإطار العام
- الجزء الأول : أبرز منجزات وزارة الصحة برسم سنتي 2018 و 2019؛
- الجزء الثاني : برنامج العمل لسنة 2020؛
- الجزء الثالث: تقديم مشروع الميزانية لسنة 2020؛
- خاتمة

الإطار العام

- اهتمام ملكي بالقطاعات الاجتماعية ومن ضمنها قطاع الصحة ؛
- التنزيل الدستوري للحق في الصحة (الفصل 31)؛
- البرنامج الحكومي 2016-2021؛
- مخطط الصحة 2025 ؛
- القانون التنظيمي لقوانين المالية؛
- المذكرة التأطيرية لقانون المالية لسنة 2020 رقم 13-2019؛
- أهداف التنمية المستدامة.

الجزء الأول :
أبرز المنجزات في الميدان الصحي 2018-2019

تأهيل وتوسيع العرض الاستشفائي

❑ المشاريع المنجزة برسم سنتي 2018-2019:

- تشغيل المركز الاستشفائي الإقليمي بسلا (250 سرير)؛
- تشغيل مستشفى القرب دمنات (أزيلال)بطاقة سريرية (45 سرير)؛
- تشغيل مستشفيين للقرب بكل من القصر الكبير إقليم العرائش (80سرير) وإمزورن بإقليم الحسيمة بطاقة سريرية (45 سرير)؛
- تشغيل المركز الجهوي للأنكولوجيا ببني ملال بشراكة مع مؤسسة لالة سلمى للوقاية وعلاج داء السرطان؛

تأهيل وتوسيع العرض الاستشفائي

- تشغيل مركزين طبيين للقرب اليوسفية بعمالة الرباط وسيدي مومن بعمالة سيدي البرنوصي بالدار البيضاء بشراكة مع مؤسسة محمد الخامس للتضامن؛
- تشغيل المركز الجهوي لطب الأسنان بعمالة الرباط بشراكة مع مؤسسة محمد الخامس للتضامن؛
- تأهيل المركز الاستشفائي الإقليمي بتارودانت ؛
- توسيع المستشفى الإقليمي بالصويرة.

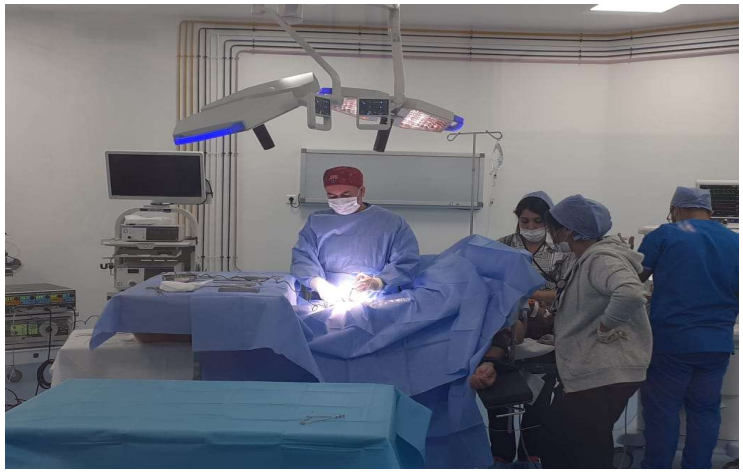

تأهيل وتوسيع العرض الاستشفائي

تعزيز التجهيزات البيو طبية والصيانة

- اقتناء 23 جهاز سكانير؛
- اقتناء 11 جهازا للتصوير بالرنين المغناطيسي (IRM)؛
- اقتناء 168 حاضنات ؛
- اقتناء 48 طاولة للإنعاش و72 طاولة التسخين؛
- اقتناء 84 جهاز للعلاج الضوئي.
- تخصيص 1,6 مليار درهم لاقتناء التجهيزات البيو طبية منذ سنة 2016 إلى 2019؛
- تخصيص 596 مليون درهم لصيانة التجهيزات؛
- بلغ المعدل الوطني الخاص بالتجهيزات البيو طبية التي شملتها عقود الصيانة 89 في المئة سنة 2018.

تأهيل وتوسيع العرض الاستشفائي

❑ مشاريع استشفائية من المستوى الثاني في طور الإنجاز :

- مواصلة أشغال بناء 10 مراكز استشفائية؛
- مواصلة أشغال بناء مستشفى التخصصات بتطوان (300 سرير)
- مواصلة أشغال بناء 20 مستشفى للقرب ؛
- مواصلة أشغال بناء مستشفيين للأمراض النفسية بالقنيطرة (120 سريرا) وأكادير (120 سريرا) ؛
- مواصلة أشغال بناء مستشفيين النهاربكل من إفران و مارتيل ؛
- مواصلة أشغال بناء توسعة وتأهيل 10 مراكز استشفائية.

تأهيل وتوسيع العرض الاستشفائي

❑ مشاريع استشفائية من المستوى الثالث في طور الإنجاز:

- مواصلة أشغال بناء مركزين استشفائيين جامعيين بكل من طنجة (771 سريرا) وأكادير (867 سريرا)
- انطلاق أشغال بناء المركز الاستشفائي الجامعي بالعيون (500 سرير) ؛
- إ طلاق المباراة المعمارية لإعادة بناء المركز الاستشفائي ابن سينا بالرباط (1006 سرير).

تعزيز الصحة بالعالم القروي

❑ تعزيز الصحة المتنقلة :

- تنظيم 11404 زيارة للوحدات الطبية المتنقلة برسم سنة 2018 و4419 زيارة برسم الأسدس الأول من سنة 2019 ؛
- تنظيم 444 قافلة طبية متخصصة متنقلة برسم سنة 2018 و227 قافلة برسم سنة 2019 ؛
- تقديم أزيد من 422 الف خدمة صحية في إطار تفعيل عملية رعاية 2018-2019، التي تستهدف الساكنة المعرضة لآثار موجات البرد للفترة الممتدة ما بين 15 نونبر 2018 و30 مارس 2019؛

تعزيز الصحة بالعالم القروي

❑ المستشفى الميداني المتنقل

- 1306 حالة استشفاء؛
- أزيد من 18000 استشارة الطب العام و 9800 استشارة الطب الاختصاصي؛
- 939 عملية جراحية؛
- 56 ولادة من بينها 8 عمليات قيصرية؛
- 4600 فحص بالأشعة؛
- أزيد من 6800 فحص بيولوجي.

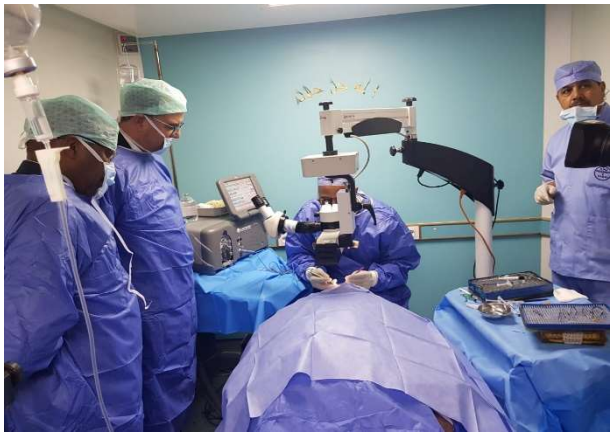

تعزيز الصحة بالعالم القروي

❑ تعزيز الصحة المتنقلة :

إطلاق خدمات الاستشارة الطبية عن بعد Télémédecine بشراكة مع وزارة الداخلية (المبادرة الوطنية للتنمية البشرية)، جامعة محمد السادس لعلوم الصحة، مستشفى الشيخ خليفة ابن زايد، الشركة المغربية للطب عن بعد لفائدة المناطق القروية التي تعاني من العزلة على المستوى الصحي على مستوى 4 أقاليم (6جماعات قروية)، لفائدة ساكنة 62235 مواطنة ومواطن :

- إقليم أزيلال: جماعتي ايت تامليل وزاوية أحنصال (30587 مواطنة ومواطن)
- إقليم فكيك: جماعة تالسينت (16166 مواطنة ومواطن)
- إقليم ميدلت: جماعتي انفكو واملشيل (13755 مواطنة ومواطن)
- إقليم تارودانت: جماعة تاليوين (6727 مواطنة ومواطن)

تعزيز الصحة بالعالم القروي

❑ تفعيل برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية بالعالم القروي:

- الانتهاء من إنجاز 21 عملية بناء مؤسسات الرعاية الصحية الأولية ؛
- مواصلة إنجاز 195عملية بناء مؤسسات الرعاية الصحية الأولية ؛
- إنجاز 110 عملية تأهيل (توسيع، ترميم، إعادة تهيئة...) للمؤسسات الرعاية الصحية الأولية؛
- إقتناء 355 وحدة (234 سيارة إسعاف، 121 وحدة متنقلة)؛
- إقتناء 368جهاز بيوطبي (إيكوغرافيا و الماموغرافيا...)

التكفل بالمستعجلات الطبية

- مواصلة تفعيل البرنامج المتعلق بإحداث مصالح المساعدة الطبية المستعجلة (SAMU) ليشمل الجهات الأربع المتبقية درعة – تافيلالت وبني ملال – خنيفرة وكلميم - واد نون والداخلة -وادي الذهب؛
- تعزيز المصالح المتنقلة للمستعجلات والإنعاش الطبي باقتناء 30 سيارة إسعاف من نوع « أ » و24 حاضنة متنقلة (2 لكل مركز استشفائي جهوي)؛
- تعزيز حظيرة سيارات الإسعاف باقتناء 24 سيارة اسعاف من نوع « أ » و60 سيارة إسعاف من نوع «ب»؛
- توقيع اتفاقية الشراكة لإحداث ملحقات المصلحة المتنقلة للمستعجلات والإنعاش الطبي (SMUR) بجهة مراكش-اسفي؛
- إحداث 4 مصالح استقبال جديدة للمستعجلات بكل من تارودانت وطنجة ومكناس والرباط إضافة إلى مستعجلات الامراض النفسية بمستشفى الرازي؛
- تعيين 103 طبيب عام و35 تقني جديد في النقل والإسعاف الصحي و100 ممرض مختص في المستعجلات والعناية المركزة و50 مساعد معالج؛
- تأهيل قدرات 66 إطار طبي وشبه طبي يعملون في مجال المستعجلات الطبية من حيث التكفل بالمستعجلات الطبية.

تحسين الولوج إلى الأدوية والمستلزمات الطبية

- مواصلة سياسة تخفيض أثمنة الأدوية بتخفيض أثمنة حوالي 900 دواء إضافي، الأكثر استهلاكا في المغرب موجها لعلاجِ بعض الأمراض الخطيرة والمزمنة من بينها 113 دواء أصلي و 447 دواء جنيس؛
- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة للأدوية ذات السعر المرتفع (319 دواء، يتعدى سعر بيعها للعموم 962 درهم) برسم قانون المالية لسنة 2019؛
- وضع نظام جديد يرتكز على صفقات الإطار لمدة ثلاثة سنوات لتحسين التزويد والحد من انقطاع مخزون الأدوية و المستلزمات الطبية في أفق تفعيل اطار تنظيمي خاص بصفقات الأدوية ؛
- انطلاق تحويل الخبرة التكنولوجية لتصنيع أدوية بيوتكنولوجية (صناعة بعض الأدوية ضد مرض السرطان)؛
- تجديد اعتماد المختبر الوطني لمراقبة الأدوية من طرف المديرية الأوروبية لجودة الأدوية.

تعزيز الصحة الإنجابية وصحة الأم وحديثي الولادة والطفل والمراهق

- انخفاض ملموس في نسبة وفيات الأمهات في المغرب بنسبة 35% إذ انتقل من 112 حالة وفاة إلى 72,6 لكل 000 100 ولادة حية في أفق بلوغ نسبة 36 سنة 2030؛
- ارتفاع ملحوظ لمؤشر مراقبة الحمل حيث انتقل من 77,1 % سنة 2011 إلى 88,5 % سنة 2018؛
- ارتفاع نسبة الولادة بالمصالح الصحية حيت بلغت 86,6 % سنة 2018 مقابل 73,6 % سنة 2011 ؛
- استمرار انخفاض نسبة وفيات الأطفال دون سن الخامسة من 30,5 سنة 2011 إلى 22,2 لكل 1000 ولادة حية سنة 2018 (بنسبة انخفاض بلغت 27 %) في أفق بلوغ 12 وفاة لكل الف ولادة حية سنة 2030 ؛
- تعميم برنامج الكشف المبكر عن مرض قصور الغدة الدرقية الخلقي عند الأطفال حديثي الولادة
- إرساء برنامج الكشف المبكر عن الصمم عند المواليد الجدد ؛
- مواصلة تعميم التلقيح ضد التهاب الكبد نوع (ب) عند الولادة.

التكفل بالفئات الاجتماعية ذات الاحتياجات الخاصة

- تنظيم الحملة الوطنية للفحص الطبي المنتظم والتكفل بالمشاكل الصحية لفائدة مليون و500 ألف تلميذ وتلميذة ؛
- تجهيز 9 فضاءات الصحة الشباب بأقاليم الرحامنة وسطات واكادير والعيون والحسيمة وفاس والقنيطرة وتمارة وقلعة السراغنة.
- تنظيم الأسبوع الوطني للصحة المدرسية والجامعية وصحة الشباب حول موضوع "صحة الفم والأسنان " لفائدة ما يقارب مليون و300 الف تلميذ سنة 2018 و"الإدمان على الشاشات" لفائدة ما يقارب مليون و260 ألف تلميذ سنة 2019.
- الرفع من عدد المراكز الجهوية و الإقليمية للترويض الطبي وتركيب الأطراف الاصطناعية والمقومات، التي بلغ عددها حاليا 19 مركزا؛
- اقتناء مستلزمات تركيب الأطراف الاصطناعية ومعدات الترويض ؛
- استفادة 900 شخصا في حالة عجز حركي من المقومات و/أو الأطراف الاصطناعية؛
- تعميم وتفعيل الوحدات المندمجة للتكفل بالنساء و الأطفال ضحايا العنف بالمستشفيات العمومية ليصبح عددها 99 وحدة؛
- التكفل ب 19000 امرأة و6600 طفل من حالات ضحايا العنف.

تعزيز الوقاية ومحاربة الأمراض غير السارية والمزمنة

الضغط الدموي

- التكفل بأكثر من 980 ألف مريض بارتفاع الضغط الدموي واقتناء الأجهزة الإلكترونية للكشف؛ والتشخيص ومراقبة المرضى بمؤسسات الرعاية الصحية الأولية؛
- توفير الأدوية المضادة لارتفاع ضغط الدم الوقاية من أمراض القلب والأوعية الدموية .

داء السكري

جميعا ضد السكري
Ensemble contre le Diabète

- التكفل بأزيد من 870 ألف مريض بداء السكري في كل مؤسسات الرعاية الصحية الأولية ؛
- توفير الأدوية الخاصة بداء السكري بالمجان ؛
- اقتناء اللوازم والمعدات الخاصة بالتحاليل لتتبع الحالة الصحية لمرضى داء السكري.

القصور الكلوي

- التكفل بأكثر من 10359 مريض بالقصور الكلوي، استفاد منها 3298 في إطار شراء خدمات القطاع من الخاص و 7061 مريض على مستوى مراكز تصفية الكلي العمومية بغلاف مالي يقدر ب 500 مليون درهم منها 260 مليون درهم لشراء الخدمات و240 مليون لاقتناء مستلزمات تصفية الكلي.

تعزيز الوقاية ومحاربة الأمراض غير السارية والمزمنة

❑ الوقاية ومراقبة داء السرطان

- التكفل ب 225 692 مريض بمراكز السرطان سنة 2018 من بينهم 84 في المئة من المستفيدين من نظام المساعدة الطبية؛
- بلغ عدد الحالات الجديدة لمرض السرطان التي تم التكفل بها بالمراكز الجهوية للانكولوجيا 22319 حالة سنة 2018؛
- إعداد وتفعيل المخطط الوطني للوقاية وعلاج السرطان 2020-2029؛
- تنظيم حملة وطنية للتوعية والتحسيس بأضرار التبغ وتعزيز المشورة والفحص للإقلاع عن التدخين؛
- مواصلة توسيع نطاق البرنامج الوطني للرصد المبكر لسرطانات عنق الرحم وتنظيم الحملة الوطنية السنوية للكشف المبكر لسرطانات الثدي و عنق الرحم؛
- اقتناء الادوية والمستلزمات الطبية الخاصة بتشخيص و علاج السرطان بغلاف مالي يقدر ب 119 مليون درهم سنة 2018.

تعزيز الوقاية ومحاربة الأمراض غير السارية والمزمنة

❑ الصحة النفسية والعقلية و مكافحة الإدمان

- التكفل ب حوالي 120 ألف مريض بمؤسسات الرعاية الصحية الأولية سنة 2018؛
- التكفل ب 35 الف مريض بمراكز الإدمان؛
- إعادة تأهيل وأنسنة المستشفيات ومصالح الأمراض النفسية الحالية باعتماد المعايير التقنية؛
- متابعة إحداث مصالح الأمراض النفسية المدمجة بالمستشفيات العامة؛
- وضع معايير لمستعجلات الأمراض العقلية و المسالك الخاصة بها؛
- توسيع شبكة التغطية فيما يخص المراكز النفسية-الاجتماعية المتخصصة في طب الإدمان.

تعزيز الوقاية ومحاربة الأمراض السارية

❑ فيروس نقص المناعة البشرية «السيدا»

- إجراء حوالي 452 ألف اختبار فيروس نقص المناعة البشرية ، تم اكتشاف 567 حالة إيجابية سنة 2018؛
- استفادة 216 امرأة حامل مصابة بفيروس نقص المناعة البشري وحديثي الولادة من خدمات الوقاية من انتقال العدوى من الأم إلى الطفل ؛
- استفادة 4523 شخص مصاب بفيروس نقص المناعة البشري من برامج الدعم النفسي والاجتماعي .

❑ داء السل

- اكتشاف 30977 حالة (حالات جديدة وانتكاسات)؛
- وصل معدل النجاح العلاجي إلى 88 في المئة سنة 2018 ؛
- اقتناء 11 وحدة للأشعة الرقمية المتنقلة لفحص السل؛
- اقتناء 33 جهازًا GenXpert للتشخيص الأولي لمرض السل.

❑ مكافحة التهاب السحايا

- إحداث نظام جديد للإنذار بالتهاب السحايا ونظام افتحاص أسباب الوفاة بالتهاب السحايا؛
- زيادة بنسبة 75٪ من كمية اللقاح المقتنى في إطار برنامج مكافحة التهاب السحايا.

توسيع التغطية الصحية الأساسية في أفق بلوغ التغطية الصحية الشاملة

نظام المساعدة الطبية

- عدد المستفيدين منذ تعميم النظام سنة 2012 الى غاية شهر أكتوبر 2019 : أزيد من 14,5 مليون مستفيد.
- عدد المستفيدين من البطائق السارية المفعول 10,5 ملايين مستفيد؛ من بينها 91 % للأسر في وضعية فقر و9% في وضعية هشاشة؛
- 51 في المائة من الوسط الحضري و49 في المائة من الوسط القروي.

الخدمات الصحية المقدمة بالمستشفيات العمومية

الخدمات الصحية	2018
الفحص الاستعجالي	6.217.459
الاستشارات الطبية المتخصصة	3.463.742
العمليات الجراحية الكبرى	289.922
الولوج الى الاستشفاء الكامل	1.097.544
عدد المرضى المستفيدين من غسيل الكلي بالمستشفى	8.954

العمليات الجراحية الكبرى بالمراكز الاستشفائية الجامعية

العمليات الجراحية	2019-2018
زرع القرنية	287
زرع الكلي	159
زرع النخاع العظمي والخلايا الجذعية	12
زراعة الكبد	13
زراعة القلب	1

توسيع التغطية الصحية الأساسية في أفق بلوغ التغطية الصحية الشاملة

- نظام التغطية الصحية لفائدة الطلبة
  - إصدار مرسوم جديد يتعلق بالتغطية الصحية للطلبة (استفادة أكثر من 116 ألف طالب من هذا النظام)
- نظام التغطية الصحية لفائدة المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء.
  - إصدار القانون رقم 98.15، المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء.
  - المصادقة على المرسوم رقم 2.19.719 المتعلق بالمولدات والمروضين الطبيين و المرسوم رقم 2.19.769 الخاص بالعدول لتطبيق القانون رقم 98.15 .
- اهم مخرجات المناظرة الوطنية حول التمويل الصحي في أفق بلورة استراتيجية جديدة لتمويل ناجع للمنظومة الصحية:
  - الرفع من الاستثمار في قطاع الصحة باعتباره قطاعا منتجا و اقتصاديا بالإضافة الى بعده الاجتماعي؛
  - اعتماد آليات تمويل مبتكرة من اجل استدامة تمويل برنامج المساعدة الطبية عبر اعتماد جبايات على المواد المضرة بالصحة؛
  - ادراج تحفيزات للقطاع الخاص في ميثاق الاستثمار من أجل مواكبة الخريطة الصحية
  - تقوية الشراكة بين القطاعين العام والخاص
- نظام التغطية الصحية لفائدة المهاجرين.
  - التوقيع على اتفاقية إطار للشراكة والتعاون من أجل تسهيل الولوج للخدمات الصحية لفائدة حوالي 50 الف مهاجر.

تعبئة الموارد البشرية

- تخصيص 8000 منصب برسم سنتي 2018-2019؛
- استفادة 2998 موظفة وموظف من ترقية في الدرجة في إطار عملية ادماج الممرضين المجازين من الدولة في النظام الجديد المتعلق بالنظام الأساسي الخاص بهيئة الممرضين وتقني الصحة المشتركة؛
- تعميم التخصص التمريضي للصحة العائلية والصحة الجماعاتية بالنسبة لجميع المعاهد العليا للمهن التمريضية وتقنيات الصحة للموسم 2018-2019؛
- اعتماد تكوين تقني في النقل الصحي و الإسعاف و اعتماد تكوين مساعد في العلاج بشراكة مع المكتب الوطني للتكوين المهني و انعاش الشغل، حيث سوف تتخرج أول دفعة نهاية سنة 2019 (200 مساعد في العلاج و75تقني صحي) ؛
- افتتاح شعبة الماستر البيداغوجي للعلوم التمريضية و تقنيات للصحة على مستوى المعاهد العليا للمهن التمريضية و تقنيات الصحة ابتداء من الموسم 2018-2019؛
- مواصلة مأسسة الحوار الاجتماعي.

تعزيز الإطار التشريعي والتنظيمي للقطاع الصحي

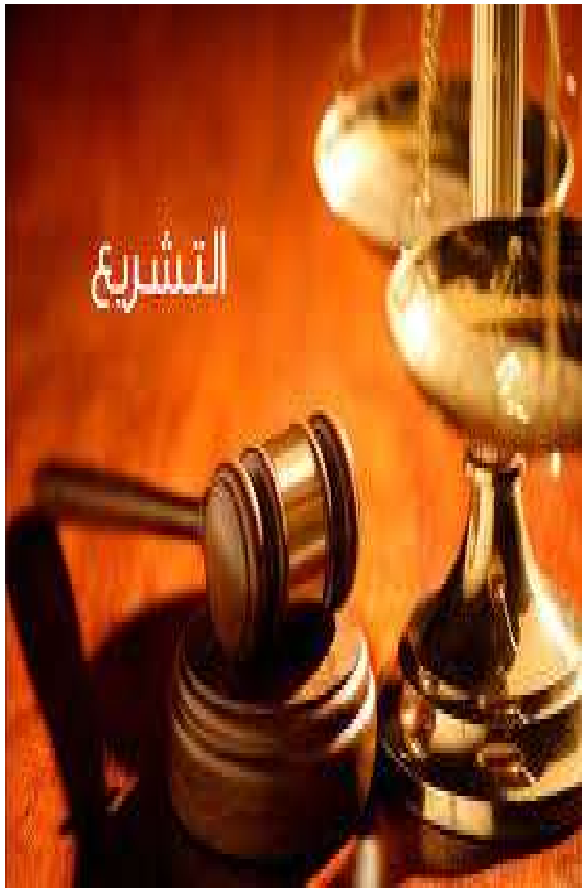

- إصدار قانونين:
  - ✓ ظهير شريف رقم 1.19.50 صادر في 4 رجب 1440 (11 مارس 2019) بتنفيذ القانون رقم 47.14 المتعلق بالمساعدة الطبية على الإنجاب
  - ✓ وظهير شريف رقم 1.19.119 صادر في 7 ذي الحجة 1440(9 أغسطس 2019) بتنفيذ القانون رقم 45.13 المتعلق بمزاولة مهن الترويض والتأهيل وإعادة التأهيل الوظيفي
- إصدار 12 مرسوما و 152 قرارا وزاريا برسم سنة 2018 والأسدس الأول من سنة 2019.

تنفيذ ميزانية وزارة الصحة برسم سنتي 2018 -2019

الاعتمادات المرصودة لوزارة الصحة برسم قانون المالية لسنة 2019 : 16مليار 331 مليون درهم في حين أن ميزانية سنة 2018 بلغت 14 مليارو79 مليون درهم بزيادة بلغت 10,42%

بيان مؤشرات تنفيذ ميزانية 2018 و سنة 2019 (إلى غاية 31 أكتوبر 2019)

أبواب الميزانية	تنفيذ ميزانية 2018		تنفيذ ميزانية 2019 إلى غاية 31 أكتوبر 2019	
	الاعتمادات المفتوحة	نسبة أداء النفقات الملتزم بها (%)	الاعتمادات	نسبة أداء النفقات الملتزم بها (%)
نفقات الموظفين	7 940 120 000	99,6	8 581 249 000	80
المعدات والنفقات المختلفة	4 300 000 000	98,11	4 500 000 000	79
الاستثمار: اعتمادات الأداء (النفقات الجديدة والاعتمادات المرحلة)	3 342 224 504	74,22	4 002 438 496	51
الحساب المرصود لأمور خصوصية (الحساب الخاص بالصيدلية المركزية)	2 906 938 753*	48,72	2 504 492 389	49

*باحتساب مبلغ 500 مليون درهم تم تخصيصها من صندوق دعم التماسك الاجتماعي

الاكراهات و التحديات

- مواجهة ضعف مؤشرات الولوج إلى العلاجات؛
- معالجة مسألة النقص في الموارد البشرية؛
- مواصلة البحث عن حلول لمحدودية الموارد المالية؛
- تجويد الخدمات الصحية ؛
- الاستجابة لانتظارات المواطنين المتزايدة، والمتسارعة والملحة.

الجزء الثاني:
برنامج العمل لسنة 2020

تعزيز العرض الصحي

تعزيز العرض الصحي من المستوى الأول

- ضمان استمرارية الخدمات الصحية على مستوى مؤسسات الرعاية الصحية الأولية
  - إحداث الإلزامية و الحراسة مع الإجراءات المواكبة؛
  - تأهيل المؤسسات الصحية من أجل جاذبية أكبر للمواطنين؛
  - ضمان التوفر المستمر للأدوية بالمؤسسات الصحية عبر وضع أليات تنظيمية و تقنية: تم توزيد الجهات ب 30 مليون درهم خلال الأسبوعيين الماضيين
  - ضمان التوزيع الأمثل للموارد البشرية عبر إحداث حركية على المستوى الجهوي لتلبية حاجيات الساكنة من العلاج؛
  - تقريب الخدمات للمواطنين عبر تتبع حركيتهم في العالم القروي عبر توفير وحدات متنقلة في الأسواق الأسبوعية

تعزيز العرض الصحي

تعزيز العرض الصحي من المستوى الأول

- مواصلة تفعيل مخططات العمل السنوية لبرنامج تقليص الفوارق المجالية و الاجتماعية بالعالم القروي 2017-2023؛
- مواصلة تفعيل عملية رعاية، التي تستهدف الساكنة المعرضة لآثار موجات البرد برسم الفترة الممتدة ما بين 15 نونبر 2019 و 30 مارس 2020؛
- توقيع اتفاقيات اطار على المستوى الجهوي مع السادة الولاة من أجل مواكبة هذه الإجراءات
- توسيع خدمات الاستشارة الطبية عن بعد Télémédecine لتشمل 123 جماعة قروية معزولة.

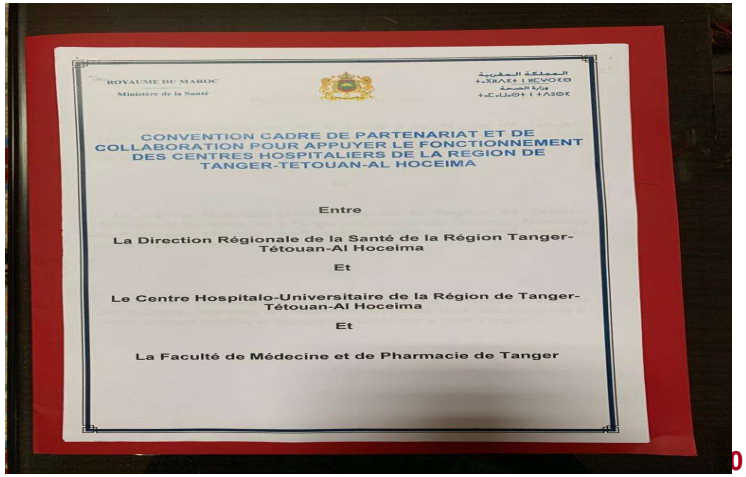

تعزيز العرض الصحي

❑ تطوير الشبكة الاستشفائية من المستوى الثاني

▪ تعزيز البنيات الاستشفائية

- بناء 12 مركزا استشفائيا جديدا بطاقة سريرية إجمالية تصل إلى 1810 سرير من بينها :
  - 10 مراكز تم تحديد وعائها العقاري : المحمدية، مولاي يعقوب، ووزان وزاكورة وأزيلال و مستشفى الأمراض العقلية والنفسية ببني ملال وجرسيف وسيدي افني و ورزازات؛
  - مركزين في طور تحديد العقار: سيدي سليمان و بركان؛
- بناء 13 مستشفى القرب بطاقة سريرية إجمالية تصل الى 585 سرير من بينها :
  - 7 مراكز تم تحديد وعائها العقاري: بولمان و تافراوت و عين تاوجطات وأولاد برحيل و لخصاص و عين بني مطهرو تامنصورت؛
  - 6 مراكز في طور تحديد العقار: قرية بامحمد وباب برد و مشرع بلقصيري وبومية وتاهلة وتمسمان؛
- بناء مستشفيين للنهار بكل من وجدة و الجبهة بشفشاون
- توسيع وتأهيل 4 مراكز استشفائية إقليمية : بوعرفة وجرادة وبنسليمان وسيدي بنور

تعزيز العرض الصحي

- تطوير الشبكة الاستشفائية من المستوى الثاني
  - تعزيز التجهيزات البيوطبية و الصيانة
    - تعزيز التجهيزات البيوطبية برصد غلاف مالي يقدرب 433 مليون درهم ؛
    - تعزيز صيانة التجهيزات البيوطبية برصد غلاف مالي يقدرب 175 مليون درهم.

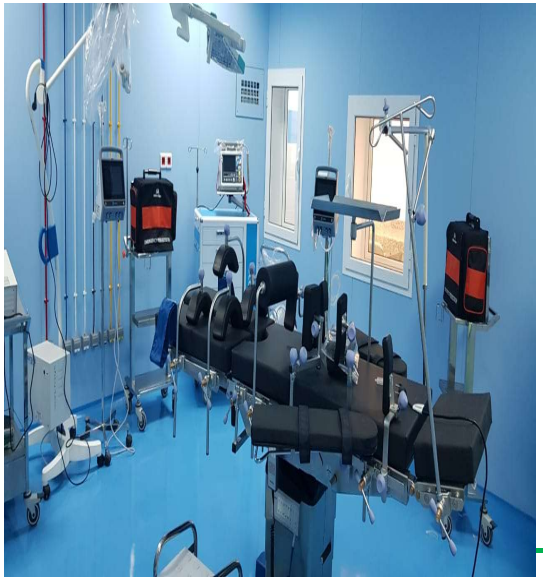

تعزيز العرض الصحي

❑ تعزيز الشبكة الاستشفائية من المستوى الثالث

- مواصلة أشغال بناء ثلاثة مراكز استشفائية جامعية بكل من طنجة (771 سريرا) وأكادير (867 سريرا) و المركز الاستشفائي الجامعي بالعيون بتمويل من الميزانية العامة للدولة (500 سرير)؛

- إطلاق أشغال إعادة بناء المركز الاستشفائي بن سينا بالرباط (1006 سرير) بتمويل من الحساب الخاص بهبات دول الخليج العربي الشقيقة.

تعزيز العرض الصحي

❑ دعم المخطط الوطني للمستعجلات الطبية

- تشغيل مصالح المساعدة الطبية المستعجلة بالجهات الأربع: درعة - تافيلالت؛ بني ملال - خنيفرة ؛ كلميم - واد نون و الداخلة- وادي الذهب ؛
- إعادة تأهيل مصالح المساعدة الطبية المستعجلة لجهتي سوس-ماسة و العيون- الساقية الحمراء؛
- إحداث ملحقات للمصالح المتنقلة للمستعجلات والإنعاش الطبي (SMUR) على مستوى 20 مركز استشفائي اقليمي؛
- مواصلة تحديث حظيرة سيارات الإسعاف باقتناء سيارات إسعاف جديدة لتغطية جميع انحاء المملكة؛
- تشجيع الشراكة مع القطاع الخاص لتعزيز خدمة المصالح المتنقلة للمستعجلات والإنعاش الطبي الخاصة.

❑ تحسين الولوج إلى منتجات الدم المأمونة

- إحداث قاعدة بيانات خاصة بفئات المتبرعين وإشراك الهيئات بالقطاعين العام و الخاص في مجال التبرع بالدم ؛
- اقتناء وحدات طبية متنقلة لجمع أكياس الدم ومعدات خاصة بالفرق المتنقلة.

تعزيز البرامج الصحية الوطنية وبرامج محاربة الأمراض

تعزيز برامج صحة الأم والطفل كأولوية وطنية

- إرساء التوجهات الجديدة للاستراتيجية الوطنية للحد من وفيات ومراضة الأمهات و المواليد الجدد الممكن تفاديها؛
- إحداث مراكز امتياز جهوية لصحة الأم والطفل؛
- تعزيز نظام مراقبة وفيات الأمهات وافتحاص وفيات حديثي الولادة على مستوى المستشفيات العمومية؛
- توسيع عملية تقييم جودة الخدمات المقدمة للأمهات والأطفال حديثي الولادة لتشمل المستشفيات الإقليمية والجامعية؛
- وضع الخطة الوطنية لفحص حديثي الولادة للأمراض الخلقية (لقصور الغدة الدرقية الخلقي والصمم الخلقي...)؛

تعزيز البرامج الصحية الوطنية وبرامج محاربة الأمراض

❑ تعزيز صحة الفئات ذوي الاحتياجات الخاصة مع كافة الشركاء

- مواصلة تعزيز الإطار التنظيمي والتشاركي في مجال الصحة المدرسية والجامعية والنهوض بصحة الشباب؛
- تنظيم الحملة الوطنية للفحص الطبي المنتظم والتكفل بالمشاكل الصحية لتستهدف 1,5 مليون تلميذ وتلميذة ؛
- إحداث 20 خلية لتتبع صحة اليافعين والشباب والصحة المدرسية بالمراكز الصحية مستوى 2؛
- تجهيز عشرة فضاءات لصحة الشباب؛

تعزيز البرامج الصحية الوطنية وبرامج محاربة الأمراض

❑ تعزيز صحة الفئات ذوي الاحتياجات الخاصة مع كافة الشركاء

- تنظيم الحملة الوطنية السادسة للكشف المبكر والتكفل بالعجز في الوظائف السمعية والبصرية المؤدي للإعاقة السمعية والبصرية؛
- تعميم وتجهيز الوحدات و المراكز الإقليمية للترويض الطبي والجهوية لتركيب الأطراف الاصطناعية؛
- إحداث مصالح الطب الفيزيائي والتأهيل الوظيفي بالمستشفيات الجهوية؛
- توسيع و تعميم التكفل بالنساء و الأطفال ضحايا العنف ليشمل المؤسسات الصحية الأولية.

تعزيز البرامج الصحية الوطنية وبرامج محاربة الأمراض

تعزيز برامج محاربة الأمراض غير السارية بشراكة مع المنظمات التابعة للأمم المتحدة

- مواصلة تفعيل الاستراتيجية الوطنية متعددة القطاعات للوقاية ومحاربة الأمراض غير السارية: توقيع ميثاق الوقاية ومكافحة الأمراض غير السارية من طرف 11 قطاع وزاري و ممثلي المجتمع المدني و القطاع الخاص يوم 8 أبريل 2019 بحضور المدير العام لمنظمة الصحة العالمية؛
- تزويد مؤسسات الرعاية الصحية الأولية بالأدوية والمعدات الخاصة لمراقبة وتتبع مرضى السكري ومرضى ارتفاع الضغط الدموي؛
- **الصحة العقلية:**
  - إعادة تأهيل وأنسنة المستشفيات ومصالح الأمراض النفسية الحالية باعتماد المعايير التقنية؛
  - مواصلة إحداث مصالح الأمراض النفسية المدمجة بالمستشفيات العمومية؛
  - توسيع شبكة التغطية فيما يخص المراكز النفسية-الاجتماعية المتخصصة في طب الادمان
- **السرطان:**
  - إطلاق و تفعيل المخطط الوطني للوقاية وعلاج السرطان 2020-2029؛
  - مواصلة توسيع نطاق البرنامج الوطني للرصد المبكر لسرطانات عنق الرحم وتنظيم الحملة الوطنية السنوية للكشف المبكر لسرطانات الثدي و عنق الرحم؛
  - توفير الادوية و المستلزمات الطبية الخاصة بتشخيص و علاج السرطان؛
  - توسيع نطاق العلاجات التلطيفية في عمالات وأقاليم جديدة.

تعزيز البرامج الصحية الوطنية وبرامج محاربة الأمراض

❑ تقوية برامج محاربة الأمراض السارية بشراكة مع المنظمات التابعة للأمم المتحدة

- تعزيز خدمات الوقاية لفئات السكان الأكثر عرضة للإصابة بفيروس نقص المناعة البشري و الفئات الهشة ؛
- توسيع وتنويع عرض خدمات الكشف عن فيروس نقص المناعة البشري؛
- تعزيز الدعم النفسي والاجتماعي لفائدة الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشري؛
- تعزيز الخدمات الثابتة و المتنقلة لتشخيص داء السل؛
- الرفع من مستوى الشبكة الوطنية للمختبرات لتشخيص السل و تتبعه ؛
- إعادة هيكلة الخدمات في العيادات الخارجية والمستشفيات للتكفل بداء السل؛
- إعداد وتنفيذ إجراءات لتلقيح التجمعات المغلقة ضد مرض المكورات السحائية؛
- إعادة تنظيم جهاز التقصي والاستجابة للحالات الناتجة عن التهاب السحايا بالمكورات السحائية.

تعزيز البرامج الصحية الوطنية وبرامج محاربة الأمراض

❑ تعزيز اليقظة والأمن الصحيين

- تفعيل المركز الوطني لعمليات الطوارئ في الصحة العامة وشبكة من 12 مركزًا جهويا؛
- تفعيل فرق التدخل السريع على مستوى الأقاليم والعمالات.
- احتضان المغرب للاجتماع الدولي حول تعزيز التعاون حول تفعيل اللوائح الصحية الدولية و السلامة الصحية في مارس 2020؛

❑ تعزيز أنماط العيش السليم وتقوية التربية من أجل الصحة

- إنجاز حملة وطنية للتوعية بأخطار السمنة؛
- إشراك وسائل الإعلام في الحملات التحسيسية لنمط العيش السليم؛
- إعداد وحدات تكوينية حول تعزيز نمط العيش السليم.

توسيع التغطية الصحية الأساسية من أجل بلوغ التغطية الصحية الشاملة (مع كافة الشركاء الحكوميين و المؤسساتيين)

- تدبير نظام المساعدة الطبية في إطار هيئة مستقلة؛
- وضع نظام معلوماتي وطني لتعزيز تبادل المعلومات بين كافة المتدخلين؛
- التشاور مع مختلف الفئات المهنية من أجل مواصلة تفعيل التغطية الصحية للمستقلين والمهن الحرة؛
- العمل على أجرأة توصيات المناظرة الوطنية حول التمويل الصحي وإعداد استراتيجية وطنية للتمويل الصحي؛
- العمل على تعزيز استقلالية المستشفيات و دمجها في مجموعات ترابية تفعيلا للجهوية المتقدمة؛
- التسريع إخراج القانون63-13 المتعلق بتوسيع الاستفادة من نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض لفائدة أب أو أم المؤمن .

تعبئة الموارد البشرية

❑ الخصاص في الموارد البشرية:

الكثافة بالنسبة ل1000 نسمة	الحد الأدنى المطلوب ل1000 نسمة	الحاجيات على المستوى الوطني			الحاجيات على مستوى القطاع العام		
		الأطباء	الممرضون و تقنيو الصحة	المجموع	الأطباء	الممرضون و تقنيو الصحة	المجموع
1.65	4.45	32387	64774	97161	12000	50000	62000

❑ معالجة الخصاص في الموارد البشرية:

- توظيف 4000 من الأطر الطبية والتمريضية والإدارية؛
- توسيع الطاقة الاستيعابية لمراكز التكوين من كليات الطب و الصيدلة و المعاهد العليا للمهن التمريضية و تقنيات الصحة و معاهد التكوين المهني في الميدان الصحي؛
- تشجيع الشراكة مع الجماعات الترابية؛
- تشجيع التعاقد مع أطباء القطاع الخاص؛
- الانفتاح على الكفاءات و الخبرات الأجنبية عبر إتاحة الفرصة أمامها للاستثمار و العمل داخل هذه المنظومة.

تعبئة الموارد البشرية

❑ تحسين ظروف العمل وتحفيز المهنيين الصحيين

- تفعيل الاستراتيجية الوطنية للتكوين المستمروإرساء منظومة التكوين المستمرعن بعد E-Learning؛
- التدبير الجهوي للموارد البشرية؛
- تحفيزوتحسين ظروف عمل الموظفين ؛
- مواصلة عملية إدماج ممرضي الدولة في النظام الجديد.

تعزيز حكامة القطاع

- إحداث منظومة معلوماتية صحية وطنية مندمجة ترتكز على البعد الجهوي من أجل فعالية أكبر و تدبير أمثل للمخاطر

- مأسسة الجودة والسلامة في عملية العلاجات
  - تطوير آليات الإشهاد والاعتماد لتهم كل المؤسسات الإدارية والعلاجية؛
  - إرساء نظام تقييم المؤسسات الصحية؛
  - إعداد وتفعيل آليات قياس النجاعة من حيث الجودة وتدبير المخاطر.

- تعزيز التأطير القانوني و التشريعي
  - 12 مشروع قانون ؛
  - 21 مشروع مرسوم.

الجزء الثالث :

تقديم مشروع الميزانية القطاعية لوزارة الصحة برسم السنة المالية 2020

الاعتمادات المرصودة برسم سنة 2020

الغلاف المالي الإجمالي برسم سنة 2020 يبلغ 18مليار و 684 مليون و 570 الف درهما أي بزيادة قدرها 14,5 في المئة مقارنة بميزانية سنة 2019.

الباب	الغلاف المالي
باب التسيير	15 334 750 000
فصل الموظفين	10 908 500 000
فصل المعدات والنفقات	4 426 070 000
باب الاستثمار(*)	3 350 000 000
المجموع	18 684 570 000

(*)بلغت اعتمادات الالتزام 4 ملايير درهم

- الحساب الخصوصي للخزينة (حساب الصيدلية المركزية) : تخصيص مليار درهم بالإضافة إلى 500 مليون درهم كاعتمادات التزام مسبق لهذا الحساب وذلك لأول مرة منذ إحداثه (المادة 33 من مشروع قانون المالية).
- إحداث 4000 منصب مالي جديد

توزيع الاعتمادات حسب البرامج الميزانياتية لوزارة الصحة

البرامج	الاعتمادات المبرمجة
الموارد البشرية وتعزيز قدرات المنظومة الصحية	11 001 140 228
التخطيط والبرمجة والتنسيق ودعم مهام المنظومة الصحية	1 482 363 410
الصحة الإنجابية وصحة الأم والطفل والشاب والساكنة ذات الاحتياجات الخاصة	463 000 000
الرصد الوبائي واليقظة والأمن الصحيين والوقاية ومراقبة الأمراض	132 473 000
إجراءات وخدمات الرعاية الصحية الأولية وما قبل الاستشفائية والاستشفائية	3 254 243 362
توفرواستمرارية عرض العلاجات وصون البنية الأساسية والتجهيزات الصحية	2 351 350 000
المجموع	18.684.570.000

الإجراءات المواكبة لتحسين تدبير الموارد المالية

- تعزيز تفعيل الجهوية في المجال الصحي:
  - تعزيز اللاتمركز في التدبير المالي وفي الشراء العمومي؛
  - دعم قدرات القائمين على التدبير المالي وتتبع المشاريع مركزيا وجهويا ومحليا ؛
  - تشجيع التعاقدية وفق مقاربة التدبير المبني على النجاعة وفق مبادئ القانون التنظيمي لقانون المالية مع ربط المسؤولية بالمحاسبة.
- إيلاء عناية خاصة للتتبع الميداني والمالي للمشاريع؛
- إعطاء الأولوية لإنهاء إنجاز المشاريع العالقة؛
- تحسين آليات البرمجة التوقعية متعددة السنوات ؛
- تحسين آليات تقدير تكلفة ومدة انجاز المشاريع من أجل ضبط البرمجة التوقعية؛

شكراً على حسن إصغائكم

ملخـــــص المناقشـــــة العامـــــة

ملخص المناقشة العامة لميزانية قطاع الصحة

برسم السنة المالية 2020

عقدت لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية اجتماعا لها يوم الجمعة 22 نونبر 2019 خصص لدراسة الميزانية الفرعية لقطاع الصحة برسم السنة المالية 2020، وذلك برئاسة السيد عبد العلي حامي الدين رئيس اللجنة، وبحضور السيد خالد آيت الطالب وزير الصحة وعدد من الأطر المرافقة له إلى جانب حضور عدد من السيدات والسادة المستشارين.

وبعد انتهاء السيد الوزير من إلقاء عرضه الذي بسط من خلاله منجزات الوزارة لسنة 2019 وتصوراته في تدبير القطاع في أفق 2020، تقدم السيدات والسادة المستشارين بأحر التهاني للسيد الوزير على الثقة الملكية التي حظي بها لتدبير هذا القطاع، متمنين له كامل التوفيق في أداء مهامه، معتبرين أن قطاع الصحة من الأولويات الوطنية بعد التعليم، والنهوض به مؤشرا لقياس التطور الاجتماعي في الدول المتقدمة ومحركا أساسيا للنموذج التنموي الذي نطمح إليه ملكا وشعبا، مؤكدين على أنه رغم الرفع من الميزانية المرصودة لهذا القطاع بنسبة 17,5% والذي يعد رقما هزيلا بالمقارنة مع حجم التحديات المطروحة والواقع المزري الذي يعمق من الأزمة التي ترخي بظلالها على الجميع سواء مرضى أو أطر صحية، كما أن عدد المناصب المالية التي تم إحداثها لا يمكن أن تساهم في حل إشكالية الموارد البشرية والخصاص المهول الذي تعرفه في عدة تخصصات، وفي هذا السياق تمت الدعوة إلى ضرورة مراعاة المقاربة التشاركية مع مختلف الفاعلين بغية إيجاد حلول للقطاع وذلك على اعتبار أنه من أسباب فشل النموذج التنموي في بلادنا عدم وضع الحكومة لتصور واضح في مجال الحماية الاجتماعية، بحيث لاتراعى في مخططاتها سوى اللوبيات الاقتصادية.

وتقدم السيدات والسادة المستشارين بتقييم موضوعي لمختلف الجوانب التي تضمنها العرض وخاصة على مستوى غياب المؤشرات في مضامينه وعدم التحديد الدقيق للأهداف والمنجزات، كما أن بعض المفاهيم غير واضحة تثير نوعا من الضبابية كمصطلح "الخصاص الوطني والقطاع العام".

وتمحورت جل المداخلات حول مجموعة من القضايا الشائكة التي يعيشها الجسم الطبي من مختلف الزوايا سواء من حيث البنيات التحتية والتجهيزات الطبية والموارد البشرية أو الأدوية وكذا نظام المساعدة الطبية (الراميد) سنوردها تباعا فيما يلي :

✓ **البنيات التحتية والتجهيزات الطبية :** تم التأكيد على أن العديد من المراكز الصحية والمستوصفات تم إغلاقها وخاصة في العالم القروي نتيجة لغياب التجهيزات الضرورية والأطر الصحية.

وفي هذا الصدد، أشارت إحدى المداخلات إلى الأوضاع الكارثية التي يعيشها المستشفى الإقليمي في وزان، حيث تمت دعوة السيد الوزير للقيام بزيارة استطلاعية للوقوف عن كثب على حالة هذا المستشفى الذي تنعدم فيه ظروف ووسائل الاشتغال الضرورية وغياب سيارات الإسعاف، وفي سياق متصل أعلنت إحدى المداخلات أن المستشفى المحلي بخميس الزمامرة يعيش نفس الأوضاع، مشيرة للوقفة الاحتجاجية التي نظمتها ساكنة الإقليم يوم 21 أكتوبر 2019 للتحسيس بالمعاناة الحقيقية التي تعيشها جراء غياب التجهيزات الطبية الضرورية لتقديم الإسعافات في المستشفى الإقليمي لسيدي بنور، وما يترتب عن ذلك من تهديد مباشر لصحة الأم والطفل وحدوث نزيف في بعض الحالات وكذا زيادة التكاليف الناشئة عن الانتقال من المناطق البعيدة إلى المركز أو من المستشفيات الإقليمية أو المستشفيات الجهوية، وكذا استنزاف آليات العلاج في المستشفيات المستقبلة، مما يتطلب حكامة تدبيرية لهذا الأمر، كما أن

بعض الحالات المتعلقة بالولادات تتم في الشارع حتى داخل الوسط الحضري والتي ترصد بشكل سريع في مختلف وسائل التواصل الاجتماعي.

وارتباطا بما سبق، دعت إحدى المداخلات إلى ضرورة تكثيف المجهودات من أجل بلوغ أهداف التنمية المستدامة للألفية في مجال صحة الأم والطفل ومحاربة بعض الأمراض كالسل والسيدا وذلك في أفق 2030.

وأشارت إحدى المداخلات إلى الزيارة الاستطلاعية التي تمت على مستوى جهة درعة تافيلالت، حيث تعاني المستشفيات الإقليمية والجهوية بها من نقص حاد على مستوى بعض المعدات وعدم صيانتها إن وجدت كجهاز السكانير، إضافة إلى عدم توفر بعض المراكز الصحية على مصاعد وغياب قسم خاص مجهز بأحدث التجهيزات ذات المواصفات الدولية لاستقبال الأموات، ونفس الشيء بالنسبة للمركز الصحي المتعلق بالصحة النفسية والعقلية بجهة درعة تافيلالت، حيث لا يتوفر على المواصفات الدولية، هذا إضافة إلى انقطاع الكهرباء في بعض دور الحضانة.

✓ **<u>الموارد البشرية :</u>** تمت المطالبة بضرورة تطبيق حكامة تدبيرية ناجعة في تدبير الموارد البشرية عبر التوزيع العادل لها على المصالح والأقسام الطبية بشكل متكافئ ومراعاة أن تتم المداومة في العمل بشكل منصف بين الأطر الصحية، كما سجلت أغلب المداخلات النقص الحاد الحاصل على مستوى الأطر الصحية، وفي بعض التخصصات، وخاصة أطباء الإنعاش (إقليم خميس الزمامرة وجهة درعة تافيلالت نموذجا) والقابلات، وكذا الفئات التمريضية، ونفس الإشكال مطروح في قسم المستعجلات، بحيث أن 200 حالة مرضية يعالجها إطار طبي واحد، كما أن 80% من الحالات لا تتصف بالطابع الاستعجالي.

وفي نفس الإطار، دعت أغلب المداخلات إلى سن أنظمة تحفيزية لفائدة الأطر الصحية في المراكز الاستشفائية العمومية والتي تتمتع بحس وطني وغيرة مهنية في أداء مهامها بكل أمانة ومسؤولية رغم بساطة

التجهيزات وآليات الإشتغال، كما تمت المطالبة بتشجيع الأطر الصحية للعمل في المناطق النائية وكذا إعادة النظر في الحراسة الليلية وتأنيثها، وضمان الأمن تفاديا للسرقة وبعض التصرفات اللامسؤولة التي تصدر اتجاه الأطر الطبية، إضافة إلى الإلزامية التي تكون غالبا مرهقة للإطار الصحي، كما تمت الإشارة إلى المنحة المخصصة للطلبة المقيمين والتي لا تتجاوز 3500 درهم، مما يتطلب الزيادة في نسبتها.

✓ **السياسة الدوائية :** طرحت تساؤلات حول ماهية المنهجية المتبعة من لدن الوزارة لمواجهة الاحتكار الذي تمارسه اللوبيات (شركات صناعة الأدوية) فيما يتعلق بارتفاع أثمنة الدواء خصوصا المعالجة للأمراض المزمنة، وكذا الاستراتيجية المتبعة لمحاربة تفشي بعض الأمراض الخطيرة في بعض الجهات كاللشمانيا (جهة درعة تافيلالت نموذجا)، وبعض الأمراض النادرة، وكذا مواجهة النقص المسجل على مستوى انقطاع دواء الغدة الدرقية التي أثارت ضجة إعلامية مؤخرا، إضافة إلى دواء اختصاص الطب النفسي والعقلي ومرض القلب.

✓ **نظام المساعدة الطبية (راميد) :** تمت الإشارة إلى أن نسبة المستفيدين منه وصلت إلى أكثر من النسبة المتوقعة نتيجة لكون غالبية حاملي بطاقة الراميد من ذوي التغطية الصحية، إضافة إلى كون البطاقة نفسها لها محدودية في العلاج، بحيث أن حاملها لا تخول له الحق في العلاج على مستوى ربوع المملكة، كما أن الوصل المسلم للمريض من خلالها لا يعتد به في العلاج في أغلب الحالات.

وطرحت عدة إشكاليات مرتبطة بمسألة متابعة المرضى الذين يقومون بالعمليات الجراحية عبر القوافل الطبية، ودعت إحدى المداخلات إلى ضرورة إشراك الفاعلين الاجتماعيين (النقابات) من أجل إبداء آرائها حول القانون المتعلق بالتغطية الصحية للوالدين بما في ذلك المادة الخامسة منه قبل إحالته على المؤسسة التشريعية.

وطالبت بعض المداخلات بتوضيحات حول الأخبار المتداولة بخصوص منح الصندوق المغربي للتقاعد (C.M.R.) من أجل استثمار أموالها في تدبير المستشفيات الجامعية ومدى انعكاس ذلك على المأجورين، وهي مسألة غير مقبولة، مما يتطلب تكثيف الجهود لجعل القطاع الصحي العمومي بقوم بأدواره في سبيل تجويد الخدمات الصحية للمواطنين.

ونظرا لتعدد المقترحات التي جاءت في مجمل المداخلات سنورد أهمها فيما يلي :

- ضرورة تعزيز القوافل الطبية في المناطق النائية لما لها من دور في تخفيف المعاناة على الساكنة عبر اتفاقيات شراكة مع الجماعات المحلية والمجالس الإقليمية والجهوية.

- منح صلاحيات قانونية واسعة لمدراء المستشفيات العمومية الإقليمية والجهوية لأداء مهامهم على أكمل وجه.

- إيجاد حلول واقعية من أجل مركب لعلاج السرطان بورزازات.

- البحث عن بدائل لتحقيق جودة الحياة للمواطن المغربي الذي يصل معدل الحياة لديه إلى 75 سنة فقط.

- إعمال تصور واضح للتدبير الجهوي فيما يتعلق بالتسيير وتوفير التجهيزات الطبية وتوزيع الموارد البشرية.

- سن سياسة حمائية للحيلولة دون هجرة الأدمغة والكفاءات المغربية إلى الدول الغربية التي تراهن عليها باعتبارها ذات كفاءة عالية، لذا يجب إدماجهم في المنظومة التشغيلية الوطنية.

- ضرورة مد الشركاء الاجتماعيين بالتقارير المنجزة حول الوكالة الصحية.

- إنشاء مستشفى جامعي في جهة مكناس/قلعة السراغنة، خصوصا وأن الوعاء العقاري متوفر.

- تنظيم حملات تحسيسية للمواطنين بمخاطر استعمال المخابز التي تستعمل مواد مسرطنة وتعزيز المراقبة حولها.

- ضرورة تنزيل الخريطة الصحية التي هي أمل سنوات من أجل تطبيقها في شموليتها.

- إصدار مراسيم تطبيقية لتشجيع الأطر الصحية للإشتغال في القطاع الصحي العمومي من خلال تحفيزهم ماديا ومعنويا وذلك لتجويد الخدمة الصحية العمومية وتفادي المواعيد المتباعدة.

- إعادة النظر في قسم الاستقبال وأنسنته لما له من دور كبير في التعامل النفسي مع المرضى.

- منح شواهد ذات علامة الجودة في المراكز الصحية التي تقدم خدمات صحية ذات جودة عالية لتحقيق نوع من التنافسية.

- إنشاء مستشفى جامعي بجهة درعة تافيلالت وخاصة إقليم الراشيدية.

- حل إشكالية شراء الأدوية لفائدة المستشفيات العمومية وتوفيرها من خلال صفقات تراعي مدة صلاحيتها واستغلالها بشكل ملائم.

- إعادة النظر في مراكز التبرع بالدم وأنسنته والتحسيس بأهمية التبرع بالدم بصفة مستمرة وتحديد آثارها الاجتماعية.

أجوبة السيد وزير الصحة

جواب السيد وزير الصحة

في البداية، تقدم السيد الوزير بعبارات الشكر والتقدير للسيدات والسادة المستشارين على تدخلاتهم المفيدة من خلال تشخيصهم الدقيق للوضعية المزرية التي يعيشها هذا القطاع، نتيجة لعدة تراكمات لأزمنة متعاقبة ساهمت في سوء تدبير القطاع ومن ضمنها سياسة التقويم الهيكلي.

ولا تفوتني الفرصة أن ننوه بالمجهودات الجبارة التي يبذلها أطر الوزارة التي تعمل بجدية ومسؤولية ووطنية رغم الإكراهات المعيقة لتجويد الخدمات الصحية، لذلك لا يمكن تبخيس الإيجابيات التي تم إنجازها والتحدث فقط عن السلبيات، مضيفا بأن العمليات الجراحية الكبيرة التي تتم في الخارج أصبحت تجرى في المغرب كذلك، غير أن الإشكال المطروح يتمثل في الخصاص الكبير الذي يوجد على مستوى التجهيزات الطبية، مما يؤثر على مسألة المردودية، مشيرا إلى أن العوامل المشار إليها في المداخلات والتي تحول دون تأهيل القطاع الصحي ببلادنا متداخلة ومترابطة، بحيث لا يمكن حل بعض الإشكاليات دون شموليتها، مؤكدا على أنه سيجيب على مختلف التساؤلات والاستفسارات المطروحة في إطار جواب كتابي وبالتدقيق، معلنا عن منظوره وتصوراته الشمولية لهذا القطاع رغم أنه كمسؤول تقني في الوزارة، غير أنه يخضع لبرنامج سياسي حكومي، وبالتالي فهو يعمل في إطار مسؤولية حكومية معينة من طرف الملك، وبالتالي فإن مبدأ المحاسبة قائم، مضيفا بأنه لا يمكن القيام بعملية الإصلاح للمستشفيات في شموليتها، بل لابد من تتبع عملية التدرج وفق مستويات، منها المستوى الأول (niveau de soins primaire)، بحيث يجب أن تقيس المواطن في إطار سياسة تقريب الخدمات الصحية له لكي يحظى بالثقة في هذا القطاع، مؤكدا على أن جميع الموارد المالية إذا ضخت في العلاجات الصحية من النوع الثاني والثالث لن تؤتي ثمارها إذا لم يتم

إيلاء الأولوية لمستوى العلاجات الصحية من الصنف الأول، مضيفا بأن الموارد المالية تعد قليلة، غير أنه في حالة استغلالها بشكل أمثل، فإن الآثار المترتبة عنها ستكون كبيرة جدا على المواطن، مؤكدا على أنه يجب أن تبقى الخدمات الصحية مستمرة في العلاجات الصحية من الصنف الأول، بحيث يستفيد منها جميع المواطنين المحتاجين للعلاجات البسيطة قبل مروره إلى قسم المستعجلات، وهذه الاستمرارية تقتضي الحراسة والإلزامية بشكل متدرج وليس بشكل إلزامي، بحيث يجب أن يتم في البداية اختيار المراكز الصحية التي يمكن لها القيام بذلك بشكل مؤقت مع تعميم ذلك على باقي المراكز الصحية، وهذا الأمر لا يمكن تفعيله إلا في إطار مقاربة جهوية، بحيث لا يمكن إسقاط النموذج على جميع الجهات بنفس الكيفية، بل يجب مراعاة خصوصيات كل جهة على حدة، لذا فإن تقريب الخدمات الصحية إلى المواطن بجهة درعة تافيلالت تختلف بالمقارنة مع جهة طنجة تطوان الحسيمة، ونفس الشيء بالنسبة لباقي الجهات، معلنا بأن وزارة الصحة لوحدها لا يمكن لها القيام بهذا الإنجاز دون مقاربة تشاركية مع باقي الفاعلين الاجتماعيين والاقتصاديين، كما يقتضي كذلك إعمال المواكبة وخلق التحفيزات على مستوى الحراسة والإلزامية، بحيث سيستفيد منها الجميع سواء في المدن أو في العالم القروي، ويجب مراعاة الزيادة في تلك التحفيزات، إضافة إلى ضرورة مراعاة تحسين مراكز الاستقبال في المراكز الصحية التي تقدم الخدمات الصحية من الصنف الأول، كما سيتم تزويده بنظام معلوماتي لحفظ الأرشيف بطريقة منظمة ومنتظمة، وبالتالي حتى في حالة إرسالها إلى الأماكن الأخرى بشكل منظم يسهل العملية بشكل ناجح وسلس، إضافة إلى ضرورة تزويده بالأدوية، وهذه العملية سيتم تطبيقها أولا في الحواضر، ثم بعد ذلك سيتم تقريب الخدمات الصحية في البوادي عن طريق القوافل الطبية أو عن طريق التكنولوجيا، ومن تم فالوزارة تدبر الموارد المتاحة، لأن هناك إشكالية على مستوى توفر الموارد البشرية التي تتطلب وقتا زمنيا طويلا (حوالي 30 سنة

للوصول إلى المؤشر)، ولكن نظرا لصعوبة هذا الأمر، فإنه سيتم العمل وفق ما هو متوفر ومتاح وحلول بديلة مؤقتة ريثما يتم الوصول إلى (التقييس la normalisation)، بحيث هناك عدة حلول لحل معضلة قطاع الصحة، وبالتالي فالمستوى الأول من العلاجات الصحية سيتم العمل وفق ميثاق بصري (charte visuelle) في كل جهة لخلق انتماء جهوي في قطاع الصحة، وذلك بغية خلق التنافسية فيما بين الجهات وبالتالي فهذه المقاربة الجهوية تتم وفق مواكبة فعالة بحيث ستساهم في إحداث حركية للأطر الصحية لتقريب الخدمات إلى المرضى لتفادي تنقلاتهم التي تكون غالبا مكلفة، والوزارة بدأت في أجرأتها، بحيث أن المصادر الطبية (les sources médicales) مستقبلا لن يكون (أداء) effectuer الهياكل المادية (les structures physiques)، بحيث سيتم إعطائها للمديريات الجهوية التي ستدبر أمورها حسب برنامج طبي وهو إجراء مؤقت ريثما سيتم تدبير الخصاص في شموليته ومن ثم يمكن تنزيل الخريطة الصحية الجهوية، أما الخريطة الصحية الوطنية فلا يمكن تنزيلها على أرض الواقع لأنها لا تلائم الظروف الواقعية الحالية كما أنه سيحتاج الأمر إلى زمن طويل، أما بالنسبة لتزيل الخريطة الصحية الجهوية فهو ربما ستساهم في تحقيق ما نصبو إليه ولكن ذلك لا يتأتى إل عبر مشاركة الفاعلين الجهويين في إطار اتفاقيات شراكة يشرف عليها والي الجهة بحكم أن هذا الأخير وبقوة القانون هو رئيس لجنة عرض الرعاية (le président de la commission de l'offre de soins)، وبالتالي فإن هناك المقاربة الأمنية، إلى جانب المقاربة الاجتماعية التي سيشرف عليها وسيدبر الأمور بناء على حاجيات الجهة باعتبارهم ملمين بمعرفتها، والوزارة تقوم بالتعاون في هذا الباب، كما أنها ستعمل على تفعيل الملائمة في بناء المستشفيات وفق الطلب والعرض الصحي وكيفية تطويره، معلنا بأن بناء المستشفى مكلف، لذا يجب الابتكار في التمويل عن طريق القطاع الخاص إلى جانب الاهتمام بالقطاع الصحي العمومي، مشيرا إلى المسألة التي تمت إشارتها أثناء النقاش من لدن أحد

المتدخلين والمتعلقة بتسيير المستشفيات الجامعية وتدبيرها من لدن CMR (الصندوق المغربي للتقاعد)، مؤكدا على أن وزارة الصحة على حد علمه لم تكن طرفا للنقاش في هذا الأمر، بحيث أنه علم بهذا الخبر من خلال الصحافة فقط، والذي مفاده (أن CMR) سيمنح لها بناء المراكز الاستشفائية الجامعية مستقبلا وتقوم بعملية الكراء للعقارات المرتبطة بها لتلك المراكز الاستشفائية.

أما بخصوص المستوى الثاني من العلاجات الصحية، فقد أوضح بأنه يتعلق بقسم المستعجلات، بحيث أن هذا القسم يعيش إشكالية صعبة جدا، بحيث 80% من الحالات الوافدة على قسم المستعجلات لا تدخل ضمن الطابع الاستعجالي، لذا فالوزارة ستعمل على حل هذا الإشكال لتفادي المصاريف الإضافية للعلاج في هذا الصنف وجعل تلك النسبة تعالج ضمن المستوى الأول.

✓ **مدراء المراكز الاستشفائية الجامعية :** ليس لديهم سلطة التقرير خصوصا وأن "الأستاذ" يخضع للتعليم العالي، بحيث لا يعتبر مستخدما بل موظفا يخضع لقانون 70.13.

✓ **بالنسبة للمراكز الاستشفائية :** والتي تتضمن حوالي 8 مراكز بمدن الرباط، الدار البيضاء، مراكش، وجدة، فاس، طنجة، أكادير، العيون، ومن المرتقب الوصول إلى بناء مركز استشفائي جامعي لكل جهة، ولكن غالب الظن فإن ذلك مرتبط بعامل الكثافة السكانية la densité de la population، كما سيتم مستقبلا إحداث كلية الطب في المركز الاستشفائي الجامعي بالراشدية وبني ملال مع مراعاة الكثافة السكانية أيضا، مضيفا بأن الميزة في إحداث المراكز الاستشفائية الجامعية هو إحداث قاطرة بالنسبة للقطاع الصحي ولوبي اقتصادي وديناميةفي خلق فرص الشغل ...إلخ (فاس نموذجا)، مؤكدا بأنه سيقوم بزيارة ميدانية إلى جهة درعة تافيلالت (الراشدية) للتشاور مع السيد الوالي بها قريبا، وتكمن

الإشكالية التي تعاني منها المراكز الاستشفائية الجامعية في النظام الخاص بها المتعلق بتشجيع البحوث والابتكار (la promotion de recherche)، بحيث لا يساعد هذا النظام على ذلك باعتبار أن معدل الاقتباس غالبا ما تعطي أرقام تتراوح ما بين 86 أو 75، بحيث لا يكون لديهم الوقت الكافي للقيام بعملية البحث، لأن المستشفى يقدم العلاجات من الصنف الأول والثاني، في حين يفترض فيه أن يؤدي خدمات من المستوى الثالث والرابع، لذا فإن تحفيز وتشجيع البحوث والابتكار في حاجة إلى إحداث إطار تنظيمي وخلق الدافع للباحث، إضافة إلى تشجيع الخبراء والكفاءات داخل المراكز الاستشفائية الجامعية وتحفيزهم ماديا من أجل الاشتغال بها، وهذا يطرح إشكالية الأطباء المقيمين .T.P.A، بحيث أن الوزارة لديها قناعة للعمل مع الشركاء بشكل جماعي لتعم الاستفادة على الجميع، مضيفا بأن هناك أمرا آخر يفتقر إليه القطاع ألا وهو نظام التدريب المبني على التكنولوجيات الحديثة الذي عرف تطورا سريعا في العالم، في حين أن المغرب تأخر عن استعمال النظام المعلوماتي في القطاع العمومي، واليوم سيتم العمل وفق مقاربة جهوية، بحيث سيتم الاستفادة مما هو متاح، مشيرا للجهات التي نجحت في هذا الأمر، بحيث يوجد بها أنظمة معلوماتية جيدة فقط في 3 جهات وهي فاس، وجدة ومراكش إلى جانب الدار البيضاء والرباط، أما باقي الجهات فسيتم الإعلان عن الصفقات العمومية لتوفير أنظمة معلوماتية حمائية ذات علامة مغربية صرفة لتأمين النظام المعلوماتي المغربي والاجتهاد سيكون في قابلية التشغيل بين هذه الأنظمة المعلوماتية، بحيث ستعمل الوزارة على ضمان حمايته.

✓ **<u>السياسة الدوائية بالمغرب :</u>** هذا القطاع يعرف تراكمات عديدة، بحيث تعقد الصفقات بشرائها لمدة معينة بطريقة غير ملائمة، بحيث تؤدي في الغالب إلى انتهاء صلاحيتها دون الاستفادة منها من لدن المرضى، مؤكدا أن هناك اليوم أجرأة لهذا الأمر، غير أنها غير ناجعة، بحيث

لا زال يتطلب الأمر إلى تطويرها من خلال عقد اتفاقيات لشراء الأدوية مع مراعاة المدة والثمن والطلب والاستهلاك تفاديا لعدم إتلافها معطيا مثالا فيما يتعلق بصفقات الأدوية للأمراض المزمنة (كسرطان الدم ...إلخ) وذلك ريثما تكون هناك سياسة دوائية خاصة، أما بالنسبة للوزارة فقد عملت على تقليص ثمن الأدوية من خلال الإعفاء الضريبي الذي سيكون له مستقبلا آثارا إيجابية.

✓ **مديرية الأدوية والمستلزمات الطبية :** سيتم تبسيط الأجرأة لتوفيرها في السوق الوطني.

✓ **النقص الحاصل في بعض الأدوية :** وخاصة بالنسبة لمرض الغدة الدرقية، فقد أو ضح بأنه كان هناك احتكار أثر على هذا النقص، مؤكدا بأن المستشفيات العمومية تتوفر على هذا الدواء، ونفس الشيء بالنسبة للصيدليات، وبالتالي الإشكال ليس مطروحا الآن. وبالنسبة لتدبير الموارد البشرية، فإن الأمر يتطلب عدة حلول على اعتبار أن المناصب المالية التي تتوفر عليها وزارة الصحة حاليا حوالي 4000 إطار، تتوزع بين مختلف التخصصات الطبية والتقنية وهو عدد غير كاف يجب التعاون فيه جميعا لحل هذا الإشكال.

✓ **بطاقة الراميد :** أكد بأن جميع المراكز الاستشفائية الجامعية 86% من المعالجين فيها حاملين لبطاقة الراميد ويستفيد من العلاجات الطبية، ولكن عدد الوافدين عليها كبير جدا، لذا يجب الاشتغال على جميع المستويات من أجل ترشيد الاستشفاء بها وبشكل تراتبي ريثما يتم تحقيق الجهوية الصحية وتوفير الأنظمة المعلوماتية بها وخلق التحفيزات والتنافسية تحقيقا للجودة في المجال الصحي، ومن بين الإجراءات المؤقتة كذلك إحداث لائحة للأمراض المزمنة التي من خلالها يمكن لحاملي بطاقة الراميد أن يستفيد من خلالها على المستوى الوطني، مشيرا كذلك إلى الأجهزة الطبية التي يجب العمل من خلالها انطلاقا من تصنيفات محددة

لمختلف الحالات المرضية كجهاز السكانير على سبيل المثال، لذا يجب العمل وفق التصنيف حسب المرافق الصحية جهويا ثم وطنيا، معلنا بأن الغلاف المرصود لمواكبة "الراميد"، غير كاف بتاتا للتحولات التكنولوجية التي يعرفها العالم، ومن ثم فإن الحياة التكنولوجية في المجال الصحي مهمة جدا لتجويد الخدمات الصحية سواء كعلاج أو في المختبرات.

✓ **صيانة الأجهزة الطبية :** (السكانير نموذجا) فقد أكد بأن ذلك يحتاج لعمل جبار على اعتبار أن جميع المعدات تكون محددة في مدة صلاحيتها ولا يمكن استبدالها بقطع الغيار التي تكون منعدمة، مما يتطلب مصاريف باهظة لشرائها ولا يمكن حل هذا الإشكال إلا عبر مقاربة جهوية.

✓ **حسن الاستقبال :** فقد أوضح بأن ذلك مرتبط بثقافة التنشئة الاجتماعية أولا، مؤكدا على ضرورة إرجاع السلم الاجتماعي والثقة، كما يجب إعادة النظر في الحراسة وفصل عمل الحراس عن مهام المشتغلين في قسم الاستقبال وتكليفهم بمهام خاصة محددة كما هو الشأن بالنسبة للمهام التي تقدمها مؤسسة محمد السادس للتضامن، وهذا لا يتأتى إلا بانخراط جميع الشركاء، مؤكدا على أنه لا يمكن النهوض بالقطاع الصحي إلا عبر العمل وفق منظومة صحية متكاملة ومقاربة جهوية.

ملحـــــــــــق :

- **الجواب الكتابي للسيد وزير الصحة**

ROYAUME DU MAROC

Ministère de la Santé

المملكة المغربية

وزارة الصحة

الوزير

الى

السيد رئيس لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية بمجلس المستشارين

الموضوع: عناصر الجواب على تساؤلات السيدات والسادة المستشارين خلال مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الصحة برسم سنة 2020

سلام تام بوجود مولانا الامام

وبعد، علاقة بالموضوع المشار اليه أعلاه، وتنفيذا لالتزامنا خلال اجتماع لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية بمجلس المستشارين خلال مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الصحة، يوم الجمعة 22 نونبر 2019، نبعث لكم أجوبة مكتوبة على تساؤلات السيدات والسادة المستشارين المحترمين الواردة في المداخلات خلال المناقشة.

وتقبلوا السيد الرئيس خالص التحيات

مقدمة:

يعتبر الحق في الصحة حقا من الحقوق الأساسية الكونية، ومسؤولية الحفاظ وصيانة هذا الحق وتسهيل وتيسير أسباب الاستفادة منه تقع على عاتق الدولة، وعلى هذا الأساس، فإننا نعمل جاهدين وباستمرار وبكل الموارد المتاحة والمتوفرة لدينا والوسائل المعبأة لهذا الغرض، لتمكين المواطنات والمواطنين من الولوج إلى الخدمات الصحية بجودة عالية.

لذا، فإننا نجعل من المواطن المغربي في صلب اهتماماته ويعتبره نواة السياسة العمومية الصحية، من خلال تعزيز الولوج إلى الخدمات الصحية، كما هو مسطر في البرنامج الحكومي الممتد إلى أفق 2021، ووفق مقاربة تشاركية تروم إرساء قواعد متينة لمخطط قطاعي توافقي على المدى المتوسط، هو "مخطط الصحة 2025".

تعتبر البرامج والمخططات الصحية للوقاية ومحاربة الأمراض، سواء السارية أو غير السارية أو المرتبطة بالعوامل البيئية، من الروافع الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

فبفضل هذه البرامج، خاصة ذات الحمولة الاجتماعية، يتم التقليص من الكلفة الاقتصادية لعلاج عدد كبير منها وذلك عن طريق إنجاز مخططات عمل وتدابير تهم الوقاية منها أو التكفل بها في مراحلها الأولى، مما يساهم في الحفاظ على التماسك الاجتماعي والقدرة الإنتاجية للأشخاص المعنيين، لعائلاتهم وللمجتمع ككل.

في هذا المجال، وخاصة فيما يتعلق بمداخلات السادة المستشارين عن مختلف الفرق السياسية، يطيب لي أن أوافيكم بعناصر الإجابة عن البرامج المعنية التالية:

معايير توزيع الأدوية المضادة لمرض السكري على مستوى المراكز الصحية، مع اقتراح تخويلها للمرضى المتكفل بهم في إطار نظام المساعدة الطبية "راميد" (RAMED) فقط.

في إطار البرنامج الوطني للوقاية و مكافحة مرض السكري، وبتنسيق مع اللجنة التقنية والعلمية للبرنامج تم وضع خطط وبروتوكولات علاجية خاصة بداء السكري.

وبالتالي، يتم اقتناء الأدوية وتوزيعها حسب نوع العلاج باحترام هاته البروتوكولات وأيضًا

وفقًا لعدد مرضى السكري الذين يتم التكفل بهم في مؤسسات الرعاية الصحية الأولية بمختلف الأقاليم والعمالات.

وتجدر الإشارة إلى أن غلاف الميزانية المرصودة لشراء الأدوية (الأنسولين و الأقراص) يمكن من تغطية احتياجات الأنسولين بنسبة 100% بينما بالنسبة للأقراص، فإنه يغطي فقط 50% من الميتفورمين **metformine** و 20% من السولفاميد **sulfamides**.

أما بالنظر إلى الخدمات المجانية على مستوى مؤسسات الرعاية الصحية الأولية ومحدودية الميزانية المخصصة لشراء الأدوية الخاصة بداء السكري والمعدات اللازمة للتتبع، فإنه يجب **إعطاء الأولوية** للمرضى الحاملين لبطاقة الراميد على مستوى هذه المؤسسات الصحية الأولية.

مركز القرب للأنكلوجيا بورزازات:

في إطار المخطط الوطني للوقاية ومراقبة السرطان 2010-2019، الذي يضم استراتيجية لامركزية التكفل بمرضى السرطان وذلك بإنشاء عدة مؤسسات صحية مرتبطة بالعلاج، بما فيه برمجة بناء العشرات من مراكز القرب للعلاج الكيميائي بعدة أقاليم بالمملكة بما فيهم مركز بورزازات، تجدر الإشارة إلى أنه بعد إنشاء مركزي القرب للعلاج الكيميائي بكل من الدار البيضاء (ببوافي) وبني ملال، تم استنتاج عدة عراقيل تحول دون إتمام إنشاء مراكز أخرى من بينها:

- صعوبة تسيير هذه المراكز من حيث اتخاذ القرار العلاجي (protocoles) الذي يتم اتخاذه في إطار اجتماع متعدد التخصصات (Réunion de concertation pluridisciplinaire)،
- نقص في الموارد الطبية والشبه الطبية المتخصصة،
- مشكل تسيير الأدوية الباهظة الثمن الخاصة بالعلاج الكيميائي.

أمام كل هذه العراقيل قررت اللجنة التوجيهية للمخطط الوطنية للوقاية ومراقبة السرطان، وقف بناء هذا النوع من المراكز في جميع أقاليم وعمالات المملكة.

ونحيطكم علما أنه في إطار المخطط الوطني الثاني للوقاية ومراقبة السرطان لفترة 2020-2029 الذي يتم إعداده، سيتم إدراج إتمام العرض العلاجي للسرطان ليصل إلى:

- مركز جهوي لعلاج السرطان بكل جهة؛
- مصلحة لأمراض الدم وعلم الأورام في مجال طب الأطفال بكل مركز استشفائي جامعي؛
- أقطاب التميز(Pôles d'excellence) لبعض السرطانات الأكثر انتشارا مثل سرطانا النساء.

كما أنه سيتم الأخذ بعين الاعتبار البعد الجهوي والخصائص الجغرافية الخاصة لبعض الجهات بما فيهم جهة درعة تافلالت.

الإجراءات الوقائية من الأمراض غير المعدية:

على غرار معظم البلدان في العالم، يعرف المغرب ارتفاعا لنسبة الأمراض المزمنة. وحسب الدراسة الوطنية حول عوامل الاختطار للأمراض الغير السارية 2017-2018 نجد:

- 29.3% من سكان المغرب يعانون من ارتفاع ضغط الدم؛
- 10.6% يعانون من ارتفاع نسبة السكر في الدم؛
- 10.5% يعانون من ارتفاع نسبة الكولسترول في الدم؛
- بينما ارتفع انتشار السمنة إلى 20%، زيادة على ذلك فان 53% من مجموع السكان يعانون من زيادة الوزن.

ولمكافحة هاته الأمراض المزمنة والحد من عوامل الاختطار، فقد وضعت وزارة الصحة استراتيجية وطنية متعددة القطاعات للحماية ومراقبة الأمراض الغير السارية 2019-2029، ترتكز أساسا على تعزيز نمط العيش السليم والحد من عوامل الاختطار، وذلك ب:

- إعداد ميثاق وطني للوقاية ومراقبة هذه الأمراض، الذي تم التوقيع عليه من طرف 13 قطاع وزاري بالإضافة إلى المجتمع المدني؛
- وضع خطة عمل متعددة القطاعات للحد من استهلاك الملح والسكر والدهون؛

- القيام بحملات تحسيسية للعمل على تغيير سلوكيات الأفراد من خلال تشجيع نمط العيش السليم: الغذاء الصحي المتوازن والامتناع عن التدخين ومزاولة النشاط البدني المنتظم؛
- المرافعة من أجل الرفع من الضرائب المفروضة على المشروبات السكرية؛
- المرافعة من أجل تخفيض نسبة الملح في خبز المخابز؛
- المرافعة لدى صانعي القرار من أجل تقديم إجراءات تشريعية للحصول على بيئة ملائمة للصحة.

وفي إطار التحسيس والتوعية والتربية من أجل الصحة، وضعت وزارة الصحة برنامجا حول نمط العيش السليم، حيث نظمت خلال هذه السنة (2019)، حملة وطنية حول التغذية السليمة. كما ستقوم بتنظيم، خلال سنة 2020، حملة وطنية حول دور وأهمية النشاط البدني في الوقاية من العديد من الأمراض المزمنة لدى الساكنة المغربية بجميع شرائحها.

ويتم نشر الدعامات التواصلية لكل هذه الحملات بمواقع التواصل الرسمية للوزارة بجميع أنواعها: موقع "صحتي" وقناة اليوتيوب الوزارية وشبكات التواصل الاجتماعي. وبالإضافة إلى ذلك، تتم إذاعتها بالقنوات التلفزية والإذاعية في إطار الشراكات بين الوزارة والقنوات، كما تقوم المديريات الجهوية للصحة بحصص التوعية والتحسيس بكل جهات المملكة.

سوء فهم ارتفاع نسبة الإصابة بالسل في الدار البيضاء:

تقدر منظمة الصحة العالمية عدد الإصابات الجديدة بداء السل بما يناهز 10 ملايين حالة في العالم. كما يعتبر السل من بين أهم أسباب الوفيات التي يقدر عددها ب 1.6 مليون حالة.

وفي المغرب، سجلت مصالح وزارة الصحة 30.977 حالة في سنة 2018، أي بنسبة حدوث تعادل87 حالة لكل 100.000 نسمة.

أما فيما يخص الحالة الوبائية لجهة الدار البيضاء سطات، موضوع السؤال، والتي تأوي 20% من ساكنة المغرب فقد سُجلت سنة 2018:

- 26% من مجموع الحالات بالمغرب أي 7973 حالة، وهو ما يوافق نسبة حدوث تقدر ب110 حالة لكل 100.000 نسمة (مقارنة ب 87 حالة لكل 100.000 نسمة على الصعيد

الوطني). وتجدر الإشارة إلى أن هذه النسبة قد عرفت انخفاضا تدريجيا، حيث كانت 119 حالة لكل 100000 نسمة سنة 2015؛

- 95 حالة للسل المقاوم للأدوية؛
- 54 حالة ثنائية السل وداء فقدان المناعة المكتسبة؛
- 91% كنسبة نجاح العلاج والتي تفوق المعدل الوطني الذي يقدر ب 88%.

تعتبر وزارة الصحة داء السل من أولوياتها الاستراتيجية وفي هذا الإطار، طورت الوزارة شبكة متكاملة تضم 62 مركزا متخصصا في تشخيص وعلاج السل والأمراض التنفسية، يوجد 16 منها في جهة الدار البيضاء سطات، أي ما يعادل 25 في المائة. إضافة إلى 4 مراكز صحية مدمجة للتشخيص المخبري و4 مختبرات لزراعة العينات (bacillaire Culture) وكذلك المصحات والعيادات الطبية الخاصة على مستوى الجهة. وقد تم تخصيص اعتمادات مهمة خلال السنوات الماضية، خُصصت لتجهيز هذه المراكز بوسائل الكشف والتشخيص الحديثة، حظيت جهة الدار البيضاء بنصيب كبير منها، حيث استفادت من 13 مجهرا مخبريا من الجيل الجديد، 13 جهازا للتشخيص البيولوجي المعتمد على تحليل الحمض النووي GeneXpert، 10 أجهزة رقمية للكشف بالأشعة السينية، إضافة إلى جهاز للتشخيص البيولوجي المعتمد على تحليل الحمض النووي.

وتسهر وزارة الصحة على تنفيذ المخطط الاستراتيجي الوطني لفترة 2018-2021 لمحاربة داء السل، والذي تتمثل أهدافه في تخفيض عدد الوفيات المرتبطة بالسل بنسبة 40 % في أفق سنة 2021، مع زيادة العدد السنوي من الحالات المكتشفة إلى 36.300 بحلول عام 2021، وتحقيق نسبة نجاح العلاج لا تقل عن 90 % بحلول عام2021.

وفي هذا الإطار تقوم جهة الدار البيضاء-سطات بتنفيذ خطة عملية جهوية تشمل عدد من الأنشطة، تهدف إلى الزيادة في عدد حالات السل المكتشفة إلى 9285 في السنة ومعدل النجاح العلاجي إلى 90 % على الأقل بحلول عام 2021، والزيادة في اكتشاف 75 % من حالات

السل المقاوم للأدوية المتعددة ومعدل نجاحها العلاجي إلى 80 % على الأقل بحلول عام 2021. من بينها اقتناء وحدات متنقلة وبناء مستشفى لعلاج داء السل.

ومن خلال تحليل الحالة الوبائية لداء السل بالدار البيضاء، يتضح التأثير الكبير للمحددات السوسيو- اقتصادية على نسبة الإصابة بهذا المرض، كما يتضح أيضا تمركز هذا المرض في التجمعات السكنية الكبرى للمناطق شبه الحضرية التي تعرف ظروف سكن غير لائق وكثافة سكانية واختلاط وسوء التغذية وهشاشة وفقر.

فالقضاء على داء السل ببلادنا رهين بالعمل على هذه المحددات وذلك بالتدخل المشترك لمختلف الفاعلين خصوصا القطاعات الوزارية التي تعنى بالشأن السوسيو اقتصادي، وكذلك الجماعات الترابية والمجتمع المدني. وفي هذا الإطار تأتي الخطة الاستراتيجية الوطنية للوقاية والتحكم 2018-2021 لربط مجهود كل الشركاء وكل القطاعات وذلك للتمكن من تخفيف تأثير المحددات الاجتماعية على مرض السل.

جراحة داء الساد "الجلالة":

إن محاربة أمراض العيون وخاصة الأمراض المؤدية إلى العمى تعتبر من بين أولويات وزارة الصحة من خلال المخطط الوطني 2025، حيث يرمي هذا المخطط إلى دعم المكتسبات التي تم الوصول إليها. ومن بين النتائج التي ينبغي الإشارة إليها القضاء على داء تراكومة "Trachome " كمسبب للعمى بأقاليم جنوب شرق المملكة: الراشيدية وورززات وزاكورة وفكيك وطاطا. كما تم القضاء على التهاب الملتحمة المولدي " Conjonctivite néo-natale" كمسبب للعمى وذلك على المستوى الوطني.

وإضافة لهذه النتائج هناك المخطط الخاص بجراحة الساد " Cataracte " والذي يستهدف إجراء حوالي 100.000 عملية جراحية خلال كل سنة (50 % بالمؤسسات الاستشفائية العمومية و 50 % بالمؤسسات الخاصة). ولبلوغ هذا الهدف توفر الوزارة سنويا الأدوية والعدسات والمستلزمات للتكفل ب 50000 شخص من ذوي الدخل الضعيف وخاصة المستفيدين من نظام "راميد".

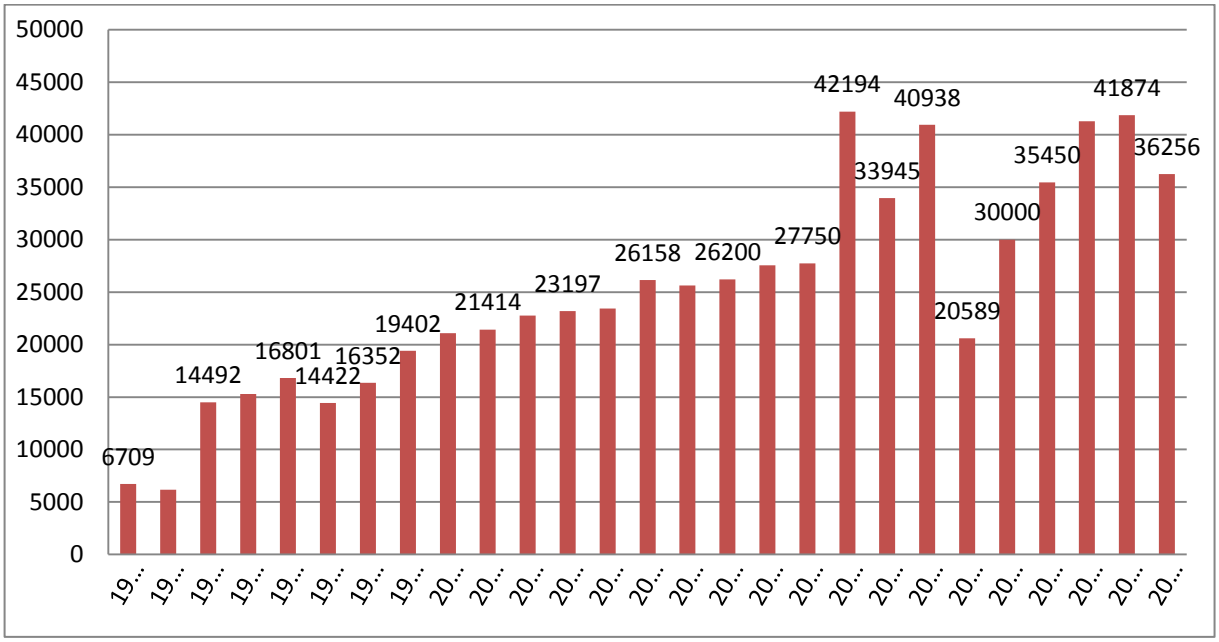

عدد عمليات الساد على المستوى الوطني بالمؤسسات العمومية

ومما ينبغي الإشارة إليه هو أن استراتيجية جراحة الساد تعتمد على توفير تعزيز العرض الصحي بالمستشفيات العمومية حيث يتم التكفل ب 85-90 % من الحالات وتنظم الحملات الجراحية بالنسبة للمناطق القروية أو المعزولة حيث يتم التكفل ب 10-15%.

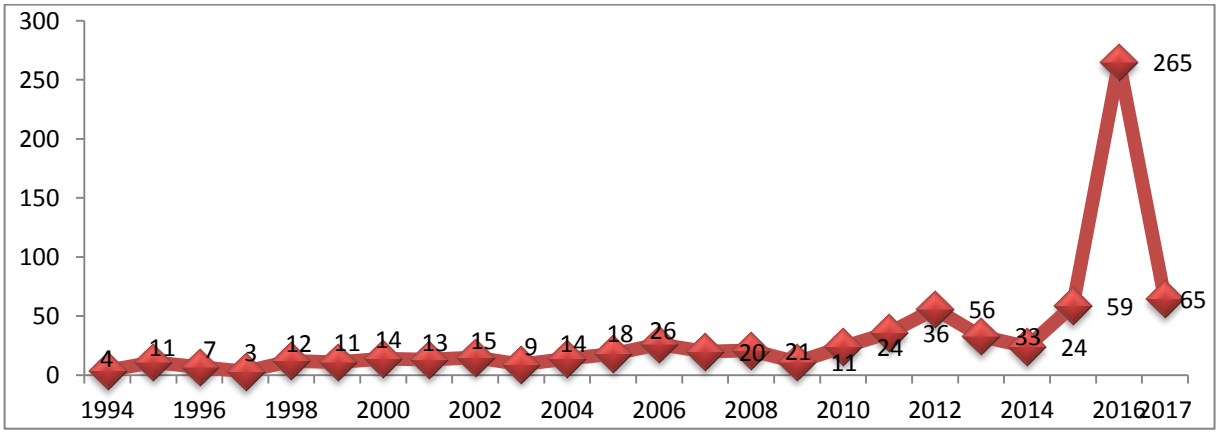

عدد الحملات لجراحة الساد على المستوى الوطني

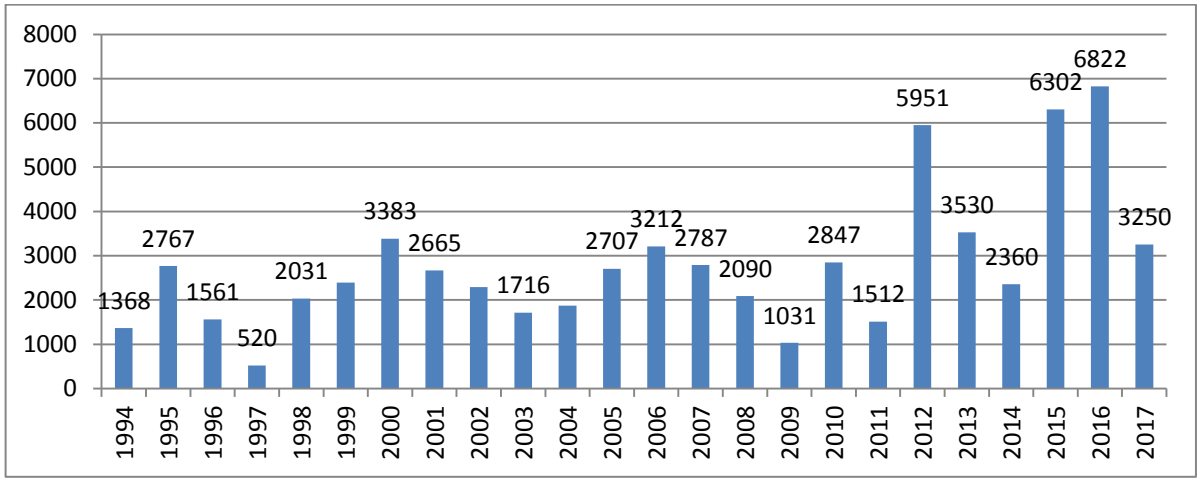

عدد المستفيدين من عمليات الساد من خلال الحملات على المستوى الوطني:

ومما ينبغي الإشارة إليه فيما يخص الحملات الجراحية للساد التي تنظم على المستوى الجهوي والإقليمي والمحلي، فإن الوزارة تغطي نسبة 80 إلى 90% من التكلفة الإجمالية (المؤسسات الصحية والموارد البشرية بما فيها أطباء العيون والأدوية والمعدات الطبية).

جهة درعة تافيلالت:

العرض الصحي: تتوفر الجهة على مستشفى خاص بأمراض العيون بالراشيدية ومصالح أمراض العيون بالمؤسسات الاستشفائية الإقليمية بكل من فكيك وزاكورة وورززات، مجهزة بالمعدات الحديثة لجراحة الساد " Machine de Phacoémulcification".

حملات لجراحة الساد: تعد الجهة من بين الجهات الأكثر استفادة من هذا النوع من الأنشطة الطبية. ويمكن الإشارة إلى نوعين من هذه الحملات، تلك التي تنظمها وزارة الصحة والتي يتم التنسيق فيها مع الشركاء وجمعيات المجتمع المدني.

استخدام المضافات المسببة للسرطان في صناعة الأغذية، وعلى الأخص في المخابز:

أصبح استعمال المضافات الغذائية في الصناعة الغذائية في تزايد سنة بعد سنة، وذلك لان هذه المواد تساعد في الحفاظ على سلامة المواد الغذائية وعلى تأخير أسباب تلفها. وقد كان وقع هذا وقعا هاما وحافزا كبيرا على نمو الإنتاج الفلاحي والغذائي على الصعيد الدولي.

وكان هذا الاستعمال المتزايد للمضافات الغذائية مصحوبا، بطبيعة الحال، بقوانين ومعايير تقنية دقيقة طبقتها جل الدول للتحكم في هذا الاستعمال وجعله استعمالا آمنا. وقد استنبط المغرب وكسائر الدول قانونه الخاص بهذه المواد من " الدستور الغذائي العالمي" (*codex alimentarius*؛ ذلك أن هذه المضافات الغذائية تخضع اليوم في المغرب للمرسوم المشترك بين وزارة الصحة والوزارة المكلفة بالتنمية الفلاحية رقم 24-1795 الذي تمت المصادقة عليه في 14 مايو 2014.

وبالتالي فإن الدور الرئيسي لوزارة الصحة في هذا المجال هو تقنين استعمال المضافات الغذائية بمشاركة القطاعات الوزارية المعنية وبلورة المعايير الوطنية المصاحبة.

أما مجال المراقبة، فهو من اختصاصات الإدارات الأخرى المعنية، وذلك لأنه ينطبق أساسا على وحدات الصناعات الغذائية الزراعية المرخصة من طرف المكتب الوطني للسلامة الصحية للمواد الغذائية.

إلا أنه إلى جانب هذه المراقبة على صعيد الوحدات الصناعية، تجدر الإشارة إلى أن اللجان الإقليمية المختلطة التي تتكلف بمراقبة المنتوجات الغذائية المعروضة للبيع تعطي اهتماما خاصا لمحتوى الملصقات على هذه المنتوجات، وتتحقق مما إذا كانت المضافات الغذائية المشار إليها في هذه الملصقات مرخصة بموجب القرار المشترك المذكور أعلاه.

وتخضع المخبزات لهذا النوع من المراقبة، إذ أن تفتيش وفحص المواد المستعملة إلى جانب الدقيق في إنتاج الخبز والحلويات والمنتوجات الأخرى المشابهة يعتمد كثيرا على مطابقة ملصقات هذه المواد للمرسوم المشترك الآنف الذكر.

ظروف التكفل بالمرضى في مصالح ومستشفيات الامراض النفسية:

أظهر تحليل الوضعية الراهنة لمنظومة الصحة العقلية مجموعة من الاختلالات المتعلقة بظروف الإيواء والتكفل بالمرضى النفسيين. ونخص بالذكر:

* الاكتظاظ الذي تعرفه مؤسسات الصحة العقلية والذي يرجع إلى مجموعة من العوامل منها:

- الاستشفاء لمدد طويلة للمرضى المحكوم عليهم بانعدام المسؤولية الجنائية؛
- الاستشفاء لمدد طويلة، بل أحيانا مدى الحياة لبعض المرضى المتخلي عنهم من طرف أقاربهم، نظرا لعدم وجود مؤسسات اجتماعية للإيواء والاعتناء بهم/ أو رفض إيوائهم من قبل هذه المؤسسات.

ويمثل هؤلاء ما يفوق 25 % من مجموع القدرة السريرية.

* قدم البنايات وعدم ملاءمة المؤسسات لخصوصية الأمراض النفسية وللمعايير التقنية
* النقص الحاد في الموارد البشرية المتخصصة: الأطباء الاختصاصين، الأخصائيين النفسانيين، النفساني الحركي، المعالج بالمهارات.

لمواجهة هذه الاختلالات اتخذت وزارة الصحة في إطار مخطط الصحة 2025 الإجراءات التدابير التالية:

الإجراء 66: إعادة تأهيل المتشفيات ومصالح الأمراض النفسية الحالية، أنسنة وإخضاع المؤسسات الصحية والممارسات المهنية للمعايير التقنية.

ويتضمن هذا الإجراء عدة تدابير منها:

* إعادة تأهيل وأنسنة المستشفيات والمصالح الاستشفائية ومصالح المستعجلات الحالية الخاصة بالأمراض النفسية، باعتماد المعايير التقنية؛
* أنسنة واعتماد المهنية في مجال النقل والتكفل بمستعجلات الأمراض النفسية، في مرحلة ما قبل الاستشفاء، وإدماج هذه المستعجلات في الشبكة المندمجة لعلاج المستعجلات الطبية؛

الإجراء 67: متابعة إحداث مصالح الأمراض النفسية المدمجة بالمستشفيات العامة، تنويع العرض العلاجي والتدخلات بالصحة النفسية.

* إحداث مصالح الأمراض النفسية المدمجة بكل المراكز الاستشفائية الجهوية والإقليمية على الصعيد الوطني؛
* تطوير ومأسسة أنماط جديدة للتكفل بالاضطرابات النفسية (الطب النفسي الرابط، الفرق المتنقلة، الزيارات المنزلية....)؛

* تطوير العرض العلاجي الاستشفائي والخارج استشفائي في مجال الطب النفسي للأطفال والمراهقين.

الإجراء 68: العمل على إعادة الإدماج الاجتماعي للأشخاص الذين يعانون من الإضرابات النفسية، حماية حقوقهم ومكافحة وصمهم وتهميشهم.

* إحداث المؤسسات البينية المختصة بإعادة التأهيل النفسي الاجتماعي، حسب المعايير التقنية؛
* وضع خطة للتواصل من أجل مكافحة الوصم المرتبط بالاضطرابات النفسية؛
* تعزيز وحماية حقوق الأشخاص الذين يعانون من الاضطرابات النفسية.

مركز الإدمان بوزان:

يبلغ حاليا عدد مراكز الإدمان 18 مركزا (03 مراكز جامعية و15 مركز للقرب). بالنسبة لمراكز القرب يخضع إحداثها للشروط التالية:

- تفشي ظاهرة استهلاك المخدرات؛
- وجود معطيات علمية (دراسة) عن الاستهلاك الدال على الخطورة (المخدرات عبر الحقن)؛
- وجود جمعيات تنشط في ميدان الوقاية من تعاطي المخدرات أو مكافحة أضرار المخدرات.

وتعطى الأولوية لإنشاء هذه المراكز للمناطق التي تتوفر فيها هذه الشروط حسب أولويات البرنامج الوطني 2018-2022.

وينتظر إحداث مراكز أخرى بكل من القنيطرة، الحسيمة، القصر الكبير، أصيلا، شفشاون، العرائش، بركان والمضيق.

أما بالنسبة لإقليم وزان، موضوع السؤال، فهو لا يندرج ضمن أولويات المخطط الوطني للوقاية والتكفل باضطرابات الإدمان للفترة ما بين 2018 و2022. إلا أن استراتيجية وزارة الصحة تنص على توسيع التغطية ب:

- خلق نقط استشارة طب الإدمان بالمؤسسات الصحية الأولية؛
- تخصيص بعض الأسرة (من 2 إلى 5) بمستشفيات ومصالح الطب النفسي لعلاج بعض حالات اضطرابات الإدمان؛
- إنشاء وحدات لطب الإدمان بمستشفيات الطب النفسي التي هي حاليا في طور الإنجاز بالقنيطرة وأكادير؛
- إنشاء مصلحة لطب الإدمان ضمن مشروع المركز الاستشفائي الجامعي بطنجة والتي ستنضم إلى المصالح الاستشفائية الجامعية الحالية الموجودة بكل من سلا، الدار البيضاء وفاس.

آفة الانتحار ببلادنا:

يعتبر الانتحار ظاهرة عالمية، حيث أن منظمة الصحة العالمية أصدرت تقريرا أكدت فيه أن هذه الظاهرة لا تقتصر على الدول مرتفعة الدخل فحسب، بل حاضرة في مختلف مناطق العالم وتهم مختلف الفئات الاجتماعية والعمرية.

نسبة الانتحار بالمغرب:

لا توجد حاليا دراسة علمية شاملة حول ظاهرة الانتحار، إلا أن منظمة الصحة العالمية تقدر نسبة الانتحار بالمغرب ب 2.9 حالة لكل 100.000 نسمة. وهي في الحدود الدنيا مقارنة مع متوسط إقليم شرق المتوسط (4.3).

أهم الإجراءات (الحالية والمستقبلية):

* أظهر التحليل للوضعية الراهنة، الذي قامت به وزارة الصحة سنة 2019 بخصوص ظاهرة السلوكيات الانتحارية، على المعطيات المتفرقة والمحدودة ترابيا التالية:

- نسبة انتشار محاولات الانتحار تقدر بحوالي 2.1 % ضمن الساكنة العامة بمنطقة الدار البيضاء؛
- نسبة انتشار محاولات الانتحار تقدر بحوالي 6.5 % في أوساط تلاميذ الإعداديات المغربية؛

- يعتبر استعمال المواد الكيمائية السامة (المبيدات الحشرية) من الوسائل الشائعة المستعملة في الانتحار ومحاولة الانتحار بالمغرب.

* إطلاق مشروع إنجار دراسة علمية ميدانية حول السلوك الانتحاري في منطقة طنجة-تطوان- الحسيمة عند الساكنة العامة والفئات المعرضة بما فيها فئة مستعملي المخدرات، مع التركيز على إقليم شفشاون؛
* وضع منظومة معلوماتية خاصة بالسلوك الانتحاري ومأسستها؛
* تقوية وتحسين النظام المعلوماتي المتعلق بالوفيات وفق النموذج المعتمد من قبل منظمة الصحة العالمية؛
* إحداث سجل وطني خاص بالانتحار ومحاولات الانتحار.

(IRM ، وScanner) بالمستشفى الجهوي مولاي علي الشريف:

1. تجهيز مستشفى الراشيدية وورززات بالمعدات الطبية: عملية فتح الأظرفة تتم يوم 22 نونبر بالإدارة المركزية؛
2. جميع الأقاليم التابعة لجهة درعة تتوفر على سكانير؛
3. سيتم اقتناء سكانير لمستشفى كلميمة (صفقة 7 سكانير)؛
4. جهاز الفحص بالرنين IRM يشتغل جيدا، لكن لا يتم استعماله بصفة مستمرة طيلة أيام الأسبوع بسبب نقص في الموارد البشرية؛
5. جميع أجهزة التصوير المقطعي (scanner) المقتناة لصالح المستشفيات الجهوية والإقليمية هي من نوع 16 coupes حيث تم استبدال الأجهزة ذات 2 و4 (coupes)؛
6. تجدر الإشارة إلى أن 16 coupes كافية لإجراء تشخيص طبي في جميع المستشفيات العمومية.

تأخير في انجاز المشاريع الاستشفائية بجهة درعة تافيلالت

نسبة تقدم انجاز المشاريع الاستشفائية بالجهة:

1. **المستشفى الاقليمي لتنغير:**
   - أشغال التتريبات : 100 % (Terrassements)
   - الأشغال الكبرى : 15 %
   - نهاية الاشغال مرتقبة : أواخر 2021
2. **مستشفى القرب بومالن دادس:**
   - الأشغال الكبرى: 80 %؛
   - فتح الأظرفة الخاصة بصفقات الكهرباء والسوائل(Electricité, Fluides) خلال شهر دجنبر؛
   - إنهاء الأشغال مرتقبة: أواخر 2021.
3. **مستشفى القرب ارفود (83 سريرا):**
   - نسبة تقدم الأشغال: 35%
   - إنهاء الأشغال: يونيو 2021
4. **مستشفى القرب الريصاني:**
   - نسبة تقدم الاشغال: 25%
   - نهاية الاشغال: اواخر 2021.
5. **توسيع المستشفى الجهوي بالراشيدية:**
   - المرحلة I: توسيع المستشفى: 100 %
   - المرحلة:II تهيئة المستشفى متوقفة من اجل دراسة البرنامج الطبي يأخذ بعين الاعتبار العرض الصحي لمستشفى جهوي (PEH en cours d'examen)
6. **مستشفى التخصصات بورززات:**
   - البنك الإفريقي طلب إلغاء الصفقة الممررة؛
   - المقاول هو الاخر تراجع عن إنجاز الصفقة؛
   - سيتم إنهاء الدراسات خلال 2020، على أن تنطلق الأشغال خلال أواخر 2020.

7. **مستشفى سيدي حساين ورززات:**

- عملية التوسعة 100 %
- التهيئة 45 %

الصفقات المتعلقة باقتناء المعدات في طور فتح الأظرفة.

الموارد البشرية

حول الخصاص الحاصل في الموارد البشرية على مستوى جهة درعة تافلالت.

- تتوفر الجهة الى غاية أكتوبر 2019 على 234 طبيب مختص و159 طبيب عام منها 59 طبيب مختص و7 أطباء عامين يعملون بالمركز الاستشفائي الجهوي؛

- برسم سنة 2018 قد تم تعزيز المصالح التابعة للجهة بالموارد البشرية التالية ب 18 طبيب مختص منها 6 بالمركز الاستشفائي الجهوي كما تم فتح 50 منصبا للأطباء العامون منها 7 بالمركز الاستشفائي الجهويح

- أما فيما يخص المناصب المالية المخصصة للأطباء العامين برسم سنة 2019 والأطباء المختصين فوج سنة 2019 فهي لا زالت في طور التوزيع.

حول غياب طبيب التخدير والانعاش بالمستشفى المحلي الزمامرة بإقليم سيدي بنور:

- يتوفر إقليم سيدي بنور إلى غاية أكتوبر 2019 على طبيبين في التخدير والانعاش و43 طبيبا عاما؛

- يتوفر مستشفى القرب الزمامرة بإقليم سيدي بنور إلى غاية أكتوبر 2019 على وأطباء عامين وطبيب واحد في التخدير والانعاش تمت إعادة انتشاره مؤقتا ليعمل بالمستشفى الإقليمي بسيدي بنور وذلك في انتظار الانتهاء من اشغال تأهيل المركب الجراحي بمستشفى القرب الزمامرة؛

ملحوظة: في نفس الإطار تمت إعادة انتشار مؤقتا 9 ممرضين للعمل بالمستشفى الإقليمي بسيدي بنور.

خدمات طب الشيخوخة

بلغت نسبة السكان البالغين **60** سنة فما فوق، حسب المسح الوطني حول صحة السكان والأسرة، **12** في المائة من مجموع سكان المغرب، وللاستجابة لحاجيات هذه الفئة المهمة من المواطنين، عملت وزارة الصحة على تحقيق مجموعة من الإنجازات من خلال الاستراتيجيات القطاعية من أهمهما:

- وضع قواعد ومعايير إحداث وحدات خاصة بطب الشيخوخة للإقامة قصيرة الأمد؛
- إنشاء وحدة للطب النفسي والعقلي لفائدة الأشخاص المسنين بالمستشفى الجامعي للأمراض العقلية بمدينة سلا؛
- إحداث وحدات طب الشيخوخة بكل من المستشفى الإقليمي الإدريسي بالقنيطرة والمستشفى ابن البيطار بفاس؛
- التكفل بالأشخاص المسنين من مرافق الرعاية الصحية الأساسية وعلى صعيد المستشفيات الجامعية والجهوية والإقليمية؛
- تكوين **16** طبيب أخصائي في مجال طب الشيخوخة؛
- إدماج وحدة تكوين أساسي في مجال طب الشيخوخة بمناهج تكوين الممرضين منذ **2002**.

وتعمل وزارة الصحة حاليا على إطلاق مشروع الاستراتيجية الوطنية لصحة الأشخاص المسنين **2020-2030** ترتكز على حاجيات الأشخاص المسنين، انسجاما مع الأهداف المسطرة بالمخطط العالمي من أجل شيخوخة سليمة.

ويتمحور الهدف العام للمخطط المذكور حول تحسين القدرات الوظيفية للمسنين عبر ضمان حصولهم على خدمات صحية مستجيبة لاحتياجاتهم الضرورية مبنية على سياسة القرب والجودة.

وفيات الأمهات والأطفال حديثي الولادة:

اعتمدت وزارة الصحة على وضع استراتيجيات وطنية للحد من وفيات الأمهات والرضع كأولوية تهدف إلى التقليص من حدة المشاكل الكبرى للصحة وتحسين الولوج للعلاجات ولجودة الخدمات بالإضافة إلى تخليق قطاع الصحة.

وقد عرفت بعض المؤشرات تحسنا ملموسا يرقى إلى مستوى المجهودات المبذولة خاصة في مجال صحة الأم والمواليد الجدد حيث انخفض مؤشر وفيات الأمهات من 112 إلى 72.6 لكل 100 000 ولادة حية بين 2011 و2018، ووفيات الرضع من 21.6 إلى 13.58 لكل 1000 ولادة حية في نفس الفترة.

فيما يتعلق بالنساء الحوامل، ما يزيد عن 88 %من النساء خضعن لمراقبة الحمل. أما بالنسبة للولادات فقد بلغت نسبة الولادات في وسط مراقب 86 % وبلغ عدد الولادات القيصرية % 21 في 2018.

كما اهتمت وزارة الصحة بالشق التحسيسي، حيث تستفيد النساء الحوامل والنفساء من أقسام الأمهات للولوج للمؤسسات الصحية في ظروف جيدة وتفادي الولادات خارج المؤسسات الصحية.

بالنسبة لصحة الأم والمواليد الجدد، تقوم وزارة الصحة بالعمل على توفير مجموعة من الإمكانيات للتكفل بالنساء الحوامل واللواتي في حالة وضع وما بعد الوضع بالنسبة للأم وكذا المولود الجديد، من بينها:

- مجانية العلاجات؛
- الأدوية الأساسية؛
- المعدات الطبية والبيوطبية؛
- وضع حزمة من العلاجات تستجيب للمعايير الدولية ومعايير المنظمة العالمية للصحة المعمول بها في إطار الجودة والفعالية؛
- مسار العلاجات للأم والمولود الجديد؛
- التتبع والتقييم ومراجعة أسباب وفيات الأمهات؛

- تقوية قدرات العاملين في مجال الصحة؛
- استعمال التكنولوجيا الحديثة في الإعلام والتواصل في هذا المجال.

الكشف عن قصور الغدة الدرقية وعن الصمم:

أطلقت وزارة الصحة برنامج الكشف المبكر عن قصور الغدة الدرقية منذ 2012 كمرحلة أولية، ليتم تعميمه بوتيرة جهة صحية في كل سنة. الآن في 2018 وصلنا إلى 5 جهات، الرباط – سلا –القنيطرة، الدار البيضاء- سطات، مراكش أسفي، بني ملال خنيفرة وفاس-مكناس، والمرحلة المقبلة ستشمل طنجة- تطوان- الحسيمة حسب ميزانية وزارة الصحة ودرعة تافيلالت في إطار المرحلة الثالثة للمبادرة الوطنية لتنمية البشرية والتي تهدف الاستثمار في الرأسمال البشري.

بالنسبة للصمم فإن الوزارة بصدد إطلاق المرحلة التجريبية للكشف المبكر عن الصمم الخلقي. جهة واحدة على أساس التعميم بعد تقييم المرحلة الأولية.

فيما يتعلق بوفيات المواليد الجدد بالمركز الاستشفائي الجامعي ابن سينا:

عدد وفيات الأطفال حديثي الولادة في 2018 بلغ 175 مقارنةً بـ 275 في عام 2017، بانخفاض قدره 19 %.

فيما يتعلق بخلط المواليد الجدد:

الأطفال عند الولادة يتم وضع سوار أزرق للذكور وسوار وردي للإناث مع نقش اسم الأم على السوار.

عندما يحتاج المولود الجديد إلى خدمة حديثي الولادة، يتم وضع سواره وعندما يتعلق الأمر بالمولود الجديد من مؤسسة أخرى أو خارجية، يتم وضع سوار أصفر ويتم السماح للأمهات بالبقاء إلى جانب أطفالهم.

فيما يتعلق بحصيلة الاستثمارات العمومية المبرمجة من قبل وزارة الصحة:

إن المشاريع الاستثمارية التي تهم إحداث وتوطين البنيات التحتية والمنشآت الصحية وكذا التجهيزات البيو طبية يتم برمجتها وتنفيذها في إطار الخريطة الصحية والمخططات الجهوية لعرض العلاجات وذلك حسب عدد سكان المجال الترابي الصحي والخاصيات الوبائية والجغرافية والاجتماعية والاقتصادية وكذا توجيهات تصاميم التهيئة المتعلقة بكل مجال ترابي.

في هذا الإطار عرفت ميزانية وزارة الصحة تطورا إجماليا بلغ 31 في المئة ما بين سنتي 2016 و2020 حيث انتقلت من 14 مليار و280 مليون درهم سنة 2016 لتبلغ 18 مليار درهم و684 مليون درهم و570 ألف سنة 2020.

أما فيما يخص تطور الغلاف المالي المخصص للاستثمار، فقد عرف تطورا مهما ما بين سنتي 2016 و2020 حيث انتقل من مليارين و500 مليون درهم سنة 2016 إلى 3 ملايير و350 مليون درهم سنة 2020 أي بنسبة ارتفاع بلغت 34 في المئة.

كذلك تمثل ميزانية الاستثمار نسبة 17.9 في المئة من الميزانية العامة المخصصة لوزارة الصحة إلى غاية مشروع قانون المالية 2020

أما فيما يخص تنفيذ ميزانية الاستثمار في إطار اعتمادات الأداء، فإن وزارة الصحة قد حققت نسب عالية في تنفيذها منذ سنة 2016 حيث وصلت نسبة تنفيذ ميزانية الاستثمار برسم السنة المالية 2016 و2017 حوالي 73%، ثم برسم السنة المالية 2018 حققت نسبة 75% من تنفيذ تلك الميزانية، ثم أيضا وإلى نهاية شهر أكتوبر من السنة الجارية، فقد حددت نسبة تنفيذ ميزانية الاستثمار في 61.82%.

كما تجدون أسفله بيان حصيلة الميزانية المخصصة للاستثمارات العمومية خلال المرحلة الممتدة من 2016 إلى 2020 لصالح وزارة الصحة ثم أيضا أهم المنجزات في السنوات الأخيرة:

حصيلة الميزانية المخصصة للاستثمارات العمومية خلال المرحلة الممتدة من 2016 إلى 2020

السنة المالية (ميزانية الاستثمار)	اعتمادات الأداء بالدرهم
• 2016	• 2.500.000.000
• 2017	• 2.400.000.000
• 2018	• 2.550.000.000
• 2019	• 3.250.000.000
• 2020	• 3.350.000.000

المؤسسات الاستشفائية التي تم إنجازها أو تجديد بنايتها

خلال سنوات 2017 و2018 و2019

الجهة	الإقليم	المشروع
طنجة-تطوان-الحسيمة	الحسيمة	تهيئة المركز الاستشفائي الإقليمي بالحسيمة (الشطر الثاني)
		استكمال اقتناء تجهيزات المركز الجهوي للأنكلوجيا بالحسيمة : 12 مليون درهم
		مستشفى القرب إمزورن بطاقة سريرية (45 سريرا)؛
	العرائش	مستشفى القرب بالقصر الكبير بطاقة سريرية (45 سريرا)
الشرق	وجدة	استكمال تجهيزات المركز الاستشفائي الجامعي بوجدة : 233 مليون درهم
	جرادة	وحدة متخصصة للتكفل بالأمراض التنفسية بالمستشفى الاستشفائي الإقليمي بجرادة (45 سريرا)
	تاوريرت	بناء مستشفى القرب بالعيون سيدي ملوك (45 سريرا)
فاس-مكناس	إفران	توسعة وتهيئة المركز الاستشفائي الإقليمي بأزرو (65 سريرا)
الرباط-سلا-القنيطرة	سلا	بناء المركز الاستشفائي الإقليمي بسلا (250 سريرا) (البنك الأوربي للاستثمار)
	الرباط	المركز الطبي للقرب اليوسفية بشراكة مع مؤسسة محمد الخامس للتضامن
		المركز الجهوي لطب الأسنان بشراكة مع مؤسسة محمد الخامس للتضامن.
	تمارة	في طور تشغيل المركز الإستشفائي الإقليمي بتمارة (250 سرير) (البنك الأوروبي للتنمية)
	تمارة	في طور تشغيل المركز الطبي للقرب النهضة بشراكة مع مؤسسة محمد الخامس للتضامن,
	بني ملال	المركز الجهوي للأنكولوجيا ببني ملال بشراكة مع مؤسسة لالة سلمى
بني ملال-خنيفرة	أزيلال	مستشفى للقرب بدمنات (45 سريرا)
الدار البيضاء-سطات	مديونة	مستشفى للقرب بمديونة (45 سريرا)
	سيدي برنوصي	مستشفى للقرب بسيدي مومن (45 سريرا)
		المركز الطبي للقرب سيدي مومن بشراكة مع مؤسسة محمد الخامس للتضامن
مراكش-أسفي	قلعة السراغنة	مستشفى الأمراض النفسية بقلعة السراغنة (120 سريرا)
	مراكش	استكمال تجهيزات المركز الاستشفائي الجامعي بمراكش : 175 مليون درهم
	الصويرة	توسيع المستشفى الإقليمي الصويرة (البنك الأوروبي للتنمية)
درعة-تافيلالت	ميدلت	مستشفى القرب الريش (45 سريرا)
سوس ماسة	تارودانت	تأهيل المركز الاستشفائي الإقليمي بتارودانت (البنك الأوروبي للتنمية)

المؤسسات الاستشفائية في طور الإنجاز:

إلى جانب هذه المشاريع المنجزة هناك مشاريع أخرى في طور الإنجاز من أبرزها:

- مواصلة أشغال بناء مركزين استشفائيين جامعيين بكل من طنجة (771 سريرا) وأكادير (867 سريرا) وانطلاق أشغال بناء المركز الاستشفائي الجامعي بالعيون (500 سريرا)؛
- إطلاق المباراة المعمارية لإعادة بناء المركز الاستشفائي بن سينا بالرباط (1006 سريرا).
- مواصلة أشغال بناء 10 مركزا استشفائيا: المركز الاستشفائي الجهوي مولاي يوسف بالرباط (380 سريرا) والمركز الاستشفائي الجهوي بكلميم (250 سريرا) والمركز الاستشفائي الإقليمي بالقنيطرة (450 سريرا) والمركز الاستشفائي الإقليمي بالخميسات (270 سريرا) والمركز الاستشفائي الإقليمي بالفقيه بن صالح (200 سريرا) والمركز الاستشفائي الإقليمي بتنغير (120 سريرا) والمركز الاستشفائي الإقليمي بالحسيمة (250 سريرا) والمركز الاستشفائي الإقليمي بالدريوش (250 سرير) والمركز الاستشفائي الإقليمي بطرفاية (70 سريرا) والمركز الاستشفائي الإقليمي بالناظور (170 سريرا)؛
- مواصلة أشغال بناء مستشفى التخصصات بتطوان (300 سريرا)؛
- 20 مواصلة أشغال بناء مستشفى للقرب : بو سكورة (45 سريرا) وجرف الملحة (45 سريرا) والقصر الصغير (45 سريرا) والمحاميد (45 سريرا) وتامنار (45 سريرا) وايت أورير (45 سريرا) وبولمان دادس (45 سريرا) وبن قريش بتطوان (90 سريرا) وميدار (45 سريرا) وزايو (45 سريرا) وتامسنا (45 سريرا) وسيدي يحيى (45 سريرا) وأرفود (80 سريرا) والريصاني (45 سريرا) وفكيك (45 سريرا) وتالسينت (45 سريرا) وأحفير (45 سريرا) ويوسف بن علي (45 سريرا) وايمينتانوت (45 سريرا) و تيسا (45 سريرا)؛

- مواصلة أشغال بناء مستشفيين للأمراض النفسية بالقنيطرة (120 سرير) وأكادير (120 سريرا)؛
- مواصلة أشغال بناء مستشفيين النهار بكل من إفران ومارتيل .

إضافة إلى مواصلة أشغال توسعة وتأهيل 10 مراكز استشفائية بكل من شفشاون والعرائش وتازة والقلعة وورززات والراشيدية وتطوان وطنجة وأسا زاك وخريبكة.

تفعيل برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية بالعالم القروي:

وفي إطار تنفيذ مخططات العمل برسم سنوات 2017 و2018 و2019 فقد تم إنجاز عدة مشاريع من أبرزها:

- إنجاز 21 عملية بناء مؤسسات الرعاية الصحية الأولية؛
- مواصلة بناء 195 عملية بناء مؤسسات الرعاية الصحية الأولية في طور الإنجاز؛
- إنجاز 110 عملية تأهيل (توسيع، ترميم، إعادة تهيئة...) للمؤسسات الرعاية الصحية الأولية؛
- اقتناء 355 وحدة (234 سيارة إسعاف، 121 وحدة متنقلة)؛
- اقتناء 368 جهاز بيوطبي (إيكوغرافيا والماموغرافيا...

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقرير

لجنة التعليم
والشؤون الثقافية والاجتماعية

حول مشروع الميزانية الفرعية
لوزارة الثقافة والشباب والرياضة

= برسم السنة المالية 2020 =

رئيس اللجنة
عبد العلي حامي الدين

مقررة اللجنة
خديجة الزومي

الأمانة العامة
مديرية التشريع والمراقبة
قسم اللجان
مصلحة لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية

الولاية التشريعية 2015 - 2021
السنة التشريعية 2019 - 2020
= دورة أكتوبر 2019 =

عرض السيد وزير الثقافة والشباب والرياضة

المملكة المغربية
وزارة الثقافة والشباب والرياضة
الناطق الرسمي باسم الحكومة
قطاع الثقافة

ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⴷ ⵜⵓⵙⵙⵔⵜ ⴷ ⵜⵙⵙⵏⵙⵜ
ⴰⵎⴰⵡⴰⵍ ⵖ ⵓⵣⵔⴼ ⵏ ⵜⵍⵖⵎⵜ
ⵜⵣⵔⴼⵜ ⵏ ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ

عرض السيد الحسن عبيابة
وزير الثقافة والشباب والرياضة، الناطق الرسمي باسم الحكومة
حول مشروع الميزانيات الفرعية
لقطاعات الثقافة والاتصال والشباب والرياضة
برسم سنة 2020
أمام لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية
بمجلس المستشارين

الأربعاء27نونبر 2019

بسم الله الرحمان الرحيم
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

السيد الرئيس المحترم
السيدات والسادة المستشارون المحترمون
حضرات السيدات والسادة

يُسْعِدُني حُضور هذه الجلسة التي تَعْقِدُها لَجْنَتُكُم المُوَقَّرة لمناقشة مَشروع الميزانية الفرعية لوزارة الثقافَة والشباب والرياضة برسم سنة 2020.

ولا بد أن أؤَكِّدَ على أنني لن أدَّخرَ أيّ جهد في الالتزام بواجب تشريف الثقة الغالية لصاحب الجلالة، الملك محمد السادس، حفظه الله، الذي تفضل بتعييني للإشراف على قطاعات حَيَويّة، نَأمُلُ أنْ نَعْمَلَ بِنَهْجٍ تشاركي على رفع تحدياتها اعتمادا على دعمكم وتوجيهاتكم وكذا تتبعكم اليومي وتدخلاتكم الرقابية. كما سنحرص على اتخاذ كافة التدابير واستغلال جميع الفُرَص المُمْكنة للارتقاء بقضايا الثقافة والإعلام والشباب والرياضة من أجل الاستجابة لانتظارات وتطلعات المواطنين والمواطنات، تحت القيادة الحكيمة لجلالته.

لابد بالمناسبة أيضا، من التَّأكيد على أهمية هذه المجالات في بِناء المُجتمعات على أسُسٍ سَليمة، فضلًا عن أدْوارِها التَّنْمَويّة التي تَزدادُ رُسوخاً في ظل مَفاهيم "اقْتصاد الثَّقَافَة"و"اقْتصَاد الريّاضة" وغيرها.

نحن إذن سَنَعْمَلُ في إطار الاستمرارية بدماء جديدة، على تعْزيزِ المُكْتَسَبَات وتَجاوُز مظاهر القُصور والنَّقائص، وبالموازاة، سَنَلْتَزِمُ بالتنفيذ السريع للتعليمات الملكية السامية. وهكذا فَنَحْنُ اليوم **بصدد الاشْتِغال على مُباشرة إجراءات عَمَليّة ثُلاثيّة الأبْعاد، تَشْمَلُ تَبسيطَ**

المَساطِر وتَحْقيقَ النَّجاعَة، وتَخْليقَ الإدارة، مُساهمة في وَضْع القطاعات التي نُشْرِفُ عليها، في النَّهْجِ الإصلاحي الذي حَدَّدَه صاحب الجلالة. في نَفْس السياق، **يَجْري فَتْحُ مَرْحَلَة جديدة قوامُها: المسؤوليةُ والإقلاعُ الشامل، مع ما يَتَطَلَّبُهُ ذلك من وُجوبِ إجراء قَطيعَة نهائيَّة مع التَّصَرّفات والمَظاهِرِ السَلْبِيّة، وإشاعَة قِيَم العمل، والاسْتِحْقاقَ وتَكافُؤِ الفُرَص، ورَبْط المَسؤولية بالمحاسبة.**

في هذا الإطار، أود أن أسْتَحْضِر التَّرابُط الوَثيق بين قطاعات الثَّقافة والاتصال والشباب والرياضة، ذلك أن العلاقة الجَدَليّة بين الحُقول الثلاثة تجعلها في تَماسٍ مُسْتَمِر، دون أن يَعْني ذلك نَفْيَ وُجود نَفْسَ العلاقة مع قطاعات أخرى كالتَّعليم والسياحة وغيرهما.. وتماشيا مع التَّرتيب المُعْتَمَد، فسَأبْدأ بتقديم عَرض حول قطاع الثقافة أولا، وبَعْدَه قطاع الاتصال على أن أخْتِمَ بقطاع الشاب والرياضة.

السيد الرئيس المحترم

السيدات والسادة المستشارون المحترمون

اسْترْشادا بالتوجيهات الملكية السامية المُؤَطِّرَة للمرحلة، فإن تَدخُّلاتَنا في **قطاع الثقافة**، سَتَرتَكِزُ على استثمار رصيد ومُؤَهِّلات القطاع التي تَتَمَثَّل بالأساس فيما يلي:

- العناية الملكية المتواصلة بالقطاع الثقافي ؛
- وُجود أرضية دستورية خصت القطاع الثقافي بعناية فائقة؛
- التزام حكومي بِجَعْل الثَّقافة عُنصُرا أساسياً من عناصر التنمية الشاملة؛
- تَوَفُّر بلادنا على مؤهلات حضارية وتنوع ثقافي وفني ولُغَوي، جدير بالاستثمار في المجهود الإنمائي وفي خلق الثَّروات؛

- تَوفُّرَ بلادنا على كفاءات وطنية عالية وطاقات خلاَّقة في مختلف مجالات الثقافة والفكر والإبداع من مُختلف الأجيال، سواء منها المُقيمَة بالمغرب أو من مغاربة العالم؛
- انْخراطٌ مُتزايِدٌ للفاعلين المُؤسّساتيين في الساحة الثقافية الوطنية، بِبرامج ومَشاريع ومُبادرات ثقافية رائدة. وهو ما يَنْدَرِجُ في سياق التَّدبير الأفُقي للتّنْمية الثقافية؛
- تَوفُّرَ بلادنا على شَبَكة مُهِمّة من المُؤسّسات والبنيات التّحْتية والفضاءات الحاضِنَة للفِعْل الثَّقافي والكَفيلة بتطوير المُمارسة وتَحْفيز الإبداع؛
- المَكانَة الدَّولية لبلادنا ورَصيدها الدِّبْلوماسي، الذي يَفْتَحُ آفاق الإشْعاع العالمي أمام الثقافة المغربية ويُوفِّر إمْكانيات وفُرَص مُهِمّة لتَعزيز التعاون الثقافي مع المُنْتَظم الدولي.

إن الانطلاق من هذه المؤهلات، سَيجد دفعة قوية في الهيكلة الحكومية الجديدة التي قامت بدمج الثقافة والاتصال والشباب والرياضة في قطب موحد. على اعتبار أن الثقافة والاتصال والرياضة، فضلا عن كونها حقوقا وواجبات في بلادنا السائرة بثبات نحو ترسيخ الديمقراطية والتحديث، فهي أيضا قطاعات أساسية في البناء والتّنْشئة الاجتماعية. لذلك سَيكون تَوحيد التَّدخُّلات مُنْطَلقا حَقيقيا لبَلوغ مَزيد من الفعالية.

لذلك، فإن جُهودنا، بحول الله في هذا القطاع، ستتركز خلال سنة 2020 على تنفيذ البرنامج التالي:

أولا: على مستوى الأوراش والمشاريع الثقافية:

1) تسريع وَتيرَة إنجاز المشاريع والأوراش الواردة في الاتفاقيات الموقعة بين يدي صاحب الجلالة؛

2) تَنفيذ برنامج وطني لصيانة وتثمين الموروث الثقافي الوطني المادي واللامادي؛
3) تَنْفيذ ومُتابعة استِكمال تنفيذ المشاريع الجارية؛

ثانيا : على مُستوى المُمارسة الثقافية والإبداعية

1) تَطْوير وتَجويد وتَقْنين سياسة دعم الصناعات الثقَافية والإبداعية وِفق مَساطر قانونية وتَنظيمية تَروم تَحفيز الإبداع وتشجيع إنتاج واستهلاك المضامين الثقافية والفنية بِمُختلف جهات المملكة؛
2) العناية بالمثقفين والمبدعين وتحسين أوضاعهم الاجتماعية عبر مواصلة الإجراءات التطبيقية لقانون الفنان، خاصة في مجال التقاعد والتَّغطية الصحية، واتخاذ كل التدابير والإجراءات اللازمة لوضع رجال ونساء الفكر والثقافة والفن في صُلب النَّهْضَة الثقافية المَنشودة؛
3) توسيع دائرة التَّحْفيزات المُوِجّهة للمُثَقَّفين والفنانين والمُبدعين عبر إحداث جوائز تقديرية جهوية؛
4) تحسين وتجويد مضامين الأنْشطة والبَرامج الثَّقافية المُقَدَّمة، خاصة في ما يتعلق بِتَعْزيز التَّعدد اللُّغَوي والتَّنَوّع الثقافي طبقا لمُقتضيات الدستور، مع إيلاء مَزيد من العناية والاهْتمام لِلخَدَمات الثقافية المُوَجّهَة للطفل والمَرْأة وذَوي الاحْتياجات الخاصة؛
5) مواصلة تنفيذ مُختلف التَّظاهرات والمواعيد الثقافية والفنية الكُبرى المُبرمجة؛
6) تَعزيز المكانة الثقافية للمملكة المغربية في الساحة الإقليمية والدولية.

ثالثا: على مستوى العرض الثقافي

1) تقوية الأدوار المنوطة بالمصالح اللاممركزة للوزارة وتأهيلها لجعلها قادرة على مواكبة متطلبات اللاتمركز الإداري وخدمة أهداف الجهوية الموسعة؛
2) دعم ومواكبة الجهود المبذولة من قبل المؤسسات الثقافية العمومية والمعاهد العليا للتكوين ؛
3) تأمين استغلال أمثل للفضاءات والمرافق المتوفرة لدى قطاعات الثقافة والاتصال والشباب والرياضة وتنظيم برامج وأنشطة ثقافية وفنية مشتركة تجسيدا لاندماج القطاعات الثلاث؛
4) إخضاع المؤسسات الثقافية القائمة لتأهيل شامل، سواء في ما يخص صيانة بناياتها أو تجهيز مرافقها.

رابعا: على مستوى البنيات الإدارية والمهيكلة للعمل

1) إعادة النظر في الهيكل التنظيمي للوزارة لجعله يتماشى مع الوظائف والمهن الثقافية الجديدة ولمسايرة التحولات الجديدة المرتبطة بالجهوية الموسعة مع مراعاة ضرورة تعزيز التكامل والانسجام بين القطاعات المكونة لوزارة الثقافة والشباب والرياضة؛
2) تجويد وتطوير النصوص القانونية المؤطرة للعمل الثقافي؛
3) الرفع من الموارد المالية الذاتية للوزارة من خلال تشديد آليات المراقبة على مداخيل زيارة المعالم التاريخية المودعة بالحساب الخصوصي المسمى الصندوق الوطني للعمل الثقافي وتفعيل المساطر القانونية بشأنها، وبحث كل الشراكات والتمويلات الممكنة في إطار برامج التعاون الدولي؛

4) تأهيل وتَعزيز الموارد البشرية العاملة بالقطاع عبر فتح قنوات التعاون مع مؤسسات التعليم العالي ومكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل والأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين؛
5) العناية بالأوضاع المادية والاجتماعية لموظفي القطاع عبر تحفيز وتشجيع الكفاءات وإعداد برنامج للتكوين المستمر لفائدة الموظفين الذين يحتاجون إلى تَقوية وتَجديد مداركهم وتحسين الخدمات الاجتماعية المقدمة لفائدتهم.

ولتنفيذ هذا البرنامج بِأقصى ما يمكن من الفعالية والنجاعة، فإنه سيتم ابتداء من سنة 2020، اتخاذ التدابير والإجراءات المصاحبة التالية:

1) إعْمال المساطر القانونية في كل ما يتعلق بالخدمات وتَنْفيذ المَهام المُرتَبِطة بِعمل القطاع من أجل تأطيره وتسهيل عملية المُتابعة والتقييم والتقويم؛
2) تفعيل الملاحظات والتوصيات الصادرة عن المجلس الأعلى للحسابات من أجل تطوير نجاعة الأداء وتحسين الجوانب المالية والإدارية؛
3) تَرشيد وعَقلنة استعمال الموارد والإمكانيات المُتاحة للوزارة.

وبِخُصوص الميزانية المُخَصصة لهذا القطاع برسم مشروع قانون المالية لسنة 2020، فقد حُدِّدَت فيما مجموعه **782,3 مليون درهم** مقابل **759 مليون درهم** خلال سنة 2019 أي بزيادة نسبتها 3,07%.
وتتوزع هذه الاعتمادات كما يلي:

- **نفقات الموظفين والأعوان: 280,7 مليون** درهم (بزيادة نسبتها 14,60%مقارنة مع 2019)؛

- **المعدات والنفقات المختلفة: 171,5مليون درهم** بانخفاض نسبته 6,78% مقارنة مع ما خصص لها برسم ميزانية 2019؛
- **اعتمادات الاستثمار:330مليون درهم**، وهي نفس اعتمادات 2019.

السيد الرئيس المحترم

السيدات والسادة المستشارون المحترمون

نَنْتَقل الآن إلى **قطاع الاتصال**، والذي لا تَخْفى أهَمِّيتُه في ترسيخ دعائم البناء الديمقراطي ودعم مسارات التنمية.

وانطلاقا من ذلك، فقد حددت له توجهات واختيارات كبرى، نَذْكُرُ مَحاوِرَها كالتالي:

1) دعم الإنتاج الإعلامي الوطني وتعزيز مكانة المؤسسات الصحافية ونموذجها الاقتصادي وتعزيز الدعم المُوَجّه للصّحافة الوَرَقية والرّقمية؛
2) تَقْوِيَةَ الصحافة الجِهوية لمواكبة وَرْش تنزيل الجهوية المتقدمة؛
3) تَعْزيز مكانة الاتصال السمعي البصري الوطني العمومي، وضمان مُمَارسة حُرة تَحْتَرِم التَّعَدُّدية، مع العمل على مواصلة تنويع وإغناء المشهد السمعي البصري المغربي، وتوسيع تغطية البثّ الإذاعي والتلفزي؛
4) تحسين أداء وِكالة المغرب العربي للأنباء وتَعزيز تَمَوْقُعِها الإقليمي والدولي؛
5) مُواصلة العمل على تَطوير القانون المُنَظِّم للمركز السينمائي المغربي وقانون الصناعة السينمائية، عبر الارتقاء بالصناعة السينمائية الوطنية وتعزيز صورة المغرب كَوِجْهة لتصوير الإنتاجات الأجنبية؛

6) تَقوية آليات حماية حُقوق المُؤَلفين والحقوق المُجاورة، والسّهر على احترام مُقْتَضيات قانون النَّسْخة الخاصة؛
7) تطوير قُدُرات الرّصْد الإخباري ومُضاعَفة مُبادرات التواصل المؤسساتي لتعزيز إشعاع صورة المغرب؛
8) تَرسيخ آليات الحَكامة، خاصة من خلال تَثْمين المَوارد البشرية، واعتماد وسائل التكنولوجيا الحديثة في التدبير.

وانطلاقا من هذه التَّوَجّهات الكُبرى، فإن تَدَخُّلات قطاع الاتصال برسم مشروع ميزانية 2020، ستَرتَكز على عشرة المَحاور العشر(10) الرئيسية التالية:

في مجال الصحافة الورقية والإلكترونية:

- تفعيل المنظومة الجديدة للدعم العمومي لقطاعات الصحافة والنشر والطباعة والتوزيع؛
- دعم برنامج التكوين المستمر لفائدة الصحافيين والعاملين بالقطاع للرفع من أدائهم المهني؛
- تنظيم الملتقى الوطني للتكوين في مهن الإعلام والمعلومة؛
- تحيين دليل عروض التكوين في مجال الإعلام والاتصال.

في مجال صحافة الوكالة:

- إطلاق النسخة العربية من اليومية الرقمية Maroc le Jour والمجلة الشهرية Bab Magazine؛
- إدخال الذكاء الاصطناعي في سلسلة الإنتاج؛
- تعزيز منظومة حماية النُّظُم المعلوماتية للوكالة؛
- افتتاح القُطب الدولي آسيا الوسطى؛

- تَعزيز القُدرة التنافسية للوكالة داخل سوق البث الفضائي باقتناء وحدات متنقلة للجهات؛
- القيام بالتدابير الضرورية لمنافسة العرض الإخباري الذي تَبَثُّه القنوات الأجنبية في المغرب؛
- إنجاز نظام معلوماتي جديد لإدارة رأس المال البشري؛
- إحداث هيئات الحكامة التي نص عليها القانون رقم 02-15.

في مجال الاتصال السمعي البصري

يشمل البرنامج بالأساس، الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة وشركة صورياد2M.

فعلى مستوى **الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة**، سيتم العمل على:

- تنفيذ استراتيجية رقمية جديدة تستجيب لآخر تِقنيات التكنولوجيات الحديثة؛
- تطوير جودة الخدمات وتوسيعها وتعميم التغطية الجغرافية بالبث الرقمي وتعميم العمل بالنظام العالي الدقة HD؛
- تطوير وتعميم التغطية الإذاعية لقنوات الشركة؛
- تأهيل البِنْية التَّحْتية الخاصة بالبَث وتطوير خدمات جديدة للقرب؛
- إغناء البرمجة العامة وتقوية البرمجة الموجهة للشباب ودعم الإنتاجات الوطنية.

أما على مستوى **شركة صورياد القناة الثانية**، فسيتم:

- معالجة الوضعية المالية للقناة بتنسيق مع القطاعات الحكومية المعنية؛
- تقوية مهام الخدمة العمومية وتطوير الخدمة الإذاعية "راديو 2M" عبر إطلاق شبكة برامجية جديدة، وإعادة هيكلة الموقع الإلكتروني للشركة، وتجديد المعدات التقنية للإنتاج وما بعد الإنتاج،

وتوسيع التغطية الإذاعية والتلفزية، بالإضافة إلى تسريع عملية المرور إلى البث عالي الدِّقَّة HD.

في مجال السينما:

- تطوير المنظومة القانونية؛
- تعزيز الحكامة عبر توفير التمويل الضروري لدعم إنتاج الأعمال الأجنبية السينمائية والسمعية البصرية، ومتابعة أشغال المصادقة على القانون رقم 70.17 المتعلق بإعادة هيكلة المركز السينمائي المغربي، والعمل على إخراج مشروع القانون المتعلق بالصناعة السينمائية؛
- اتخاذ التدابير الضرورية للنهوض بالصناعات السينمائية والترويج والإشعاع السينمائي.

في مجال التكوين

سيتم على مستوى **المعهد العالي للإعلام والاتصال:**

- توسيع الطاقة الاستيعابية للمعهد، وإحداث مركز لسلك الدكتوراه، ومختبر للبحث وفضاء للتكوين المستمر؛
- تأهيل استوديوهات التلفزة والراديو للمعهد والمكتبة وتثبيت شبكة معلوماتية، واقتناء مُعدَّات تقنية من كاميرات وآلات التسجيل.

وعلى مستوى **المعهد العالي لمهن السمعي البصري والسينما**، فسيتم:

- إعمال الإدارة الإلكترونية؛
- بلورة تصور لإحداث مختبر يَهُم سلك الهندسة؛
- شراء المُعدات التِّقنية والسمعية والبصرية؛
- فتح مسالك تكوينية مُمَهْنَنة جديدة وتنظيم دورات تكوينية لفائدة مهنيي السينما.

في مجال حقوق المؤلف والملكية الفكرية:

- إعداد الهَيكلة الجديدة للمكتب المغربي لحقوق المُؤَلِّفين؛
- إعداد دليل المساطر الإدارية؛
- وَضع نظام معلوماتي خاص بالمُحاسبة؛
- تَوسيع شبكة الاستخلاص لتَشْمل المناطق التي تعرف استغلالا كبيرا للمُصَنَّفات المَحْمِيّة.

في مجال الإشهار:

- مواكبة مهنيي القطاع وتشجيعهم لوضع آليات للتنظيم الذاتي وصياغة ميثاق أخلاقيات مهْنة الإشهار؛
- إعداد مشروع قرار وزاري يُحَدِّد الشروط الواجب تَوَفُّرها والوثائق الواجب الإدلاء بها بالنسبة للمطبوعات الدورية والصحف الإلكترونية التي تَرْغَب في الاستفادة من نشر الإعلانات.

في مجال التواصل المؤسساتي:

- إنجاز حملة تواصلية للتعريف بالمشاريع والإصلاحات الكبرى للمملكة، وذلك عبر قنوات أجنبية ذات نسبة مشاهدة عالية؛
- تَطوير الصِّيغَة الحاليّة للجَائزة الوطنية الكبرى للصحافة؛
- تنظيم خَمْس رحلات صحفية تعريفية بالمغرب؛
- تنظيم لقاءات دورية مع الصحافة المُعتمدة بالمغرب؛
- تَحيين المُحتوى الثّابت للبوّابة الوطنية للمغرب maroc.ma؛
- تحيين المحتوى الثابت للموقع المؤسساتي لقطاع الاتصال؛
- تأمين مواكبة إخبارية للأنشطة الملكية والأميرية، والحكومية، وكذا متابعة الأحداث السيّادية والدبلوماسية المغربية.

في مجال حفظ الذاكرة الوثائقية والإعلامية الوطنية:

- إعداد روبورتاج فوتوغرافي حول الأقاليم الجنوبية؛
- حفظ وصيانة الأرشيف الإيكونوغرافي لقطاع الاتصال؛
- رَقْمَنَة خُطَب المَغفور لَهُما جلالة الملك الحَسَن الثَّاني وجلالة الملك محمد الخامس؛
- إنتاج مَضْمون الصّفحة الأمازيغية بالبوابة الوطنية للمغرب؛
- إعادة تصميم موقعmincom.gov.maوبوابة"الصحراء المغربية".

في مجال التدخلات الأفُقيّة والإدارة والحكامة:

- تحيين وتعزيز المنظومة التشريعية؛
- ترسيخ مفهوم الحكامة في التدبير؛
- إطلاق خَمس (05) دراسات موضوعاتية؛
- إنجاز مشاريع مُهَيْكلَة للقطاع الإعلامي؛
- مَأسَسَة مُقاربة النَّوع وجعلها ركيزة أساسية في مسار تَطوير الإعلام؛
- تعزيز التعاون الثُّنائي والمُتعدد الأطراف.

ولتنفيذ مُخْتلف البرامج والأوراش المبرمجة، اسْتَفاد قطاع الاتصال برسم مشروع قانون المالية لسنة 2020، من اعتمادات إجمالية بقيمة **مليار و831 مليون و573 ألف درهم** ، تفاصيلها كالآتي:

- **ميزانية التسيير: مليار و422 مليون و251 ألف درهم**، بزيادة نسبتها 2% مقارنة مع سنة 2019، وتتوزع بين **نفقات الموظفين** التي بلغت اعتماداتُها **85,5 مليون درهم**(بزيادة نسْبَتُها 18 % مُقارَنَة مع سنة2019 ، و**المعدات والنفقات المُختلفة** التي خُصِّص لها **مليار و336 مليون و753 ألف درهم.**

-**ميزانية الاستثمار: 409,3 مليون درهم**، وهي نفس اعتمادات ميزانية 2019.

السيد الرئيس المحترم

السيدات والسادة المستشارون المحترمون

أنْتَقل مع حضراتكم الآن لتناول **قطاع الشباب والرياضة** ، مُشيرا إلى كَوْنه من القطاعات الحيوية، حيث يشكل رافعة أساسية للتنمية البشرية وحقا من حقوق المواطنة، وأداة فعالة لتعزيز التماسك الاجتماعي ولمحاربة التهميش والإقصاء. لذلك فإن الجهود خلال سنة 2020 سَتَرتَكز بالأساس على ترصيد المُكتَسبات والإنجازات التي تحققت في مجال البنيات والمنشآت الرياضية وتوسيع قاعدة الممارسة الرياضية والعناية برياضة النُّخْبة والتكوين والتشريع،والنهوض بالرياضة النسوية، مع تَجاوُز مُختلف مظاهر النقص المسجلة على مستوى البرامج الموجهة للشباب والطفولة والشؤون النسوية.

وفي هذا الإطار، فإن مشروع البرنامج المقترح برسم سنة 2020، يرتكز على ثمانية (8) محاور رئيسية:

في مجال البنيات التحتية وتجهيز المنشآت الرياضية:

- تَسريع وَتيرة إنجاز المشاريع الواردة في الاتفاقيات الموقعة بين يدي صاحب الجلالة؛
- مواصلة تعزيز البنيات التحتية للقرب، ولاسيما تلك المُرْتَبِطة بإنشاء 800 ملعب للقرب في العالم القروي وشبه الحضري؛
- تفعيل اتفاقيات الشراكة مع القطاعات ذات الاهتمام المشترك؛
- مواكبة العمل مع الشركاء الطبيعيين من أجل الرقي برياضة المستوى العالي ونشر ثقافة الممارسة الرياضية والحرص على الحكامة الرشيدة والتدبير العقلاني للموارد المالية والبشرية؛
- الاستثمار في التجهيزات والمعدات الرياضية.

في مجال الرياضة القاعدية:

- توسيع قاعدة المُمارسين للرياضة؛
- تَطوير الرياضة بالعالم القروي و الأحْياء الهامشية؛
- تطوير الرياضة النسوية؛
- الاهتمام بالأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة عبر تنظيم برامج وأنشطة رياضية لفائدة هذه الشريحة من المجتمع .

في مجال التكوين:

- وضع منظومة للتكوين الرياضي؛
- تطوير برنامج تكوين الأطر الرياضية.

في مجال الشباب:

- تأهيل البنيات التحتية لمؤسسات دُور الشباب تماشيا مع التَّصْنيف الجديد المعتمد من طرف الوزارة؛
- صياغة مضامين جديدة لمُؤسسات دور الشباب لتستعيد دورها الريادي في تأطير الشباب؛
- تجهيز دُور الشباب المُؤهَّلة من خلال تجويد تجهيزاتها وخدماتها تماشيا مع المضامين الجديدة المقترحة؛
- النهوض بالبنيات التحتية لمراكز الاستقبال بُغْية تشجيع حركية الشباب؛
- تفعيل اتفاقيات التعاون والشراكة في مجال تبادل وُفود الشباب مع الدول الشقيقة والصديقة؛
- دعم الجَمعيات الشَّبابية أو العاملة في مجال الشباب بناء على دَليلِ للمساطر.

في مجال الطفولة :

- تَوسيع الشَّبكة الوطنية للمُخيمات مع مراعاة التوزيع الجغرافي والمكونات الإيكولوجية لجهات المملكة، لتفادي البحث عن فضاءات تكميلية لتنفيذ البرنامج الوطني للتخييم ومجالاته؛
- تقوية قُدرات ومُؤهلات الأطر الإدارية والتربوية المشرفة على تدبير وتسيير مراكز التخييم؛
- مراجعة مضامين البرامج التنشيطية المقدمة للمستفيدين؛
- بناء وتأهيل مراكز حماية الطفولة وتحسين جودة خدماتها؛
- إحداث وحدات لإدماج الأحداث في الوَسَط الطبيعي.

في مجال الشؤون النسوية:

- إرساء حكامة جيدة في تدبير مؤسسات: رياض الأطفال ومراكز التكوين المهني والنوادي النسوية؛
- تأهيل فضاءات المؤسسات النسوية ودعمها بالتجهيزات التقنية الضرورية من أجل تحسين وتجويد خدماتها ؛
- البحث عن شراكات من أجل الإدماج المهني للخريجات؛
- التَّنْسيق مع القطاعات الحكومية لتنزيل وتفعيل الاستراتيجيات الوطنية في مجال المرأة.

في مجال دعم وتثمين الموارد البشرية:

- تنزيل برنامج التكوين المستمر لدعم الكفاءات المهنية للأطر مع إعطاء الأولوية للتَّكوينات التقنية والمهنية؛
- تنزيل المَنْظومة المعلوماتية لتدبير الموارد البشرية؛
- دعم العمل الاجتماعي؛
- وضع منظومة للجودة ومنظومة لتدبير المعارف؛

- تنزيل المبادرة القطاعية لدعم الكفاءات النسائية؛

في مجال التعاون والتواصل والدراسات القانونية :

- تتبع مراحل استصدار مشروع قانون يتعلق بتنظيم مراكز التخييم التابعة للوزارة؛
- إحداث خلايا مُكلفة بدراسة وتتبع الملفات المعروضة في مجال المنازعات القضائية على مستوى المديريات الجهوية ؛
- مواصلة المجهودات المبذولة من أجل تجويد النظام المعلوماتي والشبكي للوزارة؛
- بلورة استراتيجية تواصلية لقطاع الشباب والرياضة؛
- تنزيل وبلورة ملاحظات المجلس الأعلى للحسابات والمفتشية العامة للمالية بخصوص التدبير الإداري والمالي للقطاع.

وموازاة مع كل هذه البرامج والأوراش، فإننا سنحرص بمشيئة الله، على اتخاذ مجموعة من التدابير والإجراءات المصاحبة، وتهم بالأساس:

- مراجعة السياسة الوطنية لدمج الشباب عبر تفعيل الجانب الثقافي والرياضي والشبابي وتجويد العرض المقدم لهم، وتشجيع وتأطير ودعم المبادرات المبتكرة لفائدتهم؛
- تحسين الأداء والقدرة التنافسية للرياضة المغربية؛
- تطوير الاقتصاد الرياضي؛
- تعزيز التكوين في المهَن الرياضية؛
- تفعيل لجنة محاربة الشغب في الملاعب الرياضية؛
- إحداث صندوق لدعم الفنانين والرياضيين في وَضعية هشة.

وعلاقة بالميزانية المرصودة لقطاع الشباب والرياضة في إطار مشروع القانون المالي لسنة 2020، فقد سجلت ارتفاعا بنسبة 9,75 %مقارنة مع سنة 2019،إذ انتقلت من**3ملايير و113مليون و236 ألف درهم** إلى **3ملايير و416 مليون و860 ألف درهم.** وتتوزع ما بين:

- **ميزانية التسيير** التي حددت مخصصاتها في **910مليون و860 ألف درهم** مقابل**807 مليون و236ألف درهم،** مسجلة زيادة نسبتها12,83% مقارنة مع ميزانية 2019، وتشمل **نفقات الموظفين** التي رصد لها مبلغ **565 مليون و860 ألف درهم** مقابل **462 مليون و236ألف درهم،** أي بزيادة نسبتها22,42%مقارنة مع سنة 2019، وكذا **المعدات والنفقات المختلفة التي رصد لها 345 مليون درهم**، وهي نفس اعتمادات 2019.
- **وميزانية الاستثمار**، التي بلغت اعتماداتها **2 ملايير و506 مليون درهم** مقابل **2 ملايير و306 آلاف درهم،** أي بزيادة نسبتها8,67% مقارنة مع سنة 2019.

السيد الرئيس المحترم

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين

كانت هذه إذن بصفة عامة، مضامين مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الثقافة والشباب والرياضة بقطاعاتها الثلاث. وقد لاحظتم من خلال العرض أننا ركزنا على ترتيب محكم للأولويات، دون الدخول في التفاصيل الجزئية، وعلى العقلنة والنجاعة في التدبير.

ولا شك أن تعبئة كل الطاقات والإمكانيات، سيضعنا على الطريق القويم لرفع تحديات التنمية الشاملة لبلادنا، في ظل القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، حفظه الله.

لذلك، فإننا سنعول على دعكم ، وكذا على تنبيهكم ونقذكم البناء لما قد يعترض طريقنا من عَقَبات أو صعوبات، في تكامل بناء بين السلطتين التشريعية والتنفيذية. علما أنني سأبقى رهن إشارتكم لتدارس أي موضوع ترونه في حاجة إلى مساءلة أو تفاعل مباشر. كما أظل رهن إشارتكم لعقد اجتماعات منتظمة لبحث القضايا التي تكتسي راهنية كبرى.

شكرا لكم ، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

ملخـــــص المناقشـــــة العامـــــة

ملخص المناقشة العامة لمشروع الميزانية الفرعية لوزارة الثقافة والشباب والرياضة

برسم السنة المالية 2020

في بداية هذا الاجتماع، قدم السيدات والسادة المستشارين المحترمين تهنئتهم للسيد الوزير على الثقة المولوية إثر تعيينه وزيرا على رأس وزارة تضم قطاعات جد مهمة وحيوية في الحكومة.

ولاحظ بعض السادة المستشارين وجود خصاص كبير على مستوى الاعتمادات المالية المرصودة لهذه القطاعات الحيوية والأساسية والتي تعنى بالأجيال المقبلة وكأن الأمر يتعلق بتدبير ميزانية الإكراهات.

وتم اعتبار أن مناقشة ميزانية وزارة الشباب والرياضة، تحظى باهتمام كبير، خاصة وأن الأمر يهم فئة عريضة من المجتمع تشكل قاعدة هرمية مهمة لسكان المغرب نتيجة نموه الديموغرافي، والطبيعي أن فئة الشباب هي المورد البشري الأهم في الابداع والانتاج وتطوير الاقتصاد، لذا وجب على الحكومة والبرلمان جعلها من أولويات الاهتمامات.

وتمت الدعوة إلى تدبير ميزانية هذه الوزارة بشكل عادل بين كافة الجهات، مع الإشارة إلى التأخير الحاصل على مستوى نقل وتدبير الموارد المالية بجهة درعة تافيلالت، علما أن هناك نقصا كبيرا على مستوى الملاعب الكروية الموجودة بالجنوب الشرقي.

وطالبت إحدى السيدات المستشارات بتقديم تصور الوزارة الاستراتيجي خاصة بعد دمج هذه القطاعات وذلك من أجل تطوير هذه القطاعات التي تهم مستقبل الشباب، علما أن الرياضة والثقافة تعتبر مكونات أساسية لتنمية الشباب.

✓ قطاع الثقافة :

تم اعتبار أن قطاع الثقافة، قطاع مهم، وله أهمية استراتيجية نظرا لما تلعبه الثقافة في بناء مقومات الشخصية الوطنية، والمحافظة عليها وتحصينها، وذلك رغم الاعتمادات الهزيلة التي تخصص لهذا القطاع، علما بأن المنظومة تشكل رافعة أساسية في تحقيق التنمية المستدامة، وعنصرا أساسيا في بلورة النموذج التنموي.

إن الساحة الوطنية تعاني من الفراغ والجفاف الثقافي الذي تطغى عليه "ثقافة الرداءة" وتمييع الذوق، وتدني مستوى الإنتاج المعرفي، وتراجع الإقبال على المنتوج الوطني والبحث عن آفاق خارج الحدود، لذلك، تم الإلحاح على اعتماد مخطط ثقافي وطني يأخذ بعين الاعتبار حاجيات المجتمع، ويساير التحولات الاجتماعية، ويرسخ الثقة في المؤسسات والقيم، ويواكب أيضا المغاربة المنتشرين خارج الحدود تعزيزا لروابط الانتماء والمواطنة لدى مغاربة العالم.

وتمت الدعوة إلى أهمية وجود إلتقائية و تكامل بين القطاعات الحكومية والهيئات والمؤسسات التي تهتم بالجوانب الثقافية والفنية، والتربية والتكوين، ما دام موضوعها المشترك هو الإنسان، ككائن اجتماعي يحتاج إلى الإعداد والتأهيل لممارسة مهامه وأدواره، وتملك مستقبله.

وتمت الدعوة إلى بناء شراكات بين قطاع الثقافة والمقاولة، والاستثمار في مجالات الثقافة والفنون، وتثمين المنشآت ذات القيمة الثقافية والفنية والتاريخية، كرأسمال لا مادي يدعم الرأسمال المادي، وإنتاج الثروة ، علما بأن الرأسمال الوطني اللامادي ينطوي على مؤهلات وإمكانيات مهمة لم تستثمر بعد بما يكفي لتحسين الثروة الإجمالية لبلادنا.

وتم التأكيد على أهمية تفعيل الاتفاقيات المتعلقة بالسياحة الثقافية لإنعاش منطقة الجنوب الشرقي، وجعل الثقافة أحد المرتكزات الأساسية للنموذج التنموي مع التساؤل عن كيفية مواكبة الفعل الثقافي وجعل الأطفال والتلاميذ يرتبطون بالمكتبات مع الدعوة إلى نهج استراتيجية محفزة لتشجيع القراءة.

وتم إبراز أن قطاع الثقافة لا يتوفر على استراتيجية الى حد الان، إذ أن مناقشة الموارد والاعتمادات لا تتم وفق برنامج واضح في تحقيق الأهداف يحاسب على ضوئه القطاع وحتى المؤشرات الواردة في تقرير نجاعة الأداء التي تصبح دون معنى في غياب استراتيجية تقرأ على ضوئها هذه النتائج مع اقتراح إعداد مدونة للثقافة.

وتمت الدعوة إلى حماية الموروث الثقافي وتحويله إلى سياحة ثقافية مع بذل المجهودات اللازمة قصد الاعتناء بالمآثر الثقافية، كما تم الاستفسار عن عدد التحف المغربية وإن كانت هناك إحصائيات بشأنها.

ولوحظ أن هناك غيابا للنصوص القانونية المؤطرة للعمل الثقافي (التحف الفنية)، وتمت الدعوة إلى ضرورة توضيح العلاقة بين متاحف المغرب والوزارة بشكل أدق.

وتم التساؤل عن نصيب الجالية المغربية من المنتوج الثقافي وعن ترجمة هذا الالتزام في هذا المشروع وعن مكانتها في السياسة الثقافية.

إن البرنامج الحكومي اعطى أهمية للولوج للثقافة والانفتاح على القيم العالمية، حيث تم الاستفسار حول البعد الترابي في إطار عدالة مجالية ثقافية، وإن كانت الوزارة اليوم تتوفر على رقمنة الولوج الى الثقافة وبالأخص رقمنه الكتاب (الكتاب الرقمي).

وفي إطار دعم الوزارة للمطابع، تم التساؤل عما إذا كان الدعم موجه للمؤلفين والكتاب، أم للمطابع ودور النشر فقط، إذ تم التأكيد على

ضرورة دعم دور النشر والمؤلفين في سياق دعم المنتوج الثقافي والأدبي والفكري.

وتمت الدعوة إلى مراجعة مفهوم الدعم قبل وضع سياسة خاصة لهذا الدعم في القطاع، خاصة وأن مصدره دافعي الضرائب الذين ينتظرون انتاجات تتماشى وثقافتهم وتمنحهم الفرجة والترفيه لا ان يجبروا على استهلاك انتاجات استطاعت الولوج الى الدعم فقط لأنها توافق شروطا إدارية شبيهة بالصفقات العمومية.

وتم اقتراح الاهتمام بالمنازل التي عاش في ظلها بعض المؤلفين والكتاب المؤثرين في المجتمع، وأن تصبح فضاءات للإشعاع الثقافي وترويج السياحة الثقافية بالنسبة للأجيال، وكذا إيلاء الاهتمام أيضا بالمجلات الثقافية.

وتم التأكيد على أهمية دعم المقاهي الثقافية باعتبارها تمثل شكل راقي من التفاعل الأدبي وحتى تكون مصدر الإلهام والجاذبية.

ولوحظ أن هناك استهلاكا للإنتاجات الأجنبية المترجمة التي تعتبرها القنوات نزولا تحت رغبة النسب المرتفعة للمشاهدة بينما يتضح الضعف الكبير في الانتاجات المغربية وفي القدرة على تقديم الخدمة الإعلامية الحفاظ على الهوية المغربية.

وتمت الإشارة إلى إشكالية تسهيل ولوج الناشرين المستقلين لمعرض الكتاب نظرا لكلفته وشروطه، كما تم التساؤل عن المعايير التي يتم اعتمادها في صنف الكتب المدعمة والتخصصات وعن مكانة الكتاب الجامعي وضمان ولوج الطلبة لهذا النوع من الكتب.

أما فيما يتعلق بجائزة الكتاب، تمت الدعوة إلى مراجعة الإطار القانوني لهذه الجائزة والآلية التنظيمية (تكوين اللجنة من حيث

الموضوعية) التي تشرف على هذه الجائزة لكي تصبح لدينا جائزة في مصاف الجوائز الدولية.

وتم التساؤل عن علاقة جائزة القراءة بوزارة التربية الوطنية مع اقتراح أن تهتم بها وزارة الثقافة.

وفيما يخص موضوع حكامة القطاع، صرحت إحدى السيدات المستشارات أن جل ملاحظات تقرير المجلس الأعلى للحسابات حول القطاع تصب في اتجاه الاختلالات على مستوى الحكامة، وذلك نظرا لأن القطاع يعاني من مشكل على مستوى برمجة الاعتمادات أدت الى إلغاء جزء كبير منها. وفي الجهوية المتقدمة واللاتركيز، وتم اقتراح تفويض الاعتمادات إلى المصالح الخارجية.

وقد خص المجلس –المجلس المشار إليه أعلاه- جزءا كبيرا في تقريره لمسألة المحاسبة، حيث سجل غياب نظام واضح وفعال للمساءلة، سواء على المستوى المركزي أو على مستوى المصالح الخارجية.

وتمت الدعوة إلى ضرورة وجود إرادة سياسية حقيقية لجعل الثقافة محركا للنمو والتنمية من خلال الصناعات الثقافية والانتقال بها من قطاع هش وغير مهيكل، تغلب عليه المقاربة الجمعوية إلى قطاع اقتصادي منظم ومنتج للثروة. فمثلا بفرنسا، يزن قطاع الثقافة سبع مرات قطاع صناعة السيارات ومرتان قطاع الاتصالات، ويخلق حوالي 1,2 مليون منصب شغل غالبية هذه المناصب المحدثة تهم الشباب.

ولاحظت إحدى السيدات المستشارات أن هناك غيابا ضمن حصيلة 2019 لقطاع الثقافة للمناظرة الوطنية الأولى للصناعات الثقافية والإبداعية التي نظمتها وزارة الثقافة والاتصال تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة وبشراكة مع الفيدرالية المختصة، حيث عرفت حضور

أكثر من 600 مهني وخبير ومكنت من خلق دينامية جديدة لهذا القطاع الذي يبحث عن نموذج اقتصادي.

ولاحظت إحدى السيدات المستشارات أنه تم حذف خلال مشروع ميزانية 2020 المبالغ التي كانت مخصصة للتنشيط الثقافي : (شراء العروض والمحاضرات) والتي تم ضمها في مشروع ميزانية 2020 لصندوق التنشيط الثقافي FNAC. إلا أن توقعات ميزانية هذا الصندوق لسنة 2020 هي نفسها التي كانت في 2019 أي بمبلغ 20 مليون درهم، علما أن مداخيل هذا الصندوق قد تزايدت منذ أن تم رفع ثمن الدخول للمواقع في شهر غشت 2018. وكما أن المداخيل بلغت إلى حد الآن 180 مليون درهم، وان هذه المبالغ ترصد مباشرة لفائدة هذا الصندوق بناء على مداخيل، وبالتالي كان من المفروض التوفر على توقعات ميزانية 2020 لهذا الصندوق، وفي هذا السياق، تم التساؤل عن أسباب غياب هذه التوقعات.

وفيما يتعلق بتوزيع الاعتمادات المالية حسب الجهات، تمت الإشارة إلى استفادة مدينة القنيطرة بالخصوص بدعم أكبر من غيرها علما أن (هناك بعض الجهات لا تستفيد من رصد مبالغ لها)، إذ تمت المطالبة بشروحات حول هذا التفاوت في الاستفادة بالنسبة للجهات المغربية، خصوصا وأن هذا يتعارض وتفعيل سياسة الجهوية المتقدمة، مع الاستفسار حول التدابير التي تم اتخذها لتفعيل التوصيات حول الجهوية المتقدمة فيما يخص رصد مبالغ التسيير للمديريات الجهوية واستقلالية اتخاد القرارات من طرفها.

وتم الإلحاح على اعتماد نوع من التوازن أثناء رصد الموارد المالية للجهات وتوزيعها بشكل أفضل تفاديا للنقص والتفاوت الحاصل على الصعيد الوطني واعتماد سياسة ثقافية مندمجة.

وتم اعتبار أن هناك نقصا للدعم المقدم من طرف الوزارة فيما يخص التراث التاريخي والأركيولوجي، حيث تم تسجيل نقص 13 مليون درهم (ما بين ميزانية التسيير وميزانية الاستثمار).

وبخصوص موضوع القراءة، تمت الإشارة إلى أنه بالنظر إلى ميزانية الاستثمار، يلاحظ أن 5 جهات فقط من اصل 12 تستفيد من البرنامج المخصص للقراءة والكتاب، في حين أن القراءة محور أساسي للشباب وتنمية الثقافة على العموم، إضافة إلى أن تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول "القراءة" يسطر على تراجع كبير لمستوى القراءة على الصعيد الوطني بسبب نقص الخزانات العمومية. وفي هذا السياق تم بسط المؤشرات التالية :

- المغرب لا يتوفر إلا على 609 خزانة ل1503 جماعة (329 منها تحت وصاية وزارة الثقافة). هذا الوضع مقلق حسب المعايير الدولية ويعني أن المغرب لا يتوفر إلا على 0,02 كتاب لكل مواطن،
- 84,5% من المغاربة غير مسجلين بأي خزانة،
- 64,5% من المغاربة لم يشتروا أي كتاب خلال 12 شهرا الأخيرة،
- المندوبية السامية للتخطيط تشير إلى أن 97% من الأطفال التي تتراوح أعمارهم ما بين 7 و14 سنة لا يمارسون القراءة،
- المغرب يوجد في الرتبة 162 حسب منظمة اليونسكو وعلى المستوى الدولي في مجال القراءة والكتابة،
- 63% من المدارس العمومية لا تتوفر على خزانة.

هذا، وتمت الدعوة إلى إيجاد حل عملي بالنسبة للأزمة الخانقة التي تعيشها الصحافة المكتوبة، والتساؤل عن الهدف من إحداث جائزة دولية خاصة بالصحافة الأجنبية.

واقترحت إحدى السيدات المستشارات إحداث خزانة رقمية عبر الأنترنيت، خصوصا أن عددا من الكتب يوجد في المجال العام أي لا يخضع لتأدية حقوق المؤلف. وفي هذا السياق، تمت المطالبة بالاستراتيجية الرقمية للوزارة خصوصا في قطاع الثقافة.

وعبرت على أنه لا يوجد بند يخص المسرحين الكبيرين بمدينتي الدار البيضاء والرباط ضمن الوثائق الموزعة، فحسب القانون التنظيمي رقم 113.14 الخاص بالجماعات الترابية، الباب 3 المادة 87، فإن الثقافة اختصاص مشترك بين الجماعات والوزارة. وبالتالي، تم التساؤل عن كيفية تدبير وتنشيط هذه البنيات التحتية التي تم تشييدها بفضل المال العام.

وتم الإلحاح على أهمية الاهتمام بمسرح الهواة لما يقوم به من دور في تثقيف الشباب باعتبار المسرح أبو الفنون.

أما فيما يتعلق بالمؤسسات كمسرح محمد الخامس، المكتبة الوطنية، أرشيف المغرب ومعهد الفن المسرحي isadac، فلوحظ أن مشروع الميزانية لا يشير إلا إلى مبلغ واحد لكل مؤسسة. وتمت الإشارة إلى غياب المركز السينمائي المغربي الذي يعد مؤسسة ذات أهمية في الحياة الثقافية المغربية.

وتساءلت إحدى السيدات المستشارات عن الصندوق الخاص بالنسخة الخاصة copie privée، حيث وصلت المبالغ داخل هذا الصندوق إلى 200 مليون درهم دون أن يتم توزيعها على ذوي الحقوق أي الفنانون المغاربة.

✓ **قطاع الشباب والرياضة :**

تمت الإشارة إلى أن الخطب الملكية السامية، بوأت الشباب مكانة مرموقة وجعلت قضاياه ذات أولوية، و ترجمته الحكومة و الوزارة الوصية الى أفكار وتوجيهات وبرامج واقعية في عدة مجالات: كالتخييم وتطوير دور الشباب وتدشين ملاعب جديدة للقرب وغيرها...، وذلك لتطوير واقع الشباب، وتنمية قدراته المختلفة وطاقاته الإبداعية الملحوظة.

وبذلك تمت الدعوة الى ضرورة الاهتمام بشباب العالم القروي من خلال انشاء ملاعب القرب وتوسيع شبكة دور الشباب بهذه المناطق التي تعاني النقص الحاد ان لم نقل الغياب في العديد من المناطق لتوقيف تدفق الهجرة الداخلية و الخارجية بالنسبة للشباب و الاطفال نحو المدن هذه الاخيرة التي عرفت نجاح تجربة ملاعب القرب التي استوعبت فئة عريضة من الشباب المغربي مع المطالبة بتعميم هذه التجربة في العالم القروي كذلك.

واعتبرت إحدى السيدات المستشارات أن تطوير قطاع الشباب هو تطوير وضخ دماء جديدة لقطاع الرياضة، حتى تصبح أداة لتحقيق السلم الاجتماعي تماشيا مع ما جاءت به أهداف التنمية المستدامة، وأن الرياضة قاطرة لتحقيق التنمية بصناعتها للأبطال وجعلها رافعة النمو الاقتصادي وخلق فرص الشغل، وكذا ترويجا لإسم المغرب في اللقاءات الدولية، لذا وجب الاهتمام بالأبطال الصاعدين في مختلف المجالات الرياضية، علما أن هناك طاقات رياضية طالها التهميش و النسيان. وهناك من هاجر الى الضفة الغربية اما بطرق مشروعة او غير مشروعة، لذا فقد تمت المطالبة بالاهتمام بالمواهب والطاقات الصاعدة خاصة وأن المغرب يزخر بالعديد من الابطال في مختلف المجالات.

وتم الإلحاح على ضرورة عقد لقاء مع النقابات باعتبارها شريكا فاعلا في القطاع، كما لاحظت إحدى السيدات المستشارات غياب

استراتيجية واضحة حول القطاع، وتساءلت من جهة أخرى عن أسباب إغلاق دور الشباب.

وتمت المطالبة بتوضيحات مفصلة حول نفقات الصندوق الوطني للرياضة، علما أن النتائج المحققة تبقى بعيدة كل البعد عن الموارد المالية المرصودة، كما تم الاستفسار حول مآل المراكز السوسيورياضية للقرب وعن الموارد البشرية التي ستقوم بتدبير هذه المراكز.

وبخصوص تدبير الموارد البشرية، تمت المطالبة بضرورة التسريع بإخراج نظام أساسي لموظفي قطاع الشباب والرياضة يستجيب لخصوصية القطاع وطبيعة الاشتغال بمؤسساته، كما تمت الدعوة إلى ضرورة إيجاد حل للسلم 8 بالوزارة، وأن يكون هناك قانون خاص بالموارد البشرية.

وتمت المطالبة بوضع استراتيجية حول قطاع الشباب والرياضة وإشراك النقابات والشركاء، لأنهم شركاء في التدبير والتنزيل.

- وبخصوص الامتحان المهني لسنة 2018، اعتبرت إحدى السيدات المتدخلات أنه عرف خروقات بالجملة نتيجة لتشكيل الامتحان على المقاس ودون إشراك جميع النقابات من جهة، ولتأخير الإعلان عن النتائج النهائية من جهة أخرى.

وتمت الإشارة إلى أن الحركة الانتقالية برسم سنة 2019، سجلت استياءا وتدمرا عميقين في أوساط الموظفين، وعصفت بآمال شريحة واسعة من نساء و رجال القطاع، خصوصا المرابطين لسنوات طويلة بالمناطق النائية، إذ فوجئ الجميع بتسجيل مجموعة من التجاوزات والخروقات الخطيرة، يمكن تلخيصها كما يلي :

- إقصاء مجموعة طلبات الانتقال بمبرر خروجهم على الحركة الانتقالية نظرا لعدم توفر المعايير الكافية في حين نجد مجموعة من الطلبات غير مستوفية الشروط قد تم قبول طلباتها والتأشير على انتقالها .

- إقصاء طلبات المتزوجين الذين يبعدون بمئات الكيلومترات على أزواجهم في حين نرى قبول طلبات الالتحاق لموظفات يبعدون على أزواجهم بمسافات لا تفوق ثلاثين كلم.
- عدم احترام توقيت الحركة الانتقالية برسم هذه السنة، بالنظر إلى عدم صدور قرارات انتقال لحد الساعة في حين صدرت قرارات انتقال لموظفين خارج الحركة، مما يؤدي إلى تدمر الموظفين الراغبين بالانتقال؛

وبخصوص مسألة التوظيفات، ذكرت إحدى السيدات المستشارات أن الوزارة نظمت مباريات توظيف خريجي المعهد الملكي و توظيف كذلك حاملي دبلوم الماستر والمهندسين والتقنيين، و في هذا الإطار يمكن تسجيل الملاحظة التالية والمتعلقة بالمناصب المخصصة لخريجي المعهد الملكي كانت غير عادلة 60 منصب.

وتم التساؤل عن مآل الخريجين من معهد مولاي رشيد، خاصة وأنهم اجتازوا مباراة وتلقوا تكوينا جيدا، كما اقترح من جهة أخرى الأخذ بتجربة التعاون الوطني في إطار الأطر المساعدة.

ولوحظ أن اتخاذ قرار المجانية الخاصة بالمراكز و القاعات الرياضية ومراكز الاستقبال ثم دون إجراءات مصاحبة له من خلال توفير الموارد المادية والبشرية لتدبير المؤسسات المعنية بهذا القرار.

وتمت الدعوة إلى التعجيل بتسوية الوضعية الإدارية للأطر المساعدة البالغ عددهم حوالي 1800 اطار مساعد، والاهتمام بفئة التقنيين وتمتيعهم بالتعويضات التي يستفيد منها تقنيو قطاعات حكومية أخرى، وكذا إلى تمتيع المديرين الإقليميين برتبة رئيس قسم والمديرين الجهويين بإطار خاص كما هو معمول به في باقي الوزارات حيث ظلت الوزارة تشكل استثناء في هذا التصنيف.

هذا، وقد تم تسجيل هزالة الاعتمادات المرصودة لبعض المديريات الاقليمية الهشة فيما يخص ميزانية التسيير بشكل يخالف التوجهات العامة بضرورة العناية بالمناطق النائية.

وتم اعتبار أن معضلة الشباب المغربي ليست متعلقة فقط بمعضلة التشغيل: بل هي ازمة بنيوية وهيكلية ذات أبعاد عميقة ومركبة ولا يمكن اختزالها في ارتفاع نسبة البطالة، على الرغم من الأهمية القصوى للمدخل الاقتصادي فهي أيضا أزمة إدماج اجتماعي وسياسي للشباب، حيث لم تستطع الحكومات المتعاقبة أن تبلور سياسة شبابية كفيلة باستقطاب ايجابي للفئات الشابة، وتفهم أوضاعها وأزمتها، وبالتالي تسهيل اندماجها في الحياة الاجتماعية العامة وتأهيلها وتوجيهها في إطار سياسة تربوية وتكوينية وترفيهية واجتماعية فعالة وهادفة. عبر برامج وفضاءات تشكل المجال المناسب لاحتضان مواهبه وقدراته الابتكارية وتنميتها، حيث لوحظ في التجارب المقارنة أن مسألة إدماج الشباب ضمن السياق الاجتماعي العام وتلبية مطالبه وحاجياته الروحية والمهنية والقيمية، تشكل الهم الشاغل لكل الأنظمة والسياسات الاجتماعية. وعيا منها بأهمية المراهنة على هذا الموضوع باعتبار الشباب المحرك الرئيسي لكل التحولات المجتمعية، بالمقابل فتراكم المشاكل والقضايا الشبابية مع ارتفاع منسوب وعي الشباب بهمومه وقضاياه سيشكل وقودا قابلا للاشتعال والانفجار في أي لحظة احتجاجا على الشعور بالتهميش والاقصاء والحرمان من العديد من الحقوق الأساسية وهو ما يفسر الآتي :

- الانخفاض الكبير للمشاركة السياسية للشباب التي تؤكد درجة الإحباط واليأس،
- ارتفاع نسبة الشباب ليس فقط العاطل والحامل للشهادات العليا والتقنية بل الغير راض عن الحياة الاجتماعية، وهو ما تؤكده وقائع وفواجع قوارب الموت التي تحصد أرواح العشرات من الشباب هربا من شبح الفقر والعزلة الاجتماعية،

- ارتفاع نسبة التعاطي للمخدرات وارتفاع نسبة الامراض العقلية والنفسية وسط الشباب،

وفي هذا الإطار، تم التساؤل عن مصير السياسة المندمجة للشباب، مع التذكير بأن وضع سياسة خاصة بقطاع الشباب لا تتلخص في ترفيه الشاب بقدر ما تتطلب رؤية شمولية تزاوج الراحة النفسية والتأطير القيمي في مواجهة كل أشكال التطرف دون اغفال إعطاء أهمية للتربية الجنسية في بعدها السوسيولوجي وانفتاحهم على اللغات وولوجهم للتكنلوجية الحديثة.

وصرحت إحدى السيدات المستشارات أنه يعاني أكثر من 1800 (1884 بالضبط) من مؤطرين جلهم نساء، في النوادي النسوية ودور الشباب وحضانة الأطفال على المستوى الوطني، من الهشاشة والحيف، حيث لا يتمتعون باي حق من الحقوق الشغلية بين 200 درهم، 1500 من مساهمة المستفيدين والمستفيدات لا يتمتعون بحقهم في التغطية الصحية اقلهم اشتغل 3 سنوات الى اكثر من 40 سنة، مطلبهم الوحيد هو تسوية وضعيتهم الإدارية بطريقة تضمن حقوقهم المشروعة وتحفظ كرامتهم.

وتمت الدعوة إلى الاهتمام بالرياضة المدرسية وأن لا تنحصر في المدارس فقط، بل تشمل الجامعات أيضا.

وبالنسبة للأندية الرياضية، فقد تمت الإشارة إلى أنها تعاني من غياب استراتيجية العمل ومن أزمات مادية خانقة بسبب اختلال التوازنات، نتيجة سوء التدبير والحكامة.

وتم الإلحاح على ضرورة إعادة النظر في مرتبات المدربين الأجانب والتي تبقى غير منطقية أمام النتائج الكروية المحققة.

وتعاني دور الشباب من ضعف كبير في توفير اليات العمل ولا تراعي التحولات الاجتماعية التي تعرفها بلادنا خاصة فئة الشباب واحتياجاتها المعرفية والتأطيرية في تحقيق الديمقراطية التشاركية وتشجيع مشاركة الشباب للإنخراط في الشأن المحلي وتطوير محيطهم وتسيير اندماجهم

الاجتماعي، حيث لا زالت دور الشباب عتيقة في نمط التسيير والتدبير (ساعات العمل، وقلة الموارد اللوجستيكية والمالية وضعف تكوين المديرين والموظفين والعاملين بها) مما يقف عائقا نحو إشراكهم. كما تعتبر دور الشباب دليلا على ضعف نموذج الحكامة الحالي وغياب آلياته التدبيرية أحيانا في بعض المؤسسات، مما ولد عزوفا للشباب عن ولوجها، ومن هنا تم الاستفسار حول أسباب إغلاق 32 مقر مخصص لدور الشباب.

وعلاقة بنفس الموضوع، بخصوص دور الشباب، تم التأكيد على أنها تتخلف عن إعطاء النتائج المتوخاة وتنقصها الموارد البشرية الوحيدة التابعة للوزارة الموضوعة رهن إشارة دار الشباب هي مدير، وفي أحيان أخرى، تتوفر دور شباب على معدات موسيقية بجودة عالية لكن لا تشغل لعدم وجود موظف تقني يساعد الشباب على استعمالها.

ومن هنا، تم التأكيد على ضرورة تأطير الشباب من طرف أشخاص محترفين ومؤهلين.

هذا، وتم التساؤل عن مصير خريجي المعهد الملكي لوزارة الشباب والرياضة الذين يعانون من العطالة بسبب تخصيص المناصب المالية لشخصيات أخرى.

وبالنسبة لموضوع المخيمات، فقد ذكر بعض السادة المستشارين بأن مشاكل المخيمات مرتبطة بالفضاءات، حيث تخلت السنة الماضية وزارة التربية الوطنية عن التزاماتها بمنح فضاءات للتخييم، مما أربك برمجة المراحل والجمعيات، مع الاستفسار إن كانت الوزارة ستتدارك هذا المشكل، علما أن وزارة التعليم- الجمعيات التي كان من المفروض مستفيدة أصبحت بدون استفادة في آخر لحظة.

وعلى مستوى البنيات التحتية، سجلت إحدى السيدات المستشارات أن المغرب عرف تقدما ملموسا في السنوات الأخيرة، غير ان هذا التقدم لا يشمل الا البنيات الخاصة في مقابل ضعف البنيات الرياضية التي تهم

رياضة القرب وولوج عموم المغاربة للرياضة، وحتى وان وجدت فهي خاصة برياضة دون أخرى .

وتمت الإشارة إلى الطرق الجديدة التي أصبحت تجتاح الملاعب الكروية، والتي تكون عبارة عن رسائل قوية من الجماهير الرياضية ومطالب شعبية تمرر عبر رفع لافتات أنصار الفرق الكروية (التيفو)، إذ تمت الدعوة إلى ضرورة الاستجابة لها والأخذ بهذه المطالب المعبر عنها أثناء إجراء المقابلات الكروية بعين الاعتبار.

ولعل اهم اشكال تواجهه الرياضة في بلادنا هو انها أصبحت مضمارا للتجاذبات السياسية على حساب تحقيق الغاية منها كمرفق عمومي وحاجة اجتماعية واقتصادية قبل أن يتم التساؤل عن الإنجازات، بتغييب استراتيجية واضحة المعالم وموارد قارة لجل الرياضات، وعدم الاهتمام بالرياضيين الذين هم محور البرامج الرياضية، كما لم يتم تحقيق الأهداف المتوخاة من المجال الرياضي.

هذا، وتم تسجيل المجهود الكبير للوزارة في احداث ملاعب القرب وتعميم مجانيتها لكن في مقابل ذلك تم التساؤل عن تقييم الوزارة الاستباقي لهذه الملاعب خاصة بعد تعميم مجانيتها، كما اقترح الاهتمام بالنوادي الجماعاتية وإعداد نوادي للنساء. وتمت المطالبة بتخصيص موارد بشرية لتدبير ملاعب القرب، علما أنه تم عقد اتفاقية شراكة مع المجالس الإقليمية في هذا السياق.

وعلى الرغم من الاعتمادات الكبيرة المرصودة لكرة القدم الوطنية لوحظ أن النتائج تبقى غير مرضية، وفي هذا الصدد تمت الدعوة الى تقييم مؤشر الاعتمادات مقارنة مع النتائج على ضوء تجارب مقارنة لدول مجاورة، مع اعتبار أن الخلل في التدبير وليس في الموارد.

وتم التساؤل عن نتائج تقييم الوزارة للجامعات الرياضية خصوصا كرة القدم وألعاب القوى، مع الاستفسار حول عدد الجامعات الرياضية

وإن كانت الجامعات التي لم تعرف أي نوع من الافتحاص لا تعرف أي مشاكل، وإن كان الدعم الممنوح للجامعات الرياضية يخضع للمراقبة.

هذا، وتمت المطالبة بعقد اجتماع اللجنة مع الوزارة حول موضوع جامعة كرة القدم.

وتمت الإشارة إلى أنه في إطار جدول الاستثمار لسنة 2020، فإن ميزانية الشباب والرياضة خصصت مبلغ 840 مليون درهم لبرنامج "الطفولة والشباب والمرأة" (برنامج رقم 801). إلا أن الجدول لا يعطي أي تفصيل عن توزيع هذا المبلغ على الجهات، على عكس برنامج آخر في نفس جدول الاستثمار (برنامج رقم 802) الذي يهم الاستثمار في الرياضة ذات مستوى عالي والذي يبين تفاصيل التوزيع على الجهات.

✓ **<u>قطاع الاتصال :</u>**

تمت الإشارة إلى أن قطاع الاتصال يشهد تطورا وحركية لا يمكن إنكارها سواء على مستوى الانتاج والجودة والإبداع، غير أنه يحتاج إلى المزيد من الدينامية لمواكبة ما وصل إليه الاتصال في الدول المتقدمة من مستويات متقدمة تقنيا، ومهنيا، وأخلاقيا.

وعند التحدث عن الاتصال والإعلام، فلا بد من الحديث عن القنوات التلفزيونية والإذاعية، والتي رغم تزايدها العددي، إلا أنها لا زالت تحتاج إلى الإنتاج الإبداعي الجيد، كما تحتاج إلى بصمة وطنية حقيقية تعبر عن عمق هويتنا التاريخية والوطنية عوض الاعتماد على الإنتاجات المستوردة.

واستفسرت إحدى السيدات المستشارات إن كان هناك فعلا استقلالية الإعلام ومواكبة الأحداث الوطنية والدولية، إذ ارتأت وجود انتقائية في متابعة الأحداث بشكل بعيد عن الاستقلالية.

وبخصوص موضوع التنوع الثقافي والفكري واللغوي، لوحظ وجود عدة جهات لا تأخذ حقها في الإعلام العمومي، إذ أن هناك إقصاء لبعض

الجهات، وفي هذا الإطار تمت المطالبة بإطلاق إذاعة جهوية بجهة درعة-تافيلالت.

وتم اعتبار أن الصحافة المكتوبة والإلكترونية تنمو على نحو جيد، ومساهمتها في مواكبة وتغطية الأنشطة والمبادرات السياسية والثقافية حاضرة رغم وجود تجاوزات من بعضها فيما يتعلق بأخلاقيات المهنة لذلك لابد من تنظيم هذا القطاع دون المساس بحرية الحق في الولوج إلى المعلومة، كما أن هناك أجناسا صحافية في حاجة إلى تنظيم و تأطير بهدف الالتزام بضوابط المهنة الصحافية، والمحافظة على التوازن بين حرية الإعلام والمسؤولية المهنية والأخلاقية، والممارسات الفضلى المتعارف عليها عالميا.

وتمت الإشارة إلى وجود تراجع على مستوى الحقوق والحريات من خلال محاكمة صحافيين بالقانون الجنائي وليس بقانون الصحافة والنشر.

واستنكرت إحدى السيدات المستشارات منع موسيقى الراب، معتبرة أنه إجراء غير صحيح، بل يجب معالجة الأسباب وليس المنع والقمع في المجال الإبداعي.

وتمت الإشارة إلى أنه ليس هناك خلاف من حيث المبدأ نتيجة حذف وزارة الاتصال، ففي التجارب المقارنة تم الاستغناء عن وزارة الاتصال، خاصة بعد خلق الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري كمؤسسة لتقنين وضبط الاعلام السمعي البصري، وخلق المجلس الوطني للصحافة كان منتظرا جدا بعد حذف وزارة الاتصال. لكن في تدبير هذا الحذف كان الخلل، حيث تم في غياب مقاربة تشاركية مع المعنيين، بالوزارة ومع باقي المؤسسات التابعة لها، مما خلق ارتباكا كبيرا والتباسا في وضعية القطاع واثار حفيظة العاملين به الذين ظلوا معلقين الى غاية صدور المذكرة الوزارية وتعطل إمكانية تطوير مساراتهم المهنية حاضرا ومستقبلا، كما تم الحذف دون أي اعداد سابق وتهيئ لمرحلة انتقالية، الشيء الذي خلق

العديد من المشاكل المسطرية والإدارية التي مست حقوق الاخرين، إذ تم التساؤل عن مصير المرافق والمؤسسات التابعة للوزارة وما مصير ما يقارب 300 موظف يشتغلون بهذا القطاع، وعن أسباب عدم الاحتفاظ بقطاع الاتصال ضمن تسمية الوزارة.

وتم الاستفسار حول الوضعية المرتبكة للمعاهد العليا (ISMAC +ISIC) التي أصبحت تابعة لقطاع الثقافة في حين من المفروض ان تتبع وزارة التعليم العالي، علما انها محدثة وفق القانون رقم 01.00 قانون التعليم العالي، كمرافق ومؤسسات وما يقارب 300 موظف يشتغلون بهذا القطاع.

لاحظت إحدى السيدات المتدخلات أن القطاع لا يتوفر على الدليل المرجعي للوظائف والكفاءات وهو ما يجعل التوظيفات وتحمل مناصب المسؤولية يتم بطريقة عشوائية وفوضوية، مع استمرار اشتغال القنوات الوطنية العمومية دون عقد برنامج (منذ أكثر من ثلاث سنوات بالنسبة للقناة الثانية).

وبالنسبة لتغطية الأنشطة في الإعلام العمومي، أشارت إحدى السيدات المستشارات أن بعض الفرق البرلمانية قامت بتنظيم أيام دراسية حول قانون المالية، غير أنه لم يتم المساواة في نقل التغطية الصحافية والبث أثناء نشرات الأخبار، واعتبرت أنه مس للاستفادة بشكل متساو من الحق العمومي في الإعلام.

وتمت الإشارة إلى وضعية الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة المثقلة بالقنوات الاذاعية والتلفزية الموضوعاتية والجهوية والمحدودة جدا على مستوى جودة المنتوج السمعي البصري، مع التساؤل عن أسباب غياب الميزانية المتعلقة بالمجلس الوطني للصحافة.

وبخصوص وضعية القناة الثانية، ذكر جل المستشارات والمستشارين أن الأحوال المالية للقناة قد وصلت إلى أخطر حال منذ ما يقارب ال 20 سنة، مما يهددها بالإفلاس في حالة عدم اتخاذ القرارات المناسبة. وعدم انصاف العاملات والعاملين بالقناة منذ ما يقارب 15 سنة دون التمتع بحقوقهم القانونية من ترسيم واستفادة من الاتفاقية الجماعية وغيرها من الحقوق بعيدا عن مبدأ المساواة والإنصاف حيث غيب مشروع القانون المالي 2020 أي دعم للقناة الثانية.

ولاحظ بعض السادة المتدخلين أن إشكالية القناة الثانية 2M مرتبطة بالحكامة والريع وذهاب أموال الشعب لغير مكانها وذهاب المشاهد لقنوات أخرى نتيجة لرداءة المنتوج.

وفي نفس السياق، تم التساؤل عما إذا حان الوقت لمراجعة النموذج الاقتصادي للقناة الثانية التي ترهقها الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري بدفتر تحملات ثقيل جدا من حيث الالتزامات الكمية والنوعية التي تروم تقديم خدمة المرفق العمومي في المضامين السمعية البصرية لكن بدعم مالي لا يمثل سوى 10 % من ميزانية القناة و90 % ان تبحث عليها في الاشهار. وفي نفس الوقت عليها أن تضمن استقلالية الخط التحريري. وتم الاستفسار أيضا حول ما تنوي الحكومة القيام به من إجراءات إزاء الوضع الخطير للقناة الثانية (2M) وإخراجها من حالة الإفلاس الذي تعيشه، عبر إيجاد حلول ملموسة للمشاكل التي تعوق عملها وتطورها أمام الميزانيات الضخمة التي تتمتع بها القنوات المنافسة، علما أنه على سبيل المثال لا الحصر قد تحول عدد من المنتجين والفنانين من القناة الثانية وشرعوا في التعامل مع قنوات أخرى، بسبب تأخر 2M عن أداء المستحقات، أو بسبب التعويضات الضعيفة بالمقارنة مع ما تؤديه لهم قناة MBC5.

ونتيجة لما سبق ذكره، فيجب اتخاذ إجراءات مستعجلة نتيجة للأخطار المحدقة بهذه الشركة الوطنية التي تشغل ما يقارب 900 من الأجراء بشكل مباشر ومآل العمال والأطر والمهندسين والفنانين والمثقفين بشكل غير مباشر، إضافة لما تمثله كموروث إعلامي وثقافي وطني.

وبالنسبة لموضوع السينما، تمت الإشارة إلى وجود إشكالية على مستوى الدعم والإنتاج السينمائي بورزازات، وتمت الدعوة إلى إيجاد حلول عملية لتدبير جيد لملف السينما بهذه المنطقة.

وتم اقتراح تخفيض الضريبة على القيمة المضافة على القاعات السينمائية، مع التساؤل عما إذا كان هناك تقييم لدعم الإنتاج السينمائي، وإن كانت تتم متابعة المخرج والمنتج الذي لم يحترم ما جاء في دفتر التحملات الذي على أساسه تم أخذ الدعم، حيث تم التأكيد على محاربة القرصنة والحفاظ على حقوق المؤلفين.

وفي موضوع المناصب المالية، تم اعتبار أن قطاع الاتصال لم يحذف فقط من هندسة الحكومة، بل أيضا حذف من الميزانية القطاعية حيث في الوقت الذي خصص فيه القانون المالي لسنة 2019، 100 منصب مالي لوزارة الشباب والرياضة و20 منصب لقطاع الثقافة و20 منصب لقطاع الاتصال، في حين لم يخصص مشروع القانون المالي لسنة 2020 سوى 120 منصب مالي بالنسبة للقطاعات الثلاثة بعد دمجها في آخر تعديل حكومي: الثقافة والشباب والرياضة، وسكت المشروع عن قطاع الاتصال، إذ تم الاستفسار حول السبب وراء تقليص عدد المناصب المالية وعن كيفية توزيعها على هذا القطاع الوزاري.

وختاما، تمت المطالبة بالإسراع في إخراج القناة البرلمانية، لأنها تعبر عن العمل البرلماني والحكومي وحتى يكون الرأي العام والمواطن مواكبا ومتتبعا للعمل التشريعي والرقابي، وعلى اضطلاع مباشر بالقضايا والمواضيع التي تدخل في صلب اهتماماته.

أجوبة السيد وزير الثقافة والشباب والرياضة

أجوبة السيد وزير الثقافة والشباب والرياضة

ثمن السيد الوزير كافة المداخلات والملاحظات القيمة التي أبداها السيدات والسادة المستشارين المحترمين أثناء مناقشة مشروع ميزانية وزارة الثقافة والشباب والرياضة، مؤكدا على أنه لا يمكن إصلاح هذا القطاع المهم بدون شركاء حقيقيين وبدون نقابات وجميع الفاعلين فيه، لأن المسؤولية تبقى وطنية وغير ذاتية أو ذات توجه معين.

ونظرا لحجم وأهمية هذا القطاع، فقد أبان أن الظرفية تقتضي التريث نوعا ما في دراسة الملفات والتعرف على محتوياتها والقيام بكافة الترتيبات الضرورية لمواكبة هذه القطاعات الثلاث.

وأعلن على أنه ابتداء من سنة 2020 سيتم القيام بحوارات متعددة مع جميع الفاعلين باعتماد برامج تخدم المصلحة العامة بشكل أساسي، وكذا اعتماد الحلول المقترحة وذلك في إطار ما هو ممكن.

وذكر أن المغرب بلد قوي تاريخيا وحضاريا وفكريا مقارنة مع بعض دول البحر الأبيض المتوسط والدول العربية، وبالرغم من قلة موارده وبعض المشاكل المطروحة، فقد حقق نهضة تنموية لم تحققها بعض الدول التي تتوفر على 3 أو 4 أضعاف من الميزانية، كما أن هناك استمرارية لتحقيق طموحات وتطلعات المغاربة الأوقوياء بفكرهم وثقافتهم وحضارتهم.

وبالنسبة لمسألة حذف قطاع الاتصال، فأوضح أنه قطاع موجود ويتضمن أطر كفأة وخبراء، إلا أنه تم حذف التسمية فقط وسيتم العمل بجهد ومثابرة خلال هذين السنتين مع القطاعات الثلاث : الثقافة، الشباب والرياضة والاتصال. كما أن الوزارة مستعدة لعقد أي اجتماع مع اللجنة في القضايا التي تدخل في اختصاصاتها وانشغالات المواطنين بشكل عام.

وبخصوص الجهوية والفوارق الاجتماعية والاقتصادية، أوضح أنه منذ التقسيم الجهوي لسنة 1991 إلى الآن، ستكون بالطبيعة فوارق جغرافية وجهوية، إلا أنه بتفعيل الجهوية بالمفهوم الاقتصادي واللاتمركز الإداري، يمكن تحقيق الأهداف، إذ أن هناك جهات لديها موارد وجهات يجب أن تنقل إليها الموارد، غير أن انتقال الموارد ليس دائما من اختصاص الدولة، حيث يجب البحث عن الكثير من الاستثمارات، لأن نقل الاستثمارات يكون أسهل بكثير لخلق نوع من التوازنات.

وأشار إلى وجود عدة اتفاقيات في الوزارة منذ سنة 2012 لم تنفذ بعد، إذ أن أي اتفاق لا يتوفر على موارد مالية لا يمكن أن ينجز، وبذلك فالمنهجية المتبعة هي تنفيذ جميع البرامج التي لها إمكانيات مادية في أقرب وقت، أما البرامج التي تعاني من المشاكل فيتم دراستها لوضع حد لهذه المشاكل، غير أن البرامج التي فيها سقف مالي عالي وهدر للمال وشعبوية، فقد تم حذفها.

وصرح بضرورة الانتقال من المركزية إلى اللاتمركز، وبالتالي يجب تغيير بعض القوانين المعيقة التي لا تترك مجالا للتعاون، ومن جهة أخرى، ينبغي الخروج إلى أرض الواقع والقيام بزيارات ميدانية لحل المشاكل، إذ قرابة 40% من المشاكل لا تحل بالموارد المالية فقط، بل يجب أن يكون الدعم والتحفيز معنوي ومادي لبذل مجهود أكثر وصنع إدارة منتجة.

❖ **قطاع الثقافة :**

أكد على أن السياسة الثقافية تستوجب الانفتاح على الثقافات واللغات والتوجهات مع ضبط الأمور والأولويات بشكل لا يخالف القوانين في إطار دولة الحق والقانون.

وبالنظر إلى بعض الدول الأجنبية، كفرنسا، بريطانيا، إسبانيا والبرتغال، أوضح أن مداخيل السياحة الثقافية والتراثية، بهذه البلدان أكثر من صناعة السيارات والأسلحة، وأضاف أن الثقافة صناعة اقتصادية

بامتياز، ولدينا بنية ثقافية وخبراء في الوزارة، كما أن النموذج التنموي الذي تحدث عنه جلالة الملك يهم 20 سنة المقبلة وهو استمرار للأجيال وللمؤسسات.

وأبرز أنه بدون تشجيع القطاع الخاص وبدون جلب استثماراته وموارده، فلا يمكن تحقيق النمو، واليوم جميع الدول المتقدمة بدون استثناء طورت نفسها بالقطاع الخاص، وبالاستثمارات الأجنبية وبالتالي يجب خلق مناخ جالب للاستثمار، أما موارد الدولة فتنمو بضعف أمام ارتفاع احتياجات السكان والمطالب بشكل سنوي، وبدون تحقيق النمو المطلوب فلا يمكن الإجابة عن الاحتياجات التي يجب أن تتجاوز نسبة 6%.

وأعلن أن هناك موارد مالية موجودة، غير أن الإشكال يبقى مرتبطا بسوء التدبير الذي قد يكون متعمدا أو غير متعمد، ويجب ترشيد النفقات ومحاربة سوء التدبير، كما أن المحاسبة رمز للتنمية وسبيل للتربية.

أما في مجال الثقافة، سيكون هناك اتفاقية لتنافي الدعم في المجال الثقافي، والتشجيع المادي والمعنوي جزء من آليات التنمية.

وأشار إلى أن الغزو الإعلامي للقنوات إشكال دولي الآن، ويبقى للقنوات الرسمية دور في تقديم الأخبار الرسمية والمنتوج المغربي لأنها تحافظ على الهوية والموروث الثقافي.

وبالنسبة لحماية اللغة العربية، أكد على ضرورة حمايتها خاصة وأننا ننتمي لحضارة وليس للغة فقط، وتاريخنا هو مستقبلنا.

وبخصوص الإصدارات، فذكر أنه يتم اعتماد كوطا ويتم توزيعها على مختلف المكتبات.

ونوه بتوسيع المقاهي الثقافية شريطة الانفتاح لنشر الثقافة مجاليا.

وحول موضوع الدعم، أعلن أنه يتم وفق دفتر التحملات هناك لجان متخصصة للدعم ويتم الذهاب وفق المنطق والموضوعية ودفتر التحملات، علما أن هناك محاسبة المجلس الأعلى للحسابات.

❖ قطاع الشباب والرياضة :

وأشار إلى وجود تداخل بين التربية والتعليم والثقافة والتواصل وإلى إبرام اتفاقية شراكة مع وزارة التربية الوطنية ستحل عدة مشاكل سيتم إلحاق الموارد البشرية كمؤطرين في إطار الجانب الثقافي وإنجاز مدارس رياضية في عدة مدن وبالأنواع الرياضية المختلفة.

وأفاد أن البرنامج الحكومي يتضمن ما يكفي من تطوير ما هو الأساس وبطريقة ناجعة، وأن هناك خطة عمل ورؤية للقطاعات الثلاث في أفق يناير 2020 وسيتم تقديم نسبة الإنجاز أو الحصيلة خلال السنة المقبلة.

واعتبر أن الرياضة آلية من آليات التكوين التربوي، ويجب "تثقيف الرياضة وثقافة الرياضة"، مقترحا تقديم فقرات ثقافية بالملاعب أثناء إجراء المباريات الكروية وأضاف أن المغرب يفتخر بانتمائه المتنوع وغني بالتراث ويجب ربطه بالواقع.

❖ قطاع الاتصال :

صرح بوجود مشكل مالي على مستوى القناة الثانية 2M، لكن المطلوب هو حل المشكل حفاظا على استمرارية المرفق العمومي ولأنها مؤسسة وطنية وقامت بدور مهم ويجب ضبط الأمور وتيسيرها بحكامة، كما يجب دراسة سوق الإشهار ووضع دفتر تحملات في هذا السياق، وأوضح أنه ينبغي الافتخار بالإدارة المغربية التي تحتوي على خبراء وأطر عليا ويجب الاحتفاظ بالموارد البشرية التي اكتسبت تجربة واسعة بالإدارة المغربية.

وأبرز أنه لا يوجد تمييز بين الفاعلين الاجتماعيين، والاستمارات الأجنبية تهتم اليوم بقوانين الاستمارات وبالنقابات والإعلام.

وبخصوص موضوع التكوين، فقد ذكر أنه يجب أن يتم حسب حاجيات سوق الشغل وأن يتم اعتماد تكوينات جديدة واحترام التخصصات، لأنها جزء كبير في نجاح المشاريع والعلاقات الإنسانية في الإدارة، ونوه بالمصادقة على مشروع قانون المنظم لمكتب المؤلفين.

ومن جهة أخرى، أكد أن أي جهة رسمية معترف بها قانونا وتحترم مبادئ الدستور وتسعى إلى عدم المس بالثوابت الوطنية مسموح لها، وما قيل أن موسيقى الراب منعت، قول غير صحيح، والذي منع هو من يخالف القانون حيث في تاريخ 22 نونبر 2019 تم تنظيم سهرة بمدينة تطوان، وجميع التعابير الفنية والجمالية ذات الذوق والانفتاح ستجد الدعم لأن الانفتاح مرتبط بالثقافة وبالسياحة.

وذكر أن حرية التعبير مكفولة، لكن في إطار احترام القانون، واشار إلى وجود فوضى على مستوى الإعلام الغير مهيكل، ويجب ضبط ذلك بخلاف الصحافة الوطنية المهيكلة والتي تقوم بدورها ولديها قانون يؤطرها، وأن أي شخص لا يحمل بطاقة الصحافة لا يمكن اعتباره صحافيا.

أما بالنسبة لمرتب المدرب، فقد أبان أن هناك نظاما دوليا للمدربين وأن المهم هو النتائج المحققة.

واعتبر أن دار الشباب تقوم بدور هام في تأطير الشباب إذ يجب أن يعاد الاعتبار لهذه الدور وبتأطير وطني ومضامين وطنية والمجال مفتوح للدعم والمساندة.

❖ **<u>تدبير الموارد البشرية :</u>**

وعلى مستوى الامتحانات والتعيينات، أبان أن الاستحقاق أساس الديمقراطية، وبالنسبة لإشكالية (الزنزانة 9) أوضح أنه سيتم حل كافة

المشاكل بشكل قانوني، كما أن الحالات الاجتماعية في إطار الحركات الانتقالية سيكون لها أولوية.

وأكد على أن التعويضات المالية ستمنح لذوي الاستحقاق وللكفاءات بعيدا عن منطق الريع.

وأن الجامعات الرياضية التي تحترم القانون هي التي ستلقى الدعم، كما أن هناك لجنة لحل مشاكل الجامعات والقانون سيطبق على جميع المعنيين.

وختاما، أكد على رغبته في عقد اجتماع اللجنة لتقديم عرض حول وضعية قطاع الشباب والرياضة لبسط المشاكل المطروحة وتقديم مسار الإنجازات المحققة.

ملحـــــــــــق :

- عرض السيد وزير الثقافة والشباب والرياضة

المملكة المغربية
وزارة الثقافة والشباب والرياضة
الناطق الرسمي باسم الحكومة

Royaume du Maroc
Ministère de la Culture de la Jeunesse et des Sports
Porte-parole du gouvernement

عرض السيد الحسن عبيابة

وزير الثقافة والشباب والرياضة، الناطق الرسمي باسم الحكومة

أمام

لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية بمجلس المستشارين

حول

مشروع ميزانية وزارة الثقافة والشباب والرياضة لسنة 2020

محاور العرض

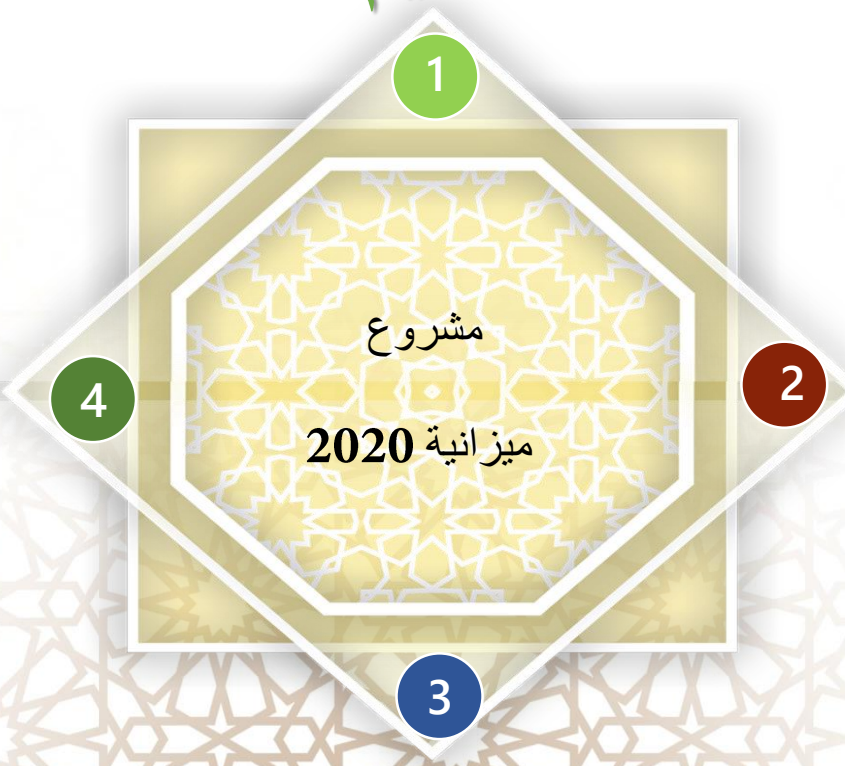
تقديم
1
مشروع
ميزانية 2020
قطاع الثقافة
2
قطاع الاتصال
3
قطاع الشباب والرياضة
4

1

تقديم

- الالتزام بواجب تشريف الثقة المولوية السامية لصاحب الجلالة، الملك محمد السادس، نصره الله؛
- العمل بنهج تشاركي مع مختلف الفاعلين المؤسساتيين؛
- اتخاذ كافة التدابير واستغلال جميع الفرص الممكنة للارتقاء بالشأن الثقافي والإعلامي والرياضي؛
- أهمية المجالات الثقافية والإعلامية والرياضية في في بِناء المُجتمعات والتنمية؛
- تنفيذ التعليمات الملكية السامية المرتبطة بمجالات الثقافة والإعلام والرياضة.

2

قطاع الثقافة

2

قطاع الثقافة

مكامن القوة =

- العناية الملكية المتواصلة بالقطاع الثقافي؛
- التزام حكومي بجعل الثقافة عنصرا أساسيا من عناصر التنمية الشاملة؛
- تتوفر بلادنا على مؤهلات حضارية وتنوع ثقافي وتراثي وفني ولغوي غني؛
- تتوفر بلادنا على كفاءات وطنية عالية وطاقات خلاقة في مختلف مجالات الثقافة والفكر والإبداع داخل المغرب وخارجه تنتظر منحها فرص للعمل ؛
- انخراط متزايد للفاعلين المؤسساتيين العموميين والقطاع الخاص في الساحة الثقافية الوطنية؛

2

قطاع الثقافة

= مكامن القوة

- تتوفر بلادنا على شبكة مهمة من المؤسسات والبنيات التحتية الثقافية في كل جهات المملكة ؛
- وجود هيكلة مؤسساتية تؤطر العمل الثقافي مركزيا وجهويا و منظومة قانونية تحتاج إلى تطوير وتنظيم؛
- ارتباط قطاع الثقافة بعلاقات شراكة وتعاون قوية وطنيا ودوليا لخلق إشعاع وطني جهوي ودولي؛
- يتوفر قطاع الثقافة على مصادر مهمة وواعدة لتطوير إمكانياته وموارده المالية الذاتية.

مشروع برنامج 2020

2

قطاع الثقافة

الأوراش والمشاريع الثقافية

- تسريع وتيرة إنجاز المشاريع والأوراش الواردة في الاتفاقيات الموقعة بين يدي صاحب الجلالة؛
- تنفيذ برنامج وطني لصيانة وتثمين الموروث الثقافي الوطني المادي واللامادي؛
- تنفيذ ومتابعة استكمال تنفيذ المشاريع الجارية.

مشروع برنامج 2020

2

قطاع الثقافة

الممارسة الثقافية والإبداعية

- تطوير وتجويد وتقنين سياسة دعم الصناعات الثقافية والإبداعية وفق دفتر التحملات؛
- العناية بالمثقفين والمبدعين وتحسين أوضاعهم الاجتماعية؛
- توسيع دائرة التحفيزات الموجهة للمثقفين والفنانين والمبدعين؛
- تحسين وتجويد مضامين الأنشطة والبرامج الثقافية؛
- مواصلة تنفيذ مختلف التظاهرات والمواعيد الثقافية والفنية الكبرى المبرمجة؛
- تعزيز المكانة الثقافية للمملكة المغربية على الصعيدين الإقليمي والدولي.

مشروع برنامج 2020

2

قطاع الثقافة

العرض الثقافي

- تقوية الأدوار المنوطة بالمصالح اللاممركزة للوزارة وعقلنة تدبيرها؛
- دعم ومواكبة الجهود المبذولة من قبل المؤسسات العمومية الواقعة تحت وصاية الوزارة والمعاهد العليا للتكوين؛
- تأمين استغلال أمثل للفضاءات والمرافق المتوفرة لدى قطاعات الثقافة والشباب والرياضة والاتصال وتنظيم برامج وأنشطة ثقافية وفنية مشتركة؛
- إخضاع المؤسسات الثقافية القائمة لتأهيل شامل.

مشروع برنامج 2020

2

قطاع الثقافة

البنيات الإدارية والمُهيكِلة للعمل

- إعادة النظر في الهيكل التنظيمي للوزارة لتحقيق النجاعة اللازمة ؛
- تجويد وتطوير النصوص القانونية المؤطرة للعمل الثقافي؛
- الرفع من الموارد المالية للوزارة لما تقوم به من أدوار هامة؛
- تأهيل وتعزيز الموارد البشرية العاملة بالقطاع؛
- العناية بالأوضاع المادية والاجتماعية لموظفي القطاع.

مشروع برنامج 2020

2

قطاع الثقافة

تدابير وإجراءات مصاحبة

- إعمال المساطر القانونية ؛
- تفعيل الملاحظات والتوصيات الصادرة عن المجلس الأعلى للحسابات والمفتشية العامة للمالية؛
- ترشيد وعقلنة استعمال الموارد والإمكانيات المتاحة للوزارة؛
- ترسيخ وتعزيز علاقة الثقة بين الوزارة ومختلف المتعاملين معها.

مشروع ميزانية 2020

2

قطاع الثقافة

معطيات رقمية

	اعتمادات 2019	اعتمادات مشروع ميزانية 2020	الفارق
ميزانية التسيير	429.018.000	452.306.0000	+ % 5,43
الموظفون	245.018.000	280.772.000	+ % 14,60
المعدات والنفقات المختلفة	184.000.000	171.534.000	- % 6,78
ميزانية الاستثمار	330.000.000	330.000.000	% 0,00
المجموع	759.018.000	782.306.000	+ % 3,07

3

قطاع الاتصال

3

قطاع الاتصال

التوجهات الكبرى

- دعم الإنتاج الإعلامي الوطني وتعزيز مكانة المؤسسات الصحافية وكذا تعزيز الدعم الموجه للصحافة الورقية والرقمية وتقنينه وفق معايير محددة تضمن تكافؤ الفرص وجودة الإنتاج؛
- العمل على تقوية الصحافة الجهوية لمواكبة ورش تنزيل الجهوية المتقدمة؛
- تعزيز مكانة الاتصال السمعي البصري العمومي حتى يقوم بدوره الوطني، وضمان ممارسة حرة تحترم التعددية، مع العمل على مواصلة تنويع وإغناء المشهد السمعي البصري المغربي، وتوسيع تغطية البث الإذاعي والتلفزي؛
- تحسين الأداء المتميز لوكالة المغرب العربي للأنباء وتعزيز تموقعها الإقليمي والدولي حتى تؤدي مهامها المطلوبة؛

3

قطاع الاتصال

التوجهات الكبرى

- مواصلة العمل على تطوير القانون المنظم للمركز السينمائي المغربي وقانون الصناعة السينمائية، عبر الارتقاء بالصناعة السينمائية الوطنية وتعزيز صورة المغرب كوجهة لتصوير الإنتاجات الأجنبية حتى نتمكن من خلق الاقتصاد السينمائي؛
- تقوية آليات حماية حقوق المؤلفين والحقوق المجاورة؛
- تطوير قدرات الرصد الإخباري ومضاعفة مبادرات التواصل المؤسساتي لتعزيز إشعاع صورة المغرب؛
- ترسيخ آليات الحكامة، خاصة من خلال تثمين وتحفيز الموارد البشرية، وتبني وسائل التكنولوجيا الحديثة في تدبير القطاع.

مشروع برنامج 2020

الصحافة الورقية والإلكترونية

- تفعيل المنظومة الجديدة للدعم العمومي لقطاعات الصحافة والنشر والطباعة والتوزيع؛
- دعم برنامج التكوين المستمر لفائدة الصحافيين الحاملين للبطاقة المهنية، والعاملين بالقطاع للرفع من أدائهم المهني؛
- تنظيم الملتقى الوطني للتكوين في مهن الإعلام والمعلومة وفق أهداف محددة؛
- تحيين دليل عروض التكوين في مجال الإعلام والاتصال بما يتناسب مع المستجدات.

قطاع الاتصال

مشروع برنامج 2020

صحافة الوكالة (وكالة المغرب العربي للأنباء)

- إطلاق النسخة العربية من المجلة اليومية الرقمية Maroc Le Jour والمجلة الشهرية Bab Magazine؛
- تعزيز منظومة حماية النظم المعلوماتية للوكالة؛
- افتتاح "القطب الدولي آسيا الوسطى"؛
- تعزيز القدرة التنافسية للوكالة داخل سوق البث الفضائي باقتناء وحدات متنقلة للجهات؛
- القيام بالتدابير الضرورية لمنافسة العرض الإخباري الذي تبثه القنوات الأجنبية في المغرب؛

قطاع الاتصال

مشروع برنامج 2020

مجال صحافة الوكالة (وكالة المغرب العربي للأنباء)

- إنجاز نظام معلوماتي جديد لتطوير تدبير الموارد البشرية؛
- تنزيل هيئات الحكامة التي نص عليها القانون رقم 02-15 المتعلق بإعادة تنظيم وكالة المغرب العربي للأنباء. (هذه الهيئات هي: مجلس التحرير- المجلس المشترك للتدبير- وسيط الوكالة - مجلس الاستراتيجية واليقظة التكنولوجية).

مشروع برنامج 2020

مجال الاتصال السمعي البصري

الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة:

- تنفيذ استراتيجية رقمية جديدة تستجيب لآخر تقنيات التكنولوجيات الحديثة؛
- تطوير جودة الخدمات وتوسيعها وتعميم التغطية الجغرافية بالبث الرقمي وتعميم العمل بالنظام العالي الدقة HD؛
- تطوير وتعميم التغطية الإذاعية لقنوات الشركة؛
- تأهيل البنية التحتية الخاصة بالبث وتطوير خدمات جديدة للقرب؛
- إغناء البرمجة العامة وتقوية البرمجة الموجهة للشباب ودعم الإنتاجات الوطنية.

مشروع برنامج 2020

مجال الاتصال السمعي البصري

شركة صورياد القناة الثانية2M:

- معالجة الوضعية المالية للقناة بتنسيق مع القطاعات الحكومية المعنية؛
- تقوية مهام الخدمة العمومية وتطوير الخدمة الإذاعية "راديو 2M" عبر إطلاق شبكة برامجية جديدة، وإعادة هيكلة الموقع الإلكتروني لشركة صورياد القناة الثانية، وتجديد المعدات التقنية للإنتاج وما بعد الإنتاج، وتوسيع التغطية الإذاعية والتلفزية، وتسريع عملية المرور إلى البث عالي الدقة HD.

مشروع برنامج 2020

قطاع الاتصال

مجال السينما

- تطوير المنظومة القانونية المؤطرة لمجال السينما؛
- تعزيز الحكامة عبر توفير التمويل الضروري لدعم إنتاج الأعمال السينمائية والسمعية البصرية، ومتابعة أشغال المصادقة على القانون رقم 70.17 المتعلق بإعادة هيكلة المركز السينمائي المغربي، والعمل على إخراج مشروع القانون المتعلق بالصناعة السينمائية؛
- اتخاذ التدابير الضرورية للنهوض بالصناعات السينمائية والترويج والإشعاع السينمائي.

مشروع برنامج 2020

مجال التكوين

المعهد العالي للإعلام والاتصال:

- توسيع الطاقة الاستيعابية للمعهد، وإحداث مركز لسلك الدكتوراه، ومختبر للبحث وفضاء للتكوين المستمر؛
- تأهيل استوديوهات التلفزة والراديو للمعهد والمكتبة وتثبيت شبكة معلوماتية، واقتناء معدات تقنية من كاميرات وآلات التسجيل.

قطاع الاتصال

مشروع برنامج 2020

مجال حقوق المؤلف والملكية الفكرية

- إعداد مشروع الهيكلة الجديدة للمكتب المغربي لحقوق المؤلفين؛
- إعداد دليل المساطر الإدارية؛
- وضع نظام معلوماتي خاص بالمحاسبة؛
- توسيع شبكة تحصيل الرسوم المستحقة للمكتب لتشمل المناطق التي تعرف استغلالا كبيرا للمصنفات المحمية.

قطاع الاتصال

مشروع برنامج 2020

مجال الإشهار

- مواكبة مهنيي القطاع وتشجيعهم لوضع آليات للتنظيم الذاتي وصياغة ميثاق أخلاقيات مهنة الإشهار وفق معايير محددة؛
- إعداد مشروع قرار وزاري يحدد الشروط الواجب توفرها والوثائق الواجب الإدلاء بها بالنسبة للمطبوعات الدورية والصحف الإلكترونية التي ترغب في الاستفادة من نشر الإعلانات.

قطاع الاتصال

مشروع برنامج 2020

مجال التواصل المؤسساتي

- تأمين ودعم مواكبة إخبارية للأنشطة الملكية والأميرية، والحكومية، وكذا متابعة الأحداث السيادية والدبلوماسية المغربية؛
- إنجاز حملة تواصلية للتعريف بالمشاريع والإصلاحات الكبرى للمملكة، وذلك عبر قنوات أجنبية ذات نسبة مشاهدة عالية؛
- تطوير الصيغة الحالية للجائزة الوطنية الكبرى للصحافة؛
- تنظيم رحلات صحفية تعريفية بالمغرب عند الاقتضاء؛
- تنظيم لقاءات دورية مع الصحافة المعتمدة بالمغرب.

مشروع برنامج 2020

حفظ الذاكرة الوثائقية والإعلامية الوطنية

- رقمنة خطب المغفور لهما جلالة الملك الحسن الثاني وجلالة الملك محمد الخامس؛
- إنتاج مضمون الصفحة الأمازيغية بالبوابة الوطنية للمغرب؛
- إعداد روبورتاج فوتوغرافي حول الأقاليم الجنوبية؛
- حفظ وصيانة الأرشيف الإيكونوغرافي(أرشيف الصور) لقطاع الاتصال.

قطاع الاتصال

مشروع برنامج 2020

المجالات الأفقية والإدارة والحكامة

- تحيين وتعزيز المنظومة القانونية؛
- ترسيخ مفهوم الحكامة في التدبير وفق المعايير المعتمدة ؛
- إطلاق دراسات لمعالجة القضايا المتعلقة بمجال اشتغال قطاع الاتصال؛
- إنجاز مشاريع مهيكلة للقطاع الإعلامي لتطويره قصد مواكبة المستجدات؛
- مأسسة مقاربة النوع وجعلها ركيزة أساسية في مسار تطوير الإعلام ببلادنا؛
- تعزيز التعاون الثنائي والدولي.

مشروع ميزانية 2020

قطاع الاتصال

معطيات رقمية

	اعتمادات ميزانية 2019	اعتمادات مشروع ميزانية 2020	الفارق
ميزانية التسيير	**1.392.637.000**	**1.422.251.000**	+ %2,12
الموظفون	72.273.000	85.498.000	+ % 18,30
المعدات والنفقات المختلفة	1.320.364.000	1.336.753.000	+ % 1,24
ميزانية الاستثمار	**409.322.000**	**409.322.000**	%0
المجموع	**1.801.959.000**	**1.831.573.000**	+ % 1,64

صندوق النهوض بالفضاء السمعي البصري والإعلانات والنشر العمومي	**370.000.000**

4

قطاع الشباب والرياضة

مشروع برنامج 2020

مجال البنيات التحتية وتجهيز المنشآت الرياضية

- تسريع وتيرة إنجاز المشاريع الواردة في الاتفاقيات الموقعة بين يدي صاحب الجلالة؛
- المواكبة والاستمرار في تعزيز البنيات التحتية للقرب وعلى الخصوص تلك المرتبطة بإنشاء 800 ملعب للقرب في العالم القروي الشبه القروي؛
- تفعيل اتفاقيات الشراكة مع القطاعات ذات الاهتمام المشترك؛
- مواكبة العمل مع الشركاء الطبيعيين من أجل الرقي برياضة المستوى العالي ونشر ثقافة الممارسة الرياضية والحرص على الحكامة الرشيدة والتدبير العقلاني للموارد المالية والبشرية؛
- الاستثمار في التجهيزات والمعدات الرياضية.

مشروع برنامج 2020

مجال الرياضة القاعدية

- توسيع قاعدة الممارسين للرياضة؛
- تطوير الرياضة بالعالم القروي و الأحياء الهامشية ؛
- تطوير الرياضة النسوية؛
- الاهتمام بالأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة من خلال تنظيم برامج وأنشطة رياضية لفائدة هذه الشريحة من المجتمع .

مجال التكوين

- وضع منظومة للتكوين الرياضي؛
- تطوير برنامج تكوين الأطر الرياضية.

مشروع برنامج 2020

مجال الشباب

- تأهيل البنيات التحتية لمؤسسات دور الشباب تماشيا مع التصنيف الجديد؛
- صياغة مضامين جديدة لمؤسسات دور الشباب لتستعيد دورها الريادي في تأطير الشباب؛
- تجهيز دور الشباب المؤهلة من خلال تجويد تجهيزاتها وخدماتها؛
- النهوض بالبنيات التحتية لمراكز الاستقبال بغية تشجيع حركية الشباب؛
- تفعيل اتفاقيات التعاون والشراكة في مجال تبادل وفود الشباب مع الدول الشقيقة والصديقة؛
- دعم الجمعيات الشبابية أو العاملة في مجال الشباب بناء على دليل للمساطر.

مشروع برنامج 2020

مجال الطفولة

- توسيع الشبكة الوطنية للمخيمات مع مراعاة التوزيع الجغرافي والمكونات الايكولوجية لجهات المملكة، لتفادي البحث عن فضاءات تكميلية لتنفيذ البرنامج الوطني للتخييم ومجالاته؛
- تقوية قدرات ومؤهلات الأطر الإدارية والتربوية المشرفة على تدبير وتسيير مراكز التخييم؛
- مراجعة مضامين البرامج التنشيطية المقدمة للمستفيدين؛
- بناء وتأهيل مراكز حماية الطفولة وجعلها مصنفة من الدرجة الأولى؛
- تحسين جودة الخدمات بمراكز حماية الطفولة من خلال الرفع من الميزانية ؛
- تجويد منظومة التكفل بالأطفال بالمراكز وفق مشروع المؤسسة والمشروع الفردي؛
- إحداث وحدات للإدماج لتنفيذ مخططات الوزارة في مجال المساعدة على الإدماج في الوسط الطبيعي .

مشروع برنامج 2020

مجال الشؤون النسوية

- إرساء حكامة جيدة في تدبير المؤسسات: رياض الأطفال، مراكز التكوين المهني والنوادي النسوية؛
- مراجعة الإطار التنظيمي للبنيات الإدارية اللاممركزة وتفويض التدبير؛
- تأهيل فضاءات المؤسسات النسوية ودعمها بالتجهيزات التقنية المطلوبة من أجل تحسين وتجويد خدماتها ؛
- البحث عن شراكات من أجل الإدماج المهني للخريجات ؛
- التنسيق مع القطاعات الحكومية لتنزيل وتفعيل الاستراتيجيات الوطنية في مجال المرأة ؛
- تجويد الخدمات المقدمة لصالح المرأة والفتاة بما في ذلك التأطير، التكوين، التأهيل، التوعية والتحسيس، المرافقة والمصاحبة؛
- تقوية فرص عمل النساء والفتيات وتمكينهن اقتصاديا من خلال الدعم والمصاحبة لخلق تعاونيات نسائية أو مقاولات صغرى أو مشاريع مدرة للدخل.

مشروع برنامج 2020

التعاون والتواصل والدراسات القانونية

- تتبع مراحل استصدار مشروع قانون يتعلق بتنظيم مراكز التخييم التابعة للسلطة الحكومية المكلفة بالشباب.
- إحداث خلايا مكلفة بدراسة وتتبع الملفات المعروضة في مجال المنازعات القضائية على مستوى المديريات الجهوية ؛
- مواصلة للمجهودات المبذولة من أجل تجويد النظام المعلوماتي والشبكي للوزارة؛
- بلورة استراتيجية تواصلية لوزارة الثقافة والشباب والرياضة.

مشروع برنامج 2020

التعاون والتواصل والدراسات القانونية

- إعمال المساطر القانونية؛
- تفعيل الملاحظات والتوصيات الصادرة عن المجلس الأعلى للحسابات والمفتشية العامة للمالية؛
- ترشيد وعقلنة استعمال الموارد والإمكانيات المتاحة للوزارة؛

قطاع الشباب والرياضة

مشروع ميزانية 2020

معطيات رقمية

	اعتمادات ميزانية 2019	اعتمادات مشروع ميزانية 2020	الفارق
التسيير	**807.236.000**	**910.860.000**	% 12,84
الموظفون	462 236 000	565 860 000	% 22,42
المعدات والنفقات	345 000 000	345 000 000	% 0
الاستثمار	**2 306 000 000**	**2 506 000 000**	**% 8,67**
المجموع	**3 113 236 000**	**3 416 860 000**	**% 9,75**

شكرا على انتباهكم

تقرير

لجنة التعليم
والشؤون الثقافية والاجتماعية

حول مشروع الميزانية الفرعية
لوزارة التربية الوطنية والتكوين المهني
والتعليم العالي والبحث العلمي

= برسم السنة المالية 2020 =

رئيس اللجنة
عبد العلي حامي الدين

مقررة اللجنة
خديجة الزومي

الأمانة العامة
مديرية التشريع والمراقبة
قسم اللجان
مصلحة لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية

الولاية التشريعية 2015 - 2021
السنة التشريعية 2019 - 2020
= دورة أكتوبر 2019 =

عرض السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي

المملكة المغربية

وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني
والتعليم العالي والبحث العلمي

عرض السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي أمام لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية بمجلس المستشارين

لتقديم مشروع الميزانية الفرعية

لوزارة التربية الوطنية والتكوين المهني
والتعليم العالي والبحث العلمي

برسم سنة 2020

◄ الجمعة 29 نونبر 2019

المرجعيات المؤطرة

- مقتضيات **دستور المملكة** وخاصة المبادئ المرتبطة برهانات وتحديات تطوير المنظومة التربوية؛

- **التوجيهات الملكية السامية** التي تعكس العناية المولوية المتواصلة للقطاع؛

- **القانون-الإطار** رقم 17-51 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي؛

- القانون التنظيمي رقم 13-130 لقانون المالية، وخاصة المقتضيات المتعلقة بمحطات إعداد مشروع **القانون المالي**؛

- المخطط التنفيذي **للبرنامج الحكومي** 2017-2021 الخاص بالقطاع؛

- **برنامج عمل الوزارة** المقدم أمام أنظار صاحب الجلالة بتاريخ 17 شتنبر 2018 بمناسبة الدخول التربوي 2018-2019

- **الحصيلة المقدمة أمام جلالته** بتاريخ 12 شتنبر 2019 بمناسبة الدخول التربوي2019-2020؛

- **منشور السيد رئيس الحكومة** عدد 13/2019 بتاريخ 09 غشت 2019 بشأن إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2020.

هيكلة الميزانية

21% الميزانية العامة للدولة
+2 نقطتين مقارنة مع سنة 2019

+16,75% مقارنة مع سنة 2019
الميزانية الإجمالية لسنة 2020
72 424 912 000 درهم

+

نفقات الإلتزام
4 467 000 000 درهم
+9,67% مقارنة مع سنة 2019

- التربية الوطنية ← 59 450 759 000
- التكوين المهني ← 399 403 000
- التعليم العالي والبحث العلمي ← 12 574 750 000

ميزانية التسيير 90,17%
+18,34% مقارنة مع سنة 2019
65 307 612 000 درهم

ميزانية الاستثمار 9,83%
+3,97% مقارنة مع سنة 2019
نفقات الأداء
7 117 280 000 درهم

+4,85% مقارنة مع سنة 2019
المعدات والنفقات المختلفة 13,87%
9 057 583 000 درهم

نفقات الموظفين 86,13%
56 250 049 000 درهم
+20,84% مقارنة مع سنة 2019
بما فيها 6 900 000 000 درهم نفقات أطر الأكاديميات

- التربية الوطنية ← 90,13%
- التكوين المهني ← 40,43%
- التعليم العالي والبحث العلمي ← 67,49%

348 715 موظفي القطاع

تعزيز اللامركزية

- ميزانية الإدارة المركزية: 1,68%
- الميزانية المفوضة بمافيها المساهمات الخارجية*: 98,32%

*مساهمات الوزارة في هيآت أخرى (التحويلات) من أهمها :

- مؤسسة محمد السادس للأعمال الاجتماعية لموظفي المنظومة
- الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية
- برنامج تحدي الألفية
- برامج التنمية المندمجة
- برنامج الحد من الفوارق الترابية والاجتماعية بالعالم القروي

الاعتمادات المرصودة لقطاع التربية الوطنية برسم سنة 2020 (بملايين درهم)

السنة	التسيير				الإستثمار		المجموع (دون اعتمادات الالتزام)
	الموظفون	نفقات موظفو الأكاديميات	المعدات والنفقات المختلفة	المجموع	اعتمادات الأداء	اعتمادات الالتزام (2021 وما بعدها)	
2020	41.698	6.900	5.289	53.887	5.563	3.550	59.450
2019	34.980	5.180	4.870	45.030	5.291	3.280	50.321
التطور	+17%	+33%	+9%	+20%	+5%	+8%	+18%

◄ زيادة 18% مقارنة مع سنة 2019، أي ما يعادل 9,129 مليار درهم (دون احتساب اعتمادات الالتزام)

◄ ميزانية التسيير (المعدات والنفقات المختلفة)

برسم سنة 2019: 4.870 — +9% — برسم سنة 2020: 5.289

الاستغلال

برسم سنة 2019: 5.180 — +33% — برسم سنة 2020: 6.900

موظفو الأكاديميات

◄ ميزانية الاستثمار

برسم سنة 2019: 5.291 — +5% — برسم سنة 2020: 5.563

اعتمادات الأداء

برسم سنة 2019: 3.280 — +8% — برسم سنة 2020: 3.550

اعتمادات الالتزام

◄ المناصب المالية المحدثة

(برسم سنة 2020)

15 344 — بما فيها 15 000 خاصة بالأساتذة أطر الأكاديميات

الاعتمادات المرصودة لقطاع التكوين المهني برسم سنة 2020 (بملايين درهم)

	التسيير			الإستثمار		المجموع (دون اعتمادات الالتزام)
	الموظفون	المعدات والنفقات المختلفة	المجموع	اعتمادات الأداء	اعتمادات الالتزام (2021 وما بعدها)	
2020	83.241	122.662	205.903	193.5	42	399,403
2019	64.372	137.618	201.99	193.5	86	395.49
التطور	+29%	-11%	+2%	0%	-51%	0,09%

ميزانية التسيير (المعدات والنفقات المختلفة)

ميزانية الاستثمار

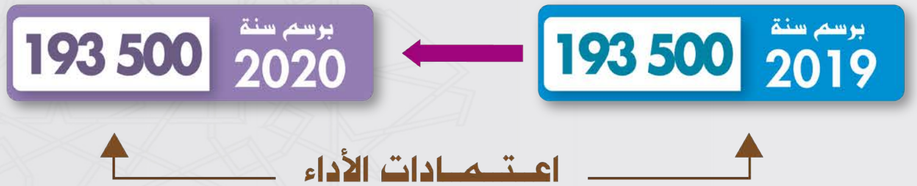

المناصب المالية المحدثة

(برسم سنة 2020)

25

الاعتمادات المرصودة لقطاع التعليم العالي برسم سنة 2020 (بملايين درهم)

السنة	التسيير			الإستثمار			المجموع (دون اعتمادات الالتزام)
	الموظفون	المعدات والنفقات المختلفة	المجموع	اعتمادات الأداء	اعتمادات الالتزام (2021 وما بعدها)	المجموع	
2020	7.568	3.645	11.213	1.360	875	2.235	12.574
2019	6.323	3.630	9.954	1.360	707	2.067	11.315
التطور	+19,68%	+0,41%	+12,65%	0%	+24%	+8%	+11,13%

◄ زيادة % 11,13 مقارنة مع سنة 2019، أي ما يعادل 1,259 مليار درهم (دون احتساب اعتمادات الالتزام)

◄ ميزانية التسيير (المعدات والنفقات المختلفة)

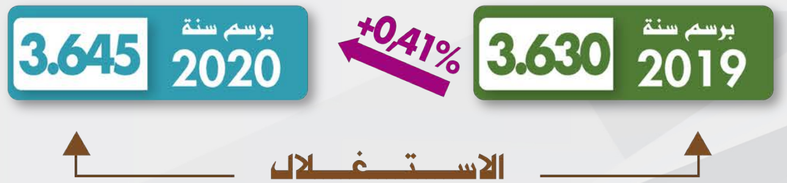

◄ ميزانية الاستثمار

◄ المناصب المالية

(برسم سنة 2020)

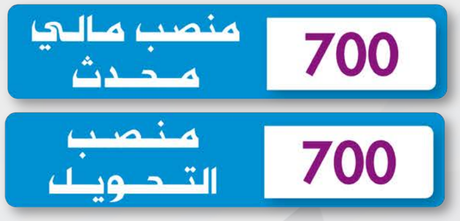

توزيع المستفيدين من منظومة التربية والتكوين

ما يقارب
10 000 000
متعلم

التربية الوطنية

- أولي: 820 500 (+2,6%)
- ابتدائي: 4 508 942 (+1,7%)
- ثانوي اعدادي: 1 792 862 (+3,2%)
- ثانوي تأهيلي: 1 050 105 (+3,1%)
- الأقسام التحضيرية: 12 080 (+16%)
- شهادة التقني العالي: 5 679 (+50,8%)
- المتدربون بالمراكز الجهوية: 17 983 (+15,9%)

نسبة التطور +2,4%

8 208 151

التكوين المهني

- أساسي: 446 654 (+4,73%)
- تأهيلي: 178 732 (+39,27%)
- الباكالوريا المهنية: 29 275 (+15,17%)
- المسار المهني الإعدادي: 19 631 (+14,68%)

نسبة التطور +12,9%

674 152

التعليم العالي

- الاستقطاب المفتوح: 780 391 (+2%)
- الاستقطاب المحدود: 138 819 (+24%)
- تكوين الأطر: 36 876 (+4%)
- التعليم العالي الخاص: 53 592 (+9%)

نسبة التطور +5,1%

1 009 678

أهم مكونات مشروع الميزانية: المشاريع حسب القطاعات

قطاع التربية الوطنية

- البرنامج الوطني لتعميم وتطويرالتعليم الأولي
- تعزيز برامج الدعم الاجتماعي لفائدة التلاميذ
- تعزيز العرض المدرسي والمدارس الجماعاتية
- التأهيل المندمج للمؤسسات التعليمية بما فيه استبدال البناء المفكك
- التربية غير النظامية
- البرنامج الوطني للتربية الدامجة
- توفير الموارد البشرية والرفع من قدراتها
- إقرار نظام ناجع ونشيط للتوجيه
- التحكم في اللغات الأجنبية
- إحداث مسارات تخصص «رياضة ودراسة»
- تطوير استعمالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
- تطوير الحكامة عبر إرساء مشروع المؤسسة

قطاع التكوين المهني

- مدن المهن والكفاءات
- قرى الدعم والتكوين بالعالم القرويVAR
- تحسين جودة التكوين المهني
- تنمية التكوين بالوسط المهني
- تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص
- تفعيل الإطار الوطني للإشهاد
- الدعم الاجتماعي لمتدربي التكوين المهني

قطاع التعليم العالي

- تحسين الولوج والدراسة بالتعليم العالي
- تنزيل الإصلاح البيداغوجي عبر إرساء هندسة بيداغوجية جديدة
- الإرتقاء بالإنتاج الرقمي في التعليم العالي
- البحث العلمي والابتكار
- الدعم الإجتماعي

1 البرنامج الوطني لتعميم وتطويرالتعليم الأولي

حصيلة الموسم 2018-2019

- تسجيل 100.672 طفل إضافي
  (نسبة الإنجاز 100,1%)
- بلوغ نسبة تمدرس تساوي 55,8%
  (نسبة الإنجاز 102%)
- إحداث 5833 قسم في مؤسسات التعليم الإبتدائي؛
  (نسبة الإنجاز 145,8%)
- إصدار حقيبة تربوية تشتمل على 23 دليلا لتفعيل الإطار المنهاجي وتحسين جودة التعليم الأولي
- تكوين المربيات 11138

برنامج عمل الموسم 2019-2020

- تسجيل 120.000 طفل جديد
- بلوغ نسبة تمدرس تساوي 57,5%
- إحداث وتجهيز 3801 قسم في مؤسسات التعليم الإبتدائي
- تأهيل وتجهيز 1043 حجرة دراسية في مؤسسات التعليم الابتدائي
- إعادة تأهيل التعليم الأولي التقليدي
- تكوين المربيات 8477

الميزانية المرصودة 2019

1.350
مليون درهم

- بميزانية الاستثمار: 1.100 مليون درهما
- بميزانية الاستغلال: 250 مليون درهما

الميزانية المرصودة برسم 2020

1.650
مليون درهم

- بميزانية الاستثمار: 1.100 مليون درهم
- بميزانية الاستغلال: 550 مليون درهم

1 البرنامج الوطني لتعميم وتطوير التعليم الأولي 2019-2020

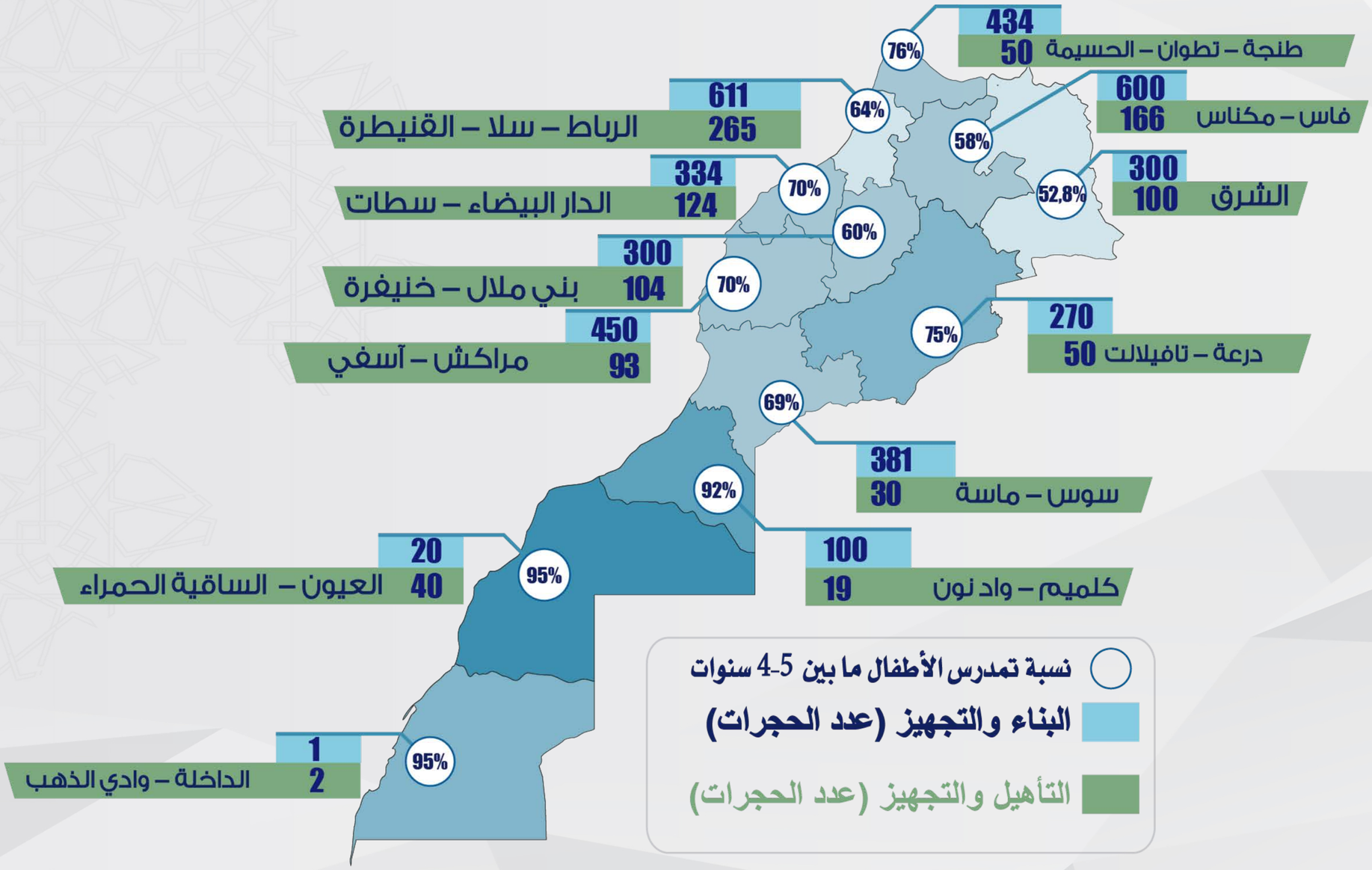

2 تعزيز برامج الدعم الاجتماعي لفائدة التلاميذ

حصيلة الموسم 2018-2019

- برنامج «تيسير»

1.800.000 مستفيد

+ 155% مقارنة مع سنة 2017-2018

- الداخليات والمطاعم المدرسية

1.701.877 مستفيد (نسبة الإنجاز 118%)

- منح الداخليات والمطاعم المدرسية
  - الرفع من القيمة اليومية لتجويد الخدمات
    - المنحة الكاملة: من 14 درهم إلى 20 درهم
    - وجبة الغذاء: من 07 دراهم إلى 10 دراهم
    - مكمل الغذاء: من 1.40 درهم إلى درهمين

- النقل المدرسي

271.057 مستفيد

+ 76% مقارنة مع سنة 2017-2018

برنامج عمل الموسم 2019-2020

- برنامج «تيسير»

1.910.000 مستفيد

2 مليار درهم الكلفة المالية

(ممولة من طرف صندوق التضامن الاجتماعي)

- الداخليات والمطاعم المدرسية

تجويد خدمات الداخليات والمطاعم المدرسية

عدد المستفيدين 1.570.000

- النقل المدرسي (ممول من طرف المجالس الإقليمية)
  - 308.281 مستفيد

+ 14% مقارنة مع سنة 2018-2019

الميزانية المرصودة 2019

1.470

مليون درهم

الميزانية المرصودة برسم 2020

1.470

مليون درهم

+

81

مليون درهم مخصصة

للأقسام التحضيرية

بميزانية الاستغلال

التوزيع الجهوي للدعم الاجتماعي 2020 (بالدرهم)

الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين	الاعتمادات المرصودة برسم 2020
طنجة تطوان الحسيمة	151 838 000,00
الشرق	107 807 000,00
فاس مكناس	209 234 000,00
الرباط سلا القنيطرة	138 108 000,00
بني ملال خنيفرة	155 117 000,00
الدار البيضاء سطات	123 882 000,00
مراكش آسفي	257 921 000,00
درعة تافيلالت	147 659 000,00
سوس ماسة	135 572 000,00
كلميم واد نون	34 282 000,00
العيون الساقية الحمراء	7 372 000,00
الداخلة وادي الذهب	700 000,00
المجموع	**1 470 000 000**

3 تعزيز العرض المدرسي والمدارس الجماعاتية

حصيلة الموسم 2018-2019

133 مؤسسة مفتوحة منها **75** مؤسسة بالعالم القروي:

- ✓ **9** مدرسة إبتدائية جماعاتية
- ✓ **54** مدرسة إبتدائية
- ✓ **41** ثانوية إعدادية
- ✓ **29** ثانوية تأهيلية

- ✓ **1** داخلية

برنامج عمل سنة 2020

إحداث **159** مؤسسة بما فيها المبرمجة باتفاقيات الشراكة وموزعة كالتالي :

- ✓ **63** مدرسة إبتدائية جماعاتية
- ✓ **20** مدرسة ابتدائية
- ✓ **40** ثانوية إعدادية
- ✓ **36** ثانوية تأهيلية

- ✓ **23** داخلية

الميزانية المرصودة 2019

1.375
مليون درهما

275 مليون درهم	1100 مليون درهم
كاعتمادات الأداء	كاعتمادات الالتزام

الميزانية المرصودة برسم 2020

1.375* مليون درهما

275 مليون درهم	1100 مليون درهم
كاعتمادات الأداء	كاعتمادات الالتزام

* بالإضافة لمساهمة برنامج تقليص الفوارق الاجتماعية والمنعشين العقاريين

3 تعزيز العرض المدرسي والمدارس الجماعاتية

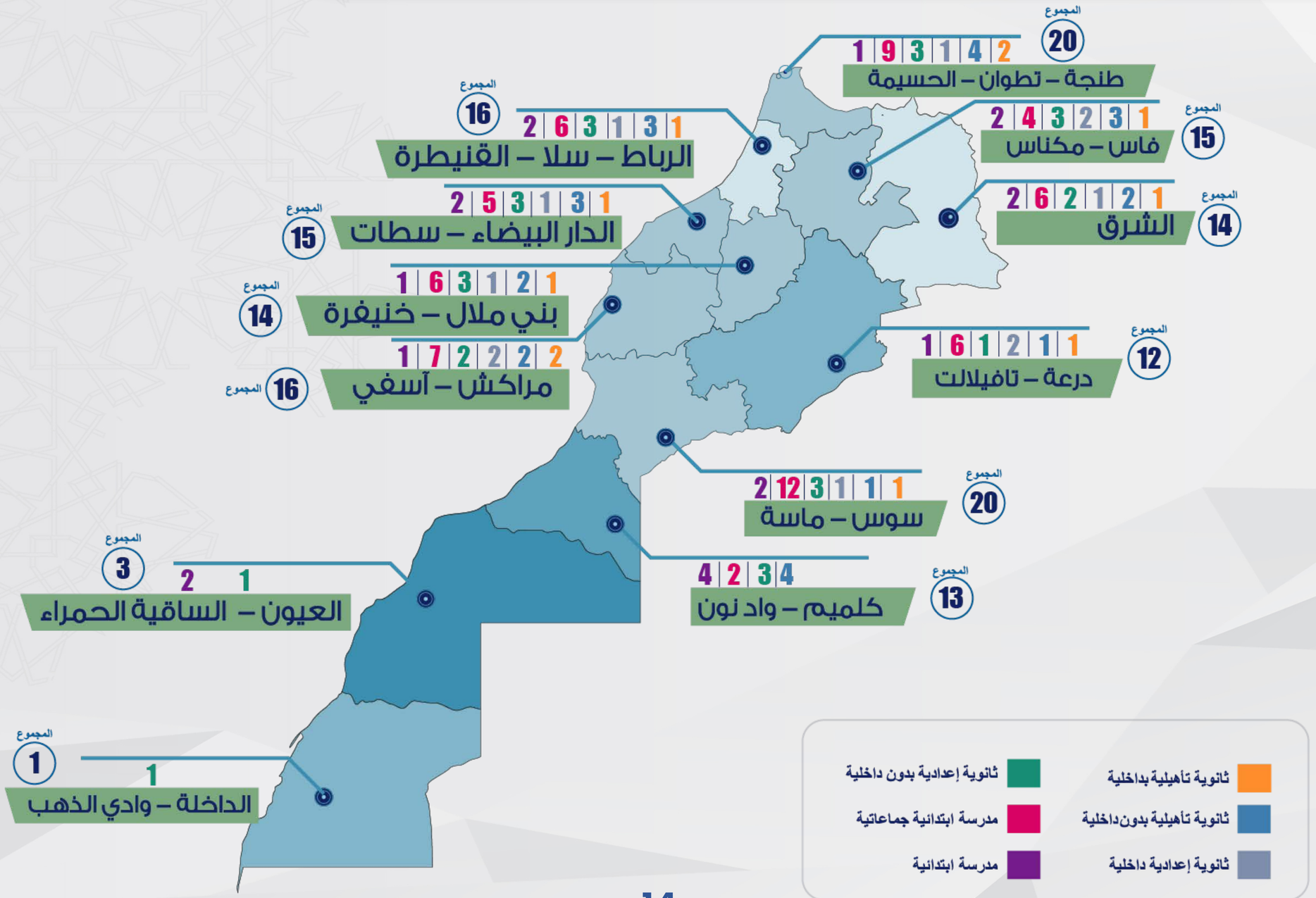

4 التأهيل المندمج للمؤسسات التعليمية

حصيلة الموسم 2018-2019

العملية		
الربط والتزويد بالماء	215	وحدة مدرسية
الربط والتزويد بالكهرباء	162	وحدة مدرسية
المرافق الصحية	308	مؤسسة
التسييج	399	وحدة مدرسية
التأهيل	1852	مؤسسة تعليمية
التطهير الصحي	11	وحدة مدرسية
الولوجيات	47	مؤسسة
تجديد الأثاث	1110	مؤسسة

برنامج عمل الموسم 2020

العملية		
الربط والتزويد بالماء	360	وحدة مدرسية
الربط والتزويد بالكهرباء	280	وحدة مدرسية
المرافق الصحية	500	مؤسسة
التسييج	580	وحدة مدرسية
التأهيل	1711	مؤسسة تعليمية
التطهير الصحي	80	وحدة مدرسية
الولوجيات	1320	مؤسسة
تجديد الأثاث	1110	مؤسسة
بناء المكتبات وقاعات دعم المعلوميات	1110	حجرة
تدفئة القاعات الدراسية	2500	قاعة

الميزانية المرصودة 2019

1.014

مليون درهم

- كاعتمادات الأداء: 659 مليون درهم
- كاعتمادات الالتزام: 355 مليون درهم

الميزانية المرصودة برسم 2020

1.132

مليون درهم

- كاعتمادات الأداء: 932 مليون درهم
- كاعتمادات الالتزام: 200 مليون درهم

التوزيع الجهوي لبرنامج **التأهيل المندمج** للمؤسسات التعليمية 2020

(مليون الدرهم)

المكون	TTH	Or	FM	RSK	BK	CS	MS	DT	SM	GON	LSH	DOD	المجموع
الربط والتزويد بالماء	1,65	0,48	1,40	0,78	0,68	0,63	1,88	0,55	0,80	0,18	-	-	9,03
الربط والتزويد بالكهرباء	1,00	0,25	0,63	0,88	0,73	0,45	1,90	0,45	0,60	0,08	0,05	-	7,02
التطهير الصحي	0,49	0,15	0,45	0,30	0,26	0,11	0,53	0,30	0,45	0,15	-	-	3,19
المرافق الصحية	7,14	1,54	4,48	2,80	4,62	1,26	6,44	2,31	3,99	0,42	-	-	35
تسييج المؤسسات	12,72	5,28	8,40	5,40	7,80	1,92	12,48	6,24	7,56	1,80			69,6
تأهيل المؤسسات التعليمية	70,55	58,32	73,95	57,56	48,26	77,92	91,91	44,84	54,62	12,28	5,88	1,84	597,93
الولوجيات	3,30	2,55	3,55	4,76	3,25	4,96	5,03	2,20	2,53	0,55	0,14	0,20	33,02
بناء المكتبات وقاعات الدعم وحجرات المعلوميات	25,00	18,00	29,00	22,60	17,20	30,20	33,00	17,60	21,40	4,80	2,40	0,80	222
تدفئة القاعات الدراسية	17,02	14,52	19,08	-	14,14	-	18,47	11,78	-	-	-	-	95,01
تجديد الأثاث	6,76	4,88	7,86	6,12	4,66	8,29	8,92	4,77	5,81	1,31	0,63	0,20	60,21
المجموع	145,63	105,96	148,80	101,18	101,59	125,73	180,54	91,04	97,75	21,55	9,09	3,03	1132

5 توزيع برنامج استبدال البناء المفكك

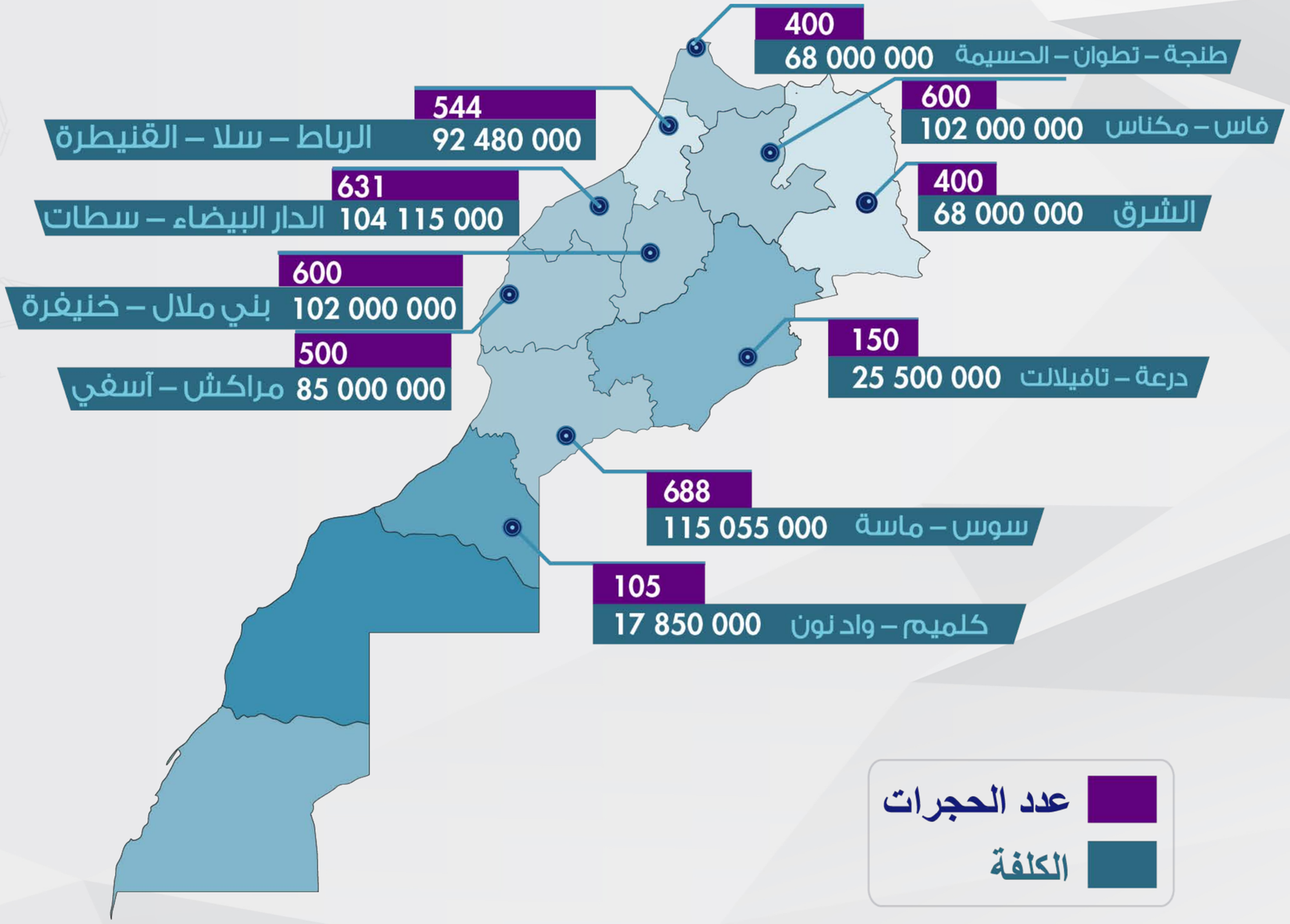

تعويض البناء المفكك
في ارتفاع ملحوظ

2019-2018	2020-2019
1572 حجرة	4618 حجرة
الكلفة المالية الإجمالية	الكلفة المالية الإجمالية
252 مليون درهم	780 مليون درهم

الكلفة المالية للهدم والبناء بالصلب لكل حجرة

170.000

6 التربية غير النظامية

حصيلة الموسم 2018-2019

مراكز الفرصة الثانية الجيل الجديد

38 مدرسة تم تأهيلها أو في طور التأهيل

(سيتم فتحها خلال الموسم الدراسي 2019-2020)

66.066 مستفيد:

- الفرصة الثانية الأساسية : 25.559
- الفرصة الثانية الجيل الجديد : 2.927
- المدمجين مباشرة : 31.406
- المواكبة التربوية : 6.174

برنامج عمل الموسم 2019-2020

مراكز الفرصة الثانية الجيل الجديد

إحداث **30** مدرسة للفرصة الثانية الجيل الجديد

(80 في أفق 2021-2022)

72.181 مستفيد:

- الفرصة الثانية الأساسية : 30.246
- الفرصة الثانية الجيل الجديد: 5.127
- المدمجين مباشرة : 29.808
- المواكبة التربوية : 7.000

الميزانية المرصودة برسم 2019

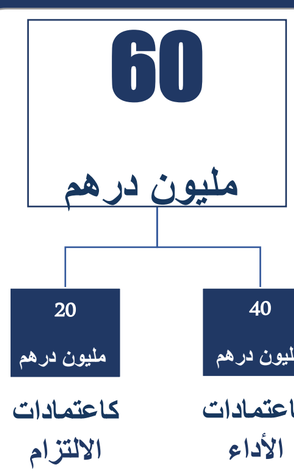

الميزانية المرصودة برسم 2020

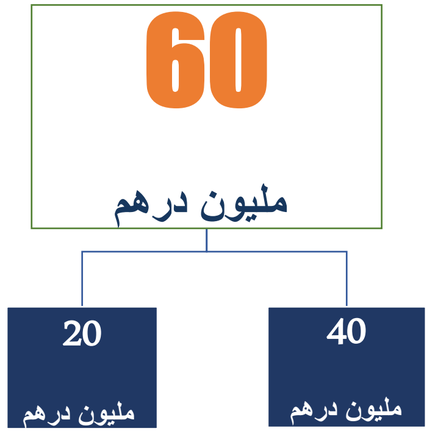

30

مـــركـــز

2020-2019

التوزيع الجهوي للمراكز المقرر إحداثها

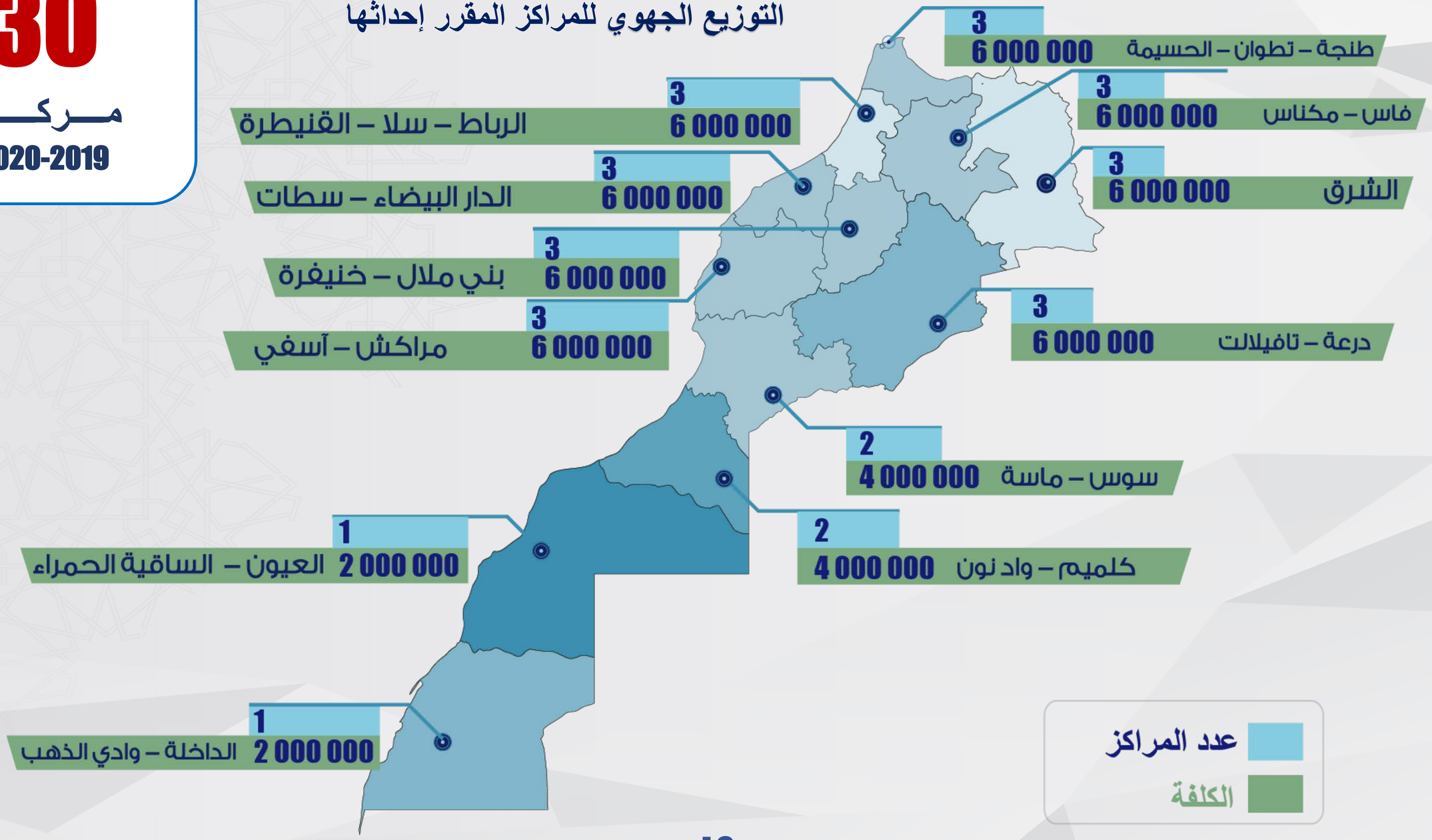

7 البرنامج الوطني للتربية الدامجة

حصيلة الموسم 2018-2019

الأقسام الدامجة

8.000 تلميذ من ذوي الاحتياجات الخاصة

الأقسام العادية

80.000 تلميذ من ذوي الاحتياجات الخاصة

- تغطية **10%** من مؤسسات التعليم الإبتدائي بقاعات الموارد للتأهيل والدعم (**700** قسم للدمج المدرسي)
- إعداد **الإطار المنهاجي لأقسام** التربية الدامجة
- تكييف **آليات التوجيه والمناهج الدراسية ونظام التقويم والامتحانات**
- دعم ممارسة أنشطة **الحياة المدرسية والتربية البدنية والصحة المدرسية**
- تقوية كفايات وقدرات **المتدخلين التربويين والإداريين والأسر والجمعيات**
- قرار وزاري رقم 047.19 الصادر في 24 يونيو 2019 بشأن التربية الدامجة للتلاميذ في وضعية إعاقة

برنامج عمل الموسم 2019-2020

الأقسام العادية

100.000 تلميذ من ذوي الاحتياجات الخاصة

- تغطية **20%** **إضافية** من مؤسسات التعليم الابتدائي بقاعات الموارد للتأهيل والدعم (التعميم في أفق 2027-2028) بالأقسام الدامجة
- تقوية **الإطار القانوني** لدمج الأطفال في وضعية إعاقة
- مواصلة تطوير **النموذج البيداغوجي** للتربية الدامجة
- تطوير الشراكات الداعمة للتربية الدامجة
- العمل على توعية **وتحسيس المتدخلين** بأهمية التربية الدامجة للأطفال في وضعية إعاقة
- **تكوين مثتمر** عن بعد لفائدة **5000** أستاذ بشراكة مع كندا **300 000** درهم سنويا

الميزانية المرصودة برسم 2020

45

مليون درهم

33 مليون درهم	12 مليون درهم
بميزانية **الاستثمار**	بميزانية **التسيير**

7 البرنامج الوطني للتربية الدامجة

735
حجرة مبرمجة للتأهيل
برسم سنة 2020

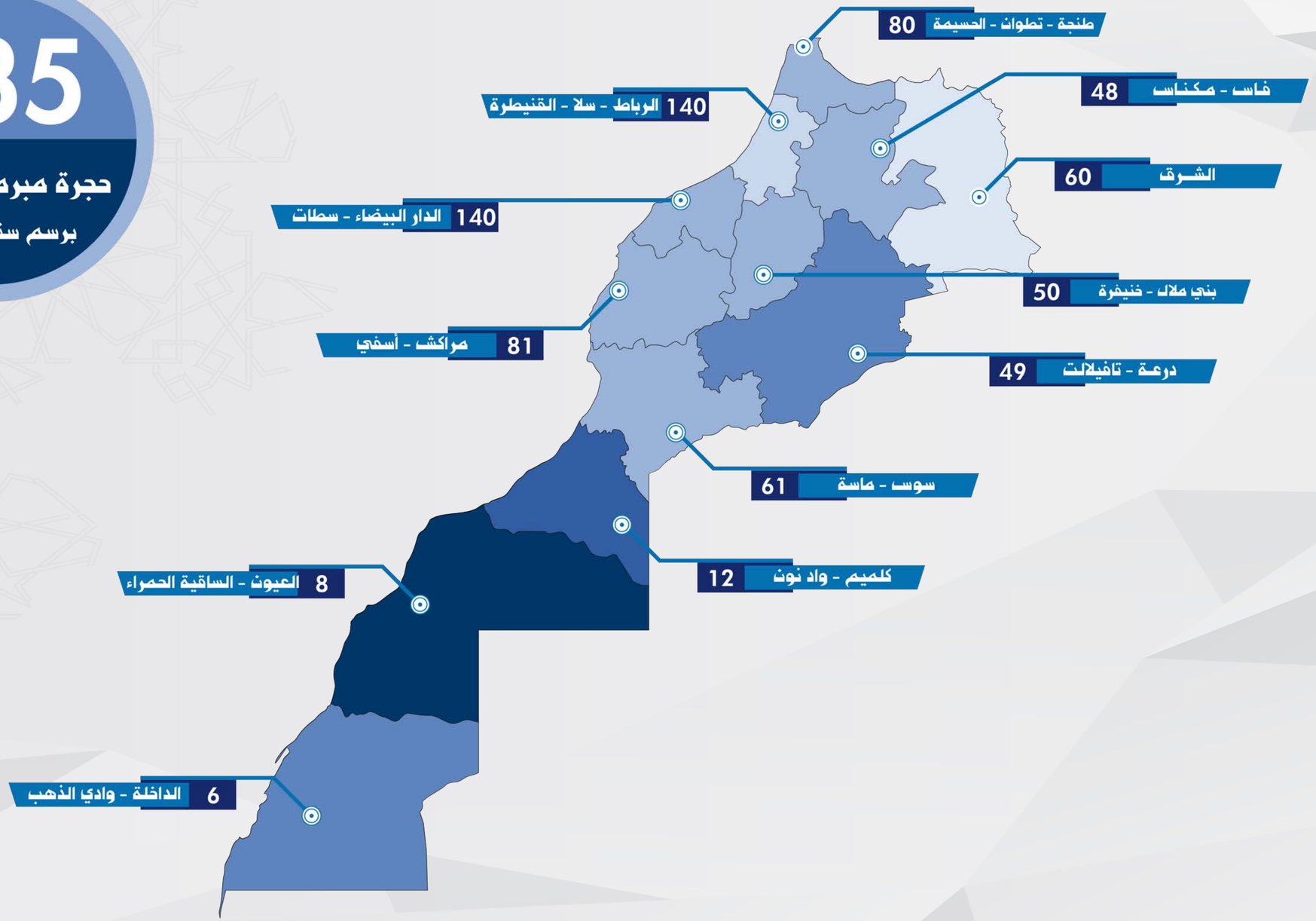

21

مجموع الموارد البشرية للمنظومة

348.716

التربية الوطنية

310.108

- إطار تربوي: **286.450**
- إطار إداري: **23.658**

التكوين المهني

14.610

- مكون: **11.540**
- إطار إداري: **3060**

التعليم العالي

23.998

- أستاذ باحث: **13.844**
- إطار إداري: **10.149**

حصيلة الموسم 2018-2019

برنامج مدرس المستقبل

- انطلاق الإجازة في علوم التربية في كل الجامعات المغربية

57 مسلك

1694 طالب مسجل

- الشروع في دراسة معهد تكوين المكونين والمديرين بتامسنا للتكوين المهني

برنامج عمل الموسم 2019-2020

برنامج مدرس المستقبل

- توسيع مسالك علوم التربية

74 مسلك

4157 طالب مسجل

- بناء 6 مدارس عليا للتربية والتكوين
- صيانة وتأهيل المدارس العليا للأساتذة
- تنظيم حملات تحسيسية للتواصل والتعريف بمسالك الإجازة في التربية؛
- وضع تصور وخطة عمل بالتنسيق مع شبكة المدارس العليا للأساتذة والمدارس العليا للتربية والتكوين وكلية علوم التربية
- تعميم مراكز جامعية للبيداغوجيا
- إحداث 12 مختبر Micro-enseignement
- بدء أشغال بناء معهد تكوين المكونين والمديرين
- إعداد هندسة التكوين

الكلفة المالية لبناء
6 مدارس عليا للتربية والتكوين

166,9

مليون درهم

الكلفة المالية لبناء معهد تكوين المكونين والمديرين

78 مليون درهم

الميزانية المرصودة برسم 2020

48 مليون درهم

التكوين المستمر 2020

للرفع من الكفاءات المهنية للأطر التربوية حتى تتلائم مع المستجدات التربوية والبيداغوجية والتكنولوجية

قطاع التربية الوطنية

65 000 العدد الإجمالي للمستفيدين

39 000	13 000	9 750	3 250
60%	20%	15%	5%
• اللغات الأجنبية كلغة التدريس للمواد غير اللغوية للسنة الأولى والسادسة ابتدائي ولسلكي الإعدادي والتأهيلي • اللغات المدرسة الإنجليزية بالإعدادي	التكوين على المنهاج المنقح والمقررات الجديدة للسنة الثالثة والرابعة ابتدائي	الأستاذ الرئيس للسنة الأولى والثانية إعدادي وللسنة الأولى والثانية تأهيلي	الرقمنة

95 مليون درهم ككلفة مالية إجمالية (ميزانية التسيير)

+ 5 مليون لإنتاج العدة البيداغوجية وتكوين المكونين

التوزيع الجهوي للاعتمادات المرصودة للتكوين المستمر للأساتذة

الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين	المبلغ المرصود
طنجة تطوان الحسيمة	10 454 000
الشرق	6 670 000
فاس مكناس	11 686 000
الرباط سلا القنيطرة	11 675 000
بني ملال خنيفرة	7 689 000
الدار البيضاء سطات	14 611 000
مراكش آسفي	13 947 000
درعة تافلالت	6 382 000
سوس ماسة	8 603 000
كلميم واد نون	1 704 000
العيون الساقية الحمراء	1 120 000
الداخلة وادي الذهب	459 000

قطاع التكوين المهني

العدد الإجمالي للمستفيدين

160

الكلفة المالية الإجمالية

600 000 درهم

حصيلة الموسم 2018-2019

التربية الوطنية

- توظيف

15 000
إطار بالأكاديميات

التكوين المهني

- توظيف

29
إطار إداري

التعليم العالي

- 700 منصب مالي محدث

75% منها مخصصة للأساتذة الباحثين

- 700 منصب تحويل

برنامج عمل الموسم 2019-2020

التربية الوطنية

- توظيف

15 000
إطار بالأكاديميات

344
أساتذة مبرزين

التكوين المهني

- توظيف

25
إطار إداري

التعليم العالي

- 700 منصب مالي محدث

75% منها مخصصة للأساتذة الباحثين

- 700 منصب تحويل

100 % أساتذة باحثين

9 إقرار نظام ناجع ونشيط للتوجيه

حصيلة الموسم 2018-2019

- بناء التصور الجديد لنظام التوجيه المدرسي والمهني والجامعي
- توفير عُدة تربوية داعمة للمشروع الشخصي للمتعلم بالتعليم الإبتدائي والثانوي
- مأسسة أدوار "الأستاذ الرئيس"
- إطلاق ورش إدماج وحدة تكوينية متعلقة بالتوجيه المدرسي والمهني والجامعي في التكوين الأساس لهيئة التدريس
- تعزيز نظام الجسور والممرات

برنامج عمل الموسم 2019-2020

- تعزيز بنيات التوجيه المدرسي والمهني والجامعي بالموارد البشرية الكافية والمؤهلة:

ارتفاع عدد الموجهين التربويين المكونين

موسم 2019-2018		موسم 2020-2019
30	←	349

- تعزيز عمليات التوجيه المدرسي والمهني في السنتين الأولى والثانية إعدادي وفي الجدع المشترك و السنة الأولى بكالوريا
- تعزيز فضاءات التوجيه المدرسي والمهني والجامعي بالمؤسسات الثانوية
- مأسسة وتفعيل المشروع الشخصي للمتعلم بالمؤسسات الثانوية
- إرساء منظومة مندمجة للتوجيه لفائدة المرشحين للبكالوريا لولوج مؤسسات التعليم العالي والتكوين المهني

- تحسيس مبكر ابتداء من الخامسة والسادسة ابتدائي
- إرساء مهمة الاستاذ الرئيس
- إرساء منصة وطنية للتوجيه
- التدريب الميداني لمدة أسبوع للتلاميذ السنة الثالثة إعدادي

الميزانية المرصودة برسم

129,4
مليون درهم

إدماج مكون التوجيه ضمن مشروع المؤسسة	دعم قدرات الفاعلين في مجال التوجيه	تعزيز فضاءات التوجيه بالمؤسسات الثانوية
15 677 780	16 434 800	97 290 000

10 التحكم في اللغات الأجنبية

حصيلة الموسم 2018-2019

- إعتماد إطار منهاجي مزدوج اللغة (عربي-فرنسي) لطور التعليم الأولي، مع تحضير كراسات للأطفال ودلائل للمربيات والمربيين وعُدَّة للتكوين باللغتين
- تقوية حصة اللغة الفرنسية بالسلك الابتدائي
- إدماج المصطلحات العلمية باللغة الفرنسية في الطبعات الجديدة لكراسات الرياضيات والعلوم الخاصة بالسلك الابتدائي
- إدماج تدريس اللغة الإنجليزية بالسنة الثالثة إعدادي بنسبة 60%
- انطلاق برنامج تقوية قدرات المدرسين اللغوية DNL :
  - فرنسية : 3832
  - انجليزية : 298

برنامج عمل الموسم 2019-2020

- الإعداد لتطبيق التناوب اللغوي بسلك التعليم الإبتدائي في الرياضيات والأنشطة العلمية
- توسيع مشروع إحداث أندية الموارد التعليمية للتقوية اللغوية والتفتح الثقافي للغة الإنجليزية
- مواصلة برنامج تقوية القدرات اللغوية للمدرسين والمفتشين: تهييء عدة للمكونين
- تكوين المكونين

39 000 مستفيد

الكلفة المالية للتأطير وإعداد عدة التكوينات اللازمة

5

مليون درهم

11 إحداث مسارات تخصص «رياضة ودراسة»

حصيلة الموسم 2018-2019

- فتح «ثانويات الرياضيين» خاصة بمسالك «رياضة ودراسة»

2

الدار البيضاء
تأهيل
6 مليون درهم

طنجة
إحداث
36 مليون درهم

- تحديد التصور العام للمشروع والمصادقة عليه من طرف وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي ووزارة الشباب والرياضة
- وضع الخريطة التربوية للمؤسسات المحتضنة

برنامج عمل الموسم 2019-2020

- فتح «ثانويات الرياضيين» خاصة بمسالك «رياضة ودراسة»

5

الرباط بني ملال فاس
مراكش الشرق

على أساس توسيع تجربة «ثانوية الرياضيين» الخاصة بمسالك «رياضة ودراسة» بباقي الجهات في افق 2021

- توفير الدعم التربوي وآليات التتبع الدراسي للتلاميذ الرياضيين المسجلين بمسار رياضة ودراسة والعمل على الانخراط الفعلي للجامعات الرياضية في المشروع

الكلفة المالية للتأهيل والتجهيز

40

مليون درهم

12 تطوير استعمالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم

حصيلة الموسم 2018-2019

- 106 مورد تربوي رقمي وانتقاء موارد مفتوحة موجهة لسلك التعليم الثانوي
- توفير تكوينات إشهادية حضورية وعبر منصة التكوين عن بعد لفائدة الأطر التربوية

20495 مستفيد

- الربط بشبكة الإنترنت

1424 مؤسسة تعليمية

87% من المؤسسات التعليمية مرتبطة بالانترنيت

- تكوين أزيد من 1.000.000 تلميذ في «لغة المعلوميات» (Coding) عبر مبادرة Africa Code Week

برنامج عمل الموسم 2019-2020

- توفير 4745 حقيبة متعددة الوسائط VMM
- توفير 428 قاعة متعددة الوسائط SMM
- تعزيز قدرات الأطر التربوية من خلال توفير تكوينات إشهادية حضورية وعن بعد في :
  - ✓ الانتاج الرقمي
  - ✓ المكتبيات الرقمية

25.923 مستفيد

- تعميم الربط بشبكة الإنترنت على جميع المؤسسات التربوية (بإستثناء الفرعيات)
- رفع التكوين في «لغة المعلوميات» (Coding) عبر مبادرة Africa Code Week بأزيد من 2.000.000 تلميذ

التوزيع الجهوي للاعتمادات المرصودة برسم 2020

الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين	المبلغ المرصود
طنجة تطوان الحسيمة	9 966 000
الشرق	10 368 000
فاس مكناس	14 415 000
الرباط سلا القنيطرة	11 493 000
بني ملال خنيفرة	8 954 000
الدار البيضاء سطات	16 130 000
مراكش آسفي	12 840 000
درعة تافلالت	9 071 000
سوس ماسة	10 460 000
كلميم واد نون	3 593 000
العيون الساقية الحمراء	1 745 000
الداخلة وادي الذهب	965 000

110 مليون درهم

99,3 مليون درهم
معدات رقمية
(SMM, VMM)

10,3 مليون درهم
صيانة

300 مليون درهم
صندوق الخدمة الأساسية للمواصلات

263,4 مليون درهم
تجهيز

36,6 مليون درهم
ربط بالأنترنت

المؤسسات التربوية

إرساء مشروع المؤسسة كرافعة أساسية لتطوير حكامة المؤسسات

- تعزيز استقلالية المؤسسات التعليمية بإعتماد مشروع المؤسسة

الكلفة المالية الضرورية لكل مؤسسة

التعليم الابتدائي
80.000 درهم

التعليم الاعدادي
120. 000 درهم

التعليم التأهيلي
160. 000 درهم

الكلفة المالية المعتمدة لكل مؤسسة

التعليم الابتدائي
20. 000 درهم

التعليم الاعدادي
25. 000 درهم

التعليم التأهيلي
30. 000 درهم

بمعدل 25.000 درهم

- الدعم التربوي
- الحياة المدرسية (الأندية التربوية...)
- المعدات البيداغوجية
- الأنشطة الفصلية

الكلفة المالية الاجمالية 2020
المخولة
100
مليون درهم

تمويل 4.000 مؤسسة

المردودية الخارجية

حصيلة الموسم 2018-2019

- إنجاز البحث الميداني لتتبع الإدماج المهني لخريجي التكوين المهني فوج 2016، 9 أشهر بعد التخرج، هم جميع أنماط التكوين وأسفر على النتائج التالية

✓ 67,1% : نسبة الإدماج على الصعيد الوطني

✓ 68,6% : بالنسبة لخريجي التكوين بالتدرج المهني

✓ 70,4% : بالنسبة لخريجي التمرس المهني

✓ 65,7% : نسبة الإدماج في صفوف الإناث على الصعيد الوطني

برنامج عمل سنة 2020

- إطلاق البحث الميداني حول المسار المهني فوج 2016 36 شهرا بعد التخرج وكذا نسبة رضى المقاولات المشغلة
- إطلاق البحث الميداني حول تتبع الإدماج المهني لخريجي التكوين المهني 9 أشهر بعد التخرج بالنسبة لفوج 2019

الميزانية المرصودة برسم 2020

7.5

مليون درهم

تقييم وترتيب مؤسسات التكوين المهني

حصيلة الموسم 2018-2019

النظام المندمج للتقييم الذاتي للمؤسسات

250 مؤسسة معنية

برنامج عمل سنة 2020

النظام المندمج للتقييم الذاتي للمؤسسات

300 مؤسسة إضافية

- تقنين الحصول على دبلومات معترف بها من طرف الدولة: تنظيم امتحانات لفائدة متدربي القطاع الخاص

الميزانية المرصودة برسم 2020

1.5

مليون درهم

تنزيل الجهوية الموسعة

حصيلة الموسم 2018-2019

المصادقة على

التصميم المديري للاتمركز الإداري

برنامج عمل سنة 2020

- ملاءمة هيكلة المصالح الخارجية مع مقتضيات الجهوية المتقدمة : المرور من 16 مندوبية إلى 12 وإحداث مديريات إقليمية وما سيترتب عليه من أثر مالي

✓ إعداد مشروع قرار بتحديد اختصاصات وتنظيم هذه المصالح

✓ الشروع في نقل اختصاصات المصالح المركزية إلى الجهة تدريجيا

حصيلة الموسم 2018-2019

- الشروع في إنجاز الدراسات التقنية والمعمارية لإحداث 12 مدينة للمهن والكفاءات "واحدة بكل جهة"، وكذا الدراسات المتعلقة بهندسة التكوين لهذه المدن، ابتداء من أبريل 2019

برنامج عمل سنة 2020

- البدء في أشغال بناء 3 مدن للمهن والكفاءات بجهات سوس ماسة، الرباط القنيطرة سلا والعيون الساقية الحمراء ابتداء من يناير 2020

- الافتتاح التدريجي لهذه البنيات انطلاقا من الدخول المهني 2021

الميزانية المرصودة برسم 2020

1.075 مليون درهم

500 مليون درهم: صندوق الحسن الثاني

175 مليون درهم : الجهات

400 مليون درهم : الميزانية العامة للدولة

الكلفة الإجمالية للمشروع

3.6 مليار درهم

من 200 إلى 500 مليون درهم لإنشاء كل مدينة

مصادر التمويل

2 مليار درهم: صندوق الحسن الثاني

حوالي **70** مليون درهم لكل مدينة: الجهات

المساهمة التكميلية: الميزانية العامة للدولة

14 مدن المهن والكفاءات: الخاصيات

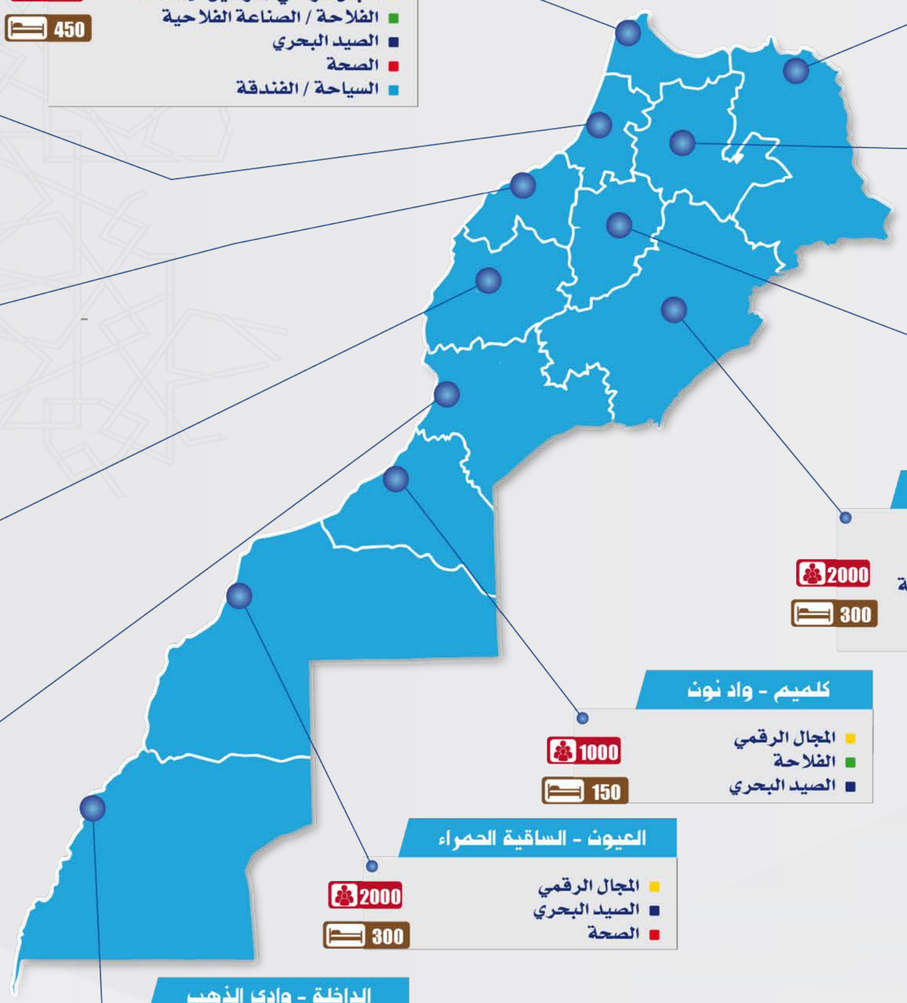

الشرق
- الصناعة
- المجال الرقمي
- الفلاحة / الصناعة الفلاحية*
- الصحة*
- السياحة / الفندقة

2420 | 420

فاس - مكناس
- الصناعة
- المجال الرقمي / ترحيل الخدمات
- الفلاحة / الصناعة الفلاحية*
- الصحة*
- السياحة / الفندقة
- الصناعة التقليدية

2920 | 580

بني ملال - خنيفرة
- المجال الرقمي
- الفلاحة / الصناعة الفلاحية*
- الصناعة التقليدية

2920 | 500

درعة - تافيلالت
- الصناعة النظيفة
- المجال الرقمي
- الفلاحة / الصناعة الفلاحية
- السياحة / الفندقة
- الصناعة التقليدية

2000 | 300

كلميم - واد نون
- المجال الرقمي
- الفلاحة
- الصيد البحري

1000 | 150

العيون - الساقية الحمراء
- المجال الرقمي
- الصيد البحري
- الصحة

2000 | 300

الداخلة - وادي الذهب
- المجال الرقمي
- الفلاحة / الصناعة الفلاحية
- الصيد البحري
- السياحة / الفندقة*

1260 | 150

طنجة - تطوان - الحسيمة
- الصناعة / الصناعة النظيفة
- المجال الرقمي / ترحيل الخدمات
- الفلاحة / الصناعة الفلاحية
- الصيد البحري
- الصحة
- السياحة / الفندقة

3000 | 450

الرباط - سلا - القنيطرة
- الصناعة / الصناعة النظيفة / صناعة السفن
- الذكاء الإصطناعي
- المجال الرقمي / ترحيل الخدمات
- الفلاحة / الصناعة الفلاحية*
- الصحة*
- السياحة / الفندقة
- مهن خدمات المساعدة

4240 | 750

الدار البيضاء - سطات
- الصناعة / صناعة السفن
- الذكاء الإصطناعي
- المجال الرقمي / ترحيل الخدمات
- الفلاحة / الصناعة الفلاحية
- الصحة*
- السياحة / الفندقة
- مهن خدمات المساعدة

5820 | 1050

مراكش - أسفي
- الصناعة
- المجال الرقمي / ترحيل الخدمات
- الصحة
- السياحة / الفندقة
- الصناعة التقليدية
- مهن خدمات المساعدة

3000 | 450

سوس - ماسة
- الصناعة / صناعة السفن
- المجال الرقمي / ترحيل الخدمات
- الفلاحة / الصناعة الفلاحية*
- الصيد البحري
- الصحة
- السياحة / الفندقة
- الصناعة التقليدية

3420 | 400

* ملحقات خارجية تابعة لمدن المهن والكفاءات

العدد الإجمالي
34000
متدربا بالمدن

12 مدينة للمهن والكفاءات

8 ملحقات : الفلاحة - الصناعة - الفندقة السياحية والمطاعم

20 متدربا بكل من مجموعة تكوينية

الطاقة الاستيعابية للداخليات: 5 005 سرير ← 16% من العدد الإجمالي لمتدربي المدن

14 مدن المهن والكفاءات: الوعاء العقاري

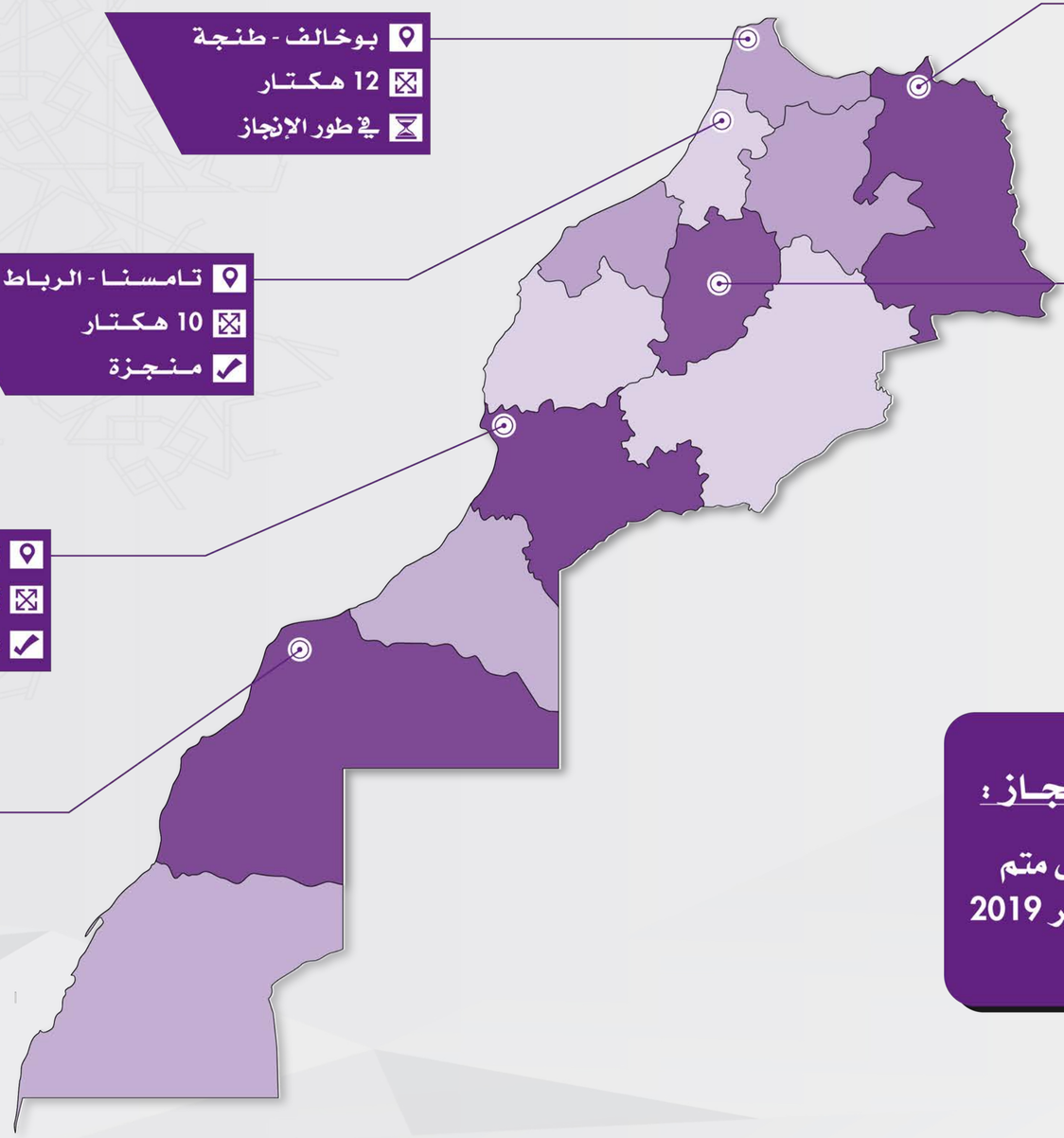

الناظور
12 هكتار
منجزة

بوخالف - طنجة
12 هكتار
في طور الإنجاز

بني ملال
12 هكتار
منجزة

تامسنا - الرباط
10 هكتار
منجزة

الدراركة - أكادير
15 هكتار
منجزة

العيون
12 هكتار
منجزة

الوعاء العقاري المقترح لمدن المهن والكفاءات الإثنتي عشرة تم بشأنه الإنتقاء النهائي بالنسبة للمدن الست الأولى	الإنجاز : قبل متم دجنبر 2019

15 قرى الدعم والتكوين بالعالم القروي VAR

حصيلة الموسم 2018-2019

- 49 مؤسسة في مهن الفلاحة
- 14 مؤسسة في المهن غير الفلاحية
- 7 مراكز للتدرج المهني تابعة لاتحاد للدور العائلية القروية
- 14.380 مستفيد

برنامج عمل سنة 2020

- توسيع عرض التكوين المهني بالوسط القروي من خلال إحداث قرى للدعم والتكوين بالتدرج المهني "VAR"
- إرساء تجربة نموذجية لهذه القرى :
  - ✓ إحداث 100 قسم ومحترف ببعض الثانويات الإعدادية المتواجدة بالوسط القروي

الميزانية المرصودة برسم 2020

10 مليون درهم

من ميزانية مكتب التكوين المهني وإنعاش التكوين

وضع الآليات لرصد واستباق وتتبع الحاجيات من التكوين

حصيلة الموسم 2018-2019

- إنجاز 3 دراسات قطاعية لتحديد حاجيات سوق الشغل برسم سنة 2019
- إعداد 60 دليل للمهن والحرف (REM) و66 مرجع للمهن والكفاءات (REC) ب 3 قطاعات اقتصادية : البناء والأشغال العمومية، والصناعة الميكانيكية والمعدنية والإلكتروميكانيكية والصناعة التقليدية برسم سنة 2019، ليصل العدد الإجمالي لكل منهما بالتوالي 684 و775

برنامج عمل سنة 2020

- إنجاز دراستين قطاعيتين بكل من قطاع النسيج والألبسة وقطاعات الإدارة والتسيير والتأمين والنظام المالي؛
- إعداد دلائل المهن والحرف ومرجعيات المهن والكفاءات بقطاعات الإدارة والتسيير والتأمين والنظام المالي
- تحيين دلائل المهن والحرف ومرجعيات المهن والكفاءات بقطاع النسيج والألبسة
- إحداث شعب جديدة لمواكبة مهن صناعة السيارات في إطار التعاون الدولي
- إعداد سجل وطني وتطبيقي للمهن والحرف ومرجعيات المهن والكفاءات
- إعداد سجل قطاعي لعرض تكوين

الميزانية المرصودة برسم 2020

3

مليون درهم

التعميم التدريجي للمقاربة المعتمدة على الكفاءات

حصيلة الموسم 2018-2019

- تقوية قدرات الوافدين من القطاع غير المهيكل : إعداد برامج التكوين المتعلقة بالمهن شبه المتخصصة
- إعداد برنامج التكوين لشعبة الحراسة "Gardiennage"
- إعداد الإطار المرجعي لإدماج الكفاءات الأساسية (Soft skills) لاسيما تلك المتعلقة بالكفاءات اللغوية والمقاولاتية وروح المبادرة

برنامج عمل سنة 2020

- إرساء برامج التكوين اعتمادا على نتائج الدراسات القطاعية
- 7 برامج في المهن الشبه المتخصصة من أجل مهننة القطاع غير المهيكل
- 3 برامج في قطاع الصناعة التقليدية
- الإدماج التدريجي للكفاءات الأساسية (Soft skills) ببرامج التكوين المهني لتقوية القدرات اللغوية للمتدربين ولتنمية الحس المقاولاتي لديهم

الميزانية المرصودة برسم 2020

1

مليون درهم

إحداث وتدبير معهد الكندي للتكوين في الكفاءات المقاولاتية وتدبير المقاولات الصغرى والمتوسطة وتكوين الأطر المتوسطة "Middle Management "

حصيلة الموسم 2018-2019

- توقيع اتفاقية شراكة بين الوزارة والاتحاد العام لمقاولات المغرب من أجل إحداث وتدبير المعهد
- الشروع في إعداد الدراسات الهندسية والتقنية
- الكلفة الإجمالية : 35.5 مليون درهم

برنامج عمل سنة 2020

- استكمال الدراسات المقياسية والهندسية
- انطلاق أشغال التهيئة : يناير 2020
- مدة الإنجاز : 8 أشهر

الميزانية المرصودة برسم 2020

20

مليون درهم

حصيلة الموسم 2018-2019

- عدد المتدربين بالوسط المهني
  - ✓ 39.447 بالتدرج المهني من بينهم 16.677 متدرج بالجمعيات والمقاولات
  - ✓ 97.565 بالتمرس المهني
- الشروع في تنفيذ برنامج تمهين بشراكة مع الوكالة الألمانية للتعاون من أجل تنمية عرض التكوين بالوسط المهني يتلائم وحاجيات سوق الشغل بغلاف مالي يقدر ب 5.5 مليون أورو على مدى 5 سنوات

برنامج عمل سنة 2020

- مواصلة تنفيذ برامج التدرج المهني
- الشروع في مراجعة الإطار القانوني المنظم للتكوين بالتدرج والتمرس المهني
- مواصلة تنفيذ برنامج تمهين بشراكة مع الوكالة الألمانية للتعاون

الميزانية المرصودة برسم 2020

60

مليون درهم

حصيلة الموسم 2018-2019

قطاع الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية

- بناء والشروع في تجهيز معهد التكوين في مهن الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية ورزازات

قطاعات أخرى*

- انتقاء 15 مشروع في إطار المشاريع المدعومة من طرف برنامج تحدي الألفية لإحداث 9 مراكز جديدة وتأهيل 6 مراكز قائمة بكلفة إجمالية تقدر ب 103,72 مليون دولار منها 30 بمليون دولار مساهمة من الجانب المغربي

* (اللوجيستيك، الصحة وخدمات المساعدة، البناء والأشغال العمومية، المخبزة والحلويات، السياحة والفندقة، صناعة الطائرات ولوجيستيك المطارات، تربية المواشي، الصناعة التقليدية)

برنامج عمل سنة 2020

قطاع الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية

- استكمال تجهيز معهد ورزازات على أن يفتتح أبوابه في وجه المتدربين في الموسم التكويني المقبل بطاقة استيعابية تقدر ب 400 مقعدا بيداغوجيا
- افتتاح معهد طنجة بطاقة استيعابية تقدر ب 400 مقعدا والشروع في التكوين به لفائدة 142 متدربا

قطاعات أخرى

- الشروع في إنجاز المشاريع المدعومة من طرف برنامج تحدي الألفية

الميزانية المرصودة برسم 2020

14

مليون درهم

حصيلة الموسم 2018-2019

- إحداث اللجنة الوطنية للإشهاد
- إحداث اللجنة الدائمة
- إعداد شبكة من 8 مستويات مع 6 معايير وصفية
- إعداد وثيقة مرجعية للإطار الوطني للإشهاد

برنامج عمل سنة 2020

- الشروع في تحديد تموقع الشهادات وفق المستويات والمعايير الوصفية المحددة في الشبكة
- إعداد ومسك السجل الوطني للإشهاد
- تقوية قدرات الأطر المكلفة بالمشروع

الميزانية المرصودة برسم 2020

4,7

مليون درهم

20 الدعم الاجتماعي لمتدربي التكوين المهني

حصيلة الموسم 2018-2019

- إستفادة 30.000 متدرب من المنح الدراسية بغلاف مالي قدره حوالي 114 مليون درهم
- إحداث 4 داخليات جديدة ليبلغ عددها 132 داخلية بطاقة استيعابية تقدر ب 19.000 سرير
- إستفادة 4242 متدرب من مساهمة الدولة في مصاريف التكوين بمؤسسات التكوين المهني الخاص، بغلاف مالي قدره حوالي 14.5 مليون درهم

برنامج عمل سنة 2020

- تمكين حوالي 70.000 متدرب من الاستفادة من المنحة الدراسية
- 5000 مستفيد من مساهمة الدولة في مصاريف التكوين بمؤسسات التكوين المهني الخاص

الميزانية المرصودة برسم 2020

270

مليون درهم
(ميزانية المكتب)

الميزانية المرصودة برسم 2020

19.4

مليون درهم

21 تحسين الولوج والدراسة بالتعليم العالي

حصيلة الموسم 2018-2019

- فتح 17 مؤسسة جامعية جديدة
  - ✓ 2 كليات متعددة التخصصات
  - ✓ 2 مدارس وطنية للتجارة والتسيير
  - ✓ 2 مدارس للمهندسين
  - ✓ 1 كلية الاقتصاد والتدبير
  - ✓ 1 كلية اللغات والفنون والعلوم الإنسانية
  - ✓ 1 مدرسة الوطنية العليا للفنون والتصميم
  - ✓ 1 معهد علوم الرياضة
  - ✓ 1 مدارسة عليا للتكنولوجيا
  - ✓ 6 مدارس عليا للتربية والتكوين
- إنشاء مؤسسات حسب النماذج الجديدة: كلية للاقتصاد والتدبير، كلية اللغات والفنون، معهد لعلوم الرياضة، مدرسة وطنية عليا للكيمياء، مدرسة وطنية عليا للفنون والتصميم

برنامج عمل الموسم 2020

- بناء 34 مؤسسة جامعية جديدة
  - ✓ 4 كليات متعددة التخصصات + توسعة كلية واحدة
  - ✓ 5 مدارس عليا للتكنولوجيا
  - ✓ 6 مدارس عليا للتربية والتكوين
  - ✓ 4 مدارس وطنية للتجارة والتسيير
  - ✓ 3 مدارس للمهندسين
  - ✓ 4 كليات الاقتصاد والتدبير
  - ✓ 3 معهد لمهن الرياضة
  - ✓ 1 المعهد الوطني للاقتصاد التضامني والإجتماعي
  - ✓ 1 كلية الطب والصيدلة
  - ✓ نواتان جامعيتان
- 40 مليون درهم: المساهمة في الصندوق الخاص باستبدال أملاك الدولة (إقتناء الأراضي)

الميزانية المرصودة برسم 2020

1.485

مليون درهم

675 مليون درهم	810 مليون درهم
كاعتمادات الأداء	كاعتمادات الالتزام

21 تحسين الولوج والدراسة بالتعليم العالي

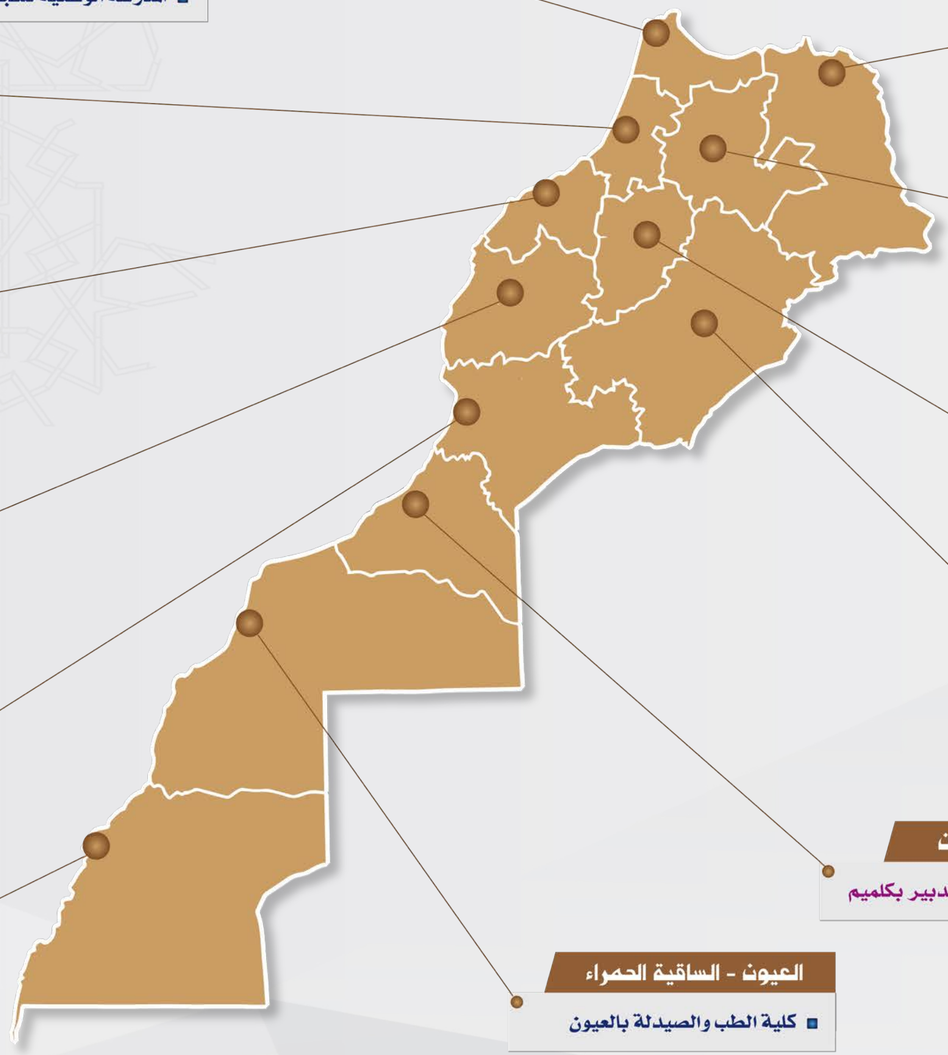

طنجة - تطوان - الحسيمة

- الكلية المتعددة التخصصات بالقصر الكبير
- الكلية المتعددة التخصصات بالحسيمة
- المدرسة العليا للتكنولوجيا بتطوان
- المدرسة الوطنية للتجارة والتسيير بالحسيمة

الرباط - سلا - القنيطرة

- كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بالقنيطرة
- معهد مهن الرياضة بالقنيطرة
- المركب الجامعي بتامسنا
- المدرسة العليا للتربية والتكوين بالقنيطرة
- المدرسة الوطنية العليا للكيمياء بالقنيطرة

الدار البيضاء - سطات

- المدرسة الوطنية العليا للفنون والتصميم بالبيضاء
- كلية اللغات والفنون والعلوم الإنسانية بسطات
- الكلية المتعددة التخصصات ببرشيد
- المدرسة الوطنية للتجارة والتسيير بالجديدة
- معهد مهن الرياضة بسطات
- المدرسة العليا للتربية والتكوين بسطات
- المدرسة العليا للتربية والتكوين بالجديدة
- الكلية المتعددة التخصصات بسيدي بنور

مراكش - أسفي

- المركب الجامعي بمدينة تامنصورت

سوس - ماسة

- المدرسة العليا للتربية والتكوين بأكادير
- كلية الاقتصاد و التدبير والتنمية المستدامة بتزنيت
- المعهد الوطني للإقتصاد التضامني والاجتماعي بتارودانت

الداخلة - وادي الذهب

- المدرسة العليا للتكنولوجيا بالداخلة

الشرق

- توسعة كلية متعددة التخصصات بالناظور
- نواة جامعية بتاوريرت
- نواة جامعية بركان
- المدرسة العليا للتربية والتكوين بوجدة
- المدرسة العليا لعلوم المهندس بالناظور
- المدرسة العليا للتكنولوجيا بالناظور

فاس - مكناس

- معهد مهن الرياضة بفاس
- المدرسة الوطنية للتجارة والتسيير بالحاجب
- الكلية المتعددة التخصصات بتاونات
- المعهد الوطني للعلوم التطبيقية بمكناس
- معهد مهن الرياضة بإفران

بني ملال - خنيفرة

- المدرسة الوطنية للعلوم التطبيقية بني ملال
- المدرسة الوطنية للتجارة والتسيير ببني ملال
- المدرسة العليا للتربية والتكوين ببني ملال
- كلية الاقتصاد والتدبير ببني ملال
- المدرسة العليا للتكنولوجيا بالفقيه بن صالح

درعة - تافيلالت

- المدرسة العليا للتكنولوجيا بورززات

كلميم - واد نون

- كلية الاقتصاد والتدبير بكلميم

العيون - الساقية الحمراء

- كلية الطب والصيدلة بالعيون

- فتح مؤسسات برسم 2019 - 2020
- استكمال مشاريع في طور الإنجاز تمت برمجتهم برسم الميزانيات السابقة
- مشاريع جديدة مقترحة برسم السنة المالية 2020

21 تحسين الولوج والدراسة بالتعليم العالي

حصيلة الموسم 2018-2019

- الرفع من الطاقة الاستيعابية لبعض المؤسسات الجامعية وتحسين استعمالها (5000 مقعد إضافي)
- الرفع من عدد الطلبة بالمؤسسات الجامعية ذات الاستقطاب المحدود (ما يفوق 27000 طالب إضافي)

برنامج عمل الموسم 2020

- مشاريع توسعة وصيانة وتجهيز المؤسسات الجامعية

الميزانية المرصودة برسم 2020

377,76

مليون درهم

كاعتمادات الأداء

22 تنزيل الإصلاح البيداغوجي عبر إرساء هندسة بيداغوجية جديدة

تقوية الكفايات الذاتية والمهنية واللغوية لطلبة وخريجي التعليم العالي

حصيلة الموسم 2018-2019

الكفايات الذاتية والمهنية "Soft Skills"

- **3** مراكز تنمية الكفاءات المهنية والوظيفية بكل من جامعة القاضي عياض بمراكش، جامعة عبد المالك السعدي بتطوان وجامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء
- إصدار مذكرة وزارية لإرساء نظام **الطالب المقاول**

الكفايات اللغوية

9 مراكز جامعية لتعلم اللغات

برنامج عمل سنة 2020

الكفايات الذاتية والمهنية "Soft Skills"

- **9** Career Center: تعميم التجربة النموذجية لمراكز جامعية لتنمية الكفاءات المهنية والوظيفية

الكفايات اللغوية

مواصلة المجهود لدعم تعلم اللغات وتنويع لغات التدريس

- تهيئة وتجهيز مراكز اللغات
- إحداث **3** مختبرات: تشجيع **الإشهاد في اللغات** لفائدة الطلبة والمكونين

الميزانية المرصودة برسم 2020

70

مليون درهم

لتعميم المراكز الجامعية

23 الإرتقاء بالإنتاج الرقمي في التعليم العالي

حصيلة الموسم 2018-2019

- تزويد المنصة الالكترونية المغربية للدروس المفتوحة والمكثفة عبر الإنترنيت (MUN) ب 15 درس مفتوح (MOOC)
- 8 مراكز جامعية للرقمنة

برنامج عمل سنة 2020

تعزيز المنصة الإلكترونية المغربية للدروس المفتوحة والمكثفة عبر الإنترنيت(MUN MOOC) عبر إطلاق طلب عروض لإحداث مضامين رقمية

- 4 مراكز جامعية للرقمنة

الميزانية المرصودة برسم 2020

2,5

مليون درهم

الميزانية المرصودة برسم 2020

3,2

مليون درهم

تشجيع الاستعمال المشترك للبنيات التحتية

حصيلة الموسم 2018-2019

- تحميل **740.783** منشور علمي من قواعد البيانات الإلكترونية
- (+17%)
- إنجاز **20.122** تحليل وقياس مختبري من لدن وحدات الدعم التقني للبحث العلمي

برنامج عمل الموسم 2019-2020

- انخراط في قواعد البيانات الالكترونية SCOPUS, WEB OF SCIENCES من أجل تحميل **871.000** منشور علمي من قواعد البيانات الإلكترونية
- إنجاز **22.100** تحليل وقياس مختبري من لدن وحدات الدعم التقني للبحث العلمي (UATRS)

الميزانية المرصودة برسم 2020

27,34

مليون درهم

تحسين الدراسة بسلك الدكتوراه والنهوض بالتميز في مجال البحث العلمي والابتكار

حصيلة الموسم 2018-2019

سلك الدكتوراه

36.481 مسجل بسلك الدكتوراه (+6%)

2.339 مناقشة أطروحات الدكتوراه (+19,6%)

731 منحة التميز في البحث العلمي

المنشورات العلمية

7512 (+9,8%)
مفهرسة بالمجلات الدولية المحكمة بقاعدة

2575 (+20,16%)
مفهرسة مشتركة بين الجامعات المغربية ونظيراتها الأجنبية

التميز الدولي

- المساهمة في المركز الأوروبي للبحث النووي (2 مليون درهم)
- 4 جامعات مغربية مصنفة من بين ألف أحسن جامعة حسب تصنيف "THE"

برنامج عمل الموسم 2019-2020

سلك الدكتوراه

- مواصلة تخويل منح التميز في البحث العلمي (300 منحة سنويا)
- مراجعة دفتر الضوابط البيداغوجية الوطنية لسلك الدكتوراه

المنشورات العلمية

- إطلاق برنامج لتشجيع الباحثين على النشر في المجلات ذات عامل تأثير مرتفع (Revues à impact factor élevé)

التميز الدولي

- مواصلة المساهمة في المركز الأوروبي للبحث النووي
- وضع تدابير وآليات لتحسين ترتيب الجامعات المغربية على الصعيد الدولي

الميزانية المرصودة برسم 2020

11,2

مليون درهم

تمويل البحث العلمي عن طريق طلبات العروض الوطنية

حصيلة الموسم 2018-2019

- 189 مشروعا في الميادين ذات الأولوية PPR (206,9 ملايين درهم)
- 14 في مجال النباتات العطرية والطبية (5 ملايين درهم)
- 53 في إطار برنامج ابن خلدون في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية (1,33 ملايين درهم)
- إطلاق برنامج الخوارزمي في ميدان الذكاء الاصطناعي والبيانات الكبيرة، (تقييم 262 مشروع)
- تمويل 47 مشاريع بحث من طرف الشركاء (وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك، المكتب الشريف للفوسفاط)
- تمويل مشروع بحث في مجال تكنولوجيا الفضاء (2 مليون درهم)

برنامج عمل الموسم 2019-2020

- مواصلة تمويل مشاريع في الميادين ذات الأولوية PPR
- مواصلة تمويل مشاريع بحث في مجال النباتات الطبية والعطرية
- مواصلة تمويل مشاريع بحث في إطار برنامج ابن خلدون
- تمويل مشاريع بحث في إطار برنامج الخوارزمي
- مواصلة تمويل مشاريع بحث من طرف الشركاء (وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك، مؤسسة العمران)
- تمويل مشاريع بحث في إطار برامج بنيات البحث المتميزة

الميزانية المرصودة برسم 2020

83,23

مليون درهم

تمويل البحث العلمي عن طريق طلبات العروض الدولية

حصيلة الموسم 2018-2019

البرنامج الأورومتوسطي

50 مشروع (45,6 مليون درهم) أفق 2020

11 مشروع PRIMA (7,2 مليون درهم)

برنامج المجال الفلاحيARIMNET

28 مشروع (13,14 مليون درهم)

برنامج مجال الماء والطاقة ERANETMED

22 مشروع (9,68 مليون درهم)

برنامج البحوث المغاربية المشتركة

169 مشروع

التعاون الثنائي

PHC, Toubkal, PHP, Maghreb, Tunisie, Allemagne

124 مشروع (+2%)

برنامج عمل الموسم 2019-2020

- مواصلة تمويل مشاريع في البرنامج الأورومتوسطي PRIMA أفق 2020
- مواصلة تمويل مشاريع في المجال الفلاحي البرنامج الأوروبي ARIMNET-
- مواصلة تمويل مشاريع في مجال الماء والطاقة البرنامج الأوروبي – ERANETMED
- انطلاق تمويل بحوث في مجال الفلاحة البيولوجية Core Organic
- انطلاق تمويل بحوث في ميدان الطاقات المتجددة -البرنامج الأوروبي " PRE-LEAP-RE
- انطلاق تمويل بحوث مغاربية مشتركة (تونس)
- إطلاق طلبات عروض جديدة مع ألمانيا وفرنسا

الميزانية المرصودة برسم 2020

22,77

مليون درهم

تعزيز آليات تثمين نتائج البحث العلمي والتكنولوجي والابتكار

حصيلة الموسم 2018-2019

- تمويل إحداث **مجمعين للابتكار** بالجامعات (Cités d'innovation)
- التوقيع على **اتفاقيتين** تخصان إحداث وتدبير مجمع الابتكار بجهة سوس ماسة
- **122 براءة اختراع** مسجلة من طرف الجامعات ومراكز البحث(+4,27%) (65% من مجموع 186)
- **التقدم برتبتين** في تصنيف المغرب على الصعيد الدولي حسب المؤشر العالمي للابتكار (GII)

الرتبة 74

برنامج عمل الموسم 2019-2020

- **5** مجمعات للابتكار محدثة بالجامعات (Cités d'innovation)
- إحداث منح للقيام ببحوث مشتركة بين الجامعة و المقاولة المغربية (Bourses Cifre–Maroc)
- إحداث منح للقيام ببحوث مشتركة بين الجامعة و قطاعات وزارية (الفلاحة، الطاقة، الصحة)
- تنظيم جائزة التنافسية وجائزة الشراكة بين الجامعة والمقاولة

الميزانية المرصودة برسم 2020

31,81

مليون درهم

المنح

حصيلة الموسم 2018-2019

- تخويل ما يزيد عن

374.000 منحة دراسية

- إصدار المرسوم الجديد رقم 2.18.512 بتاريخ 15 ماي 2019 والمتعلق بتحديد شروط وكيفية صرف المنح الدراسية للطلبة، والبدء بتطبيقه ابتداء من الموسم الجامعي الحالي

برنامج عمل الموسم 2019-2020

- تخويل ما يزيد عن
  - 386.000 منحة دراسية

(+3,2%)

- نسبة الاستجابة لطلبات الاستفادة من منح التعليم العالي 75%
- تفعيل النظام المعلوماتي الجديد لتدبير وصرف المنح
- إعداد مشاريع القرارات بتحديد معايير الاستفادة من المنح
- إطلاق منصة الكترونية لتقديم طلبات منح الدراسية بالخارج

الميزانية المرصودة 2019

1808

مليون درهم

الميزانية المرصودة برسم 2020

1831

مليون درهم

السكن الجامعي

حصيلة الموسم 2018-2019

بناء الأحياء الجامعية

استكمال:

- ✓ 2 بتطوان (1100)
- ✓ 1 بتازة (1020)
- ✓ 1 بالقنيطرة (1426)
- ✓ 1 بمولاي اسماعيل (توسعة 852)
- ✓ 1 بطنجة (توسعة 1208)

5606 سرير

الكلفة المالية الإجمالية 257 مليون درهم

اطلاق:

- ✓ 1 بوجدة (توسعة 324)
- ✓ 1 بالناظور (توسعة 750)
- ✓ 1 بفاس (1600)

2674 سرير

الكلفة المالية الإجمالية 141 مليون درهم

برنامج عمل الموسم 2019-2020

بناء الأحياء الجامعية

فتح :

- ✓ 1 بأكادير (1400)
- ✓ 1 ملحقة بالراشدية (1000)

2400 سرير

بناء:

- ✓ 1 بالحسيمة (1400)
- ✓ 1 بالمحمدية (1400)
- ✓ 1 بسطات (ملحق 408)
- ✓ 1 بمكناس (600)

3808 سرير

كلفة مالية 145 مليون درهم

فتح بشراكة مع القطاع الخاص :

- ✓ 4 أكادير
- ✓ 2 الراشدية
- ✓ الدار البيضاء، سطات، الخريبكة، القنيطرة، تطوان

6075 سرير

الميزانية المرصودة 2019

125 مليون درهم

الميزانية المرصودة برسم 2020

145 مليون درهم

الإطعام

حصيلة الموسم 2018-2019

المطاعم الجامعية

- ✓ فتح :
- ✓ 1 سطات
- ✓ 1 أسفي
- ✓ 1 الجديدة

إعادة تهيئة وفتح :

- ✓ 2 فاس (سايس وظهر المهراز)

استكمال أشغال بناء:

- ✓ 2 بتطوان
- ✓ 1 بتازة
- ✓ 1 بالقنيطرة
- ✓ 1 بطنجة

الوجبات الغذائية

14.221.719 وجبة غذائية مقدمة (+43%)

330 مليون درهم

برنامج عمل الموسم 2019-2020

المطاعم الجامعية

- ✓ بناء:
- ✓ 1 الحسيمة
- ✓ 1 المحمدية

توسعة :

- ✓ 1 الناظور

استكمال أشغال بناء:

- ✓ 2 بتطوان
- ✓ 1 بتازة
- ✓ 1 بالقنيطرة
- ✓ 1 بطنجة

الوجبات الغذائية

15.000.000 وجبة غذائية مقدمة

(+5%)

الميزانية المرصودة 2019

330

مليون درهم

الميزانية المرصودة برسم 2020

340

مليون درهم

توزيع الخدمات الاجتماعية 2020

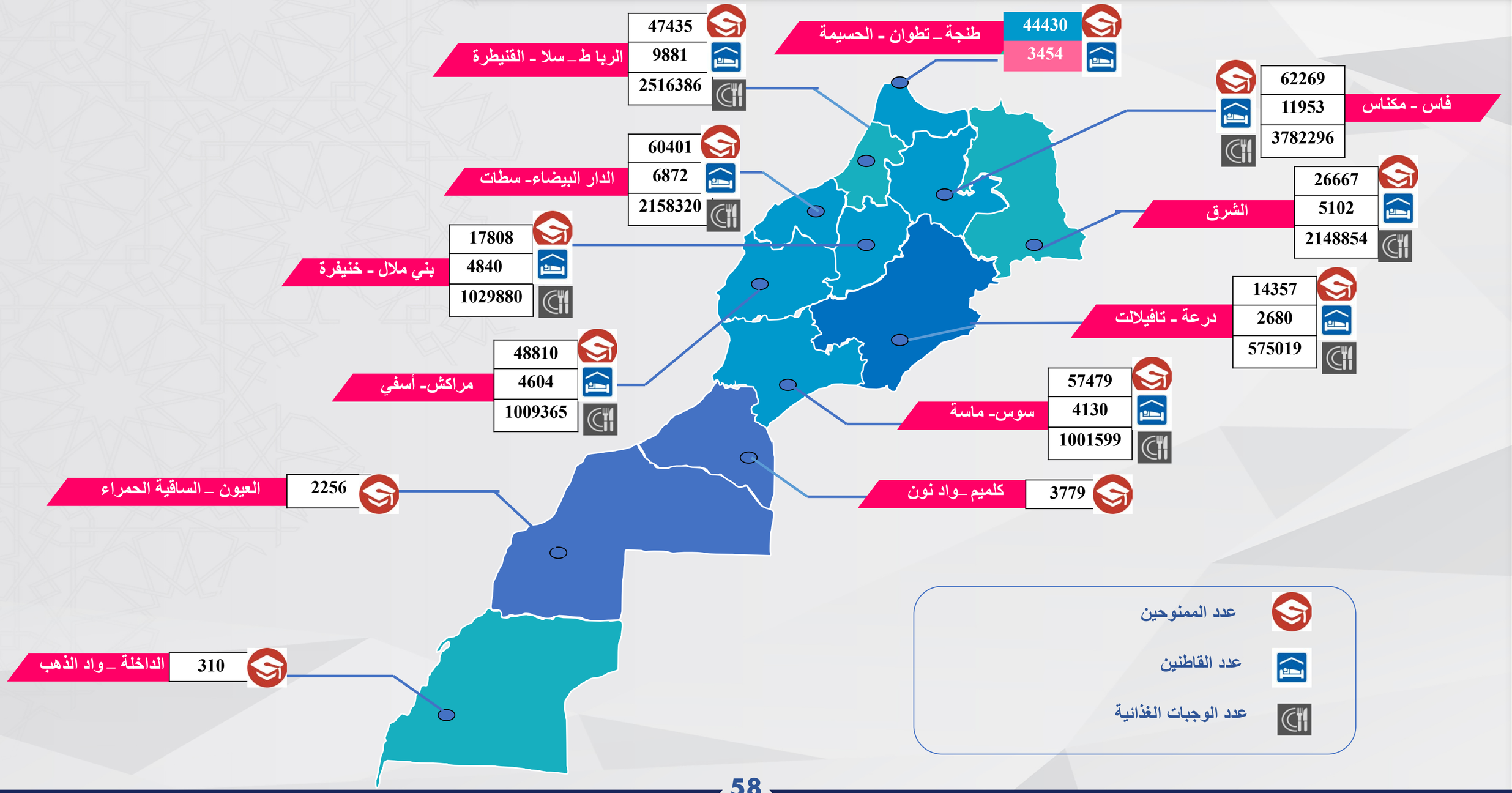

التغطية الصحية

حصيلة الموسم 2018-2019

- تعزيز حكامة **نظام التامين الإجباري** الأساسي عن المرض الخاص بالطلبة في اتجاه التبسيط والرفع من الطلبة المستفيدين:

7.160 مؤمن ← (x16) **116.352** مؤمن

- إحداث مكاتب مخصصة **لاستقبال ملفات العلاج**
- إطلاق **قافلة تواصلية** للتعريف بنظام التأمين الصحي الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بالطلبة

برنامج عمل الموسم 2019-2020

- إطلاق **منصة إلكترونية** جديدة من أجل تبادل المعطيات الخاصة بالطلبة بين الجامعات، المكتب الوطني للأعمال الاجتماعية الجامعية والثقافية (ONOUSC) والصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي (CNOPS)
- تفعيل **18** مكتب مخصصة **لاستقبال ملفات العلاج** وكدا إنشاء المزيد من مراكز الاستقبال
- مواصلة التعريف بنظام التأمين الصحي الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بالطلبة عبر **قافلة تواصلية**
- إحداث نظام **للتأمين عن الحوادث** للطلبة

الهدف

تمكين

200.000

طالب من التأمين الصحي

400 درهم كقيمة إشتراك سنوي لكل طالب مؤداة من طرف الدولة

المملكة المغربية

وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني
والتعليم العالي والبحث العلمي

شكرا على انتباهكم

ملخـــــص المناقشـــــة العامـــــة

ملخص المناقشة العامة لمشروع الميزانية الفرعية لوزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي

برسم السنة المالية 2020

بداية، قدم أغلبية السيدات والسادة المستشارين تهنئتهم للسيد الوزير على تجديد الثقة المولوية السامية على رأس هذا القطاع الإستراتيجي الهام، وكذا إلى السيد الوزير المنتدب، منوهين بالإنجازات القطاعية التي عرفها هذا القطاع، والمتمثلة على سبيل المثال، لا الحصر، في إخراج قانون الإطار لمنظومة التربية والتكوين، والتدبير الخلاق لملف التوظيف الجهوي في القطاع، وحل ملف ضحايا النظامين الأساسيين وغيرها من الملفات النوعية.

وتمت الإشارة إلى أن إصلاح هذا القطاع يعتبر من الأولويات الوطنية، فالخطب الملكية والتوجيهات السامية ما فتئت تؤكد على أولوية القطاع وضرورة تأهيله وتطويره في سياق بلورة النموذج التنموي الجديد، ومواصلة إصلاح منظومة التربية والتكوين. وبالتالي فإن المرحلة الجديدة، تستوجب الروح الوطنية وتحمل المسؤولية الاستراتيجية في أفق تطبيق قانون الإطار، بالرغم من أن الميزانية المرصودة لهذا القطاع، لا تجيب على جميع الطموحات لمواكبة الإصلاح الشامل، وذلك بسبب وجود عدد من الإكراهات والمشاكل المرتبطة بالهدر المدرسي والاكتظاظ وغيرها.

وأشاد بعض السادة المستشارين باستراتيجية العمل التي نهجتها الوزارة، والمتجسدة في سياسة القرب، من خلال الزيارات الميدانية الى مختلف الجهات، للوقوف على واقع المنظومة التربوية ولقاء الأسرة التربوية والمنتخبين والفاعلين في المجتمع المدني، وهي خطوات أحدثت تحولا نوعيا في تدبير هذا القطب الحيوي.

➢ التربيـــة الوطنيـــة :

وبالنسبة للتعليم في الوسط القروي والجبلي، اعتبر أحد السادة المتدخلين أن قانون الإطار ومشروع قانون المالية لسنة 2020، سيشكلان بوابتين رئيسيتين لرفع الحيف الذي تعرفه هذه المناطق، والذي يبدو جليا من خلال الخصاص المسجل فيها على مستويات البنيات التحتية والتجهيزات والموارد البشرية، وفي هذا الإطار تم التأكيد على ضرورة بلورة مخطط أو برنامج للتعليم القروي والجبلي مع استحضار خصوصيات هذا المجال، مخطط يضع ضمن مرتكزاته تعميم المدارس الجماعاتية والنقل المدرسي، وتحفيز الموارد البشرية للعمل في المناطق النائية، وتعميم المنحة على الطلبة المنحدرين من هذا الوسط ،على ضوء مراجعة المرسوم المنظم للمنحة، قصد تعديل المعايير والشروط، لمواكبة تدهور وضعية الطبقة المتوسطة.

وسجل بشكل إيجابي حرص الحكومة على توفير الدعم المالي والبشري، لإنجاح ورش إصلاح منظومة التربية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي في قانون المالية لسنة 2020، وذلك برصد ميزانية غير مسبوقة للقطاع، تشكل نسبة 21% من ميزانية الدولة، وتبلغ 72.4 مليار درهم، أي بزيادة 17%، وهو رقم يعكس من جهة الحاجات المتزايدة لهذا القطاع الإستراتيجي، ويعبر من جهة أخرى عن الأولوية التي تحظى بها منظومة التربية والتكوين ببلادنا.

وأشاد عدد من السادة المستشارين بالتدابير والإجراءات التي جاء بها قانون المالية الحالي، والقاضي بإحداث حوالي 16.000 منصب مالي وإيلاء أهمية خاصة للجانب الاجتماعي وبتخصيص ما يفوق 3.5 مليار درهم في إطار تعزيز الدعم الاجتماعي للتمدرس بهدف تجاوز المعيقات التي تحول دون تمدرس أبناء الفئات المعوزة أو تتسبب في انقطاعهم عن الدراسة خاصة في العالم القروي. مع الدعوة إلى الحرص على ترشيد النفقات، بما يضمن النجاعة والحكامة الجيدة في تدبير مختلف العمليات والمشاريع المبرمجة وتكثيف الجهود الحكومية من أجل تحسين ظروف تمدرس التلاميذ في إطار مشاريع ذات أولوية، وذلك بتعزيز مختلف أنواع الدعم الاجتماعي، وخاصة تحسين جودة الخدمات بالداخليات والمطاعم

المدرسية والرفع من عدد المستفيدين من برنامج تيسير ليصل إلى 1.8 مليون تلميذ برسم موسم 2018-2019، والمستفيدين من المبادرة الملكية مليون محفظة، وتطوير العرض المدرسي عبر فتح 137 مؤسسة تعليمية جديدة برسم الدخول المدرسي 2019-2020، والتعميم التدريجي للتعليم الأولي، إلى جانب جهود تطوير النموذج البيداغوجي وإدماج التكوين المهني في التعليم العمومي، وارتفاع عدد التلاميذ المسجلين، علاوة على الجهود المبذولة للحد من ظاهرتي الاكتظاظ والأقسام المشتركة، عبر تعزيز القطاع بالموارد البشرية اللازمة بتوظيف 15.000 أستاذ على مستوى الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، مرحبين بالتقدم والتحسن الملموس في النسب الخاصة بالتمدرس في مختلف الأسلاك التعليمية، وتسجيل انخفاض معدل الهدر المدرسي بين الموسمين الدراسيين 2017-2018 و2018-2019.

وثمن بعض السادة المتدخلين المصادقة الأخيرة التي تمت على قانون الإطار المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، متسائلين في نفس الوقت عن أسباب عدم مصاحبته حاليا بالنصوص والقوانين التنظيمية لمواكبة هذا الورش الإصلاحي، داعين بالإسراع في إخراج القوانين التنظيمية لحيز الوجود لتطبيقها وإعداد مدونة للتعليم تجمع القوانين التسع المتفرقة.

وتم التساؤل عن الميزانية الخاصة بقانون الإطار، مع الدعوة إلى وضع سطر مالي خاص بقانون الإطار ضمن الميزانية العامة للدولة، علما أنه سيكلف 10 مليار درهم.

وتمت المطالبة بمراجعة التعليم الأساسي والثانوي، خاصة أمام كثرة المناهج والبرامج، الشيء الذي يطرح معه تساؤلات حول إشكالية تنزيل قانون الإطار.

وأكدت إحدى السيدات المستشارات أن المسألة التعليمية من أولى أولويات القضايا الاستراتيجية التنموية المصيرية في بلادنا التي تأخرنا كثيرا في جعلها قضية مجتمعية ووطنية ذات مكانة خاصة خارج البرامج والحسابات والتوجهات السياسية والحزبية، تحكمها التوجهات والاختيارات التي يفرضها

النموذج التنموي، بدل الاختيارات الظرفية المرتبطة بمؤشرات النمو رضوخا لإملاءات صندوق النقد الدولي، والتي أبانت عن محدودية نتائجها وسطحية الأهداف المرسومة لها، إضافة إلى الاختلالات المالية والإدارية التي شابت هذه البرامج، التي أكدتها تقارير المجلس الأعلى للحسابات. في حين يجب أن يحظى إصلاح منظومة التربية والتكوين بتوافق واسع، مما يستدعي اعتماد مقاربة تشاركية مع كل الأطراف في إطار مقاربة أفقية ناجعة، مع قبول كل الأطراف المعنية بمبدأ التقييم ووجوب المحاسبة.

وفي سياق آخر، استعرض بعض السادة المستشارين الاختلالات الهيكلية والبنيوية التي تشوب المنظومة التربوية والمتمثلة فيما يلي :

- البنيات المهترئة للمؤسسات والمنشئات التعليمية،
- النقص الحاد في توفير البنيات الاستقبالية "الداخليات"، في المناطق النائية وغياب المرافق الصحية بالمؤسسات التعليمية بالعالم القروي والمغرب العميق. مما يحرم العديد من الفتيات من استكمال الدراسة،
- غياب تكافؤ الفرص أمام كل أبناء المغاربة (خاصة الاستفادة من التعليم الأولي)
- المناهج التربوية والبيداغوجية،
- استمرار حجم الهدر المدرسي في مستويات مرتفعة،
- عدم تغطية الخريطة المدرسية من الموارد البشرية المطلوبة وبالتالي تفاقم نسبة الاكتظاظ،
- عدم تغطية كافة الجماعات القروية بالتعليم الإعدادي،
- سوء التدبير والحكامة، كما وقف على ذلك المجلس الاعلى للحسابات،
- العنف الداخلي والخارجي،
- المستوى المعرفي المتدني لمتلقي المناهج الدراسية،

- الاحتجاجات المتواصلة للعاملين بهذا القطاع الحيوي نتيجة الحيف والتضييق الممارس عليهم وحرمانهم من ممارسة حقهم النقابي من خلال الاقتطاعات، في تعارض تام مع التشريعات الدولية وقانون الشغل،
- جشع القطاع الخاص الذي يستغل ضعف منتوج التعليم العمومي. ولهف الآباء لضمان مستقبل أحسن لأبنائهم.

ولوحظ وجود عدة مشاكل تؤثر على مفهوم مدرسة القرب وتعميم التعليم، خاصة أمام النقص الكبير في العديد من شروط التعليم "اللائق" نسبة الى العمل اللائق يكفي هنا الاستشهاد بالغياب شبه التام للملاعب الرياضية ببعض المؤسسات التعليمية خاصة الابتدائية التي يضطر فيها بعض أساتذة الرياضة إلى استغلال ساحة المدرسة وإزعاج الأقسام التعليمية، في ظل الغياب التام للتجهيزات الخاصة بالمواد التجريبية خاصة بالمؤسسات حديثة النشأة منذ 2009 وحرمان التلاميذ من القيام بالتجارب العلمية على الرغم من أهمية مادة التربية البدنية في المدارس الابتدائية والتي يجب أن تعتبر مادة أساسية في التكوين التربوي.

وتمت الإشارة إلى أن القطاع لا زال يعاني من الخصاص المهول في الموارد البشرية ، وهو ما يدفع مصالح الوزارة إلى دمج وضم الأقسام وإلغاء التفويج، بل حتى الخيار الفرنسي في تدريس المواد العلمية الذي دافعت عنه الحكومة في القانون الإطار وخلق نقاشا مجتمعيا ولقي معارضة قوية من طرف البعض لم تهيئ له الامكانيات والشروط الضرورية، ولم توفر الكفاءات اللازمة لهذا الاختيار. وهو الاتجاه الذي ذهب إليه المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، الذي أكد على غياب التكوين المستمر ومحدودية التحكم في المعارف الأساسية وطرق التدريس. والمكانة الدونية والغير جذابة التي باتت تحتلها مهنة التدريس في بلادنا.

وبعد مصادقة البرلمان على القانونين التنظيميين المتعلقين بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وبالمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، تم إبراز أنه أضحى إدماج الأمازيغية في التعليم، وبذل المجهودات الضرورية لتهيئتها

لسنيا وبيداغوجيا وتعميمها على مستوى التعليم المدرسي والجامعي، أمرا حتميا وضروريا ، مؤكدين في هذا الإطار على ضرورة إدماجها منذ التعليم الابتدائي، وكذا ترجمة هذا التنزيل في أرقام واعتمادات القانون المالي من خلال حساب خصوصي، لترسيم الأمازيغية في مختلف مناحي الحياة العامة وفي صدارتها التعليم بمختلف أسلاكه.

هذا، وتمت المطالبة بتفعيل الصندوق الخاص بالطابع الرسمي للأمازيغية وتم التنويه بمجهود الحكومة والبرلمان في إخراج القانون التنظيمي المتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، وكيفيات إدماجها في مجال التعليم خصوصا، ومجالات الحياة العامة ذات الأولوية، مبرزين أن هذا الإجراء لا يكفي، بل يتطلب انخراطا فعليا وسريعا للحكومة، خصوصا وأن الأمر يتطلب اليوم تكوين 5000 أستاذ في التعليم الأولي، و100 ألف أستاذة وأستاذ لتعليم الأمازيغية للكبار وأبناء الجالية المغربية بالخارج، لذلك تمت المطالبة بإحداث لجنة وزارية تسهر على الإسراع في تنزيل هذه العملية.

✓ **التعليم الأولي :**

وبخصوص التعليم الأولي، لوحظ أن هناك ضعفا بالميزانية المرصودة له، وتباينا كبيرا بين الوسط الحضري والقروي، والنسبة المتدنية لتمدرس الفتيات بالوسط القروي، وتعدد المتدخلين وضعف مشاركة الحكومة في غياب تام لآليات الرقابة والتقييم، وغياب استراتيجية موحدة.

وعلاقة بنفس الموضوع، تم اعتبار أن هناك استغلالا لنسبة العاطلين من طرف الجهات التي تدبر هذا الملف، وهي المقاربة نفسها التي تم اعتمادها على مستوى تعزيز الموارد البشرية عن طريق نظام العقدة، مما يطرح معه سؤالا عريضا حول جدية الاختيارات وجاهزية المنظومة لتبني الاستراتيجيات والمخططات والبرامج، ومدى مراهنة بلادنا على الاستثمار في الرأسمال البشري باعتباره اللبنة الأساسية لبناء النموذج التنموي الجديد.

ومن جهة أخرى، ارتأت إحدى السيدات المستشارات أنه من خلال الاضطلاع على مذكرة تقديم مشروع قانون المالية، ووثيقة مشروع نجاعة الأداء الصادرة عن الوزارة، يتضح أن جل المؤشرات تؤكد أنه تم تحقيق نتائج متواضعة جدا، فيما يخص التعليم الأولي، فعلى الرغم من الأهمية الكبيرة التي أولاها صاحب الجلالة لهذا الموضوع، حيث سبق له أن شدد على ضرورة جعل التعليم الأولي إلزامي بالنسبة للدولة والأسر، واعتماد النصوص القانونية والتنظيمية ذات الصلة، ووضع إطار بيداغوجي مرجعي وطني للتعليم الأولي، فإن الأرقام والمعطيات الواردة في وثيقة مشروع نجاعة الأداء تؤكد، على أننا لازلنا جد متأخرين في هذا الصدد، ما يثير الاستغراب هو أنه وعلى الرغم من أن قانون المالية لسنة 2018، لم يحقق 49.6% وهي النسبة التي عرفت تراجعا واضحا خلال قانون المالية لسنة 2019 حيث وصلت إلى 48.4% تأتي الوزارة لتؤكد أنها ستحقق خلال مشروع قانون المالية لسنة 2020 نسبة تقدر ب 57.5% في حين تتوقع أن تصل خلال سنة 2021 و2022، على توالي نسبتي 61.71% و 67%، وهذا ما يطرح معه عدة تساؤلات حول كيفية تحقيق نسبة الإنجاز بالنظر إلى هذه النسب المسجلة وإن تم وضع النصوص القانونية والتنظيمية والإطار البيداغوجي المرجعي الوطني.

وتم التأكيد على أهمية مواصلة تنزيل البرنامج الوطني لتعميم التعليم الأولي من أجل بلوغ 100% في أفق 2028، بتعبئة غلاف مالي يقدر ب1.65 مليار درهم برسم هذه السنة المالية، ومواصلة توسيع العرض المدرسي عن طريق بناء مؤسسات تعليمية جديدة، وتأهيل البنية التحتية المدرسية؛ وتعزيز الموارد البشرية من خلال توظيف 15.344 أستاذ وإعادة هيكلة التكوين المستمر للنهوض بمهنة التدريس، وتفعيل البرنامج الوطني للتربية الدامجة لفائدة الأطفال في وضعية إعاقة، وتطوير برامج محو الأمية، مع ضرورة أن تضطلع الأكاديميات بمهامها "كوزارات جهوية" تروم الحكامة والجودة وحسن التدبير وإعادة الاعتبار للمدرسة العمومية، مادامت الثقة موجودة يتقاسمها الجميع. هذا إلى جانب رفع درجة الوعي عند الآباء والتركيز على تقييم السياسات العمومية عن طريق إشراك

جميع الكفاءات الوطنية والمساهمة في منسوب الوعي بين جميع الفاعلين في تضامن تام.

أما بخصوص الهدر المدرسي المتوقع تحقيقه خلال الموسم 2021 – 2022، ذكرت إحدى السيدات المتدخلات أن المعطيات المقدمة تتحدث عن تخفيض يصل إلى 6% فقط في أفق تحقيق نسبة 3% خلال موسم 2024-2025، علما أنه بلغ في الموسم الدراسي 2017-2018 ما يعادل 12%، بمعنى أن الوزارة تتوقع تخفيضه إلى النصف في المرحلة الأولى، وهو ما يعتبر مبالغا فيه بعض الشيء، لكن على الرغم من ذلك فاعتبرت أنه ينبغي التنويه بالانجازات التي حققت، لأنه في حقيقة الأمر، ظاهرة الهدر المدرسي، لازالت ذلك الوباء الفتاك الذي ينخر منظومة التربية الوطنية، رغم المبالغ المالية الهامة التي صرفت من أجل القضاء عليه، وبالتالي يجب تظافر المجهودات لإيجاد رؤية استراتيجية متكاملة من أجل محاربته.

وبالنسبة لموضوع التعاقد، تم التساؤل عن جودة التعليم، خاصة وأنه يتم توظيف خريجي الجامعات لمدة قد تفوق 20 سنة، وفي هذا السياق تم التساؤل عن الإجراء المتعلق بالسماح للأشخاص البالغين 50 سنة من المشاركة في المباراة.

هذا، وتم اعتبار أن إشكالية المنظومة التربوية ترجع بالأساس إلى عدم العناية بالموارد البشرية لموظفي وزارة التربية الوطنية ، وغياب إرادة حقيقية لحل الملفات العالقة ، وعدم مأسسة الحوار القطاعي، إذ تمت الدعوة إلى ضرورة إخراج نظام أساسي منصف وعادل لموظفي وزارة التربية الوطنية، خاصة ونحن نتحدث عن قانون إطار ورؤية استراتيجية ومن أجل مواكبة التغييرات التي تعرفها المنظومة التربوية.

ولوحظ غياب لأي أثر في الوثائق المقدمة حول المخطط الاستعجالي ضمن هذه الميزانية، كما اعتبر أن مهن التربية والتكوين يجب أن تكون تحت إشراف الوزارة ومديري الأكاديميات تجاوزا للاختلالات، واقترح إدراج التربية

الجنسية في العالم القروي، خاصة أمام ظاهرة زواج القاصرات، وتمت الدعوة إلى تحسين جودة المطاعم المدرسية.

وتمت المطالبة بتوضيح اختصاصات مدير الأكاديمية ومهام عدد من المديريات وتأنيث المسؤوليات.

واقترح أن تصبح دار الطالب والطالبة التابعة لوزارة التربية الوطنية وليس للتعاون الوطني، تحت وصاية وزارة التضامن.

وأشارت إحدى السيدات المستشارات إلى وضعية فئة الأساتذة حاملي الشهادات الذين يطالبون بالترقية وتغيير الإطار إسوة بمن قبلهم، حيث رفضت الوزارة تمديد استفادة حاملي الشواهد من الترقية وتغيير الإطار التي تمت سنة 2015 إلى حين إصدار نظام أساسي يضمن هذا الحق، واعتبرت أنه ضرب لمكتسبات نساء ورجال التعليم وضرب لمبدأ دستوري هو المساواة بين الشغيلة في القطاع.

✓ **التعليم الخصوصي :**

تم التساؤل عن كيفية قبول الوزارة بإقامة مدارس خصوصية رغم عدم توفرها على ملاعب رياضية، الشيء الذي فسر عدم اهتمام الوزارة بمادة التربية البدنية في البرامج التعليمية في التعليم الابتدائي.

وتمت الدعوة إلى ضرورة إيجاد حلول لذوي الاحتياجات الخاصة، والأمراض النادرة، خاصة أمام رفض مؤسسات التعليم الخاص تمدرسهم، علما أنهم يقومون بانتقاء الأطفال وإجراء مقابلة لهم في سن 3 سنوات.

➢ **التعليم العالي والبحث العلمي :**

وبخصوص التعليم العالي، تمت الدعوة إلى اعتماد عدالة مجالية وجهوية في القطاع، إذ ليس من المعقول أن تبقى جهات في مغرب 2020 بدون جامعة قائمة الذات، خاصة جهة درعة-تافيلالت وجهات جنوب المملكة، وفي هذا الإطار، تم التأكيد على إحداث جامعات بالجهات التي تفتقر إلى وجود جامعات، الأمر الذي يؤدي إلى الهدر الجامعي أمام صعوبة تنقل الطلبة إلى الجامعات.

أما بالنسبة للمنحة، تم التأكيد على أهمية تعميمها ومنحها وفق معايير اجتماعية ومجالية منصفة، وتمت المطالبة بعقد اجتماع اللجنة لمناقشة موضوع المنح الجامعية وكيفية تدبيرها.

ومن جهة أخرى، ثمن ثلة من السيدات والسادة المستشارين الإجراءات المبذولة على مستوى هذا القطاع، حيث انتقل المعدل من 35% خلال الموسم 2018-2017 إلى 37% برسم السنة الجامعية 2019-2018، بالإضافة إلى الرفع من الطاقة الاستيعابية لبعض المؤسسات الجامعية وتحسين استعمالها والرفع من عدد الطلبة المسجلين وعدد الأساتذة، بالإضافة إلى مواصلة برنامج تأهيل مدارس المهندسين وإحداث مراكز تنمية الكفاءات المهنية والوظيفية وإحداث مراكز جامعية لتعلم اللغات.

وبالرغم من هذه الإنجازات تظل هناك بعض النقائص والملاحظات من باب المساهمة في دينامية إصلاح القطاع الذي يستلزم تظافر جهود مختلف الشركاء، والإنصات لانتظارات المواطنين على هذا المستوى، وحاجيات سوق الشغل، وهي عوامل تبرز الحاجة إلى النهوض أكثر بهذا القطاع.

وعلى مستوى تحسين الولوج والدراسة بالتعليم العالي، تم تسجيل غياب أقطاب جامعية متكاملة تضم مؤسسات متنوعة وأحياء جامعية ومطاعم ومكتبات، إذ من المفترض خلق بيئة ملائمة للحياة الطلابية، وإحداث مؤسسات جامعية تضم شعب وتخصصات تراعي خصوصية الجهات في إطار نهج سياسة اللاتمركز، مع تعميم المؤسسات الجامعية ذات الاستقطاب المحدود على مستوى كافة الجهات لتيسير عملية ولوج الطلبة دون تكبد عناء التنقل لجهات أخرى، من أجل جعل الجامعة قطب أساسي للتنمية الجهوية؛ وغياب الجسور بين مؤسسات التكوين المهني ومؤسسات التعليم العالي؛ وتسجيل فرق شاسع بين العناية التي تحظى بها المسالك ذات الاستقطاب المحدود على عكس المسالك ذات الاستقبال المفتوح؛ وكذلك تسجيل ضعف كبير في نسبة المسجلين في سلك الإجازة المهنية، حيث لا يمثلون سوى 2.2% من طلبة سلك الإجازة بالجامعة حسب إحصائيات سنة 2017؛ ووقوف التكلفة المالية كعائق أساسي أمام استثمار الموارد البشرية

لفائدة جودة التعليم، كما لوحظ نقص حاد في التأطير البيداغوجي وعدد الإداريين، حيث أن عدد المناصب المالية المرصودة هذه السنة 700 منصب جديد و 700 منصب للتحويل تبقى غير كافية للاستجابة للعدد الكبير للطلبة المسجلين؛ ووجود مجموعة من مؤسسات التعليم العالي غير تابعة لوزارة التعليم العالي، إذ من المفترض أن تخضع جميع الجامعات لمنظومة التعليم العالي حتى تستفيد من فرص البحث العلمي والابتكار ولا تبقى على الهامش وتحت وصاية مزدوجة.

وتم اعتبار أن هناك ضعفا كبيرا في الميزانية المرصودة للبحث العلمي والابتكار برسم هذه السنة المالية، إذ لوحظ غياب استراتيجية واضحة لتطوير البحث العلمي في الميادين ذات الأولوية انسجاما مع الخصوصية الطبيعية للبلاد؛ وغياب دعم المقاولة للبحث العلمي وعدم التوفر على البنيات التحتية الخاصة بالبحث العلمي، بالإضافة إلى تعقيد المساطر الإدارية والمالية في اقتناء حاجيات البحث العلمي.

وعلى مستوى الارتقاء بالإنتاج الرقمي للتعليم العالي وتنزيل الإصلاح البيداغوجي، تم تسجيل محدودية استعمال التكنولوجيا الرقمية مع غياب مخطط رقمي مهيكل للتعليم العالي؛ وعدم رضا المدرسين على مستوى الطلبة الحاصلين على الباكالوريا الوافدين على الجامعات، إذ أن عدد كبير منهم غير متحكمين لا في اللغة ولا في تكنولوجيا الاتصال، مما ينعكس سلبا على مردودية التعليم العالي؛ وتسجيل عجز رئيسي في تطبيق نظام ماستر/إجازة/دكتوراه وفي عدم تبني آليات الوحدات المكتسبة ضمن التنظيم البيداغوجي، وهي آلية أساسية تسمح بمد الجسور بين الشعب والمسالك الأكاديمية وبتعزيز حركية الطلبة، وكذا المحدودية في عدد المسجلين في سلك الماستر 4.9% من مجموع الطلبة الجامعيين سنة 2016، بسبب محدودية العرض، وكذلك المقاييس المعتمدة والشروط اللازمة التي تتجلى في انتقاء الطلبة بعد اجتياز الاختبارات الكتابية والمقابلات التي تجعله مفتوحا دون التقيد بالمجال الجهوي؛ ناهيك عن معاناة سلك الماستر من عجز سلك الإجازة، الذي لا يستقبل سوى 5% و 4% من سلك الدكتوراه، كما أن سلك الإجازة الأساسية يولد خسائر هامة، تؤثر سلبا على جودة التكوينات بالجامعة، وتؤدي إلى تكلفة

اجتماعية ومالية كبيرة، مما يعطي انطباعا ونظرة دونية عن الجامعة، بالإضافة لغياب الجاذبية وانخفاض مستوى الراغبين في الالتحاق بالجامعة التي لم تنجح في الحفاظ على الطلبة، حيث أن الانقطاع على الدراسة في التعليم العالي الجامعي، ذو الاستقطاب المفتوح بلغ 25% خلال السنة الأولى من الدراسة و 40.2% بعد سنتين و20.9% بعد ثلاث سنوات.

واعتبر أحد السادة المستشارين أن موضوع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، الذي تم إغفاله في ميزانية 2020، موضوع له أهميته، خصوصا فيما يتعلق بمنح بعض المؤسسات الجامعية الخاصة، في الوقت الذي تعاني بعض الجامعات العمومية التي تضم آلاف الطلبة من الاستفادة من هذه الشراكات.

تساءلت إحدى السيدات المتدخلات حول ما تم تحقيقه على مستوى تلبية متطلبات اللحظة الجامعية وإن كان في مستوى تطلعات ومكونات الجامعة المغربية.

وبالنسبة لمسألة البحث العلمي، تم اعتبار أن الحكومة الحالية كالحكومات المتعاقبة لم تولي أهمية كبيرة للبحث العلمي الذي يصنف بلادنا في مراتب متأخرة حتى مقارنة مع دول المحيط بحيث لا تمثل النفقات الداخلية المرصودة للبحث والتنمية دون المستوى المطلوب، حيث يصل المتوسط العالمي في الدول الأوربية إلى 2 في المائة على العموم، علما أن الميثاق الوطني للتربية والتكوين قد أوصى بأن تصل هذه النسبة إلى 1 في المائة سنة 2000.

هذا، ولوحظ غياب سياسة واضحة المعالم لتطوير البحث العلمي وتحفيز الابتكار، فالاعتماد المخصص له، لا يتعدى 0.8% من الناتج الداخلي الخام، في حين أن المتوسط العالمي يصل الى 2% ، وتمت المطالبة بعدم تضريب البحث العلمي في مشروع قانون المالية لسنة 2020.

وتم اعتبار أن البحث العلمي لا زال يعاني من انعدام سياسة واضحة ومعلنة في مجال البحث بهدف توضيح الرؤية على المديين المتوسط والبعيد وغياب جهاز سلطة لتنسيق السياسات والبرامج القطاعية والابتكار وتنمية

التكنولوجيا، فضلا عن تعقيد تدبير الميزانية وبطؤه، وكذلك إنشاء أعداد متزايدة من المؤسسات للبحث خارج الحرم الجامعي وتشتيتها جغرافيا، وغياب تقييم مستمر ومتكرر لمنظومة البحث العلمي.

وبالنسبة للتعاون الدولي، تم التساؤل عما إذا كان هناك تقييم لمسيرة هذا التعاون، وعن أثره على التنمية، وإن كان قد تحول إلى نوع من المناولة وتشجيع هجرة الأدمغة التي نحن في أمس الحاجة إليها لتطوير بلادنا اقتصاديا وتكنولوجيا.

وبخصوص القطاع الخاص، تمت المطابة بمواكبة هذا القطاع، وتحديد ضوابط الحكامة الاعتراف بالديبلومات وفق معايير موضوعية وعلمية تجعل من حاملي الشواهد في مستوى التكوين المطلوب.

وتم التأكيد على اعتماد سياسة ناجعة بالنسبة للتخصصات الجامعية المطلوبة، وعدم الإغراق في توظيف تخصصات كلاسيكية، بل يجب تحديد وظائف المؤسسات الجامعية من خلال مسالك التكوين وربطها بسوق الشغل.

وثمن السادة المستشارين رغبة الوزارة في إدراج اللغة الإنجليزية كلغة أولى للعلم والتحصيل في الجامعات، مقترحين وضع برنامج وطني يبدأ من التعليم الابتدائي ثم الثانوي ثم الجامعي، نظرا لكون لغة العلوم اليوم هي اللغة الإنجليزية، مع الاحتفاظ باللغات الأخرى كخيارات ممكنة في إطار التعدد الثقافي الذي تعرفه بلادنا.

وتم اعتبار أن الخدمات الاجتماعية المقدمة للطلبة، ورغم الزيادة في عدد الممنوحين ونظام التغطية الصحية الا ان ذلك يبقى غير كاف، والمسؤولية فيه لا ترجع لوزارة التعليم العالي فقط، بل المسؤولية هي مسؤولية حكومية مشتركة.

وذكرت إحدى السيدات المستشارات أن التعليم العالي يعاني من خصاص كبير في الاساتذة الجامعين مع كثرة المحالين على التقاعد ووقف التوظيف، متسائلة عن تصور الوزارة لحل هذه المعضلة.

➢ التكوين المهني :

وتمت الإشارة إلى أن التكوين المهني يحظى باهتمام ملكي كبير، فهو قطاع واعد وإستراتيجي وقاطرة الاقتصاد الوطني، إذ يعمل بتواز مع مختلف القطاعات الحكومية، ويواكب مختلف المخططات القطاعية، وفي هذا الإطار ثمن السادة المستشارين توجه الوزارة لإحداث جيل جديد من مراكز التكوين، من خلال بناء وتجهيز 12 مدينة جهوية للمهن والكفاءات، باستثمار يبلغ 3.6 ملايير درهم مبرمج في ميزانية 2020 ، في إطار تنزيل خارطة الطريق لتطوير التكوين المهني، وخاصة هدف ربط المنظومة التربوية في شموليتها بمتطلبات سوق الشغل، على اعتبار أن التكوين المهني ليس ملاذا للفاشلين في المنظومة التربوية ،وليس بديلا لها، بل هو مسار من المسارات الأساسية في مجال الاستثمار المنتج والمشغل.

وأكد بعض السيدات والسادة المستشارين أن الأولوية حاليا يجب أن تعطى لهذا القطاع الحيوي مع تخصيص ميزانية أكبر في المستقبل، خاصة وأن هذا القطاع يعتبر رافعة أساسية لتأهيل الشباب وإدماجه في مجال الشغل، وهو الأمر الذي يفرض مواكبة التطور التكنولوجي، وتأهيل الطلبة والتلاميذ في المبادرة الحرة وفتح آفاق المقاولة المتوسطة والصغرى لمعالجة مشاكل هؤلاء الشباب، مع ضرورة الإسراع في تنزيل الجهوية المتقدمة ومشاركة القطاع الخاص في مناظرات وطنية وجهوية من أجل إعداد تصور آجال تنزيل هذا المشروع الذي يفرض تكوينات ملائمة حسب المناطق ونوعية الحرف.

وارتباطا بهذا الموضوع، تم التساؤل عن عنصر الجودة، وذلك بسبب عدم استطاعة أفواج كثيرة من الخريجين للاندماج في سوق الشغل بعد التكوين النظري والتطبيقي الذي تمت الاستفادة منه، خصوصا وأن التقرير الذي سبق وأن صدر عن المندوبية السامية للتخطيط، كشف عن معدل البطالة في صفوف خريجي معاهد التكوين المهني، والمقدر بـ 24.5% مقابل 16% من صفوف خريجي التعليم العام، مما يستوجب معه ضرورة تأهيل العنصر البشري والعناية بالمقاولة المغربية الشبابية؛ وضرورة تفعيل توصيات المناظرة الوطنية المتعلقة بقطاع

التكوين المهني؛ وضرورة استفادة مكوني التكوين المهني من خدمات مؤسسة محمد السادس للأعمال الاجتماعية، لأنهم يؤدون نفس الخدمة إسوة بأطر القطاع في التربية الوطنية.

وتم إبراز أن معاهد ومؤسسات التكوين المهني لا زالت موزعة بين مختلف القطاعات وقد حان الوقت لتجميع هذه المؤسسات في منظومة واحدة وفق استراتيجية موحدة وفي إطار عدالة مجالية.

وتم اقتراح إدماج التكوين المهني بالتعليم، لأنه سيسمح بتموقع جديد للتكوين المهني داخل المنظومة التربوية، واعتماد أساليب جديدة للتدبير والتمويل. بالإضافة الى ضبط وترشيد الوسائل والموارد الموجهة لهذا القطاع، وإبراز مجالات التدخل الخاصة بالقطاعات والمؤسسات الحكومية والخاصة، ومختلف الفاعلين في هذا القطاع وتحديد مسؤولياتهم.

وتمت الإشارة إلى أن نسبة 33% من خريجي التكوين المهني يشغلون مناصب أقل من دبلوماتهم مقابل 11 بالمائة لخريجي التعليم العام، بل إن 37% من خريجي التعليم العام يشغلون المناصب تفوق مؤهلاتهم، ناهيك عن وجود مختبرات وأقسام تطبيقية بدون معدات أو بمعدات متقادمة ومتهالكة، وغياب أو ندرة المواد الأولية وتأخر توفيرها؛ وضعف نسب التأطير، وعدد المكونين مقابل عدد التلاميذ والطلبة في مختلف المعاهد؛ بالإضافة إلى مشكل اللغة بالنسبة للمتدربين والقدرة على الاندماج في سوق الشغل أو مواصلة المسار في الخطة التي قدمت أمام أنظار جلالة الملك، وضعف التكوين بالتناوب، نظرا لضعف مواكبة المقاولات المستقبلة للطلبة خاصة على مستوى التشجيع الضريبي، وهزالة عرض مواكبة الطلبة المتدربين خلال مراحل التكوين بالمقاولات، وإكراهات التكوين بالتدرج وأهميته، وتقادم المهن، إذ حسب تقرير للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، فإن 70 بالمائة من المهن ستختفي بحلول 2020، في حين يسجل ضعف العرض في المهن الجديدة، علما أن اليد العاملة هي صلب أي نموذج تنموي جديد فإن عرض التكوين لازال تقليديا ومنتجا لعدد متزايد من البطالة المكونة.

وتم التساؤل عما إذا كانت هناك مراقبة تمارس على المؤسسات ذات التسيير المفوض، علما أن هناك ميزانية تسلم لهذه المؤسسات.

هذا، وتم الإلحاح على مجانية التكوين المهني، خاصة بالنسبة للأشخاص القاطنين بالمناطق النائية والذين يصعب عليهم أداء مبلغ 700 درهم.

وأشير إلى أن الميزانية المخصصة لقطاع التكوين المهني تقدر بنسبة 0.5% من الناتج الداخلي الخام، مقابل 1.5% في فرنسا، وهي مصادر تتنوع بين الميزانية المرصودة من الدولة، ثم عائدات رسم التكوين المهني، والتمويلات التي يتيحها التعاون الدولي، وفي الأخير مساهمة الأسر.

وختاما، تم التأكيد على أن نجاح المنظومة التعليمية رهين بتحقيق النقط التالية :

- وضع سياسة تعليمية وفق مقاربة شمولية ومندمجة تحقق الالتقائية بين القطاعات الحكومية،
- توفير العدالة المجالية في الاستفادة من خدمة التعليم العمومي،
- عدم المساس بمجانية التعليم باعتبارها الضمانة الحقيقية لتمتع كل المغاربة على قدم المساواة من حقهم الدستوري في التعليم،
- رفع الظلم والحيف عن نساء ورجال التعليم وتحسين أوضاعهم المادية والاجتماعية،
- مراجعة المناهج التعليمية في أفق تأهيل خريجي المؤسسات التعليمية وتسهيل ادماجها في سوق الشغل،
- تقليص الفوارق بين التعليم العمومي والتعليم الخاص،
- اعتماد مؤشرات وطنية أكثر تقدما، خاصة فيما يتعلق بالجهود المبذولة من اجل تعميم الولوج للخدمات المتعلقة بالتعليم، مؤشرات كمية ونوعية مع الأخذ بعين الاعتبار ظروف التعلم خاصة ما يتعلق بالبنيات التحتية والموارد المرصودة للقطاع المالية والبشرية.

أجوبة السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني

والتعليم العالي والبحث العلمي

والسيد الوزير المنتدب المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي

جواب السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي والسيد الوزير المنتدب المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي

نوها في معرض جوابهما بالمداخلات والاقتراحات والملاحظات القيمة التي أبداها السيدات والسادة المستشارين والتي تترجم درايتهم بشكل عميق بوضعية هذا القطاع الحيوي الهام، وبالتالي يجب تقريب المفاهيم وتوضيح الإجراءات المزمع اتخاذها في هذا الإطار.

وأكد السيد الوزير أن المجهودات المبذولة ترجمت عبر الميزانية، غير أن النتائج لم تتضح بعد، إذ تم إضافة مبلغ 10 مليار درهم خصصت منها 9 مليار درهم للموظفين ومليار درهم لفائدة المشروع البيداغوجي، إذ تم رصد 10 مليار درهم ككلفة لقانون إطار، 3 مليار منها ذهبت للتعليم الأولي، وهناك رهانات كبيرة سيتم تنزيلها بشكل فعلي وحقيقي.

وبالنسبة لموضوع التعثر في إخراج المراسيم وتطبيق القوانين التطبيقية، أوضح أنه بتاريخ 13 أكتوبر 2019 تمت المصادقة على أول مرسوم يتعلق بتأليف لجنة التتبع والتنفيذ برئاسة من السيد رئيس الحكومة، إضافة إلى وضع مخطط تشريعي متكامل يشمل 45 مرسوم و80 قرار و9 قوانين سيتم تعديلها وتحيينها وسيتم تقديم هذا المخطط التشريعي على أنظار اللجنة في غضون 10 أيام المقبلة.

وأفاد أنه حان الوقت لتحقيق الإقلاع الحقيقي للمدرسة المغربية بدعامة من صاحب الجلالة الذي يؤيد الإصلاح، إذ تم اقتراح خارطة الطريق في هذا الشأن، كما أن قانون الإطار يعمل على تأمين ذلك.

وبالنسبة للبحث العلمي، أبرز أنه ثقافة ويجسد قناعة المجتمع (برلمانيين وحكومة)، فهو عبارة عن برامج وحكامة وتمويل، وأشار إلى وجود نقاش مفتوح مع الأساتذة الباحثين من أجل إعفاء الضريبة على الشطر المتعلق بالبحث العلمي.

وذكر أن البحث العلمي لا يهم هذه الوزارة فقط، بل يضم قطاعات حكومية أخرى : كالطاقة والمعادن والصحة، الصناعة التقليدية... إلخ. كما أن الميزانية الموجودة تبلغ 14 مليار درهم وموازاة مع هذه الميزانية، يوجد صندوق تنمية البحث العلمي والتكنولوجي، وما تم الوصول إليه اليوم هو 700 مليون درهم وسيتم الاشتغال على منظور جديد للبحث العلمي حتى يكون بحثا تطبيقيا ومنتجا وله آثار على مستوى التنمية الاقتصادية وليس بحثا جامعيا لتأطير أطروحات ونشر المقالات.

هذا، وأوضح السيد الوزير المنتدب، أن هناك جوانب إيجابية على مستوى التعليم العالي والبحث العلمي وليست السلبية فقط، ومن بينها أن هناك فرعا بجامعة محمد الخامس (الرباط) بدولة الإمارات (أبو ظبي)، كما أن دولة قطر قد قدمت طلبا ليكون لديها فرعا لجامعة الحسن الثاني (الدار البيضاء).

وعبر عن إعجابه بعمق معرفة السيدات والسادة المستشارين بعدد من القضايا والمواضيع في هذا القطاع الحيوي، وبالإشكالات الميدانية المطروحة والاقتراحات الهامة التي ستشكل مقاربة إيجابية واعدة بهدف التفاعل والاشتغال لما فيه خير وصالح للبلاد.

وذكر أن قطب الراحة وتنمية البلاد لن يتأتى إلا بواسطة التعليم والتكوين والبحث العلمي، وسيتم الرجوع إلى الاقتراحات المطروحة ودراستها من أجل تطوير هذا القطاع واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتنميته.

لوائح إثبات حضور السيدات والسادة المستشارين

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة التعليم و الشؤون الثقافية و الاجتماعية

ورقة إثبات حضور
السيدات والسادة المستشارين

الولاية التشريعية : 2015 -2021
السنة التشريعية : 2019 – 2020
دورة اكتوبر 2019
اجتماع رقم : 1
تاريخ انعقاد الاجتماع : الخميس 21 نونبر 2019
الساعة : من ..... إلى .....

عدد الحاضرين في اللجنة : 12
عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة : 11
عدد المعتذرين : 1
عدد المتغيبين : 6
نسبة الحضور بالنسبة لأعضاء اللجنة : 61%
المدة الزمنية : 6 ساعات

جدول الأعمال : دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الشغل والإدماج المهني

السيدات والسادة المستشارون أعضاء المكتب

المهمة	الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
رئيس اللجنة	المستشار عبد العلي حامي الدين	فريق العدالة والتنمية	
الخليفة الأول	المستشار عبد الرحمان الدريسي	الفريق الحركي	
الخليفة الثاني	المستشارة نجاة كمير	فريق الأصالة والمعاصرة	
الخليفة الثالث	المستشار محمد ريحان	الفريق الاشتراكي	
الخليفة الرابع	المستشار إدريس الراضي	الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	
الخليفة الخامس	المستشار جمال الدين العكرود	فريق التجمع الوطني للأحرار	
الخليفة السادس	المستشار عبد الكريم لهوايشري	فريق العدالة والتنمية	
الأمينة	المستشارة نائلة مية التازي	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	
مساعدة الأمينة	المستشارة رجاء الكساب	مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	
المقررة	المستشارة خديجة الزومي	الفريق الاستقلالي	
مساعدة المقررة	المستشارة أمال العمري	فريق الاتحاد المغربي للشغل	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة التعليم و الشؤون الثقافية و الاجتماعية

ورقة إثبات حضور
السيدات والسادة المستشارين

جدول الأعمال : دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الشغل والإدماج المهني

السيدات و السادة المستشارون أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
المستشارة فاطمة الحبوسي	الفريق الاستقلالي	
المستشارة فاطمة عميري		
المستشار عبد الصمد قيوح		
المستشار أحمد تويزي	فريق الأصالة والمعاصرة	
المستشار عادل بركات		
المستشار مبارك جميلي	فريق العدالة والتنمية	
المستشار عزيز مهدب	الفريق الحركي	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة التعليم و الشؤون الثقافية و الاجتماعية

ورقة إثبات حضور
السيدات والسادة المستشارين

جدول الأعمال : دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الشغل والإدماج المهني

السادة المستشارون غير أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
بيصرة أمال	ف. العدالة والتنمية	
المبارك الصادي	الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	
أبوبكر الحبيب	الفريق الاشتراكي	
المبارك هس	الوردة الحرية	
حمدا فقيرة	الاصالة والمعاصرة	
المعاشي عبدالله	PAM	
البصياوي فاطمة الزهراء	الاتحاد العربي للشغل	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة التعليم و الشؤون الثقافية و الاجتماعية

ورقة إثبات حضور
السيدات والسادة المستشارين

الولاية التشريعية : 2015 -2021
السنة التشريعية : 2019 – 2020
دورة اكتوبر 2019
اجتماع رقم : 2
تاريخ انعقاد الاجتماع : الخميس 21 نونبر 2019
الساعة : من 21h30 إلى 17h00

عدد الحاضرين في اللجنة : 16
عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة : 10
عدد المعتذرين : 1
عدد المتغيبين : 7
نسبة الحضور بالنسبة لأعضاء اللجنة : 55,5 %
المدة الزمنية : 4 ساعات و 30 دقيقة

جدول الأعمال : دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة

السيدات والسادة المستشارون أعضاء المكتب

المهمة	الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
رئيس اللجنة	المستشار عبد العلي حامي الدين	فريق العدالة والتنمية	
الخليفة الأول	المستشار عبد الرحمان الدريسي	الفريق الحركي	
الخليفة الثاني	المستشارة نجاة كمير	فريق الأصالة والمعاصرة	
الخليفة الثالث	المستشار محمد ريحان	الفريق الاشتراكي	
الخليفة الرابع	المستشار إدريس الراضي	الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	
الخليفة الخامس	المستشار جمال الدين العكرود	فريق التجمع الوطني للأحرار	
الخليفة السادس	المستشار عبد الكريم لهوايشري	فريق العدالة والتنمية	
الأمينة	المستشارة نائلة مية التازي	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	
مساعدة الأمينة	المستشارة رجاء الكساب	مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	
المقررة	المستشارة خديجة الزومي	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
مساعدة المقررة	المستشارة أمال العمري	فريق الاتحاد المغربي للشغل	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة التعليم و الشؤون الثقافية و الاجتماعية

ورقة إثبات حضور
السيدات والسادة المستشارين

جدول الأعمال : دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة

السيدات و السادة المستشارون أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
المستشارة فاطمة الحبوسي	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
المستشارة فاطمة عميري		
المستشار عبد الصمد قيوح		
المستشار أحمد تويزي	فريق الأصالة والمعاصرة	
المستشار عادل بركات		
المستشار مبارك جميلي	فريق العدالة والتنمية	
المستشار عزيز مهدب	الفريق الحركي	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة التعليم و الشؤون الثقافية و الاجتماعية

ورقة إثبات حضور
السيدات والسادة المستشارين

جدول الأعمال : دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة

السادة المستشارون غير أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة التعليم و الشؤون الثقافية و الاجتماعية

ورقة إثبات حضور
السيدات والسادة المستشارين

الولاية التشريعية : 2015 -2021
السنة التشريعية : 2019 – 2020
دورة اكتوبر 2019
اجتماع رقم : 3
تاريخ انعقاد الاجتماع : الجمعة 22 نونبر 2019
الساعة : من 10h00 إلى 16h40

عدد الحاضرين في اللجنة : 17
عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة : 11
عدد المعتذرين : 1
عدد المتغيبين : 6
نسبة الحضور بالنسبة لأعضاء اللجنة : 61%
المدة الزمنية : 6 ساعات و 40 دقيقة

جدول الأعمال : دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الصحة

السيدات والسادة المستشارون أعضاء المكتب

المهمة	الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
رئيس اللجنة	المستشار عبد العلي حامي الدين	فريق العدالة والتنمية	
الخليفة الأول	المستشار عبد الرحمان الدريسي	الفريق الحركي	
الخليفة الثاني	المستشارة نجاة كمير	فريق الأصالة والمعاصرة	
الخليفة الثالث	المستشار محمد ريحان	الفريق الاشتراكي	
الخليفة الرابع	المستشار إدريس الراضي	الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	
الخليفة الخامس	المستشار جمال الدين العكرود	فريق التجمع الوطني للأحرار	
الخليفة السادس	المستشار عبد الكريم لهوايشري	فريق العدالة والتنمية	
الأمينة	المستشارة نائلة مية التازي	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	
مساعدة الأمينة	المستشارة رجاء الكساب	مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	
المقررة	المستشارة خديجة الزومي	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
مساعدة المقررة	المستشارة أمال العمري	فريق الاتحاد المغربي للشغل	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة التعليم و الشؤون الثقافية و الاجتماعية

ورقة إثبات حضور
السيدات والسادة المستشارين

جدول الأعمال : دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الصحة

السيدات و السادة المستشارون أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
المستشارة فاطمة الحبوسي	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
المستشارة فاطمة عميري		
المستشار عبد الصمد قيوح		
المستشار أحمد تويزي	فريق الأصالة والمعاصرة	
المستشار عادل بركات		
المستشار مبارك جميلي	فريق العدالة والتنمية	
المستشار عزيز مهدب	الفريق الحركي	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة التعليم و الشؤون الثقافية و الاجتماعية

ورقة إثبات حضور
السيدات والسادة المستشارين

جدول الأعمال : دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الصحة

السادة المستشارون غير أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
رشيد المنياري		
محمد الشيخ بيد الله	الاتحاد الدستوري	
البعيوي فاطمة الزهراء	الاتحاد المغربي للشغل	
المازوزي اسماعيل	الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة التعليم و الشؤون الثقافية و الاجتماعية

ورقة إثبات حضور
السيدات والسادة المستشارين

الولاية التشريعية : 2015 -2021
السنة التشريعية : 2019 – 2020
دورة اكتوبر 2019
اجتماع رقم : 4
تاريخ انعقاد الاجتماع : الأربعاء 27 نونبر 2019
الساعة : من 10h00 إلى 12h05

عدد الحاضرين في اللجنة : 19
عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة : 11
عدد المعتذريـــــــن : 2
عدد المتغيبيـــــــن : 0
نسبة الحضور بالنسبة لأعضاء اللجنة : 61%
المدة الزمنية : ساعتان وخمس دقائق

جدول الأعمال : دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الثقافة والشباب والرياضة

السيدات والسادة المستشارون أعضاء المكتب

المهمة	الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
رئيس اللجنة	المستشار عبد العلي حامي الدين	فريق العدالة والتنمية	
الخليفة الأول	المستشار عبد الرحمان الدريسي	الفريق الحركي	
الخليفة الثاني	المستشارة نجاة كمير	فريق الأصالة والمعاصرة	
الخليفة الثالث	المستشار محمد ريحان	الفريق الاشتراكي	
الخليفة الرابع	المستشار إدريس الراضي	الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	
الخليفة الخامس	المستشار جمال الدين العكرود	فريق التجمع الوطني للأحرار	
الخليفة السادس	المستشار عبد الكريم لهوايشري	فريق العدالة والتنمية	
الأمينة	المستشارة نائلة مية التازي	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	
مساعدة الأمينة	المستشارة رجاء الكساب	مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	
المقررة	المستشارة خديجة الزومي	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
مساعدة المقررة	المستشارة أمال العمري	فريق الاتحاد المغربي للشغل	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة التعليم و الشؤون الثقافية و الاجتماعية

ورقة إثبات حضور
السيدات والسادة المستشارين

جدول الأعمال : دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الثقافة والشباب والرياضة

السيدات و السادة المستشارون أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
المستشارة فاطمة الحبوسي	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
المستشارة فاطمة عميري		
المستشار عبد الصمد قيوح		
المستشار أحمد تويزي	فريق الأصالة والمعاصرة	
المستشار عادل بركات		
المستشار مبارك جميلي	فريق العدالة والتنمية	
المستشار عزيز مهدب	الفريق الحركي	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة التعليم و الشؤون الثقافية و الاجتماعية

ورقة إثبات حضور
السيدات والسادة المستشارين

جدول الأعمال : دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الثقافة والشباب والرياضة

السادة المستشارون غير أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
نبيل الأندلوسي	فريق العدالة والتنمية	
عبد الله الحلوطي	" " "	
امبارك حمي	الوردة المغربي	
الحياوي فاطمة الزهراء	الاتحاد المغربي للشغل	
عائشة ايجعل	في الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	
عز الدين الكركري	الاتحاد المغربي للشغل	
المامون الرحماني	الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	
عمر البكوري	التجمع الوطني للأحرار	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة التعليم و الشؤون الثقافية و الاجتماعية

ورقة إثبات حضور
السيدات والسادة المستشارين

الولاية التشريعية : 2015 -2021
السنة التشريعية : 2019 – 2020
دورة اكتوبر 2019
اجتماع رقم : 5
تاريخ انعقاد الاجتماع : الجمعة 29 نونبر 2019
الساعة : من 10h00 إلى ...13h00

عدد الحاضرين في اللجنة : 25
عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة : 10
عدد المعتذرين : 2
عدد المتغيبين : 6
نسبة الحضور بالنسبة لأعضاء اللجنة : 55%
المدة الزمنية : 3 ساعات

جدول الأعمال : دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي

السيدات والسادة المستشارون أعضاء المكتب

المهمة	الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
رئيس اللجنة	المستشار عبد العلي حامي الدين	فريق العدالة والتنمية	
الخليفة الأول	المستشار عبد الرحمان الدريسي	الفريق الحركي	
الخليفة الثاني	المستشارة نجاة كمير	فريق الأصالة والمعاصرة	
الخليفة الثالث	المستشار محمد ريحان	الفريق الاشتراكي	
الخليفة الرابع	المستشار إدريس الراضي	الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	
الخليفة الخامس	المستشار جمال الدين العكرود	فريق التجمع الوطني للأحرار	
الخليفة السادس	المستشار عبد الكريم لهوايشري	فريق العدالة والتنمية	
الأمينة	المستشارة نائلة مية التازي	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	
مساعدة الأمينة	المستشارة رجاء الكساب	مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	
المقررة	المستشارة خديجة الزومي	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
مساعدة المقررة	المستشارة أمال العمري	فريق الاتحاد المغربي للشغل	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة التعليم و الشؤون الثقافية و الاجتماعية

ورقة إثبات حضور
السيدات والسادة المستشارين

جدول الأعمال : دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي

السيدات و السادة المستشارون أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
المستشارة فاطمة الحبوسي	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	اعتذار
المستشارة فاطمة عميري		اعتذار
المستشار عبد الصمد قيوح		
المستشار أحمد تويزي	فريق الأصالة والمعاصرة	
المستشار عادل بركات		
المستشار مبارك جميلي	فريق العدالة والتنمية	
المستشار عزيز مهدب	الفريق الحركي	

عبد السلام اللبار
عبد الله الحلس
صادق الساحي

الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية
الفريق الحركي

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة التعليم و الشؤون الثقافية و الاجتماعية

ورقة إثبات حضور
السيدات والسادة المستشارين

جدول الأعمال : دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي

السادة المستشارون غير أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
حسيان عبد الحق	الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	
محمد البكوري	التجمع الوطني للأحرار	
الطيب البقالي	الفريق الحركي	
علي العسري	ف. العدالة والتنمية	
عبد الحميد فاحمي	الفيدرالية الديمقراطية للشغل	
محمد الشيخ عبد الله	الاستقلال	
المبارك الرحماني	الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	
الحسين وعم ادريس	الفريق الحركي	
الجياوي فاطمة الزهراء	الاتحاد المغربي للشغل	
عبد الحميد الصوابي	الاتحاد العام لمقاولات المغرب	
عبد الإله الحجامي	P.A.M.	
بديعة أوذلال	ف. العدالة والتنمية	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة التعليم و الشؤون الثقافية و الاجتماعية

ورقة إثبات حضور
السيدات والسادة المستشارين

الولاية التشريعية : 2015 -2021
السنة التشريعية : 2019 – 2020
دورة اكتوبر 2019
اجتماع رقم :
تاريخ انعقاد الاجتماع : الجمعة 6 دجنبر 2019
الساعة : من 15.40 إلى 15.30

عدد الحاضرين في اللجنة : 9
عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة : 9
عدد المعتذريـــــــن : 1
عدد المتغيبيـــــــن : 8
نسبة الحضور بالنسبة لأعضاء اللجنة : 50%
المدة الزمنية : ساعة 15 دقيقة

جدول الأعمال : التصويت على مجموع مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل ضمن اختصاصات لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية برسم السنة المالية 2020

السيدات والسادة المستشارون أعضاء المكتب

المهمة	الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
رئيس اللجنة	المستشار عبد العلي حامي الدين	فريق العدالة والتنمية	
الخليفة الأول	المستشار عبد الرحمان الدريسي	الفريق الحركي	
الخليفة الثاني	المستشارة نجاة كمير	فريق الأصالة والمعاصرة	
الخليفة الثالث	المستشار محمد ريحان	الفريق الاشتراكي	
الخليفة الرابع	المستشار إدريس الراضي	الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	
الخليفة الخامس	المستشار جمال الدين العكرود	فريق التجمع الوطني للأحرار	
الخليفة السادس	المستشار عبد الكريم لهوايشري	فريق العدالة والتنمية	
الأمينة	المستشارة نائلة مية التازي	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	
مساعدة الأمينة	المستشارة رجاء الكساب	مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	
المقررة	المستشارة خديجة الزومي	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
مساعدة المقررة	المستشارة أمال العمري	فريق الاتحاد المغربي للشغل	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة التعليم و الشؤون الثقافية و الاجتماعية

ورقة إثبات حضور
السيدات والسادة المستشارين

جدول الأعمال : التصويت على مجموع مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل ضمن اختصاصات لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية برسم السنة المالية 2020

السيدات و السادة المستشارون أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
المستشارة فاطمة الحبوسي	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
المستشارة فاطمة عميري		
المستشار عبد الصمد قيوح		
المستشار أحمد تويزي	فريق الأصالة والمعاصرة	
المستشار عادل بركات		
المستشار مبارك جميلي	فريق العدالة والتنمية	
المستشار عزيز مهدب	الفريق الحركي	